

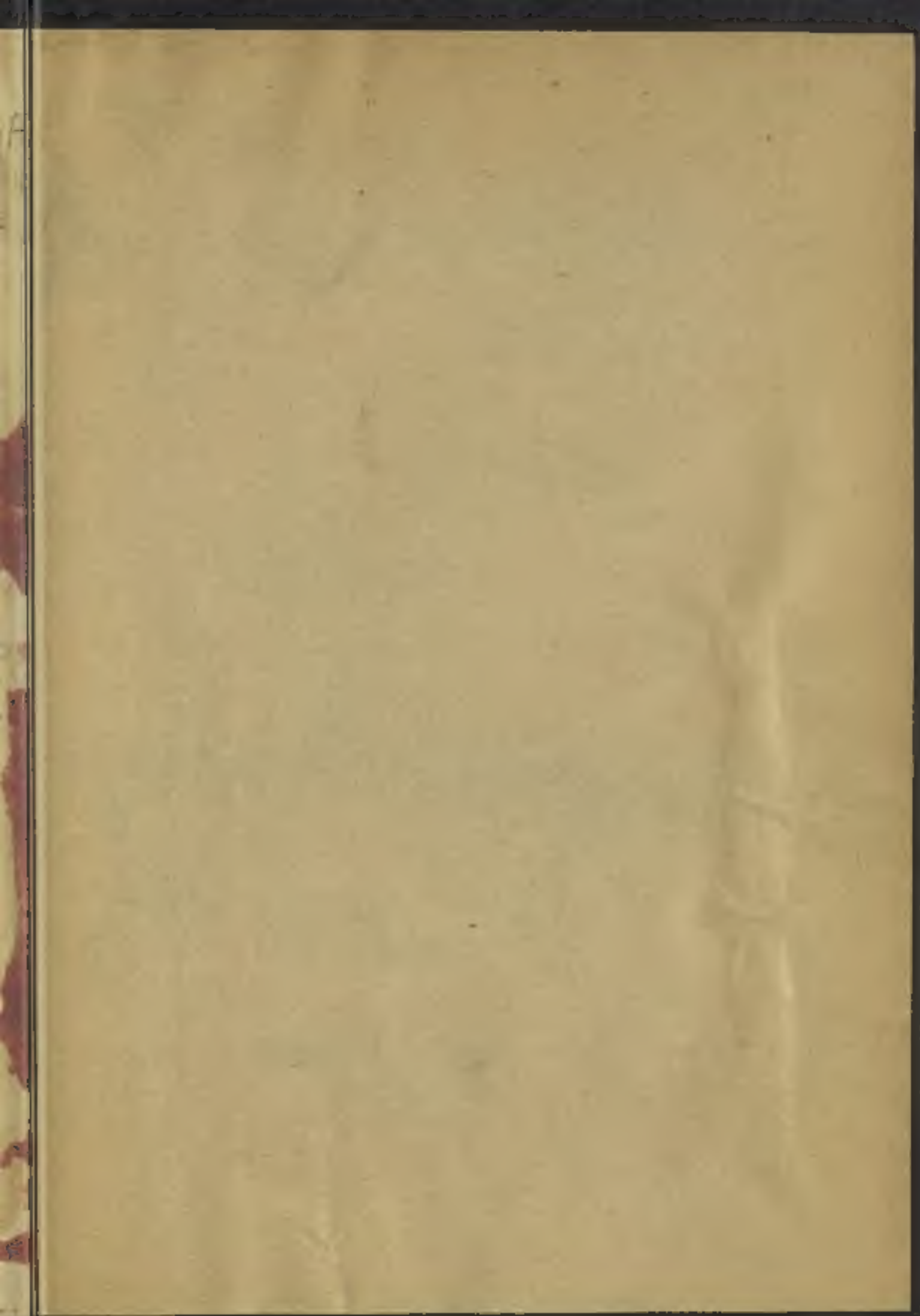
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



UNIVERSITY OF
CALIFORNIA

NOT TO CIRCULATE





مجموعة القوانين والمقررات الإدارية

343.563

Subb-9

v. 2



الجزء الثاني

ملاحظة

ملحق الجزء الاول

ضاق نطاق الجزء الاول عن استيعاب جميع ما يمتدق بالبلديات من المقررات
والانظمة ولذلك اضطررنا لارجاء قسم منها الى هذا الجزء وقد نشرناها في مقدمته
وبوضعت لها ارقام متتالية تبدأ بمرورها ارقام صفحات الجزء الثاني.

58344

تعليمات النقابات

ملاحظة

صدرت هذه التعليمات اولاً بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٣٢٨
و ١٣ شباط ١٣٢٥ وكانت احكامها وقتئذ مخصصة بالاستانة فقط وفي
تاريخ ٢٤ نيسان ١٣٢٨ جرى تصحيحها وتعميمها في البلاد العثمانية
كافة كما في الصادرة المدونة ادنام

- المادة ١- ان وظيفة شيخ الكار قد الفيت بتاتا
- المادة ٢- كل فئة من الاصناف يمكنها تأليف نقابة خاصة
- المادة ٣- يتعم على نقابات الاصناف ان يكون لها مركزاً معيناً ومعروفاً
لدى امانة اشهر في الاستانة ودوائر البلديات في الخارج
- المادة ٤- تؤلف نقابات الاصناف من ستة الى اثني عشر عضواً بحسب
كثرة عدد الصنف الذي تؤلف منه الهيئة
- المادة ٥- ينتخب اعضاء النقابة لمدة سنتين من الاصناف انفسهم وفي كل
سنة تبدل نصف الهيئة. والاصناف يجتمعون في يوم معين ومكان معلوم
وينتخبون بالاقتراع السري اعضاء النقابة
- يتوجه في اليوم المذكور مأمور مخصوص من قبل امانة اشهر في الاستانة
او من قبل دائرة البلدية في الخارج لاجل مراقبة الانتخابات وذلك بالاشتراك

مع امين سر النقابة وذاتين من مستيري الاصناف وهؤلاء يبدأون بتعداد الاصوات وتعيين من نال منهم الاكثرية ويغزرون مثل ذلك المدد لاجل ان يعين منه مكان من ١- تقبل او يوفى بمد ذلك ويظنون ورقة ضبط بالواقع ويختمونها ويرفقونها الى امانة الشهر في الاسنانة او الى دوائر البلديات في الولايات

المادة ٦ - بمد ان يدقق الانتخاب ونجري اصادقة عليه ينتخب اعضاء النقابة الرئيس من بينهم ويعلمون بالامر امانة الشهر في الاسنانة او دائرة البلدية في الولايات وتسجل اسماء الرئيس والاعضاء في امانة الشهر او دوائر البلدية بسجل مخصوص

المادة ٧ - يجب ان يكون لكل نقابة كاتم - اراد للقيام بالامر والتحريرية والحسابية ومما يأتي بيانه

المادة ٨ - يجب على نقابات الاصناف ما يأتي :

١ - تبليغ افراد الاصناف الامور التي عليها مدد ترقى صنعهم وترغيمهم بها
٢ - تشييط العمال ومساعدة اصحاب الحاجة والماجرين والمتعاقبين والمرضى منهم

٣ - اصلاح الاختلافات المتولدة بين العمال من جراء صنعهم
٤ - يكونون عند الحاجة مكلفين من قبل الحكومة لاداء المعلومات السكانية عن احد العمال وربطه بكفالة عند الزوم . وتبلغ التاليمات القانونية والمعاونة في التعصبات

الاصناف الذين هم مثل المحوزين والوتيين والعمالين مكلفون عند الحاجة

بإدلاء الخدمات العمومية والتقليبات الاميرية بحسب النظمات والاصول الموضوعة
بالحال والاستقبال وهيئة النقابة مسؤولة تجاه الحكومة باجراء وانفاذ الاوامر
والتبليغات المتعلقة بهذا الخصوص

المادة ٩ - النقابة مكلفة باتخاذ دفتر حسب الترتيب المعطاة لها من امانة
الشهر في الاستانة او دوائر البلديات في الولايات تقيد فيه اسماء الاصناف وسمم
واسم بلدتهم ومحلهم ورقم المخزن الذي يشتغلون فيه اذا لم يكن لهم مكان فيمين
المحل الذي يتماطلون فيه صنمهم

ويجب على النقابات فضلا عن ذلك اتخاذ دفتر آخر تقيد فيه على التماس
وقوعات الرحيل والانتقال من المخزن وترك الصنعة واسماء اصحاب الدكاكين
ومن بيعتهم من العمل

المادة ١٠ - تراقب امانة الشهر في الاستانة ودوائر البلدية في الولايات
اعمال نقابة الاصناف

المادة ١١ - اذا اخلت هيئة النقابة باداء الواجبات المفروضة عليها فجلس
امانة الشهر والمجلس الاداري بناء على الشكاية الواردة من الدوائر المنطقة بها
هيئة النقابة تعطي القراة بفسخ الهيئة وتجديد الانتخاب. واذا جرى سوسواسعمال
من احد اعضاء هيئة النقابة فامين الشهر بناء على الشكاية المرفوعة اليه من
الدائرة المتعلق بها يحق له بعد التحقيق وحصول الاقتناع بخطأ تبديله واجراء
التعقيبات القانونية بحقه

المادة ١٢ - لاجل القيام بالمصاريف اللازمة لرئاسة الهيئة يحق للرئيس ان
يسين مبلغا وجزا يمطي من تيلي الاصناف ويصدق على هذا المبلغ امين الشهر

في الاستانة ودائرة البلدية في الولايات ولا يمكن اخذ مبلغ ما غير القيمة المقيمة والمخالقون يجوزون بالمعقوبات التي نص عليها القانون

المادة ١٣ - لدى تشكيل هيئات النقابات تجتمع الهيئة وتضع مشروع قانون داخلي لضبط العلاقات بين العمال وتمييز طريقه لتنفيذ الواجبات المترتبة عليهم . تقدم نسخة من مشروع القانون هذا الى امانة الشهر في الاستانة او دوائر البلديات في الولايات فاذا رأت المجالس البلدية ان المشروع مطابق لمبادئ هذا النظام والقوانين وللحرية التجارية تصدق عليه وتفيده في اجل مخصوص
المادة ١٤ - يحق للنقابات ان تتخذ بعض الوسائل الخاصة الآيلة للتعاون المشترك غير انه يجب عليها ان تقدم لائحتها وشروطها وتصدق عليها من امانة الشهر في الاستانة ودوائر البلديات في الخارج

المادة ١٥ - المبالغ المجموعة من النقابات لاجل التعاون المتبادل تجري عليها المراقبة من قبل امانة الشهر او مجالس البلديات من حيث جمع وادخار وادارة وصرفيات المال المجموع وذلك توفيقاً للظلمات المرعية الاجراء وعليه فان جمع المال على هذه الصورة بدون رخصة او باي اسم كان ممنوع قطعياً

المادة ١٦ - يجب على النقابات ذات التعاون المتبادل والمصدق على لائحتها (بروغرامها) من الحكومة ان تبرز في ابتداء كل سنة خلاصة حسابة بالمبالغ المتويجياتها الى امانة الشهر او دوائر البلديات وبعد التحقيق عنه يعلن في الجرائد والمبالغ للتجسة يجب ايداعها في احدى المؤسسات المالية المعنية لاجل حفظها وتسييرها وهذه المؤسسة تمينها دائرة البلدية واستعمال المال بصورة اخرى ممنوع . ان عقود الاتفاق لتشكيل سندك للاحتكار هي ممنوعة ايضاً

المادة ١٧- ان قرارات النقابات المختصة في امور المصلحة او امور التعاون المتبادل لا يمكن اكتسابها الصورة القطعية وتنفيذها الا بعد معاداة الجمعية العمومية للمجالس البلدية

المادة ١٨- ان الاعتراضات ضد قرارات النقابات ترفع الى امانة الشهر او المجالس البلدية وهذه تستطيع قسحها اذا رأتها منافية للقوانين المربعة الاجراء ولعامل الاشخاص وللاداب او العادات المتبعة بين ارباب الصنعة او لسلامة وحرية التجارة او للاخلاق العامة

المادة ١٩- الافراد المتضررون شخصياً من جراء تنفيذ قرارات النقابات يستطيعون اقامة دعوى العطل والضرر والتضمينات امام المحاكم على المصيرين

المادة ٢٠- ان القرارات المطاعة من قبل النقابات برضى الطرفين وبصفة صاحبة في سبيل فصل الخلاف الناجم بين الممال تكون نافذة الاجراء اذا جرى تسجيلها في امانة الشهر او مجالس البلديات في الولايات وفي هذه الحال تعتبر امثال هذه المصالحة كأنها صادرة على المحاكم وواجبة التنفيذ على الطرفين

المادة ٢١- القرارات التي تعطى من نقابة الاصناف والمنظمة المصالحة يجب تدوينها عيناً في سجل مخصوص وتوقع من الطرفين ومن رئيس واعضاء النقابة الحاضرين ويمطى لكل من الطرفين صورة مصدقة بختم الجمعية وامضاء الرئيس والكاتب وما يعطى من النقابة على هذا السبيل لا يؤخذ منه خرج او رسم ما اما صورة القرارات المطاعة للطرفين فهي وحدها خاضعة لرسم التمة كصورة القيد

المادة ٢٢- في حالة ما اذا تناولت قرارات النقابة مبلغ الف قرش او مالا يعادل هذه القيمة فناب ابرازها من احد الطرفين يتختم على املاء الشهر او المجلس البلدي اجراء تسجيل القرار المذكور بدقتر مخصوص ويشير على ظهر

اتقرار كيفية تسجيله ويعيد القرار المذكور لمن ابرزه

اما اذا تجاوزت لقرارات مبلغ ألف قرش او ما قيمته ألف قرش فمجلس امانة الشبراوي المحلس انبدي بعد استماع تقارير الطرفين بسجل ويصدق على القرار المذكور ويعيد القرار ذاته بعد ان يكلف الطرفين التوقيع على الصورة المسجلة المادة ٢٣ - المصالحات التي تجري وفقاً لمراد السابقة وحصلت المصادقة عليها من مجلس امانة الشبراوي او المحلس الباقي اذا لم يخصص احد الطرفين لحكمها فلاطراف الاخر مراجعة دائرة الاجراءات

المادة ٢٤ - تمديد دائرة الاجراءات هذه المصالحات توفيقاً للمادة ٢٢ واذا دعى احد الطرفين امراً محتاجاً للدين بصورة حكمية كوجود فساد في الصالح او وقوع دفات على مأمور الاجراءات يسوق الطرفين الى المحكمة واذا اكل الاعتراض الوارد لم يكن مما يحتاج معه القضاء فيبدى حكم المصالحة دون ما اعتبار لما جرى الاعتراض عليه

المادة ٢٥ - الخلافات الخارجة فيما بين شاتين مساعيتين مختلفتين يصير فصلاً واحداً لما كثرة الاداء من قبل هيئة تحكيمية مؤلفة من عضوين من قبل كل ثقافة تحت رئاسة احد اعضاء البلدية اللذين هم (اي الشاتين) من دائرتها وفي حالة عدم اقامة تحكيم المحكمين فبراجع في الدائرة ثابته بمجلس الامانة في الاستانة ومحلس الدائرة في الخارج - مدة اسيوع واحد والطرفان مجبران عندئذ على الخضوع للقرار الذي يصدر بعد التوفيق

المادة ٢٦ - الدعاوى امامية على الشات او مساهمات ان تصدر من رئيس

في ٢٠ جماد الاول ١٣٣٠ و ٢٤ نيسان ١٣٢٨

القابة

نظام الدلائل والسماسرة

مبحث الفصل الاول

وفائف الدلائل وسماسرة

المادة ١ - يطلق اسم دلال وسماسر على شخص اندي يشتغل «بسمرة» في السينفود ونبولون السمن والاراضي والاملاك والمقاربات والاسهم والنفخار والكيبو والامنم والاشبه بغيره وهو لو سطة فيها يجري بين ابائع والمشتري من الاحد وعباء في التجارة غير ان لا بيع والمشتري الحيسر بجراء معاملة لبيع وشراء بواسطة الدلال او بدوها

المادة ٢ - الاشخاص الذين يشتغلون بالدلال وسمرة ينبغي ان لا يكون منهم دون العشرين ومن يكونوا من ذوي الامانة وسمعة ولا سمة عنه محكومين بحدود او جاية مائة محبوس على اربعة اشهر الى عرفة بحدود ضمن حالهم معطاة من ثلث من شدة المروفيين

المادة ٣ - الاشخاص الذين يكونون انتم بغير دلال وسمرة و بين ما هم حائرون على الادب في التجارة في اربعة اشهر فيكون بحدود او جاية مائة محبوسين على اربعة اشهر الى عرفة بحدود ضمن حالهم معطاة من ثلث من شدة المروفيين

المادة ٤ - الدلائل وسماسرة الذين يكونون بحدود او جاية مائة محبوسين على اربعة اشهر الى عرفة بحدود ضمن حالهم معطاة من ثلث من شدة المروفيين

(ذيل) للدلاون والسامرة الذين يتولون مهمة بدون شهادة لا تسمع في المحكمة لدعوى أي تحدث بينهم وبين تتعد وغیرهم بسبب الخلاف على اجرة الدلالة والسامرة

(في ٢٣ ربيع الاول ١٣٠٨ و ٢٥ تشرين اول ١٣٠٦)

المادة ٥ - لاشخص من الذين عن فلاسهم تم عدادوا اعتناهم بالصورة القانونية بحق لهم مدشن يشتمو بالدلالة و سمسره

المادة ٦ - على جميع الدلائل والسامره ان يتبعوا احكام هذا النظام وعلى ممارسه ابورصة ان يتبعوا به واحكام نظام البورصة معاً

المادة ٧ - على الدلائل والسامره ان يكون بيد كل واحد منهم دفتر مرقم على كل ورقه به مرة متسلسلة ومصدقة من عرفة لاجارة بقيد فيه الدلال او السمسار ما تقرر بين السامع والمشتري من لاجد ولعطاء الذي يتوسط فيهما وذلك عب وقوع البيع وبعدي ان تكون هذه الدفاتر خالية من الشوئ كالكسح والمسح ولدي بعد دفعه فضاء يجب ان تقدم في الحال الى غرفة التجارة بطلب دفتر آخر والذي يكتنه ذلك يؤخذ منه الجراء بقدي نسبة بدل الرخصة الذي يكون مجبراً على دفعه فويعد له ١٣ وهؤلاء الدلائل والسامرة مجبرون عند ما تنتهي دوارهم ان يحفظوها عديم عشر سنين

الفصل الثاني

وظائف دلاوالتجار المخصوصين

المادة ٨ - الدلاون والسامرة الذين يستخدمون في شؤون التجار

(٢)

المتسقين اليه نوع خصوصي ثم ايضا خاصمون لاحكام هذا النظام
 المادة ٩ - الشهادة التي يقدمها دلالو وسامسة التدار الخصوصيون بموجب
 المادة الثانية يدرج فيها ايضا اسم وشهرة التاجر المتسقين اليه
 المادة ١٠ - على دلالو وسامسة التدار الخصوصيين ان توفي التاجر المتسقين
 اليه او طرأ على معاملته حين ما ان يحضروا الاجتماعات التي يدعونهم اليها دباب
 الدين وهم محمرون على المحصور كلما طلب منهم ذلك لي حين تادئة الدين
 ونسوية الشؤون

المادة ١١ - لدلالون والسامسة الخصوصيون محمرون على اقتناء دفترين
 يقيدون بهما الاشياء التي يشتروها باسم التاجر المتسقين اليه والمبالغ التي يدفعونها
 له ذلك عند الدفتر المصدق الذي تقدم به في المادة ٨ والمخصص لقبد الامتعة
 والاشياء التي يشتروها للتاجر الذي يستخدمون معه
 المادة ١٢ - بما ان ورقة الرخصة التي يأخذها الدلالون والسامسة من
 عرفة له هي له وحدة فقط فهم محمرون عند نهاية كل سنة على تجديد
 ورقة الرخصة هذه

مصلحات

في بيان دل رخصة الدلالين والسامسة وعائدتهم لشخصية
 المادة ١٣ - ان جميع الدلالين والسامسة قد اعتدوا ثلاثة صفوف وهم
 محمرون بحسب صوفهم ان يدفع النصف الاول لعرفة نجرة الاسنقة ليرة
 واحدة دل الرخصة والنصف الثاني نصف ليرة والثالث ربع ليرة سوبيا ونعين
 صوف هؤلاء من طرف العرفة المذكورة

المادة ١٤ - البدلات المذكورة أعلاه يجب ان تدفع بمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ نشر واعلان هذا النظام ثم تستحصل اوراق لرخصة وللال او السمسار الذي لا يستحصل على هذه لرخصة يستوفي مهلها . القدي ايضاً بنسبة بدل الرخصة

المادة ١٥ - المبالغ التي تبقى من حاصلات هذا بزل لمصاريف تصرف الى المحلل امين مع ما تر وادت الفرقه وهذا المادة ١١ من نظام عرفة التجارة

المادة ١٦ - الدلالون والسمسار الذين يحررون على سوء استعمال الامتية فيعدرون بالبيع والمشتري اذا تحققت سوء لهم له ورة برفق فدهم وطر دون ثم يعان ذلك بوسطه لمرا ند بحث لاية حكهم ان تصاطوا فيما بعد مهمة الدلالة والسمسرة

المادة ١٧ - الدلالون والسمسار الذين متوسطون في الاحد ولاعطاء لدى الدوائر الاميرية لا يخلون في هذه الدوائر و ما لم يكن بدهم ورعه الشهادة

المادة ١٨ - ان ما ينفرد من الاحد ولاعطاء بوسطه لدالين والسمسار يأخذ هؤلاء رسم لدلالة عنه وهذا فقرعة لمر وطة بذيل هذا القانون

المادة ١٩ - رسم لدلالة يختص بالدلال الذي بحري تمامه فقط ولا يسوع ان يشتغل بالدلالة ان تصاطى لحسابه او باسمه شي من لمعاملات التجارية

المادة ٢٠ - بحري هذا النظام بحق جميع الدالين والسمسار على السواء

المادة ٢١ - على بطارية التجارة تطبيق هذا النظام

في غرة صفر ١٣٠٦ و ٢٩ ايلول ١٣٠٤

التصريف

يؤخذ عن مال عدل لدى سهره في صف لداثة (فولويل) وعن
السيرة والروم وبذو الكثر والمواليه و عول ولزده و خمس و اسحتيان
والجلد والسمم والسحل وماباثلها من الاشياء ٢٠ مائة يمني في المائة نصف
من البايع و ٢٠ مائة يمني في المائة نصف الضامن المشتري

ويؤخذ عن سائر الامتعة عرش و حدي يمني في دقة و احد من طرف البايع

• • المائة مائة • • • •

• • مائة مائة • • • •

المائة واحد ونصف من البايع

• • المقدة الصمغ والقطن والصمغ وماباثلها من الامتعة

عرش واحد يمني في المائة واحد من • • • •

يمني في المائة نصف من المشتري

• • لدفق عرش واحد يمني في دقة واحد من • • • •

• • الحرير الخام والامنة التي يطبق عم حوصد عرش واحد

يمني في المائة واحد من البايع

• • الحرير الدست والمحمي لدى • • • •

يمني في المائة واحد من البايع

• • الخشب عرش واحد يمني في دقة واحد من • • • •

• • القصم • • • •

- ويؤخذ عن الفصح الحصري عرش يمني في المائة اثنين من البايص
- • • لا يقبل عرش واحد يمني في المائة واحد من البايص و٢٠
 بارة يمني في المائة نصف من المشتري
- • • صوف الحاء عرش واحد يمني في المائة واحد من كل من
 مشتري والبايص
- • • المرعز عرش واحد يمني في المائة واحد من كل من المشتري والبايص
- • • البايص عن كل ١٠ فة عمالا تتجاوز قيمة الافة غير عشرة
 عروش ٢٠ بارة يمني في المائة نصف من البايص و٢٠ بارة
 يمني في المائة نصف من المشتري
- • • التناك ٢٠ بارة من البايص ومنها من لمشتري يمني من كل
 مهما في المائة نصف
- • • سبع لاملالك و بحد عرش من البايص ومنها من المشتري
 يمني في المائة اثنين من كل مهما
- • • المولون خمسة عروش يمني في المائة خمسة من الزمان
- • • السبع وروطاً برأ و بحد خمسة عروش عن حرة السبع وروطاً
 يمني في المائة خمسة من شركة السبع وروطاً
- • • الكمبو على ورة خمسة عروش ١/٢ من البايص

تعيين قابلات قانونيات للبلديات

بمذغ وزارة الداخلية رقم ٨٠١٩

تاريخ ٢ تشرين ثاني ١٩٣٧

نظراً لما يحتم عن قبل ثلاثة ثلاث غير شغلات وعدم لاهن ماصول لتوليد
فيه من حوادث تي تكون في كثير من لاجين سبباً في
زيادة عدد الوفيات . فقد رأيت هذه لورده من لمروري سدهه ثلثة
فدرست لفصية بالاشتراك مع درة لصحة لامة درسا وفاسر عن وحب
احداث وظبة قلة في مراكز كل لدة ريد واردم لسوية عن خمسة آلاف
ليرة سورية وتقل عن ثلاثين الفا وقالين لدى كل لدة تدفع ورداتها
اللاثين الف ليرة فوق على ان يكون لرتب لاهن في كل لدة خمسة
وعشرين ليرة سورية . وبالنظر لفصق المستعود على مورده الدولة وعدم
امكان تحصيل شي من اعتمادها لهذا افرض بعد تقرر ان تكون لقابات
المذكورت داحلات في عدد الموظفين المحليين الذين تؤدي دورهم من
مصاديق البلديات المحلية وقد لاهده لاهن من نظام لغني المؤرخ في ١٤ آذار
١٩٣٩ رقم ١٢٥

لارجو الابدار وضع انحصات لارمه هذه غنية في مودعات للبلديات لي
تزيد وارداها لسوية في عام ١٩٣٣ عن خمسة آلاف ليرة سورية وتبلغ ثلاثين

القائمه فوق وموافقا لمحاول بتضمن مسميات البلديات ومطابق واردة كل
منها في سنة ١٩٣٣ لنسب الطر في تعيين القابلات من ذوات الشهادات
القانونية ووضع تعليمات مفصلة بتضمن كبره تعيين القابلات وتعلم وتجهيز
وكيفية قيامهن بوظائفهن الخ
وتفصلا مذكور فائق الاحترام

تعيين قابلات قانونيات للبلديات

بدخ رقم ٩٣٧١

صداقة مدير الصحة والاسعاف العام

ملحق لبلاغي المؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢ رقم ٨٠١٩
المست في آخر بلاغي اشارة به علاه في ن هذه اورية منضم تعليمات
لقابلات لمردن في البلديات وقد درست هذه مصحة بالاشراك مع
مديرية الصحة عامة درسا وقد سمر عن وضع تعليمات
ان يكون نائب القاطنة الشري خمساً وعشرين ليرة سورية في كل سنة
٢ - ان تكون صاحبه شمه سورية

٣ - ان تكون تامة في تعليمها وتعلمها وتعليمها لتعيين وتعلم وتعلم
الموظفين الذين في ادارة الصحة العامة

٤ - ان يكون مقرها ومحل مواظبتها في ادارة صحة المركز المعينة فيه
وتكون مرتبطة بطبيب المحل رسمي في المحلات التي ليس فيها دائرة صحة

يكون مقرها في د ثمة ليدية وتكون مرتبطة تطيب المنطقة الرسمي

٥ - ان تاتي كل دعوى توجه اليها بواسطة طبيب المحل في اوقات الدوام الرسمية وكل دعوى توجه اليها مباشرة في غير وقت الدوام الرسمية بصرف النظر عن درجة مقدرة الداعي ، فاذا كانت العائلة الداعية فقيرة اعتبرت من الاجرة وان كانت العائلة من دوات يد لا تسوفت من لاجرة

٦ - ان نضع اليد قرار بالاجرة التي يحق له ان يحصلها من ذوي اليسار

٧ - ان نطلب تقديمه على استنوصف رسمي في وقت العمل الرسمية ولا تعدده لا ماذن اطبب عند ما يدعى للدوية وما يمتنع به ونقوم تعاودة الطبيب اثناء وجودها في المستوصف بجميع عمل امر من التي يكلفها بها هذا في الحالات التي فيها طبيب ومستوصف ما في حالات غايية من ذلك فتكون موطنهم بصورة رسمية على د ثمة ليدية

فالرجاء الاعلاء لم تطبق احكام هذه التعليمات ودمهم محترمين
دمشق في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٢ وزير لدولة

حبي المظلم

منع تكسير الحطب في الشوارع

قرار رقم ٢٢٨

ان المرسل فوق المادة من لدن الموصى السامي القائم بداره شؤون
دولة سوريا

تأمة ... وساء ... اح ...

مقرر

١- يحظر على العموم في جميع حدود بلدية كسر الحطب في الشوارع
والبساتين و ساحات وعلى الارصفة قطع اعصاب الشجر او ثمر الاشجار القائمة
في شوارع المدينة والمنشئ على المروج في الحدائق العامة وقطع الازهار
واحداث سبل فيها وتخريب الشوارع والحدائق والارصفة بسبب ما وطرح
الاقذار والاروساخ والثلج والاعراض من اي نوع كانت في الشوارع العامة
والحدائق والارصفة وترك اياما تمرل على الشوارع العامة من اجباري الخاصة
٢- يقوم الشرطيون بتعقيم سبيل كل مخالفة للاحكام المذكورة بناء على
طلب مأموري الدواير المعنية في البلديات الذين يقرر رئيس البلدية قانعة بسمائهم
ويجب على هؤلاء ان يكون لديهم اوراق هويتهم

٣- يستهدف كل من ارتكب مخالفة لعن المادة الاولى الى جزاء عقدي
من مائة الى الف قرش سوري واذا تكررت المخالفة يستراوح العقاب من
ليرتين الى خمسين بيرة سورية - جزاء عقديا وبالحبس من يوم واحد الى ستة ايام

٤- يجب ان يدفع الجرائم التقدي الى صندوق واردات البلدية خلال
ثمانية ايام تسلي الحكم وادامست المهمة المذكورة ولم يدفع المحكوم ما عليه
يبدل الجزاء التقدي بالحبس على نسبة يوم واحد عن كل مائة قرش وفي حال
التكرار لا يكون الا من اقل من ثلاثة ايام ويمكن ان يصل الى عشرة ايام
٥- وزير الداخلية يكلف بميد هذا القرار فور

دمشق في ١٨ نيسان ١٩٢٦

الاصنام : بير اليب

البيع بالوزن الاجباري

قرار رقم ١٨٢٦

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
نظم على قرار تأسيسها اربع ٥ كانون الاول ١٩٢٤ و رقم ٢٢٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ورقم ١٨١٤
وعلى قانون البعثات تاريخ ٥ تشرين الاول ١٨٧٧
وعلى القرار رقم ١٦٠ مكرر تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥
وعلى القرار رقم ٢٢١ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦
وعلى القرار رقم ٢٢٥ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦

وحيث انه من الضروري جعل بعض احكام قانون ٢٦ شباط ١٣٣٠
متناسبة مع تشكيلات لدولة الحاضرة واصح هذه الاحكام واحكامها
وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر:

١ - تُلغى المقرة الآتية من امددة ثانية من قانون ٢٦ شباط ١٣٣٠ وهي
(في الملحقات يستوفى فقط نصف الرسم المبين آف) وبمناص عنها ثانياً :
في المدن التي يكون عدد عوسها اقل من عشرة آلاف نفس يرسل هذا
الرسم الى نصف قيمته

٢ - تُلغى المادة السابعة عشرة من قانون ٢٦ شباط ١٣٣٠ . يستماض عنها
بالنص الاتي :

تخضع البيوع التي تجري بالجملة ورّاً او كيلا في اراضي احدى البلديات
للوزن او الكيل الاجباري في موارد و اكيال البلدية
اما في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة والتي
يطبقها رسم الدخولية فان الوزن يكون بضرورة استئابة احتياها فيها يتعان
بالبيوع الاتية :

آ - جميع البيوع التي تجري بالجملة في داخل المحازن والمحوايت الخاصة
اما الحطب وخممه والحصر التي تباع في اي محل كان واسمن والصوف والزيت
والعواصكه وكافة المواد لتجارية التي تباع بجملة في المحلات والاسواق
والساحات العامة وجميع الاماكن المعتبرة عمرمية وفقاً للمواشد والمدينة من قبل
المجلس البلدي بجميعها تابعة للوزن الاجباري

ب- الحبوب والدقيق الذي يباع بالحلة خارج الاسواق العامة البلدية
(هال)

ج- يحدد المجلس البلدي في جبة قانونية بحسب المرفق والمادة نوع
البضاعة وكيفية التفريق بين البيع بالحلة والبيع بالبرق

د- يستوفى عن الوزن والكيل رسم يحدد من قبل المجلس البلدي وحسب
الاوزان والمقاييس المترية كل طلب يتضمن تدقيق الوزن فيما اذا كان هذا
الوزن احتباريا او تاما للرسم - يستوفى عنه رسم معين قدره عرشان سوريا عن
كل مئة كيلو على مأموري البلدية المكلفين بالمقاييس العامة ان مضوا تداكر
بمحتويات او وزن كل طرد طلب كيله

٣- وزراء الدولة مكلفون كل مما يخصه من تنفيذ احكام هذا القرار
دمشق في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٠ التوقيع محمد تاج الدين الحسي
شوهه وصدق تاريخ ٦ شباط ١٩٣٠ تحت رقم ٨٠٩٩
المدوب التوقيع - رويير

اتخاذ قاعدة نظامية للأوزان والمقاييس

قرار رقم ٣٢٨٩

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وبما كان من المعاناة تأسيس قاعدة نظامية للأوزان والمقاييس في سوريا

وكانت القاعدة المتبعة تناسب تمام المناسبة الحاجة التي تتطلب السهولة وعدم

الجدل في المعاملات الحسابية الرسمية

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر .

١ - تتخذ اعتباراً من تاريخ هذا القرار القاعدة المتبعة المحددة في المادة

الثانية من هذا القرار أساساً قانونياً للأوزان والمقاييس في سوريا

وتتخذ من الآن فصاعداً الوحدات القياسية المتبعة الموصوفة في هذا القرار

أساساً لجميع التعاملات الحسابية الرسمية

٢ - القاعدة المتبعة هي اصل الأوزان والمقاييس مصدرها المتر المتخذ

وحدة قياسية للصلول أو ثلث وحدات أخرى من مصاعمة اعداده أو تخزئها

بمطية الكسر الاعشاري

٣ - مقياس الصول - ان الواحد القياسي للطول هو المتر ويمثل المتر نحو عشرة اجزاء من مليون جزء من دسم محيط نصف النهار ويجب ان يكون مطابقاً للنموذج الموجود في مكتب برينويل في سفير واصمافه هي :

ديكامتر	اي عشرة امتار
هكتومتر	اي مائة متر
كيلومتر	اي الف متر
ميتر	اي عشرة آلاف متر
واجراؤه هي :	

دسيمتر	اي عشر امتار
سنتيمتر	اي جزء من مائة جزء المتر
مليمتر	اي جزء من الف جزء المتر

٤ - مقياس المساحة - ان الواحد القياسي له هو المتر مربع او مربع صاه متر واصمافه هي :

ديكامتر مربع	اي مائة متر مربع
هكتومتر مربع	اي عشرة آلاف متر مربع
كيلومتر مربع	اي مليون متر مربع
ميتر مربع	اي مائة مليون متر مربع
واجراؤه هي :	
دسيمتر مربع	اي جزء المائة جزء من المتر المربع

سنتيمتر مربع اي جزء العشرة آلاف جزء المتر المربع
 ميلتر مربع اي جزء المليون جزء من المتر المربع
 هـ - مقياس الاراضي - ان الواحد انقياسي له هو الآد او المائة متر
 مربع واضافته هي :

هكتار اي عشرة آلاف متر مربع

واجزاؤه هي :

سنتيدر اي متر مربع

٦ - مقياس الحجم - ان الواحد انقياسي له هو المتر المكعب او مكعب
 اضلاعه متر واجزاؤه هي :

دسيمتر مكعب اي جزء الالف جزء من المتر مكعب

سنتيمتر اي جزء المليون

مليمتر اي جزء الالف مليون جزء المتر المكعب

٧ - مقياس حجم السوائل والمواد الخاففة - ان الواحد انقياسي لها هو الايتر
 او الدسيميلتر المكعب

واضافه هي :

ديكاليتر اي عشر لترات

هكتوليتر اي مائة ليتر

كيلوليتر اي الف ليتر

ميغاليتر اي عشرة آلاف ليتر

واجزاؤه هي :

ديسيليتر اي عشر الليتر

سنتيلتر اي جزء المائنة جره من الليتر

ميليلتر اي جزء الالف جره من الليتر

٨ - الاوران - ان الواحد يقابله ٨٠ الكيلو غرام الذي يعادل وزن
جزءه من الف جره لمترا مكعب من ماء مقطر غير موضوع في اياه وحرارته
توازي اربعة درجات من جرادوينج ان يكون مطابقاً للنموذج
الموضوع في مكتب برينون في سيمر واسعاfe هي .

القنطار اي مائنة كيلو غرام

الطن اي الف د

واجراؤه هي :

هكنو غرام اي جزء د' من جره من الكيلو غرام

ديكا غرام اي عشر الكيلو غرام

غرام اي جزء الالف جره من الكيلو غرام

ديسي غرام اي عشر الغرام

سنتي غرام اي جزء المائنة جره من الغرام

ميلي غرام اي جزء الالف د

٩ - على و . دونه ٤ م . من . د . هذا غرام

مشق ٢٠ غرام ٩٠٣٥٠ - ٩٣١ محمد - من حسي

و ر د اخذ محمد حمل الاسي و ر د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . د . D

و ر د . د . د . د . د . د . د . د . د . D

شكر حسي د . د . د . D

معدون امش . د . د . D

شوهار و صودي - د . د . د . د . د . د . د . د . D

اعفاء القناصل من الرسوم

التي تستوفيها للديت عن السيارات

قرار رقم ٢٣١٦

الى رئيس مجلس الوزراء - بدولة سوريا

سواء على قرار تأسيسها المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠

وسواء على قرار تمهيد تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ رقم ١٨١٢

وسواء على قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وسواء على قرار تاريخ ١٢٥

وعلى ان القناصل لمسلكين المولدين بالقنصليات في الدولة السورية يجب

ان لا يكلموا بآذيه في رسمه كان عن سياراتهم الخاصة بركوبهم لعدم

تعاظمها به التعداد

وبناء على اقتراح وزير الداخلية

يقرر -

١- عدم القناصل ووكلاء مصادات المصلكين في الدولة السورية من تأدية

الرسوم التي تستوفيها الحكومة والبلديات عن ثبوت ومركبات القنص اللازمة

لسياراتهم الخاصة

لكي يستفيد القناصل مرمي اليهم من الميزة المذكورة في المادة الاولى

ينبغي عليهم:

اولاً - ان قدموا في بدء كل سنة مائة مكيات الزيتون ومركبات
القمح اللازمة لاستهلاكهم وني ينفى بحبصهم من الكدرك لاسمهم من
قل محلاتهم التجارية المستوردة بدون ان يدفع عنها شيء من الرسوم
ثانياً - ان يقدموا في آخر كل سنة مائة مكيات الزيتون ومركبات
القمح التي استهلكوها. فاذا كانت الكمية استهلكها دون الكمية المحفوظة
فكذلك لشركاء يدفع رسومه وصيرته بحيث عن الفرق المدع
٣ - وزيراً له حله وباليه مكلون يعتمد حكام هذه القرار
رئيس : نوبع : محمد تاج الدين الحسي
شاهد : وزير المالية : نوبع : ووفى شامه
شاهد وصدق بتاريخ ١٢ آب ١٣٣٣ رقم ٨٧٨٤
لتوقيع : المتدوب

رسم المرفأ المنصوص عليه في المادة ٤٢

من القرار ٣٢٤٢

قرار رقم ٣٧٣٢

ان رئيس مجلس الوزراء

بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٧ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا

وعلى القرار تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ رقم ١٨١٧ القاضي بتعيينه

وعلى القرار تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ رقم ١٨١٤ القاضي بتعيينه

وعلى المادة ٤٢ من القرار رقم ٣٧٤٢ تاريخ ٢٩ ايار ١٩٣١ المعلق بالرسوم البلدية ولدي يصح على ان جميع المصانع التي تنزل في احدى مربي الدول المشمولة بالانتداب لافراسي وتضمن بطريقة له اريت الى احدى المراكز في الاراضي السورية يستوي عم رسم مرفأ عائد للبلديات قدره نصف المائنه من قيمة المصنع المذكورة يعود لمهمة البلدية التي تخري فيها عند الايجاب المعاملات التجارية

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر :

١ - تقوم مصلحة الجمر ك تحصيل رسم مرفأ المنصوص عليه في المادة ٤٢

من القرار ٣٢٤٢ لحساب بلديات الحكومة العامة التي تجري فيها عند الإيجاب
المعاملة الجزئية لقاء حصة اثنين مائة من مجموع ما تحمله مصلحة أموالها
من الرسوم المذكورة

٢- وزير الداخلية مكلف بتحديد أحكام هذا قرار

دمشق في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣١

محمد جيل الله

وزير الداخلية : محمد جيل الله

شوهه وصدق تاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ورقم ٥١٣، ٢٠

عن المفوض السامي : أبو الواد

رسم المرفأ في لواء اسكندرونه

قرار رقم ٤٣٦٦

ب وزير

على قرار ٢٩٨٠ تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٣٤ تمى تأسيس دولة سوريا
وعلى القرار ١٩٣١ سوريا تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ في الفقرة الثالثة
من مادته الثانية

وعلى قرار الموصى له ١٩٣٢ سوريا رقم ١٠ تاريخ ٤ مارس ١٩٣٢
وعلى قرار متصرف لواء اسكندرونه تاريخ ٦ غوز ١٩٣٦ ورقم ١٣٦٧ تمى
باجداث رسم لرفأ اسكندرونه

وعلى المادة ٤٢ من قرار رقم ٣٢٤٢ تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٩ مضية باجداث
رسم لرفأ نصف على كافة اصناف التي تخرج في احدى مراقي الدول
المشمولة بالانتداب وتوسل بطريق الترخيص الى احدى جهات الاوضاع
لسورية وذلك لمنفعة المديارات التي تحري من مسلات الحرك وعادان لنظام
قديم ارسوم مرفأ في سحر لواء اسكندرونه بدمي لا يعادل الا بنسبة ما هو
منوى اجراؤه في سبل سبانه حقوق حقة للمديارات السورية وبمقتضى
والحالة هذه انشاء رسم المرفأ لمنفعة لواء اسكندرونه التي كانت تقاضاه قبل
٢٩ مارس ١٩٣١ عن اصناف التي تخرج في مرفأ وترسل بطريق الترخيص
الكافة لجهات حلا لجهات الكائن في رحي الدول لمشمولة بالانتداب لافراسي

مرد :

١ - تتم المادة ٤٢ من القرار تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ ورقم ٣٢٤٦ لا يحكم الآية :
تستمر بلدية لواء سكندرية على سنده رسم لرقاً لحسابها عن كلفة
البضائع التي تفرع في مرسله وتوسل بطرق التزيت لكافة الجهات الكائنة
خارج مناطق الدول المشمولة بالاداب الافرنسي

٢ - - تعلق احكام هذا قرار اعتبار من ٢٩ ايس ١٩٣١

٣ - - يلغ هذا الامر الذي اذنت بملاجه لتعدد احكامه

دمشق في ١٠ - ٦ - ١٩٣٢

وزير المالية : توفيق شامية

وزير العدلية : شاكر الخولي

شاهد وصدق تاريخ ٨ ايلول ١٩٣٢ ورقم ٤٨٢ / ٢٦

عن المعوض السامي . هبللو

اسمى معق اخره لاول

مجموعة القوانين

و

الْقَرَارَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ

للدولة السورية

بموجب ترتيب وزارة الداخلية الجليلية ونحت اشرفها

(الجزء الثاني)

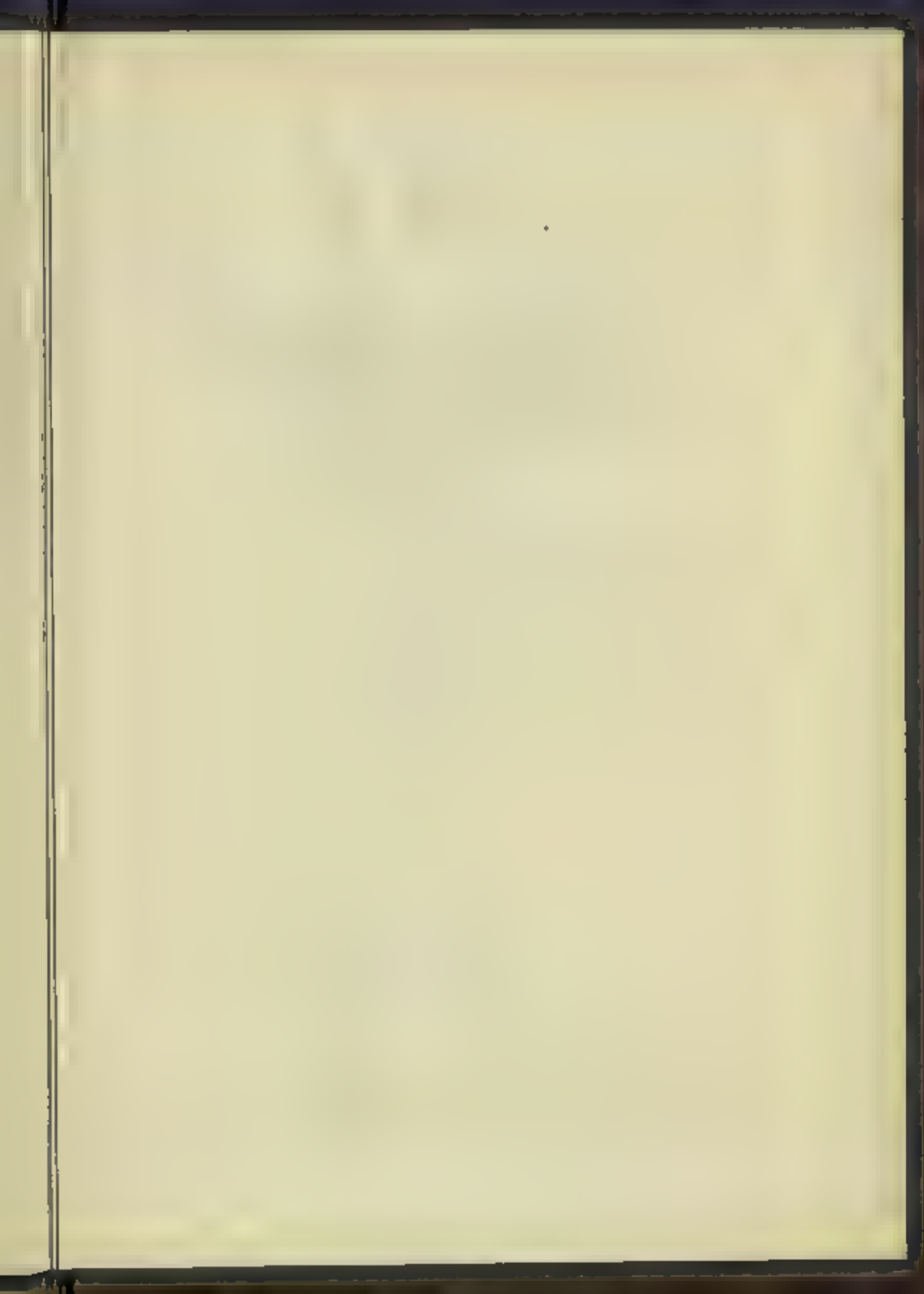
طبع على نفقة مطبعة الشعب

لحامبريا

محمد توفيق جابا

نمن نسخة ١٥٠ عرساً سورياً

طبع في مطبعة الشعب دمشق : قلوب سنة ١٩٣٤



جوفيل وعدل مرتين بموافقة الدولة المنتدبة بتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٢٧
و ٨ ايار ١٩٢٩ قد مكن حتى الان الجمهورية اللبنانية من قضاء اربع سنوات في
حياء دستورية مصظمة

اما الصوص الجديدة، المنتدرة بموجب قرارات من المفوض السامي فهي
تتعلق بدولة سوريا ولواء الاسكندرونة وحكومة اللادقية وحكومة جبل
اللدوز وقد اتمت بنظام اساسي لمجلس المصالح المشتركة

ان دستور دولة سوريا الذي نشر اليوم هو في مجمله نسخة عن النص الذي
كان قد وصفته لجنة الانشاء في الجمعية التأسيسية خلال شهري حزيران وتموز
من سنة ١٩٢٨ وكانت هذه الجمعية قد حلته محل الاستاذ ترويع بـ انتلي
ان التعديلات البديعية الوحيدة التي ادخلت على هذا النص كانت لحماية
مها ان لا يكون تطبيق هذا الدستور ماساً من القيام بالحقوق والواجبات التي
تعود لدولة المنتدبة من الاتفاقات الدولية المأداة وعليه فقد عبر عن تحفظات
الانتداب في مادة مؤقتة اضيئت الى الدستور ووضح مدها في قرار المفوض
السامي . ويجري تأثير هذه المادة حتى تقدم مع حكومة مشاة قانون المعاهدة
التي يحدد فيها عن جديد رضى جمعية الامم شروط تطبيق الانتداب وفقاً
للبياني المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه جمعية مراعاة ما يكون قد
تم من التطور والترقي .

اما تعديلات التبعية التي ارجلت على النص الاصلي فقد تبودلت

الآراء بصدها في حبسها مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر ان يقبل بها
هذا المكتب .

ان نظام لواء الاسكندرية الاساسي قد حدد ووضح فيه من الوجهتين
الادارية والمالية الحاة الخاصة بهذه المحافظة . فهو يجمع في مستدر واحد
الصيوص المختلفة التي كان اللواء يدار بموجبها حتى الان . وقد روعي في نظام
اللواء الخاص ضمن نطاق الوجبات الدوائية الخاصة بوزارة اهدية التي اضروها
في صررات عديدة .

اما قانون الاساسيان للحكومة في الازمنة وحمل الدور فهما يقران عن
جديد التنظيم الاساسي الذي في هذه المقامات الخاصة منذ انتهاء الانتداب
على استقلال ينعق في وقت واحد مع رعية الاهالي ومصالحهم المنظمة
بصورة اكثر من دقة مع موازنة دورهم اسدفة للعمل على تامين رفاههم
الاقتصادي والاجتماعي .

وقد ساعد الاحتمار والاستشارات التي جرت بهذا الخصوص على تدقيق
هذين القانونين تدقيقاً شاملاً مع ترك مجال فيها للتطورات في المستقبل

والنظام الاساسي لمجلس المصالح المشتركة يكمي الصيوص الدوره عنها
اعلام . وهذا انظم وقرار الصادر بنشره يوضحان اشروط التي تدعى فيها
الدول واحكومات ذات الشأن وشخصات ومصالح اقليمية مؤازرة تمثل الدولة

المتدبة في ادارة المصالح المشتركة بين البلدان المشمولة بالانتداب لفرنساوي
ان هذه الحكومات تلتزمها بعضها مع بعض تماماً مبادراً تحت خيل الدولة
المتدبة ستتمكن من ان تثبت اثباتاً بزيادة يوماً فيوماً روح التضامن الذي يحجب
ان يوفق بين اعمالها لصيانة مصالحها العامة وحياتها.

« هري بولسو »

قرار المفوض السامي للجمهورية

المرسومة عدد ٣١١١

الصادر في ١٤ ايار سنة ١٩٣٠ بنشر دستور دولة سوريا

ان المنوض السامي الجمهورية الفرنسية
بناء على صك الانتخاب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٧
ونام على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ لتحديد صلاحيات المفوض السامي
وسام على مرسوم ٣ ايلول ١٩٢٦ تعيين المفوض السامي
وداه على اعمال جمعية دولة سوريا التأسيسية التي انتدبت في دمشق
من ٩ حزيران الى ١١ آب ١٩٢٨

وعلى الاراء التي تبودلت بعد ذلك مع مكتب هذه الجمعية
قرر ما يأتي:

المادة الاولى - مدار دولة سوريا بموجب الدستور المعق بهذا القرار
المادة ٢ - ان هذا الدستور اسداع والمشور نصه كملحق لهذا القرار

يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب الذي يمين موعده
انتخابه فيما بعد قرار من المفوض السامي .

المادة ٣- في أثناء مدة الانتداب نعد الاختصاصات المنشأة بموجب
الدستور بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المستدة وواجباتها كما هي ناحة عن
المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الأمم وعن صك الانتداب .

ان لتحتفظ المذكور في المادة ١١٦ من الدستور لصين موافقة هذا النص
مع امباردي التي تدار عوجها حالة سورد الحاصرة بالنسبة الى الدولة المستدة
وحماية الأمم يكون له عمله الى ان تعقد مع حكومة قانونية معاهدة تحدد فيها
عن جديد برصي جمعية الأمم شروط تطبيق الانتداب وفيه للمباردي المذكورة
في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الحماية مراعاة ما يكون قد تم من التطور والتقدم

بيروت في ١٤ أيار ١٩٣٠

المفوض السامي

أمين السر العام

هري بوسو

د. تينرو

ادبع في دمشق في ٢٢ ايار ١٩٣٠

دستور دولة سوريا

امشور بقرار من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عدد ٣١١١ تاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠

فهرست

الباب الاول - احكام اساسية

- الفصل الاول - في الدولة واداريتها من المادة ١ الى ٤
الفصل الثاني - حقوق الافراد من المادة ٢٨ الى ٣٨

الباب الثاني - السلطات العمومية

- الفصل الاول - احكام عامة من المادة ٢٩ الى ٣٤
الفصل الثاني - في السلطة التشريعية من المادة ٣٥ الى ٦٧
الفصل الثالث - في السلطة التنفيذية
١ - في رئيس الجمهورية من المادة ٦٨ الى ٨٧
٢ - في الوزراء من المادة ٨٨ الى ٩٦
الفصل الرابع - في المحكمة العليا المادة ٩٧

الباب الثالث

- في المالية من المادة ٩٨ الى ١٠٧

الباب الرابع

المادة ١٠٨

تعديل الدستور

الباب الخامس

من المادة ١٠٩ الى ١١٥

احكام مختلفة

الباب السادس

المادة ١١٦

احكام مؤقتة

الباب الاول

احكام اساسية

الفصل الاول - في الدولة وارضها

المادة الاولى - سوريا دولة مستقلة ذات سيادة لا يجوز السماح باي جزء كان من ارضها .

المادة الثانية - سوريا وحدة سياسية لا تحترق

المادة الثالثة - سوريا جمهورية نيابة دين رئيسها الاسلام وعاصمتها مدينة دمشق .

المادة الرابعة - يكون العلم لسوري على الشكل الاتي : طوله ضعف عرضه . ويقسم الى ثلاثة ألوان متساوية متوالية اعلاها الاخضر فالايض فالاسود على ان يحتوي اقسام الايض مها في خط مستقيم واحد على ثلاثة كواكب حمراء ذات خمسة اشعة .

المصل الثاني

في حقوق الافراد

المادة ٥ - الجنسية السورية تحدد في قانون خاص .

المادة ٦ - السوريون لدى لقانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي ما عليهم من الواجبات والتكاليف . ولا يتميز بينهم في ذلك نسب الدين او المذهب او الاصل او اللغة .

المادة ٧ - الحرية الشخصية مصونة . ولا يجوز توقيف احد او حبسه الا في الاحوال المحددة بقانون ووفقا للشكل الذي نص عليه .

المادة ٨ - كل شخص اوقف او حبس يجب ابلاغه في خلال ٢٤ ساعة الاسباب التي دعت الى توقيفه او الى حبسه واعلامه بالسلطة التي امرت بذلك . ويجب في امدته معها ان يعطى كل التسهيلات للمدعى عن نفسه .

المادة ٩ - لا جرم يستوجب الجزاء . ولا عقوبة يقضى بها الا حسب نصوص القانون .

المادة ١٠ - لا يجوز محاكمة احد الا في المحاكم التي يعيها القانون .

المادة ١١ - انتداب احدي مدوع ولا يجوز اعسار السوريين عن مواضعهم . ولا ان يكرهوا على الإقامة او ان يدعوا من السكن في مكان معين الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون .

المادة ١٢ - التعازل حرمه مصونة فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون وبالشرائع المذكورة فيه .

المادة ١٣ - حق الملك في حيا اهلون . فلا يجوز ان يبرع من احد ملكه

الا لمصلحة العامة وفي الاحوال المنصوص عليها في القانون بعد تمويذه عنه
تمويضاً عادلاً .

المادة ١٢ — مصادرة العامة في الاموال ممنوعة .

المادة ١٥ — حرية الاعتقاد مطلقة . وتحتزم للدولة جميع المذاهب
والاديان الموجودة في البلاد وتكفل حرية اقليم مجمع شتاتر الاديان
والمعتقد على ان لا يحجب دين عن احد اعم ولا يبي لآداب . وتضمن الدولة
ايضاً الاهدين على خلاف منو شتم حترم مصاحفهم لدينه وحو لهم اشخصية
المادة ١٦ — حرية فكر مكفولة . فكل شخص حق الاعرابه عن
فكره بالقول والكتابة والخطبة وتصوير ضمن حدود القانون .

المادة ١٧ — لصحافة وصحافة حرمان ضمن حدود القانون .

المادة ١٨ — المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مكشومة من كل
مراقبة وتوقيف الا في الاحوال وعرق التي يبيها القانون .

المادة ١٩ — التعليم حرماً بحل بالنظام العام او ينافي الاداب او يمس
كرامة الوطن او الاديان .

المادة ٢٠ — غاية التعليم رقيه المستوى في الاخلاق والعلوم بين
الاهلي وشيعهم على مسدي الروح الوطنية وتحقيق الانفة والاحاء بين جميع
ابناء الوطن .

المادة ٢١ — لا يبي لادبي ترمي لخصع اسوديين من سين وبنات وهو
مجانبي في المدارس الرسمية .

المادة ٢٢ — توضع برامج التعليم بطريفة تضمن مهاوحدتة لتعليم

المادة ٢٣ - تشرف الحكومة على المدارس وترقيها

المادة ٢٤ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة
لا في الاحول اي تضاف اليها لغة اخرى بعدت حرية بموجب القانون
او بموجب اتفاق دولي .

المادة ٢٥ - حرية نشر الخدمات وعقد الاجتماعات مكفولة ضمن
الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة ٢٦ - لكل سوري الحق في تربي اوطاف له له ولا مبرة
لاحد على الاخر لا من حيث الشهادة و الكفاءة و لا للشروط المبينة
في القانون .

المادة ٢٧ - يحق للسوريين محنمين و مبردين ان يقدموا للسلطات
والخمس لبيبي امرئس و لاستدعائات في الامور المتعلقة بشعهم
او بالشؤون العامة وفقاً للقانون .

المادة ٢٨ - حقوق طوائف اديانة محنمة مكفولة . و يحق لها
الطوائف ان تربي مدارس لتعليم اطفالهم طائفة اشترط ان تراعي
المبادئ العامة في القانون .

باب الثاني

في سلطات العمومية

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ٢٩ - لامة مصدر كل سلطة

- المادة ٣٠ — السلطة التشريعية موكفة بمجلس النواب
 المادة ٣١ — بمقتضى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية الذي يتولاها بمؤازرة
 الوزراء ضمن الشروط المنصوص عليها في الدستور
 المادة ٣٢ — لرئيس الجمهورية وللمجلس النواب حق اقتراح القوانين
 المادة ٣٣ — لا يشرع دون لامعة ن بقره بمجلس النواب
 المادة ٣٤ — تعد السلطة القضائية وفقاً لنظام يوضع طبقاً للقانون تكون
 فيه للقضاة والمناقضين الامتيازات اللازمة، وتعد مستقلة ولا يدرسون الا في
 الاحول المنصوص عليها في القانون وتصدر الاحكام وتقررت وتعد باسم
 الشعب السوري

مصل "ن" ❖

في السلطة التشريعية

- المادة ٣٥ — يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين وفقاً لقانون
 الانتخاب الذي يوضع حسب المبدأ المبني في المواد الآتية :
 المادة ٣٦ — لكل سوري ثمة عشرة من سنه ولم يكن - خطاً من
 الحقوق المدنية ان يكون فاضلاً ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب
 المادة ٣٧ — تراعى في قانون الاعاب اصول التصويت السري وتمثيل
 الاقليات الطائفية .
 المادة ٣٨ — بشرط في نواب ان يكونوا ثلثي الثلاثين من سنهم وان
 يكونوا حائرين الشروط المنصوص عليها في قانون
 المادة ٣٩ — مدة ايامه اربع سنوات

المادة ٤٠ — يجب ان تحري الاتخابات لتحديد مجلس النواب خلال
الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة الدائرة

المادة ٤١ — كفيه الانتخاب محددة في القانون . ولكل مرشح
الحق بالاشتراك في مراقبة الاعمال الانتخابية ضمن الشروط المنصوص عليها
في القانون .

المادة ٤٢ — كل نائب تتر لامه جميع الاعمال المنصوص عليها في القانون .
او شرط .

المادة ٤٣ — يجوز الجمع بين الوزارة والسياسة

المادة ٤٤ — يجتمع المجلس النيابي كل سنة في دورتين عاديتين والدورة
الاولى تبني من اول يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار
وتنتهي في آخر شهر ايار . والدورة الثانية تبني في اول يوم الثلاثاء الذي
يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتنتهي في اواخر سنة .
جلسات هذه الدورة الثانية المناقشة في اوردية ودرها قبل كل عمل آخر
المادة ٤٥ — ان افتتاح الدورات العادية وحدها بحرين حكومي في موعد معينة

في المادة السابقة

يحق لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس في دورات استثنائية .
موايد افتتاح هذه الدورات الاستثنائية واختتامها في مرسوم
على رئيس الجمهورية ان يدعو بمرسوم خاص المجلس في دور
استثنائية اذا طلبت ذلك الاكثرية المطلقة من النواب

الى ثمانية ايام ولا يتم رفض الثقة الا باكثرية صوت المجلس . ولا يجوز تقديم طلب من هذا النوع في اثناء لافترع على الموده

المادة ٥٤ - كل مشروع دون يجب قبل مناقشة به ان يحول الى احدى لجان المجلس لفحصه .

المادة ٥٥ - كل مشروع دون لا يوفق عليه المجلس لا يمكن طرحه على المجلس ثانية اثناء الدورة نفسها .

المادة ٥٦ - لا يجوز للمجلس تقرير مشروع دون لا يمد المناقشة فيه مادة مادة وبموجب التصويت بتعيين لائحة لقرار يحمل مشروع قانون

المادة ٥٧ - يحق للمجلس التحقيق في بعض الاحوال الخصوصية الداخلية ضمن حدود اختصاصه وذلك وفق للنظام لدخلي .

المادة ٥٨ - لا يجوز مؤجلة اعضاء المجلس انما يبدونه من الآراء ولا يشاركوا في المجلس .

المادة ٥٩ - تتمتع اعضاء المجلس مدة اتمتة له بالحصانة النيابية ولا يجوز اتخاذ احرآت حرية بحق ي نائب كان من ائمة بدون موافقة المجلس الا في حالة الجرم المشهود .

المادة ٦٠ - اذا حلا كرسى نري فينتحب له نائب في مدة شهرين على ان لا تتجاوز مدة نيابة نائب خليفه محل نيابة المجلس .

المادة ٦١ - لا يعتمد على سحب نائب الكرسى شاغر اذ اكات مدة نيابة المجلس السابقة قبل من ستة شهر .

المادة ٦٢ - يضع المجلس نظامه الداخلي -

المادة ٦٣ - عند افتتاح دورة تشريع الاول بمجتمع المجلس تحت رئاسة أكبر اعضاءه سناً ويقوم العضون لاصغر سناً بوطءة مائه امر ويمد حالا الى انتخاب رئيس المجلس ونائبي لرئيس ومضى امر وثلاثة مرفقين بالاقتراع السري وبالاكثرية المطلقة وفي دورة لاقتراع ثانية تكون الاكثرية بنفسه كافيته وفي تصويت لاصوت فارشع لاكثر سناً يمد متعاً .

المادة ٦٤ - لا يقتزع لا بوب حد سرون في خمسة . ولا يجوز الاقتزع بالوكالة .

المادة ٦٥ - المجلس وحده حق معصية خطه في دحلته بوسطة رئيسه . ولا يجوز لايه قوة مسحة دحول وعاء الجلت ولا لاقامه على مقربة منها الا بطلب الرئيس .

المادة ٦٦ - لا يجوز تقديم اي سنداء كان في مجلس الا كـ .

المادة ٦٧ تمويض اعضاء المجلس السوي محدد في دول .

الفصل الثالث

في السلطة التنفيذية

رئيس الجمهورية

المادة ٦٨ - يختب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري وبالكثيرة اعضاء مجلس اواب المطلقة . ويكفي بالاكثرية مسية في دورة الاقتراع الثالثة . وتدوم رئاسته خمس سنوات . ولا يجوز عادة انتخابه مرة ثانية لايعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته .

ولا يجوز انتخاب حد رئسة الجمهورية لا د كان حائراً على الشروط التي توضع للبيعة وكان قد تم خمسة و ثلاثين من عمره .

المادة ٦٩ - لا يجوز الجمع بين رئاسة جمهورية واحدة .

المادة ٧٠ - عند ما يتولى رئيس جمهورية مهم وطعته بحسب عليه ان يحلف امام المجلس بين لاجلاس الامه و دستور خاص في
 • قسم بالله العظيم في حرم دستور البلاد وهو يتم واحده مستقلة
 الوطن وسلامة ارضه .

المادة ٧١ - ان المجلس ليدعم لاجلاس رئيس الجمهورية بشرع مهم الانتخاب قبل كل مقشة اخرى .

المادة ٧٢ - يشر رئيس الجمهورية لقوانين ومد موقفة المجلس التي عليها ويدون ان يدخل علم ي تعديل كان - ولا يمكنه ان يهوي احداً من التقيد هذه القوانين . يوضع قانون خاص بكيفية شر القوانين ودعته
 المادة ٧٣ - لرئيس جمهورية حق مقوخص . ما لهو عدم ولا يجمع الا بامور

المادة ٧٤ - يقد رئيس جمهورية مدهدت ووقع عليها . ما مدهدت المنطقة لسلامه لدولة ومايتها ومدهدت بحرية دستر لمدهدت - تي لا يجوز وسحب مدته . كل منه ولا عد نافذة لامتد نقرها مجلس

المادة ٧٥ - يحذر رئيس جمهورية رئيس الوزراء ويمين لوزراءه على اقترح رئيسهم وقبل استقالهم ويمين الممثلين في الخارج وعلى ممثلين الاجاب

ويعين الموظفين الملكيين واقتضاة ورؤس الحملات الرسمية . ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون

المادة ٧٦ - كل قرار يتخذته رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه بالتوقيع عليه الوزراء المختصون . ينتهي من ذلك تعيين رئيس مجلس الوزراء او استقالته .

المادة ٧٧ - يحق لرئيس الجمهورية ان يتعمد مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء وعلى مسؤولية هذا المجلس محل مجلس اسوا - قبل انتهاء مدة نيابته التماوية ويجب ان تذكر في المرسوم الاسباب التي دعت رئيس الجمهورية الى حل المجلس ويجب ان يتضمن هذا المرسوم دعوة المهيئات الانتخابية للشرع في انتخابات جديدة خلال شهرين على الاكثر .

يدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان نتيجة الانتخابات . واد اقصت مدة اربعة اشهر ولم تجر انتخابات جديدة او لم يدع المجلس الجديد للاجتماع فيجتمع حكم المجلس اذ حل ويقوم نيابته الى ان تجري انتخابات جديدة .

المادة ٧٨ - لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس مرتين للسبب الواحد عس

المادة ٧٩ . ينشر رئيس الجمهورية القوانين في خلال اشهر الذي يلي احوالها للحكومة ومد تعريها هائياً . واد لم ينشر القانون في هذه المدة اصبح نافذاً حكماً . اما القوانين التي يصرح المجلس بانها مستعجلة فيجب نشرها في خلال ثمانية ايام

المادة ٨٠ - يحق لرئيس الجمهورية في خلال المدة المصية للنشر ان يطلب إعادة النقاش الى اماسنة ثانية . وادانبت المجلس قراره الاول باكثرية الثلثين فيصبح القانون نافذ ووجب نشره

المادة ٨١ - يحق لرئيس الجمهورية بالاتفاق مع مجلس الوزراء تأجيل المجلس انباني لمدة لاتتجاوز شهراً واحداً . وليس له ان يفعل ذلك اكثر من مرة في الدورة الواحدة

المادة ٨٢ - لا تبعة على رئيس الجمهورية بسبب اعمال وصيغته الا في احوال حرق الدستور او الحياة المظلمى . اما ببعته فيما يخص في الجرائم العامة فهي خاصة بمعاونين العادة ولا يحوز اتهامه بسبب هذه الجرائم او بسبب حرق الدستور او الحياة المظلمى الا من قبل مجلس النواب بقرار من اكثرية ثلثي مجموع اعضائه . ولا تحوز محاكمة الا من قبل المحكمة العليا كما هو منصوص في المادة ٩٧ من هذا الدستور . ويهدد بوسيلة البياض العامة لدى المحكمة . الى قائم بين اثنينها محكمة التمييز بهيشها العامة

المادة ٨٣ - اذا اتهم رئيس الجمهورية كنفت يده عن العمل ونقبت سدة الرئاسة حيه حتى صدور قرار المحكمة العليا

المادة ٨٤ - اراحت سدة الرئاسة قام مجلس الوزراء اتهام السلطة

التنفيذية بالوكالة

المادة ٨٥ - قبل انتم اولاية رئيس الجمهورية شهر على الاقل وشهرين على الاكثر يجتمع مجلس النواب ام على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد . وادالم :- ع

المجلس منهم لعمامة فيجري الاجتماع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق اعلان انتهاء ولاية الرئيس

المادة ٨٦ - اذا حلت مدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او بسبب آخر فيجتمع مجلس النواب حكماً في خلال اربعة ايام لانتهاء رئيس جديد. و اذا اتفق ان خلت الرئاسة حال وجود مجلس النواب متصلاً فتدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس حكماً حال فراغ من الاعمال الانتخابية

المادة ٨٧ - تحدد مخصصات رئيس الجمهورية في قانون ولا يجوز زيادتها ولا نقصها في أثناء ولايته

في الوزراء

المادة ٨٨ - مجلس الوزراء مهيمن على جميع دوائر الدولة. ويعقد برئاسة رئيس الوزراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل المهمة

المادة ٨٩ - لا يزيد عدد الوزراء عن السبعة. ويمكن اختياره من غير النواب.

المادة ٩٠ - الوزارة مسؤولة بالتضامن تجاه مجلس النواب فيما يخص السياسة العامة. وكل وزير مسؤول عن الافراد بما يتعلق بالامور السبعة لوزارته. يقدم مجلس الوزراء بيان خطته لمجلس النواب بواسطة رئيس الوزراء او وزيرها.

المادة ٩١ - للوزراء الحق في حضور جلسات المجلس الترابي وانكسار فيها
والاستعانة بمن يختارونه من الوائمين .

المادة ٩٢ - لا يجوز للوزراء ان يشتروا او يصدروا شيئاً من املاك
الدولة ولو كان با'زاد للملي ولا يجوز لهم ان يمدحوا في الانعامات التي بمقدورها
الادارات العامة ولا يجوز لهم في انشاء وادارتهم ان يصدروا اعضاء في اي
مجلس ادارة كان .

المادة ٩٣ - لا يمكن صريح نائب عدم الثقة بالوزارة او باحد الوزراء
على الاقتراع ما لم يكن نائباً عضواً للمجلس عن الاقل حاضرين . اما اذا
طرحت الوزارة او احد الوزراء مسألة الثقة فيمكن ان يوجد اكثرية الاعضاء
ليتمكن المجلس من المناقشة في الامر .

على لوزارة او الوزير الذي تقرر عدم الثقة به ان يستقيل .

المادة ٩٤ - يحق لمجلس النواب ان يقرر محاكمة الوزراء بتهمة ارتكابهم
المخيانة العظمى او احلالهم بواجبات رسميتهم . ولا يجوز اتخاذ هذا القرار
الا باكثرية ثلثي مجموع اسواب وتحدد بعة الوزراء الحقوقية في قانون خاص
يراعى فيه مبدأ تسعة المالية تجاه الدولة .

المادة ٩٥ . يحاكم الوزير المتهم امام المحكمة العليا .

المادة ٩٦ - على الوزير المتهم ان يترك منصبه . ولا تحول استقالة الوزير
دون اقامة الدعوى عليه او مناصبتها .

الفصل الرابع

في المحكمة العليا

المادة ٩٧ - تؤلف المحكمة العليا من خمسة عشر عضواً. ثمانية نواب ينتخبهم مجلس نواب في انتهاء كل سنة وسبعة قضاة - ودين يشغلون اعلى مناصب القضاء بحسب درجات السلسل القضاة او باعتبار القدم عدلتاوي الدرجات وتعينهم محكمة التمييز هيئتها العامة كل سنة .
تلتزم المحكمة العليا برئاسة اعلی لقضاء رتبة وتتخذ قراراتها باكثرية عشرة اصوات ويقولی لبيان العامة انساب العام لدى محكمة التمييز الا في حال عدا كدة رئيس الجمهورية فينولاهما قاض تمينه محكمة التمييز وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا الدستور .

تحدد في قانون خاص اصول المحاكم الواجب اتباعها لدى المحكمة العليا

الباب الثالث

المالية

المادة ٩٨ - نفرض الضرائب لاجل المصلحة العامة ولا يمكن جبايتها او تحريمها او العاؤها الا بالقانون . ولا يجوز انقضاء احد من احدى الضرائب الا بقانون .

المادة ٩٩ - تقدم الحكومة الى مجلس النواب في بدء دورة تشريع الاول من كل سنة الموازنة العامة لتفقات الدولة ومد حيلها عن السنة التالية . ويقترح على الموازنة مادة مادة .

المادة ١٠٠ - لا يجوز لمجلس النواب في خلال المناقشة بالموارعة او بمشاريع قواصن تتعلق بفتح اعتمادات اضافية او استثنائية ان يزيد الاعتمادات المقترحة لا طريقة التعديل ولا طريقة الاقتراح المتقدم على حدة . ولكن يمكنه عند انتهاء المناقشة ان يقرر قواصن من شأنها حدوث عمات جديدة اما اللجنة المالية التي تتولى درس مشروع الموازنة فيها - تعده .

المادة ١٠١ - لا يجوز فتح اي اعتماد استثنائي الا بمقتضى قانون خاص . اما اذا اقتضت حالة غير منتظرة لخدمات مستعجلة استطاع رئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء بفتح اعتمادات استثنائية واضحة او بفتح اعتمادات في الموارنة على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات الالفى (١٠٠٠) ليرة في المادة الواحدة . ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في اول دورة يلزم فيها بعد ذلك .

المادة ١٠٢ - اذا لم ينته المجلس نهائياً في مشروع اموارنه قبل الانتهاء من الدورة المخصصة لدرسه فيدعو رئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية تنهي في آخر كانون الثاني لثامنة المناقشة في الموارنة . وفي هذه الحال تفتح اعتمادات مؤقتة بموجب مرسوم على اساس جزء من اثني عشر جزءاً من السنة المالية الساعية وفي هذه المدة تحى الضرائب والرسوم وتنطق المصاريف وفقاً للقوانين السابقة .

واذا انقضت هذه الدورة الاستثنائية ولم ينته المجلس نهائياً بالموازنة فلرئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوماً موافقة مجلس الوزراء يجعل فيه مشروع الموارنة نافداً في الشكل الذي قدم فيه الى المجلس .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية استعمال هذا الحق الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل ابتداء الدورة بخمسة عشر يوما على الاقل المادة ١٠٣- يجب ان تعرض الحسابات الهائية لكل سنة مالية مقفلة على المجلس الباني في غضون سنتين على الاكثر ابتداء من انتهاء تلك السنة. يوضع قانون خاص لانشاء ديوان محاسبة لاظر في جميع اداخيل والمصاريف يكون هذا الديوان مستقلا ولا يرسل اعضاؤه الا في الاحوال المخصوص عليها في القانون وبعد موافقة مجلس النواب .

المادة ١٠٤ - لا يجوز عقد قرض عام ولا تعهد يرتب عليه اتفاق من خزينة الدولة الا بقانون .

المادة ١٠٥ - لا يجوز منح امتياز يتعلق باستثمار مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية او مصلحة ذات مصلحة عمومية ولا اي احتكار من شأنها ان تقيد مالية البلاد الا بموجب قانون . ولا يجوز منح هذه الامتيازات والاحتكارات الا بمرسوم محدود .

المادة ١٠٦ - نظام النقد محدد في القانون .

المادة ١٠٧ - يتعهد في ان تكون القوانين الاقتصادية مؤمنة بنوعية الصناعات المحمية .

مجلس تعديل المرسوم

في تعديل الدستور

المادة ١٠٨ - يجوز لمجلس الباني في خلال دورة سادية وبناء على اقتراح ثلث اعضائه او بناء على طلب رئيس الجمهورية بالاتفاق في هذا الصدد مع

مجلس الوزراء ان يبدي بأكثرية ثلثي اعضائه رغبته في تعديل الدستور . يجب ان تذكر في هذه الرغبة بكل وضوح المواد المطلوب تعديلها . ويبت المجلس النهائي في تعديل هذه المواد ، في دورته العادية التالية ولا يجوز ان يقرر هذا التعديل الا بأكثرية ثلثي اعضاء المجلس

الباب الخامس

احكام محامة

المادة ١٠٩ - تحدد مناطق الادارة والاختصاصات لمعاون حاس تراعى فيه الحالة الخاصة ببعض هذه المناطق

المادة ١١٠ - يوضع قانون خاص بتنظيم الحس الذي يسبأ

المادة ١١١ - تبقى الشرائع الحاضرة نافذة الى ان تعدل بقوانين جديدة

المادة ١١٢ - يختار رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء اعلان الاحكام العرفية في المناطق التي تحس فيها اضطرابات بشرط ان يعم المجلس حالا بذلك واذا حكار المجلس في المصلحة دعه رئيس الجمهورية بدون تأخير للاجتماع .

المادة ١١٣ - تقوم بشؤون المشاير البدوية ادارة خاصة تحدد وظائفها في قانون تراعى فيه حالتهم الخصوصية .

المادة ١١٤ - الارواق الاسلامية هي بوجه عام ملاك طائفة الاسلامية دون سواها . ويدير شؤونها مجلس يشتمل على مسعودين . ويوضع قانون خاص بكيفية انتخاب هذه المجالس وبسلطاتها .

المادة ١١٥ - رئيس الجمهورية لاول ينتخبه مجلس "ووفقاً لاحكام

الدستور .

باب السادس

احكام موقفة

المادة ١١٦ - ما من حكم من احكام الدستور يعارض ولا يجوز ان يعارض

التعهدات التي قطعتها فرنسا على عجم فيما يخص سوريا لاسباب ما كان منها متعلقاً بجمعية الامم

يصق هذا ان يعطى مواءمة على المود التي تتعلق بالمحافظة على النظام

وعلى الامن وسلامة عن البلاد والمود التي لها شأن بالسلامة الخارجية

لانطاق احكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس تعهدات فرنسا

الدولية فيما يخص سوريا في شأن مدة هذه التعهدات الا ضمن الشروط التي

تحدد في اتفاق معد بين حكومتين عرسدية وسورية

وعليه ان موافق مجلس عجم في مود هذا الدستور في مديكون

لتطبيقها علاقات بهذه السمات لا يفتش فيه ولا تنشر وفقاً لهذا الدستور الا

تفصيلاً لهذا الاتفاق

ان القراءات ذات الصفة التشريعية او تنظيمية التي اتخذها ممثلو

الحكومة عرسدية لاجور عديم لا تعد لاتفاق بين الحكومتين

ذبح في دمشق

في ٢٢ ايار ١٩٣٠

مندوب المفوض السامي

م (٨)

قرار المفوض السامي

لجمهورية فرنساوية عدد ٣١١٢ المؤرخ في ١٤ ايار ١٩٣٠
بشور النظام الاساسي لسنبيق لاسكندروية

ان المفوض السامي لجمهورية فرنساوية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ غور ١٩٢٢

وساه على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ شعب بد صلاحيات المفوض السامي

وبناء على مرسوم ٣ ايلول ١٩٢٦ بتعيين المفوض السامي

قرو ما ياتي

المادة الاولى — يكون لسنبيق لاسكندروية امشا في ٢٧ تشرين

الثاني ١٩١٨ و لمية حدوده في ١٣ ايلول ١٩٢١ نظام محدد في القانون الاساسي

الملحق بهذا القرار

المادة ٢ — ان نظام الاساسي المدع و منشور به كمنحق لهذا المقرر

يعدل او يقوم مقامه بصوص الساحة لمتنفة بالموضوع نفسه لاسيما الاحكام

الطالقة له من القرارات التي له لصادره من تفويض السامين للجمهورية

الفرنساوية :

القرار رقم ٣٣٠ الصادر في ١ ايلول ١٩٢٠

و لقرار رقم ٤٠٣ الصادر في ٩ تشرين الاول ١٩٢٠

القرار رقم ٩٨٤ الصادر في ٨ آب ١٩٢١

والقرار رقم ١١٣٣ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢١

والقرار رقم ١١٨١ الصادر في ٤ آذار ١٩٢٣

والقرار رقم ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤

والقرار رقم ٣٠١٧ الصادر في ٣١ كانون الاول ١٩٢٤

والقرار رقم ٤٤ / ٥ الصادر في ١٤ شباط ١٩٢٥

المادة ٣ - في اثناء مدة الانتداب والى ان نتخذ احكام اخرى
بهذا الشأن :

تبقى نافذة المادتان ٣ و ٩ من القرار رقم ٣٠١٧ الصادر في ٣١ كانون الاول
سنة ١٩٢٤ لمنتهى: ان كيفية تعيين المتصرف وصلاحيات المدون لمعاون
للمفوض السامي .

بيروت في ١٤ ايار ١٩٣٠

المفوض السامي

هري موسى

امين السر العام

د . تيترو

اذيع في ٢٢ ايار ١٩٣٠

النظام الاساسي للواء الاسكندرونة

المشور بقرار من المجلس سمي للجمهورية السورية

عدد ٣١١٢ تاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠

المادة الاولى - النظام الخاص لموج في دولة سوريا اللواء الاسكندرونة فيما يختص بالادارة وسماه هو محدد في المواد الآتية :

تأمياً لطبق هذا النظام فقد انتصرف المجلس ادارة اللواء صلاحيات خاصة محددة فيما يلي :

المادة ٢ - يمين رئيس الدولة الفصدة . ويمين ساه على اميرح المصرف التمتعامين ورؤساء الدوائر المركزية في السحق .

ويمين المتصرف ساه على تمومس معطى له بصورة ذاته من رئيس الدولة سائر الموظفين . ويمين بعض المدرس .

يتولى المتصرف السلطة التنظيمية في المسائل اي هي من صلاحية بموجب هذا النظام لاساسي .

المادة ٣ - يوافق المجلس لادري من لسة عضاء منتخبين وفقاً لطريقة الانتخاب الفعدة في الدولة ومن ثلاثة عضاء معينين ينتخب هؤلاء الاعضاء المعينين رئيس الدولة من ذاته يعرضها المتصرف ونحوي اسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة زراعة وغيرها من عيان سحق .

يجب اعطاء المجلس او بغيره مدة ربع سنوت ، ويحدد كل مرة نصف اعطاء المجلس .

المادة ٤ - تشمل موزة الوء على المدخل التالى

اولاً - حاصل جميع مرائب لدولة ورسوم ووددت من اي نوع كانت المستفودة من ارض اللواء والمرخص قانونياً بحسبها

ثانياً - المبالغ المخصصة لها من حصة ارض من حصتها في مدخل حساب اذرة المصالح المشتركة الحاصلة على لخص من مدخل المصالح والادارات الموزة و اشركات صالحة لامتدات ورسوم مختلفة

ثالثاً - لاموال المشتركة و الحصص التي تذهب لها لدول او الجهات العمومية او الافراد

وتشمل موزة الوء على المصروفات فيه :

اولاً - جميع مصاريف الدوائر العمومية في ارض اللواء

ثانياً - الحصة الواجب عليها دفعها من عقات ادارة الدولة العامة ونوازي هذه الحصة بمائة من مجموع دخل اللواء المدنية

ثالثاً - لقروض التي يقرها الوء او المعقودة لصالحه

رابعاً - الرواتب

المادة ٥ - يحصر المتصرف مشروع الموازنة بموزة رؤساء الدوائر ويعرضه قبل ول نشره لاول طلي وزير المالية لمعتمده

وفي حلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظاته على تطبيق قوانين الدولة
وعلمها العامة وعلى تأثيرها في الدخل والخرج ويبلغه أيضاً ملحوظاته على
جميع التدابير التي من شأنها تأمين التوازن في مالية الدولة

المادة ٦ - يقدم المصرف لمجلس الاداري في ١٥ تشرين الثاني على
الاكثر لمجلس مشروع الميزانية . ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر
يوماً .

يشتر رئيس الدولة قبل افتتاح السنة المالية لميزانية - في قرارها المجلس
الاداري .

المادة ٧ - مشاريع القروض والامتيازات التي تخص بالاولى وتعيد ماله
تخضع وتقدم وتقدم لهم ، وبعد وضع ضمن نفس الشروط الخاصة بالتوازن
المادة ٨ - يدخل للو . نصف خاصة في حساب ادارة المصالح المشتركة
من حيث المداحيل والمصاريف . ويجعل الخصة بفترة عنه في جميع التكاليف
لمشركه لتقيد في هذا الحساب . وبدعى هذه الصلة الى المطالبة بحقوقه
ولمناقشة في مصالحه

اذيع في ٢٢ ايار ١٩٣٠



تعديل المادة ٦

من قانون الاسكندرونه الاساسي

قرار عدد ١٩٨ - L. R.

صادر بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٣٣

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

شاء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية صادرين في ٢٣ تشرين ثاني

١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على قرار المفوض السامي عدد ٣١١٢ الصادر في ١٤ ايار ١٩٣٠

بإذاعة قانون سنحق الاسكندرونه لاساسي

وبناء على المادة ٦ من هذا القانون ما يأتي :

المادة الاولى - البتت لمادة ٦ من قانون سنحق الاسكندرونه لاساسي

المسذاع بموجب قرار المفوض السامي عدد ٣١١٢ الصادر في ١٤ ايار ١٩٣٠

وابدلت بالاحكام التالية :

يدعو المنتصرف مجلس الاداري في تاريخ ول كانون الاول على لاكثر

لدرس مشروع الميزانية . ولا تتجاوز مدة هذه الدورة خمسة عشر يوما يذيع

رئيس الدولة الميزانية التي قررها مجلس الاداري قبل افتتاح السنة المالية

المادة كنية - امين السر العام في المعوضة العليا ومنسوبة المفوض
السامي لدى سجن الاسكندرونة مكلد كل فيما يميزه تنفيذ هذا القرار
بيروت في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٣

المفوض السامي
الامضاء: د. د. ماريتل

نظام لواء اسكندرونة

قرار رقم ٣٠١٧

ان م. فير شيردي ديمي الوكيل المفوض ووكيل المفوض السامي للجمهورية
الافرنسية في سوريا ولبنان

ب. على الرسوم المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠

وعلى القرون ٩٨٧ مؤرخ ٨ - ١٩٢١ و ١٨٨١ مؤرخ ٢٤ آذار ١٩٢٣

وعلى القرون ٢٩٨٠ مؤرخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤

واقترح امين السر - م

بمقرر

مادة ١ - ينتمى لواء اسكندرون صومالية درية ومالية خاصة كما هي

محددة فيما يلي مع بقائه جزءاً غير منفصل عن دولة سوريا

مادة ٢ - تنتمى اللغة التركية لغة رسمية كاللغتين العربية والافرنسية

مادة ٣ - يعين منصرف اللواء الاسكندرون من قبل رئيس الدولة السورية بناء على اقتراح اموصية العليا

مادة ٤ - لمنصرف الاسكندرون كافة الصلاحيات الممنوحة لمتصرفين في الدولة السورية ومقتضى القوانين واللائحة المرعية وله فوق ماد ذكر بصفته مندوب رئيس لدولة السورية لداخلي الصلاحيات الاتية والتي له فيها سلطة التنظيم وهي :

١- تأمين نشر التعليم وفقاً لاحكام اتفاق انقرة الموقع بتاريخ ٢٠ تشرين اول ١٩٢١

٢- ادارة اموال اللواء و أمين سير الدوائر العامة المحلية سير مستظماً واقام الاشغال العامة التي تعود لمعادنة على اللواء (طرقا اللواء و لري وتجهيف المستقدمات الخ ٠٠٠) وله حق عقد الاتفاقيات اللازمة لهذه المشاريع فاذا كانت هذه الاتفاقيات تخضع لمراقبة اللواء عبثاً بالافعل المتصرف قبل امضاءها ان يستحصل موافقة السلطات امصوص عليها في المادة ٨ وهي السلطات التي لها صلاحية منحه اذن الصرف

٣- تنظيم مزايا اللواء الخ

مادة ٥ - توضع تحت سلطة المتصرف الدوائر المحلية الاتية :

١- مصلحة محاسبة اللواء . مصلحة الاشغال العامة للواء مصلحة المعارف ونحصر هذه الدوائر للقوانين واللائحة العامة التي تخص لها دوائر الدولة يقترح المتصرف على رئيس الدولة تعيين وعزل رؤساء مصالح لواءه وبين ويعمل كافة مرسومي هذه الدوائر الاخرين

مادة ٦ - يساعد المتصرف لجنة إدارية

أن الأنظمة المتعلقة بطريقة تعيين أعضاء هذه اللجنة وكيفية سيرها وصلاحياتها تبقى عين الأنظمة التي كانت صريحة قبل تاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٥

الاستقلال المالي

مادة ٧ - تؤلف واردات ميزانية لواء الإسكندرون من حاصلات كافة الضرائب والرسوم ولواردات أي كان نوعها انجباة في أراضي اللواء والمأذون بحمايتهم قانوناً ومن امال العائلة كحصة من التوزيعات (احصاء المالكين وادوات الحمارك) ومن الاموال المقدمة كمساعدات او ا ككتابات المدفوعة من قبل افراد او من قبل احدى الحكومات او من جماعات وتؤلف نفقات اللواء مما يأتي :

اولاً - حصتها من نفقات الادارة العامة للدولة

ثانياً - كافة النفقات الناشئة عن ادارة مصالح الدولة في اللواء

ثالثاً - النفقات الناشئة عن ادارة مصالح اللواء المحلية

مادة ٨ - يحضر المتصرف ميزانية اللواء بمساعدة في ذلك رؤساء المصالح وهو يرفعها على ختم لواء الادارية التي تبحث فيها وتضعها في التقديرات وتمدتها برفقها برأس الدونة الذي يقرها ضمن الشروط الاتية :

يطي رئيس الدولة السورية موافقته على النفقات المبينة في المذكرة ١ و ٢ من

المادة ٧ بعد اخذ رأي اللجنة المؤلفة تحت رئاسة وزير المالية من اعضاء المجلس

التقاضي للدولة سوريا المتحيين عن لواء الاسكندرون

ويطلي موافقته على العقود المبنية في الفقرة ٣ من المادة ٧ بعد اخذ
رأي وزير المالية وليس له ادخال أي تعديل على اختصاصات اللجنة في المراجعة
وإذا لم يررئيس الدولة بالامكان الموافقة على منح صلاحيات المراجعة للموضوعه سوا
من قبل لجنة اللوا* الادارية من قبل اللجنة المؤلفة تحت رئاسة وزير المال فيراجع
في الامر المعروض السامي الذي يحكم فيه

صلاحيات السلطة التنفيذية

مادة ٩ - لا تكون اعمال منصرف لواء* الا كدرون قابلة التنفيذ ما لم
تكن قد توشحت بذي يد* بتأثير معاون مدوب المعوض السامي. يساعد
معاون المدرب موظفون افرنسيوز وسوريون يوزمون تحت امرته رأساً ،
ترسل محاربات معاون المدوب الى المعوض السامي بطريق مدوب المعوض
السامي لدى حكومة دولة سوريا

مادة ١٠ - يصبح هذا القرار مرعي الاجراء* من عرق كانون الثاني ١٩٢٥

مادة ١١ - تلتى كافة الاحكام الماوية لهذا القرار

مادة ١٢ - امين السر اعلم مكاتب بتنفيذ احكام هذا القرار

بيروت في ٣١ كانون اول ١٩٢٤

التوقيع : دي ريفي

الانتخابات النيابية

قرار رقم ١٨٨٩

بإدعام القرارات رقم ٢١٤٤ و ٢١٤٥ الصادرين في ٢٠ آب ١٩٢١ بشأن

المجالس النيابية في دولتي دمشق وحلب وقرار ٢٨٤٤ الصادر في ١١

أيلول ١٩٢٤ بشأن الانتخابات في لواء دير الزور

أن انفوس السامي للجمهورية العربية :

نأه على مراسيم رئيس الجمهورية العربية السورية الصادرة في تشرين الأول

١٩١٩ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣ أيلول ١٩٣٦

وسأه على القرارات رقم ٢١٤٤ و ٢١٤٥ الصادرين في ٢٠ آب ١٩٢٣ بشأن

المجالس النيابية في دمشق وحلب

ونأه على القرارات رقم ٢١٩٧ و ٢١٩٩ صادرين في ٢٤ أيار ١٩٢٣ بشأن

جريان وظائف المجالس النيابية في دولتي دمشق وحلب

و ١٠ على اقرار رقم ٢٨٤٤ الصادر في ١١ أيار ١٩٢٤ بشأن الانتخابات

في لواء دير الزور

ونأه على اقرار رقم ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون الأول ١٩٢٤ بتسليم

الدولة السورية

ولما كان من اللازم افرار كافة النصوص المتعلقة بالانتخابات والمباذنة في

دولتي دمشق وحلب سابقين في قالب واحد لقانون الانتخابات في الدولة السورية .

وبناء على اقتراح امين السر العام

يقرر

مادة لاولى - يتجب عشاء الخمس اربع لعموم سوريا وينصوت العام وعلى درجتين - احدى في لاريب والاحياء في امس في مناطق انتخابية للدرجة لاولى والاقضية ومدينتي دمشق وحلب مناطق انتخابية للدرجة ثانية الناحية والحي هما مئة التصوت للدرجة الاولى واقصاه او مدينتي دمشق وحلب هما منطقة التصويت للدرجة الثانية

الاقتراع السري

يحدد في قرار صدر فيما بعد مدة او كاة امانية لاعتناء المجلس ايباني الذي سيبدأ عن الانتخابات المقبلة

مصل الاول

استاد كراسي ايبانة وتوزيدها

مادة ٢ - يوجب في الخمس عن كل قضاء ممثل عن كل ٦٠٠٠ ناخب او كسور من ٦٠٠ يعوق ثلاثة آلاف ناخب مع الاحتماء تمثيل المذاهب المصنوع ٤٤ في المادة الرابعة من هذه المادة

الاقضية التي لا يبلغ عدد ناخبي فيها ٣٠٠٠ يصح معصاه مع بعض بقدر الامكان ان يكون من ضمنها مجموع حين يبلغ هذا العدد دعبة في توزيع الكراسي النيابية توزيعاً نسبياً حسب أهمية الطوائف

يسند كرسي ياني لكل طائفة يبلغ عدد لاجئين فيها من المدة الانتخابية العدد
المعين في الفقرة الاولى

اما الطوائف التي لا يمكن تمثيلها بحسب تطبيق الاحكام المذكورة اعلاه
فتمطى كرسي نيابة قدر ما تجتمع في الدولة كلها لرفع المذكورة في فقرة الاولى
من هذه المادة وفيما عدا ذلك فان في الطوائف من اي مذهب كانت ان لم
يكن عددها اقل من كافيتها يمثلها احد منهم فتجتمع الى بعضها ويخصص لها
كرسي واحد اذا بلغ هذا العدد ثلاثة آلاف صاحب وصاحب على الاقل و اذا
زاد عن هذا العدد فيخصص لها كرسي نيابة على معدل نائب عن كل
سنة آلاف ناخب واذا بقي كسر يعوق الثلاثة الاف خصص له ايضاً
كرسي ياني .

و قد لم يكن هناك الا كرسي واحد فيسند الى طائفة الاقلية الاكثر
عدداً وان كان هناك كرسيين فيسندان للطائفتين الاكثر عدداً وهلم جرا
وهذه الكرسي انشاء لتمثيل الاقليات تخصص المناطق الانتخابية حيث
الطوائف المستندة اليها تلك الكرسي تجمع العدد الاوفر من لاجئين
المادة ٣ - يصدر قبل كل دورة انتخابية قرار من رئيس الدولة يحدد عدد
نواب كل منطقة انتخابية وتعين له طائفة التي يتجهون منها

از نواب اقصية الدبر وابيرس وانوكال والرق في لواء ديراور يستخون
ضمن الشروط داتها خلافاً لاحكام المدة اشية بحسب لقصاصي حسيقة و كرو
انتخاب نائب واحد

يمثل عرب الرحل التابعة للدولة في منطقة دمشق وحلب نائب واحد عن

كل منطقة ينتخب من قبل رؤساء فروع قبائل هاتين المنطقتين كما قبائل ديور
الزور فيكون لها نائب واحد عن عمر واحد عن شمر الجريرة

المادة ١- كل ناخب في المنطقة الانتخابية من اي صنفه كان يصوت للمرشح
او للمرشحين للنيابة

المادة ٥- في المناطق التي لها حق موات كثيرين ليس للساح حق الا
ورقة تصويت واحدة عليه ان يذكر من الاسماء مقدماء من سكرائي
النيابة المعنية للمنطقة

وعليه حتى في عدد ذلك ان يراعي بورع سكرائي يبيده الذي وضع
للطوائف المحصنة بموجب قرار رئيس الدولة ولا يمكنه ان يكتب اسم المرشح
الواحد اكثر من مرة واحدة والا فورقة التصويت باحالة

المادة الثانية

وضع اللوائح الانتخابية

المادة ٦- يباشر في كل منطقة اندية بورع لائحته وحيدة تدكر فيها
اسماء جميع السكان الد كوري المنطقة الاسمايه الذين يتجاوزون الخامسة والعشرين
في اول كانون الثاني من السنة حربية

آتتلى من ذلك قوائم ارجح مصوصين عليها في امرة ٥٩

وعليه تقود حه اسمايه من قوائم الاختار
رئيسا واللائحة وارؤساء ارجحون وثلث من الوجاه يسيرون من انما ثم مقام
او رئيس البلدية بوضع لائحته لكل حي او قرية

تعتمد هذه اللائحة لوائح الاحصاء في جميع مناطق التي وضع فيها مثل هذه

القوائم والافتتاح اللائحة المخصوص عنها في الفقرات السابقة
تؤلف لجنة الاحصاء في القبائل الشبه منحصرة من اهيات الاختيارية تحت
رئاسة رئيس العشيرة

المادة ٧ - يجب عند ان يدكر في لوائح الاحياء وافرئ اسم الشخص
وكنيته وعمر ومذهبه ومكان اقامته احقيق وكذلك يجب ذكر اسباب عدم
الاهلية الانتحائية التي للجنة علم بها

يضم الناخبون المأمور عملات هذه لم تسه او الساكنون في بيوت
متفرقة ومفصولة عن كل محلة آهلة الى الاحياء تامين الى اقرب محلة آهلة
مسافة في طرفهم

يجب ان نجر هذه اللوائح في مدة ثمانية ايام من بعد تشكيل لجنة
الاحصاء ورسالها رئيسها مباشرة الى اقامته او رئيس البلدية الذي يطم لائحة
المطقة الانتحائية

المادة ٨ - عندما يقوم اقامته او رئيس بلدي دمشق وحب دعوة
لجنة الاحصاء للاجتماع عندهم في الوقت معه ان يعينوا لجنة لاعادة النظر
في اللائحة الانتحائية تجتمع تحت رئاستهم وتوافق مصادري من رئيس بلدي
انصاء واعضاء المجلس البلدي وعنده المجلس لارئي المنعدين ويدخل في
هذه اللجنة ايضاً رئيس قلم التور في مركز خساء على ان ربه استشاري
فقط

لرئيس الدولة ان يصدر قراراً تنسبهم امحقه الاية لى شطب عريضة
لمبات اعادة النظر في اللائحة الانتحائية

المادة ٩ - يجب أن تحرر اللجنة المكلفة بإعادة النظر في اللوائح الانتحائية بعد ثلاثة أيام من دعوتها إلى الاجتماع من قبل القائمقام أو رئيس بلدية دمشق أو حلب تدقيق لائحة القضاء الانتحائية ولائحة مديرة دمشق وحلب ولهذا عليها أن تنفذ ما تقوعد الوردة في المود السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة المختصة بالنسبة بحق الانتحائية وأن تجري التفتيحات اللازمة .

ما فيها يخص في مثل دور الزور شه محصورة فهي تابعة أو تسمى لسد أو قصر الموجوده في نواح ممتدة على كافة الأورق (رسمه) كدفتر الضرائب) وعند الانتهاء من العمل بطن القائمقام أو رئيس البلدية اللائحة الانتحائية في الأماكن العمومية (السرابات والحمامات والمكائس والمساحات) فيها تقرأ ولا يجب ما فيها يخص في قنابل دور الزور شه محصورة فتعاد هذه اللوائح إلى رؤساء المصارف مكلفين بإدخالهم في فيتهم .
يطعم المختار أو رئيس العشيرة محضراً بهذه العملية ويذكر فيه تاريخ إحراقها .

المادة ١٠ - لكل من يرى في اللائحة عذمة وخطأ أو هملاً أن يقدم بذلك اعتراضاً يجب أن يصل لرئيس الجهة عادة أسطر في خمسة أيام التي تلي إعلان اللوائح والمختارين والمديرين مثل هذا الحق وفي لواء دير الزور يعطى مثل هذا الحق للمديرين والمختارين ولرؤساء العشائر .

يعطى رئيس اللجنة ومولا هذه الاعتراضات ويجمع خلالها لجنة إعادة

النظر التي يجب عيم من تفصل في الامر في مدة خمسة يوم من تاريخ تنها
للجنة المذكورة علاه .

بحول دعا وسرياً فاقام ورئيس بلدية لا اعتراضت اي م تفهها
اللجنة في محكمة مدنة مدته و لم يكر محكمة على المحكمة الصحية تي
يجب عليها ان تفصل في الامر في مدة خمسة يوم من تاريخ لاحلة .

يطلى صاحب لمص في قيد سنة او لاشد من اعتراضين علماً يوم
الخاصة بموجب تاريخ دوري ولا يجب ان يسل وكيلا عنه لمص الجسة
تفصل محكمة وفصي صاحب في الامر بدون ان تستوفي الرسم او ان
تفيد اصول المحاكمات .

اقررت قضائية وغير مدنة للاعتراض ولا انصير .

لمدة ١١ - عند انتهاء مدة التربية يوم لمصه علاه تأخذ لجنة عادة النظر
بوضع لائحة وجيدة نهائية المنطقة الاتحادية كافة عن كل حي او قرية وتعلن
كما ورد في لمدة تسعة اسبوع عن هذه اللائحة في كل قرية وحي و قبيلة
من داخل دير ثرور .

وعود علاه مدته تسع فررت لجه عادة نظر او محكمة

مدته ١٢ - في كل سنة وفي كل منطقة صحية تقوم لجنة عادة نظر
مشكاة في مركز الصحة لائحة به وقد لاحكام نو د . ساعة عراجه لائحة
لائحة به من اول كانون الثاني في شهر منه من كل سنة يقدم احدون
والمدفد ورئيس بلدية لائحة ذات فمين يشتمل القسم الاول ٣٠ على
سنة مسكن حي و قرية ليس يستمرهم احدون حاصلين على الصفت لشروطة

بموجب هذا القرار تقيد سماتهم في اللائحة لاشغاية ولذين يحصلون على شروط اعمار وللسكن قبل ول يسر من السنة الحادية ولذين هموا سابقاً صهوا ويشتمل انفسهم في عني من محشطهم وهم اولاً . الاشخاص الموجودون حالياً لذي حري شطب سماتهم امر استصابت ذات اصلاحه . ان لذين ليس لهم والذين حسروا الصغات نظوية اعيدهم .

تم ان اللجنة بناء على طلب القائمة بحث تعديلوه في محله معلومات المقدمة ثم تنظم محضراً تذكر به لاسباب الواردة والاوراق المقدمة ثم بعد ذلك تنفع بحسب لاقصه . قائمة الاتعده .

المادة ١٣ - يرسل رئيس اللجنة المختارين في الثمانية ايام التي توضع فيها اللائحة المصنعة لسخة عما تعلق بادن وتوافق عندئذ اللوائح المصححة على حد ما ذكر في المادة التاسعة . ولا حينها بين صهوا ان يطالبو حد سماتهم واكمل صاحب الحق في طلب شطب اسم كل شخص قد غير حق في اللائحة الاربعة ان يقدّم طاً في هذا خصوص في خلال ثمانية ايام من سماعه اي في اعلان للوائح لي رئيس اللجنة اي متى في هذا الامر .

ود وقع اعراض من قبل ذوي العلاقة فحال المعروض فوراً الى محكمة لدية و لي حاكم اصليح لذي يصدر حكماً غير قبل لاستئناف في خلال الثمانية ايام التي تلي .

المادة ١٤ - ويقدّم نفضاً لاجل اسحوث عنه علاه محري فوراً لجان احادة لطر في اللوائح لاشغاية جميع التصحيحات لمقررة .

يعتد التقدم او رئيس اللادة لمختارين لسجاً من هذه اللائحة يملئها

المختارون ويقوم هذا لإعلان مقدم نيلغ القرارات الصادرة من قبل لجنة إعادة النظر أو المحكمة .

المادة ١٥ - تنق اللائحة الاسمية معمولاً م - ١ حتى ٣١ آذار من السنة التالية :

الفصل الثالث

في من يجوز ان يكون ممثلاً ومن يجوز ان يكون منتخباً

المادة ١٦ - يشترط على كل نائب للدرجة الاولى في مناطق لدولة الاشغاية :

١ - ان يكون من ابناء الدولة

٢ - ان يكون اتم لسة الواحدة والعشرين من عمره في ول بيسان من السنة التي تجري فيها الانتخابات .

٣ - ان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية والسياسية

٤ - ان يكون محل اقامته في المنطقة الانتخابية وان يكون ساكناً فيها قبلا من اكثر من ستة اشهر .

٥ - ان لا يكون في حال ما من حوال عدم لاهلية المصوص عنه ، في المادة ١٧ .

٦ - ان يبرهن عن فدية في سجلات النفوس . تستثنى من ذلك قائل دير الزور على لا شقيد المأموروون العموميون ولؤساء الروحانيون من جميع المذاهب باي شرط كان من شروط الإقامة .

المادة ١٧ - لا يفيد في التوثيق الاسمية :

١ - الاشخاص المحكوم بحرمانهم من الحقوق المدنية سواء كان هذا الحرمان عقوبة خاصة او مضافة الى عقوبة اخرى .

٢ - الاشخاص المحكوم عليهم بالحرمان المؤبد من الرتب والوظائف العمومية ، اما الذين حرروا من وظائفهم في اهل فلا قيد استمرهم الا بعد انتهاء مدة حرمانهم

٣ - الاشخاص المحكومون حكماً دائماً او حكماً جزائياً لجنحة شائنة والجنحة الشائنة هي ماكات (سرقه او احتيالا وسوء نية) وفضيحة عليبة ضد الآداب واجبة او لاداب على تخريب مصر على تمسك او تشرداً او افلاساً بسيطاً او احتيالياً

٤ - الاشخاص المحكومون على لافل بالخس لخدمة او تسكوها

٥ - المحذور عليهم قصاصاً ما في هذا المحذور والمحتو الشهور

٦ - المرسومون الذين لم يحكم عليهم بمدة فلاس بسيط و احتيالي لا قيد استمرهم في اوتنح الاغنية مدة ثلاث سنوات من يوم اعلان فلاسهم ولا يجوز استمرهم لا بعد استرجاع عقودهم

١٨ - لا يجوز قد احدي وقت واحد على لانتين متعنتين او اكثر او في قسم مختلفة من لانتحة قضاء واحد ومن لانتحة حدى مديني دمشق او حلب وعلى لالحين لمقيد في لوتنح تنحية مختلفة او في قسم عديدة من لانتحة واحد ن يعطوا انهاء مدة احادة النظر علماً بحل قائمهم المحقق يجب ن يصحب كل طلب نقل في لوتنح لانتحية لطلب شطب

من اللائحة الانتخابية وقسم اللائحة الانتخابية حيث كان شخص العذاب
مقيداً ساعاً .

المادة ١٩ - العسكريون والمدرك ومن ما بينهم من الأفراد لدخولهم في
الملأك لصلامي على اختلاف دهم لا يشتركون في أي قترع كان نازو حودهم
في فرقهم أو في مركزهم وإن قدمهم بوطائهم

أما الذين يكونون وقت الانتخاب ممتعين بالخدمة الحرة أو غير عامدين
أو حائرين على حرة فبوتة في حكمهم لا قترع في الخدمة الانتخابية التي
قيدوا في لائحتهم على طرفة قوتهم وهذه لائحة تشمل أيضاً
الضباط ومن هم في حكمهم ذ كانوا محيين على الاستدعاء وعلى الاحتياط
المادة ٢٠ - يشترط على كل صاحب ندرجة شاة في إحدى مناطق

الدولة الانتخابية

- ١ - أن يكون ناهياً لندرجة الأولى في لقطه الانتخابية
- ٢ - أن يكون أتم الخامسة والعشرين من عمره في أول كانون الثاني من
سنة الانتخاب .

المادة ٢١ - يشترط على كل مرشح النيابة

- ١ - أن يكون ناهياً لندرجة الأولى في لقطه الانتخابية حيث يرشح
نفسه لنيابة

- ٢ - أن يكون أتم ثلاثين من عمره في أول كانون الثاني من سنة الانتخاب
- ٣ - ألا يكون أمياً

المادة ٢٢ - العسكريون والمدرك ومن ما بينهم من الأفراد لدخولهم في

الملاك النظامي لا يمكن مهما كانت رتبته ووظائفهم تبعهم المجلس الباني وهذه الاحكام تشمل حتى المسكرين والمجربين المحيين على الاستبعاد وغيره ما ليس لسكرها لا تشمل المسكرين الذين حصلوا على حق معاش تقاعد سواء ارسلوا الى موطنهم او عواقبها رتباً لهم معاشة تعدم وكذلك لا يشمل هذا الحكم المسكرين الذين في سلك الاحتياطيين والمستحقين الموحود لآل او لذي يمكن احداً

المادة ٢٣ - لا يمكن جمع بين وظائف العمومية التي تدفع رواتبها من ميزانية الدولة مع اوصاف لدية ووكالة لبيسة وعليه الموظف الذي ينتسب للمجلس يمين له حنف في وظيفته د لم يرفض عصوة مجلس في الخمسة ايام التي تلي تصديق الاندوات وكل عضو في مجلس لبيسي يمين في وظيفته عمومية ذات راتب بعد منفصلاً عن المجلس بمجرد قبوله

المادة ٢٤ - يجوز مع وقف موصف مع وقف عصوة في مجلس لبيسي في فصل المعصومة على اوصافه تعوقه مكسبه محقة بالعدد ولكن عند انتهاء مدة البيعة حادته لاوطامه د كان هناك شعر من درخته ومن صفه

المادة ٢٥ - لا يمكن احد من لاشخاص لآيه مؤتم عصوة المجلس لبيسي ولا فاحاً من لاشخاص في بي مصفه وذلك مدة فيهم بوظيفتهم ومدة البيعة لبيسي في ركة د ووصفه سواء كان بالاستقاة د العمل و تدبر محل لائمة د حلاف دت

١ - مدرو ورؤسه الاداره العسكرية في لدولة

٢ - قصاة محكمة التمييز ومحكمة لاشخاص

٣ - متعهدو وملتزمو مصالح الدولة قبل نصفية حساباتهم

المادة ٢٦ - لا ينتخب احد من الاشخاص الآتية - وهم عضواً المجلس
اليابي ولا نائبا من الدرجة اثنى عشر مطلقه حصاص وطبقهم وذلك الا ان
قيامهم بوظائفهم ومدة ستة شهور التي تلي تركهم لوظيفة بالاستقالة او بالمرز
او بتبديل محل الإقامة او لاي وجه آخر

١ - الولي والمصرفون والمقدمون ومديرون

٢ - المهندسون ورؤساء الدفعة

٣ - المحسبون ومدبرو امداد وسمورون من ي ربه كالموصوعين

تحت امرهم وعلى المموء كافة موضعي المالية والشم المالية

٤ - مفوضو الشرطة

٥ - قضاة محكمة البداية وقضاة الصلح

٦ - رؤساء دائرة الطائر

المادة ٢٧ - كل توكيل يبي حشري بعد ماضيا ولا يستد به

المادة ٢٨ - لانهم المبحث الانتخابية لا بالاعتماد في تمت لاجلها

ويحظر عليها كل منقشة ومد حكرة

الفصل الرابع

الباب الاول

الانتخابات للدرجة الاولى

المادة ٢٩ - تنتخب لمراسمي او لاجل في سحبين كنوامين على لمبة

ناخب ناويو وحده كل نائب من لدرجة لاولي ولكل ناحية وحي حق

بناخب ثانوي واحد على الأقل للزوم لتقديم بيان بالترشيح
تصير الانتخاب لا أكثرية نسبية وإذا لم مرشحاً عدواً واحداً من
الاصوات فيقع الانتخاب على الاكبر ساء وعلى سبيل الاستثناء لا تجري
انتخابات الدرجة الاولى في قصري الحسنة وكرو ويمين باحو الدرجة الثانية
في قصري المدكورين من قبل اعيان الاختيارية لكل قبيلة حصيرة او شبه
حصيرة في اليوم الثامن من اذار رئيس الدولة ويمين عدد منحي الدرجة الثانية
موجب قراره رئيس للدولة

وعلى اعيان الاختيارية ان يصحب بحسب اجتماعهم ينص من اسمه استعجيل وتبعث
به حالا الى اكبر سلطة ارادية في مركز الانتخاب للدرجة الثانية

المادة ٣٠ - يصدر اوراق او منشور تعليماته مستندة الى ارقام المواضع
الانتخابية للمعينين في الاقليات في الواحي نساء مدعو مذهب باحي الدرجة الثانية
ويكون ذلك التعيين من قبل السلطة المختصة بصور من عليه لتمثيل الاقليات في
الاقضية وفي مدينتي دمشق وحلب في المجلس انساب

المادة ٣١ - تدعى اعيان الاسماوية في قرار من رئيس الدولة يمين هذا القرار
امام وساعات افتتاح الاقتراع وحضامه

ونحب ان يشر قرار عشرة ايام على الأقل قبل تاريخ المعين للاقتراع
للدرجة الاولى

٣٢ - يشتمل مقدم او رئيس بلدية لكل من مديري الواحي ومختاري
احياء من لا شغل خاص في جنتهم او حيهم ويخبر الاثمة والروساء الروحانيين
واكبر من وجوب حضوره عند افتتاح الاقتراع

المادة ٣٢- يشكل المدير في الناحية والمختارون في كل حي من احياء المدينة هيئة تصويت او اكثر من هيئة يرأسوها بنفهم او يكلفون احدا رآيتها وتؤلف هذه الهيئات من الامام والرؤساء الروحانيين وناخبين اثنين يحضنان الكفاية والقراءة ببيان بالقرعة من ناحي مركز الناحية او الحي ويضاف الى هيئة التصويت عضو من لجنة اعادة النظر في المنطقة الانتخابية كتاب رئيس *

المادة ٣٣- تبين هذه الهيئة من اجراء الانتخابات وتقيم اذا لزم الامر ناخبي المنطقة الى اقسام عديدة وينبه كل قسم منها على الساعة التي يجب عليه ان يحضر فيها للتصويت في مركز الناحية. تجري هذه التبليغات بواسطة مائة خصوصيين يعيّنهم رئيس الهيئة

امادة ٣٤- يعيّن على المدير ان يتحضر على:

- ١- اوراق تصويت يضاء عليها خاتم الهيئة الرسمي. اول عدد عاشر احيين
- ٢- صندوقه الذي يخلل مختلفا وتحت صين في اوجه الاعلى من منه اوراق التصويت

المادة ٣٥- في اليوم المعين لانتخاب الناجين اثنين تلتئم هيئة التصويت في المل المعين فيصح نائب الرئيس الصندوق ويرى جميع الحاضرين انها فارغة ثم يلقها على راسه ويسم احد المفاتيح الرئيس ويختص بلا آخر ثم تربط الصندوق في زواياها الاربع ثم تحتم بخاتم الرئيس وجميع الاعضاء

امادة ٣٦- توضع وتبقى مدة الاعمال الانتخابية لحد من الاثنية الانتخابية على المصدرة الخاصة حولها اميد

المادة ٣٧ - ثم يشرع بتوزيع اوراق التصويت

على الرئيس ان يثبته لاحيي للدرجة الاولى عن عدد ومذهب المناهجين
التاسعين الواجب ان لا يقل عن ٣٨

المادة ٣٨ - ثم يدعى المناهجون واحد واحد فيصدر صوتهم فيصدق اوراقها
بمقتضى قرينهم ثم يشرع على اسم المناهج في اللائحة الانتخابية وراي ورقه التصويت
في الصندوق وعلى الهيئة ان تلاحظ صاحب كبر لا يصح في الصندوق اكثر
من ورقة

المادة ٣٩ - عندما ينتهي اقتراع قرية تكث هذه احية على اللائحة
الانتخابية (صوت صخب قريناً) ويوقع عليها المصارع والامام ورؤساء الاربعة
في القرية ثم يذهب سكان تلك القرية يخلون المكان لاحيي قرية ثانية
المادة ٤٠ - لا يصوت المناهج الا في القرية التي انتهى تصويتها
مع قرية اخرى

اس لا احد ان يكلف غيره بالتصويت بمكانه

يجب السرعة في التصويت حتى ينتهي الانتخاب اذا امكن في يوم واحد
على انه اذا لم تحضر قرية بكاملها قبل الساعة المبيعة لتمام الاقتراع او
اذا تحلف عن التصويت ثلاثة ارباع المناهجين في احدى القرى استأنف عمليات
الانتخاب في اليوم التالي واددت بختة اعضاء الهيئة ثقب الصندوق ذكوا يسرع
المسير في دعوة المناهجين المتخلفين ثم تنزع الاحكام في اليوم التالي امامهم ويطلب
التصويت الى الساعة السابعة لتمامه

المادة ٤١ - على كل حال لا يمنع احكام المادة ٣٨ و٣٩ اي ناخب

كان حامل ورقة نقسه من المحصور وحده امام هيئة الانتخاب انتم التصويت
تختتم ورقة النقوس هذه عند التصويت على اسم المرشح كذا كذا
الانتخاب ثم وثق على اسم صاحب في . . .

المادة ٤٢ - يجري التصويت في الاصل لا نسخة في . . . من الطريقة
المذكورة في المادة السابقة

يصع رئيس الدولة لأشجة هذه الاعلالت قبل فتح الاعمال الانتخابية
المادة ٤٣ - عند انتهاء التصويت تشرع الهيئة العليا مدالا صواب ويجوز
لها ان تغيب اليها العدد الاربع من اعضاء .

توضع المناقشة التي يجري على الاصوات عليها على شكل يتمكن معه
الناخبون من التحول حولها .

تفتح الصندوق وينتقى عدد الاوراق بدون قراءة الاسماء التي عليها فاذا
كان العدد اكثر او قل من عدد المأخوذ من او ما في بحرقى علانية
من دون فض ولا قراءة .

الاوراق البيضاء او التي لا يمكن قراءتها في دشم على دلالات كافية
عن المار
المشعب ولا تحمل من امثلة والتي لا تنس محتويها مع توزيع الكراسي
المحددة بقرار من رئيس الدولة هذه كلها لا تعدى حسب لا كثرية وكما
تربط بالمحصر .

واذا ضمنت احدى القوائم اسم مرشح قدم ترشيحه حلالا لاحكام هذا
القرار فيعقدف واما القوائم التي تتضمن من المرشحين اكثر مما هو مطلوب

انتخاباتهم فيجوز اعتبار من آخر ذلك قائمة من الاسماء بقدر ما يزيد عن العدد
المقرر طمأنت به .

واذا تضمنت احدى مؤتمرات الجمعية كس من صمد . يعتبر ذلك
الاسم لاسم الجمعية .

يجب ان يحضر في الاجتماعات دورية من صالة ويدأوم على
ذلك ما اوضح من الامر .

المادة ٤٤ - تفصل الهيئة في الشؤون التي تفرس اعمال الانتخابات
عليها ان تذكر اسام المرشحين في جداولها هذا العدد تسجل في المحضر
جميع الاعتراضات والقرارات ويصدر اليها الوثائق والاوراق الانتخابية المتعلقة
بها عند ان يؤشر عليها جميع اعضاء الهيئة .

المادة ٤٥ - حالما يقرر لاوراق نفس جهاز نتيجة التصويت وتنظم
هيئة الانتخاب محضراً بالاعمال الانتخابية بحريتين نسبة واحدة منها لرئيس
الهيئة وتسلم الاخرى للقائم مقام او رئيس المدينة . واذا كانت من مناطق
التصويت تنقسم الى شعب عدده نتائج هي اخرى في المحضر . هيئات
الشعب ورسولها هيئات التصويت امر كره . وهذه من نتيجة لاجالية .
قرار الهيئة لا يستأمن

على صاحب الحق شهادة من جهة .

المادة ٤٦ - لرئيس هيئة الانتخاب وحده حق على تمام الاجتماع
فلا يوضع في عرقه تصويت قوة مسخه الاساء على مسبب خطي منه وعلى
السلطات مدنية وقواد الدرس ان يحضروا الى هذه اذا حدثت احوال عبيقة او

حضوره فلا يئس ان يوقف الانتخابات وله ان يوقف ، يبقى قيد التوقيف مؤقتاً
كل شخص ارتكب جريمة او جبعة ويعطي المدعي العمومي لدى محكمة البداية
عساً بذلك الا امهال وان لم يكن مدع عمومي فيعطى المدعي المتاضي الصلح .
تطبق احكام المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ من هذا القرار في انتخابات الدرجة الثانية
واذا لم تتمكن الهيئة مادام من اجراء العمل الانتخابية في ايوم المعين
فيعطى الرئيس عساً . مث للقائم مقام ورئيس البلدية الذي ينصي بذلك الى
المتصرف ويؤجل هو ربعة الانتخابات الى اليوم الثالث الذي يلي موعد
الانتخاب ويعلن ذلك على الاهالي حالاً .

باب ١١ في الانتخابات

الترشيح

المادة ٤٧ - على كل شخص يرغب في التقدم بمجلس اسبابي ان يوقع على
تصريح ترشيحه مصادق عليه قانوناً ويودع هذا التصريح ضد وصل موقت
في مكتب المتصرف خلال خمسة عشر يوماً على الاقل قبل يوم الانتخاب وعلى
المتصرف ان يتأكد من ان المترشح مستوف الشروط المطلوبة في اداة الواحدة
والعشرين وادراكات الشروط مستوفاه فعلى المتصرف ان يعطي وصلاً سائياً
في خلال خمسة ايام على الاكثر بعد ايداع التصريح .
كل ترشيح يقدم خلافاً للمقرر السابقة يعد باطلاً .

المادة ٤٨ - مجموع اعطاء الاعلاء وتعليقها وارسل التثورات وايبانات
وتوريدها في سبيل مرشح لم يصرح بعد بترشيحه نفسه او بصورة لم يراع
فيها احكام هذا القرار .

المادة ٤٩ - تحرق أو تضبط الاعلانات والبيانات واوراق التصويت المصقة او موزعة في سبيل ترشيح احد في منطقة لا يجوز تقديمها المادة ٥٠ - تقدم للوائح مقامين ورؤساء البلدية تباعا ويدرر امهال اسماء المرشحين الذين اعطوا شيئاً ترشيحهم ويقدم علم بذلك لوزير الداخلية ولصق هذه الاسماء حالاً بعد وصولها في الاسكان المساعدة للتصديق الاعلانات الرسمية .

الباب الثالث

انتخابات الدرجة الثانية

المادة ٥١ - قبل موعد انتخابات الدرجة ثانية بخمسة وعشرين يوماً على الأكثر يعين رئيس الدولة اليوم الذي سيشرع فيه بالانتخابات .
ويبين ايضاً ساعات افتتاح الاقتراع واختتامه ويجوز ان تعين الاحكام الآتية والاحكام المستوص علم في المادة ٣١ اقرار واحد ويجوز ان يتقدم المهل المحددة من تاريخ واحد ونحو ان يباع هذا القرار بصورة رسمية للاحياء من الدرجة الثانية

المادة ٥٢ - يجتمع اراخبون في اليوم واسمعة المجلس في مركز المنطقة

الانتخابية

ان مركز دائرة انتخابية في منطقة الدبر يكون في نصبة دير الزور ومركز دائرة منطقة حلب في البوكان ومركز دائرة منطقة دمشق في القريتين

وبدعو قائم مقام اورئيس البلدية في هذا اليوم خنة مراجعة لوائح الاحياء فلم يتم تحت رؤاسته كهيئة انتخبة ويمطى لكل ناخب ورقة تصويت

مختومة بخاتم اللجنة فيقيد فيها من الأسماء بقدر عدد الأعضاء الواجب انتخابهم
للمنطقة مرابحاً في ذلك أحكاماً ذات أهمية

المادة ٥٣ - لا يكون الاقتراع صحيحاً ما لم يشترك فيه ثمانية عشر ناخبين
من الدرجة الثانية وفي هذه الحال يجب أن يشارع الناخبون المطلقون بتموز
بالانتخاب والافيعاد الانتخابي وإذا ذلك لم يكن لا كثرية نسبية كافية.

أما إذا لم يشترك ثمانية عشر ناخباً في التصويت فيجزم التصويت
الغائب مقاماً ورئيس بلدية بحضور أعضاء هيئة ونحوه ذلك التصويت في مكان
نجم مافذه وتحرس ثم يشرع الغائب أمام ورئيس بلدية مدعوة الناخبين المتأهلين
لليوم الثالث الذي يلي الاقتراع وبعد انتهاء هذه المهمة يقبل الاقتراع نهائيًا
ويؤخذ في عدد الأصوات وفرزها ويتم الانتخاب بالاكثرية النسبية
للمرشحين أو ممثلهم الحق بحضور عدد الأصوات وفرزها.

يعاقب كل ناخب من الدرجة الثانية لا يشترك في التصويت بخلافه قاضي من
ليرة إلى ليرة من سوريته هذا الأمر من شأنه مشروعاً حيث ذلك حضوره
المادة ٥٤ - إذا كان مرشحاً أو أكثر عدد واحد من الأصوات
والانتخاب هو الأكثرية.

المادة ٥٥ - يصدر مجلس الانتخابات بالإحاطة من شأنه التصويت ويوقع عليه
جميع أعضاء الهيئة

رئيسة اللجنة ورئيس بلدية سوريته هذا الأمر من شأنه التصويت ويوقع عليه
أو لغيره من شأنه التصويت

المادة ٥٦ - في حال عدم حصول أحد المرشحين لأكثرية هدا مع

مرأاة الحالة المحتل وقوعها كما هو مذكور في المادة ٥٣ بمنع في كل من مدن حلب ودمشق ولاسكندرونة لجنة مؤلفة من الاعضاء الطبيعيين للمجلس الادري المحلي بدعها حتما لرؤساء لروحيون مسلمون وثلاثة رؤساء روحيين من غير المسلمين منهم واحد عن الطوائف لكاثوليكية وواحد عن الطوائف الارثوذكسية والثالث عن طائفة الاسرائيلية حيث توجد

يذول يطق عمل اللجنة مؤلفة في ولاية حلب ولواء دير لزور الاسكندرونة ولجنة دمشق باقي اوجاء لدولة بقوم كل من وزير الداخلية في دمشق والوالي في حلب والمتصرف في اسكندرونة تسلم صوطة انتخاب الدرجة لثانية للجنة التابعة لكل منهم اما هذه الصوطة فتصل بواسطة برید خاص من دير لزور الى حلب ومن حمص وحماه ودرعا الى دمشق من قبل المتصرف الذي يكون تلقاها على الوجه المبين في آخر المادة ٥٥

تشرع اللجنة بتدقيق تلك المستندات ثم تصنع فوراً ضطاً بعينها وترسله بدون تأخير لوزير الداخلية وفي خلال خمسة ايام على لاكثر من تاريخ ورود صوطة تدقيق على وررة لدولة ان تعلق نتيجة الانتخابات القطعية من قبل رئيس لدولة الذي يأمر باعلانها في كل منطقة انتخابية

المادة ٥٧ - يفصل المجلس الذي يسمه في صحه انتخابات اعضاءه ويجب ان توضع لاعتراضات على لانتخابات في دولة اقامتهم او رئيس البلدية في مهلة خمسة ايام بعد اعلان نتيجة وبعطى بها وصلاً ويجلبها حالاً على لاقائمة اقام او رئيس للبلدية مرفوعاً بملاحضته بواسطة وزير الداخلية الى رئيس الدولة وهذا يرسل الى لاكثر من في مجلس الياني القائم موقفاً برئاسة هذا المجلس

المادة ٥٨ - اذ رأى رئيس الدولة ان اشروط والمعاملات المطلوبة في هذه القراء او في القوانين المرعية الاحرام لم تراع كان له ان يقدم الى رئيس المجلس النيابي طلباً باطال لانتخاب المشبه به عنه على انه يشترط ان يداوش المجلس في هذا الطلب

المادة ٥٩ - اذا صدر الحكم باطال الانتخابات كلها او جزء من فوجب دعوة الجميع فاجبي المناطق ذات الشأن في مهلة يجب ان لا تتجاوز الاربعة اشهر من تاريخ لاطال

كتاب رابع

خمس في الحقوق الانتخابية

الاستقالة وتحديد الانتخابات الجزئية

المادة ٦٠ - على المجلس النيابي ان يعان بطلان وكالة كل عضو من اعضاء المجلس النيابي ان واحد لسبب ماحدث بعد دخوله في حال من الاحول المصوص فيها في المادتين ١٦ و ١٧ او ناله شيء من موحت عدم لاهية لا تنفيذية اي ... صفة - حسب

المادة ٦١ - اذا تخلف احد اعضاء المجلس ... في من حضور دوره عدديه لمير عذر شرعي يرصاه المجلس بحسب على المجلس اعتباره مستقيل في آخر جلسة من جلسات الدورة ... به المادة ٦٢ - اذا استقال احد اعضاء المجلس النيابي فيقدم استقالته الى رئيس هذا المجلس والرئيس يشعر حالاً بذلك ورئيس الدولة .

المادة ٦٣ - اذ شغرت بعض كراسي المجلس النيابي لوفاة او اختيار وطيفة اخرى او لاستقالة لسبب من لاسباب المذكورة في المواد السابقة فيجب ان

يجمع السحبون من الدرجة الثالثة في مدة لا تتجاوز لأربعة أشهر على أن لا تحري
انتخابات حثية إذ كان انتخاب المجلس يحدد قبل الدورة العادية لثلاثة أشهر .

المجلس الخامس

الاعلانات الانتخابية

المادة ٦٤ - تمت حكومة الدولة السورية اعلانات بالنسبة العربي
والفرنسي لهذا اقراوا وتلقى من قبل ادارات الولاية والالوية والافضية
والموسمي والبلديات وشيوخ اقراى واعادوا في الاماكن المتعددة لتلصيق
الاعلانات الرسمية أثناء الدورة الانتخابية وتلقى ايضا على ابواب غرف هيئات
الانتخاب يوم الاقتراع .

تمنى الاعلانات الانتخابية من رسم المطابع .

المادة ٦٥ - في ثمانية ايام من الدورة الانتخابية ثمين الادارة في كل مدينة او
محل اهل اماكن خصوصية لتلصيق الاعلانات الانتخابية ويخصص في كل
واحد من هذه الاماكن مساحة مقصورة لكل مرشح او قائمة مرشحين .
ممنوع تلصيق الاعلانات المتنافسة بالانتخابات حتى الموضوع عايم طواع في غير
هذا المكان او في محل محصن لمرشحين آخرين .

المادة ٦٦ - لا يجوز الصاق اي اعلان كان عالم يكن موقفاً او عالم
يقدم من لمرشح او المرشحين خلال ثمانية عشرة ساعة على الاقل قبل الساعة ثلاث مساء
موقعة الى دائرة لوائي او المتصرف او القائم مقام لثلاثة ايام المنطقة الانتخابية
حيث يلصق ذلك الاعلان ويعطى وصل ببدائع النسخ . يجب ان يذكر
في كل اعلان اسم وصوائ الطابع .

المادة ٦٧ - كل شخص حالف احكام المادة ٦٦ من هذا لقرار يقب
بحراه قدي من خمسة الى خمسة عشر قرشاً سودياً ذهباً عن كل محلفة وتغري
الاعلانات المحلفة لاحكام هاتين الفقرتين وذكروا محلف محفته ويكون
الجزاء التقدي عن كل محلفة من عشرين قرشاً سودياً ذهباً الى خمس ليرات
سودية ذهباً وتكرر المحلفة يكون فيها ذكراً حلف حكم عليه في سب
لاثنى عشر شهراً السابقة للمحلفة الحالية لمحلفة مشبهة لها .

المادة ٦٨ - اذا قرطت الاعلانات و ليليات والمناشير المعلقة والموزعة باسم
مرشح او مرشحين عديدس حاداً بشكل يعرف عاون جديفة وسبحة وكات
تشتمل على اعراف لا ارتكاب جريمة او حجة قسري وتضط ولا عم ذلك عند
الضرورة اجراء التعقبات القضائية بحق كاتب او طام .

الفصل السادس

تدابير جزائية

المادة ٦٩ - كل شخص لم يقدّم تعاليم في حدى لملات المصوص
عديها في هذا القرار او تقديم مساعدته ويرقص ذك او يتحلف يقع تحت طائلة
جزاء قدي من خمس الى عشر ليرات سودية ذهباً .

المادة ٧٠ - كل من يقدم هبات واكر ميت سواء كان غداً او عيماً او
يعدا كراميات ومنع او وطيفة طامة او حصة او مفع حصة حري فصد ان يؤثر في
التصويت على نائب او اكثر قبيل او يحول بل صوته مباشرة او بواسطة
شخص آخر . وكل من يقنع او يحول ان يضع مالموسل نفسها فانبأ او اكثر
بالامتناع من التصويت يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع جزاء

تقدي من خمس الى عشر ليرات سورية ذهباً او باحدى هاتين العقوتين فقط
وبعاقب بالعقوبات نفسها كل من قتل او النمس الهذات او لاصكراميات او
الوعود نفسها .

المادة ٧١ - كل من عمد الى ضرب احد الناضحين او طأله بالعنف او
هدده بفقد وظيفته او شعربض شخصه و عيبته او ثروته لضرر ما فاقته او
حاول اذعه بالامتناع عن التصويت او اثر في قتراعه او حاول التأثير فيه
يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبالجزاء لتقدي من عشرين الى خمسين ليرة
سورية ذهباً او باحدى هاتين العقوتين فقط .

المادة ٧٢ - كل شخص افشى او حاول عشاء سر الاقتراع او اثر او حاول
ان يؤثر في صحة لانتخاب وزهته و منع او حاول ان يمنع اجراء عمليات
الاقتراع او غير او حاول ان يغير نتيجه يعاقب بحزاء تقدي من ايرة الى خمس
ليرات سورية ذهباً والحبس من شهر الى ستة واحدة و احدى هاتين العقوتين
يمكن فوق ما تقدم ان يحرم المحام حقوفه المدنية سنتين على الاقل وخمس
سوات على الاكثر . يستوجب العقوبة نفسها كل غش في تسليم شهادة قيد
الاسم وفي ارازها وفي احدات شطب في لقوائم الانتخاية .

وتطلق لمادة ٤٧ من القانون المرئي على الاحكام المتقدمة .

المادة ٧٣ - كل من يدرع و يحاول الدرع تصريح كاذب او شهادات
مرودة ليقيده سمه في الملائحة لانتخاية بغير وجه قانوني وكل من النعا او حاول
الانتجاء الى اومائل نفسها ليقيده اسم رجل ويحذف سم رجل آخر وكل
من يشترك في هذه الجح بحبس من ستة ايام الى سه ويغرم بحزاء تقدي من

ليرة الى خمس ليرات سورية ذهباً وفصلاً عما تقدم فانه يمكن حرمان المجرمين حق التمتع بحقوقهم المدنية مدة سنتين وفي جميع الاحوال تطبق احكام المادة ٤٧ من قانون الجزاء

المادة ٦٤ - ان الذي يحفظ حقه في الاقتراع سواء كان على اثر حكم قضائي او على اثر افلاس لم يسترح بعد اعتباره ثم قدم مع ذلك على الاقتراع اما استناد على تقييد سمة في الوثيق لانتعاشه التي وصفت قبل سقوط حقه او استناداً على تقييد سمة بعد سقوطه لحق من غيرها يشترك سمة سداً بعمل يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة اشهر وبجرأه تقدي من ليرة سورية ذهباً الى خمسة ليرات سورية ذهباً .

المادة ٧٥ - كل من فترع في خمسة ندره لاستناد على تقييد ٣ - ٤ بالطريقين المصوص عنهما في المادة ٧٣ او بتدله اسم وصفه نائب آخر تقييد سمة يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبجرأه تقدي من ليرتين الى عشرين ليرة سورية ذهباً ويعاقب بالمقوفاً نفسها كل من علم قرصه تقييد سمة مرات عديدة ليقترع اكثر من مرة

المادة ٧٦ - كل من كان موكلًا وقت الاقتراع باستلام اوراق التصويت او بعدها او بفرزها فأحى احداها واذف اليها ورقة اخرى او فسد بعضها او قرأ سماً غير المفيد بها يعاقب بالحبس من ستة الى خمس سنين وبجرأه تقدي من خمس الى خمسين ليرة سورية ذهباً

المادة ٧٧ - يعاقب بالمقوفاً قسم كل شخص كاهه احد لدخيل كتابة اقتراعه فكث على الاوراق سم مرشح غير لذي سمة له

المادة ٧٨ - لا يجوز لاحد ان يدخل محل هيئة الاقتراع وهو حامل سلاحاً
ظاهراً ويهدف الخاف بحره هدي من ايرة و حدة الى جس ليرت سوربة ذهاباً
اذا كان السلاح مخفياً فيما قب حامله بالجلس من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة
اشهر وبجزء نقدي من جس لي عشر ليرت سوربة ذهاباً مع لاحتفظ بتطبيق
استقونات المتعقبة بمحل السلاح لمذوع

المادة ٨٩ - كل من ترتع وسطه اخار مكدونة وشاطات شائنة او
اساليب اخرى من اساليب لعش والمذاع حض الاصوات وحوطاعن وجهها
او اقع ناحياً او عدة ناحين بالامتناع عن الاقتراع يعاقب بالجلس من شهر الى
سة وبجزء نقدي من ليره الى عشرين ليرة سوربة ذهاباً

المادة ٩٠ - اذا حدث اضطرب في اجمال الحصة الانتخابية او اصاب
حق الانتخاب والتمتع بحرة لانتخاب مروراً بسبب تخبر او ضوضاء او
مظاهرة تهديدية فيدفع المحرمون بحس من ثلاثة شهر الى سنتين وبجزء
نقدي من ليرة الى عشر من ليرة سوربة ذهاباً

المادة ٩١ - كل محكوم وقع بمحاولة هجوم على جماعة لانتخابه فوه
وعفاً حصه خلوقة بوجزء لا يعاقب به وبمركبة بالجلس من سة و حدة
الى الجس سين وبجزء نقدي من عشر ليرت سوربة الى خمسين ليرة سوربة
ذهاباً .

المادة ٩٢ - ان المحرمين لتقدم ذكرهم ذ كانوا شاكى لسلاح واذا عتدوا
علي صندوق لاقتراع يحكم عليهم بالامتناع بد

المادة ٩٣ - ويسمبون بالاشغال الشاقة لموقفة اذا كانت الجدية رتكت

على أثر خطة متفق عليها وموضوعة لتنفيذ سواء كان في كافة أنحاء الدولة أو في ولاية أو لواء واحد أو أكثر أو في قضاء واحد أو عدة أفضية

المادة ٨٤ - إذا قدم أعضاء الجمعية الانتخابية في أثناء الاجتماع على ضغط أو على هانة هيئة التصويت أو أحد أعضائها أو استعمال الضرب والتهديد فأحرروا بذلك الأعمال الانتخابية أو حالوا دون أعمالهم بما دون المجلس من شهر إلى ستة وبجراه نقدي من ليرة إلى عشرين ليرة ذهب

وإذا قال اعتدوهم الاقتراع بما يقرب المجلس من ستة إلى خمس سنوات وبجراه نقدي من عشر ليرات إلى خمسين ليرة سورية ذهباً

المادة ٨٥ - أن احتطاف صندوق الاقتراع الحائوي على أوراق التصويت التي لم تفرز بعد يعاقب مرتكبه بالمجلس من ستة إلى خمس سنوات وبجراه نقدي من عشر ليرات إلى خمسين ليرة سورية ذهباً

وإذا حدث هذا الاحتطاف بمسب مع تمهيد وجرمون بما يقرب من حيثئذ بالقلمة بند

المادة ٨٦ - لا اعتداء على الاقتراع سواء كان من أعضاء هيئة التصويت أو من قبل عمال السلطة لمصلحة لحراسة أوراق الانتخاب غير المفروضة ستوح المقاب بالقلمة بند أيضاً

المادة ٨٧ - إذا ثبت أن أحداً ارتكب عدة حديت أو حجب من التي نص عليها في أحكام هذا القرار وكان ارتكابه إياه قبل الشروع بتميمه بحكم عليه عندئذ بأشد العقوبة دون سواها

المادة ٨٨ - إذا لقي مجلس التمثيل انتخاب أحد أعضائه فيسأل هل يجب أن تحال أوراق هذا الانتخاب (اختبار) إلى المدعي العام لأجل التقدم إلى القضاة هذا كان جوابه نعم ترسل هذه الأوراق خلال ٢٤ ساعة إلى المدعي العمومي لدى محكمة الاستئناف بدمشق.

المادة ٨٩ - إذا حكم بإجراء سحب وحدة بصفة مؤقتة من ٦٠ و ٧٠ من هذا القرار على عضو من أعضاء المجلس ينبغي وكان قد أتم انتخابه فيصبح هذا العضو حتماً في عدد الدين لا يجوز انتخابهم مدة خمس سنين متتاليات من اليوم الذي يعين فيه الغاء انتخابه.

المادة ٩٠ - إذا تقرر إلغاء انتخاب ما وارسلت الأوراق المتعلقة به إلى المدعي العام عملاً بحكم المادة ٨٨ لا يمكن الشروع بتجديد هذا الانتخاب قبل شهر يتتبع من يوم تقرر إبعاده وإذا شرع في خلال هذا الشهر في تحقيق بحق العضو الذي أتم انتخابه فإن هذه الأشهر الأربع المخصوص عليها في المادة ٩٣ من هذا القرار لا تتبدل إلا من اليوم الذي تصح فيه نهائياً الدعوى المقامة عليه والا فيجري الانتخاب أحد عشر في خلال ثلاثة أشهر تتتبع من اليوم الذي يكون أتم في الإلغاء.

المادة ٩١ - أن الأحكام الواردة في المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٩٢ و ٩٣ من هذا القرار تطبق في الانتخابات من الدرجة الأولى و الثانية ثم من الأحكام بمقتضى القرار المتتبع من هذه هي عدد منصوص في المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ على أشخاص غير الدين الذين لهم في المادة ٨٩ يستوجب أيضاً جمع المحكوم عليهم في عدد الدين لا يجوز انتخابهم مدة خمس سنوات.

المادة ٩٢ - لا تطبق احكام المواد ٣٨٥ الى ٤٠٣ من قانون الاصول الخزائية على الجنديات او الجرح التي تعرف او يحلوا، اقترافها بقصد تأييد او مقاومة ترشح ما اي كان نوعه وفي كل حال لا يجوز على الاصلاقي توقيف احد المرشحين وفقاً للمواد ٦٦ و ٧٠ و ٧١ من هذه المواد الا بعد اعلان نتيجة الاقتراع

المادة ٩٣ - ان الدماوى القائمة تطبيقاً للاحكام الخزائية المخصوص عليها في هذا القرار تسقط بمرور الزمن بعد مضي ستة اشهر ابتداء من يوم اعلان نتيجة الانتخابات من قبل رئيس الدولة

المادة ٩٤ - جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار ملغاة

المادة ٩٥ - تصدر قرارات من رئيس الدولة بجميع اساليب الازمة

لتطبيق هذا القرار

المادة ٩٦ - امين السر العام في الموضوعية العليا ورئيس دولة سوريا ومدوب المفوض السامي لدى دولة سوريا مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار

دمشق في ٢٠ مارس ١٩٢٨

التوقيع : بونسو

التوقيع : مرعرا

نظر : الدكتور العام

ملحق نظام الانتخابات النيابية

قرار عدد ١٩٢٢

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان وبلاد
العلويين وجبل الدروز

بناء على مراسيم رئيس الجمهورية الفرنسية وبتاريخ ٨ تشرين اول ١٩١٩
و ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٠ و ٣١ ايلول ١٩٢٦

وبناء على اقرار عدد ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون اول ١٩٢٤ بتنظيم
دولة سوريا

وبناء على اقرار عدد ١٨١٢ الصادر في ١٤ شباط ١٩٢٨ تعيين رئيس
مجلس وزراء دولة سوريا

وبناء على قرار ١٨١٤ صادر في ١٥ شباط ١٩٢٨ تحديد صلاحية
رئيس مجلس الوزراء

وبناء على القرار عدد ١٨٨٩ الصادر في ٢٠ اذار ١٩٢٨ المتعلق بالانتخابات
وحيث ان تطبيق المادة ٢ من اقرار عدد ١٨٨٩ الصادر في ٢٠ اذار
١٩٢٨ القاضي بجمع قصبات في دائرة امنية واحدة تكون تسعة وضع مركز
المطقة الانتخابية على مسافة بعيدة جداً من محل اقامة بعض المنتخبين

وحيث ان هذا البعد يمكن ان يكون عائقاً في اشتراك هؤلاء المنتخبين بالانتخاب
وبناء على اقتراح امين السر العام
قرر ما يأتي

المادة الاولى - فيما يخص بالمصدق الانتخابية لسنة من سنة - فائين الى
بعضها وفقاً للفقرة الثانية من مادة ثانية من ق ١٨٨٩ - مصر في ٢٠
آذار ١٩٢٨ للوالي والمنصرفين فيما يخص بالاحد من مدرجة "ية ان
ينشئوا دائرة انتخاب في مركز احد المقضائين الذين هم شرف في ذلك حيث
لا تجتمع هيئة انتخاب المنطقة الانتخابية .

المادة الثانية - يكلف لوالي والمنصرف فور القيام بالواجب والتمتع به اللازمة
لتطبيق هذا المدير .

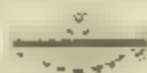
المادة الثالثة - يرسل الى الدائرة المركزية بالانتخابات محضر ضبط عن واقع
الانتخاب في الدوائر المختلطة .

المادة الرابعة - امين السر العام في الموضوعية الملبور رئيس مجلس الوزراء
في دولة سوريا ومنسوب لموض السامي لدى دولة - سوريا مكلفان كل فيما
يتم تنفيذ هذا القرار .

موض السامي

بيروت في ٢١ نيسان ١٩٢٨

الامضاء : هـ بونسو



اعتبار رؤساء العشائر ناخبين ثنويين

قرار رقم ٩٥

بموجب اقرار رقم ٩٥ المؤرخ في ١٧ - ١٠ - ١٣٢٨

أ - ان رؤساء فروع المشتر الوادعة اسماءهم ادناه لهم الحقفة اللازمة ليكونوا ناخبين من الدرجة الثانية .

لمنطقة دمشق - الرولا

نوري بن شمالان ، قوازي بن نوري الشمالان ، محمّد شمالان ، مراد سظام
خالد شمالان .

اسود - حافص بن جدل ، فضيان بن معجل

ولد علي - رشيد بن سمير ، سلطان الطيار

عبد الله - ابن مجيد

الحسن - طراد الملاح ، عبد الكريم الملاح

بي خالد - محمد عبد الكريم باشا ، محمود عبد القادر ، محمد الهويش

الموادس - سفوك الافق ، درويش شالي ، محمد شالي

نسيم - سعود الحسين ، مثقال باشا

السمة طبقات - دكان بن راشد ، صاحب المزارب ، محمد بن سيد

عرب الدبر - برجس الصياد

جمالان - محمد ياسم

عكيدات حمص - احمد ديان ، احمد جدعان ، علي العمودي ، عيسى الحمد
اسعد الكافي .

عرب الصفا - خلف العياش
منطقة حلب :

عرب الحديدين - يواف الصالح لشور . احمد لصالح . احمد امير
محمد الخليف . محمود الحسين . تايه المهدي . تايه محمد الامين . ابراهيم المصور
محمد الحصري (ابو جاسم) . لواع خلوف الحضير . محمد الحسن . محمد اسيف
دمون . علي الصويلح . حسين العموي . محمد . الازراهم . حاتم المصطفى . سهود
الجبالي . رحمن الجاسم . حميد النبح . عميد الطيف . عراب المرحان . الشيخ
عواد ابو هاني . حبيب الازراهم . ابو دوس . عبد الجبار بن عبد القادر

هيب - اسعد الهاشق السلام . احمد الازراهم الراس . ساطع الحمدان
حمد الاسماعيل . رال اندرويش . رحيم العموي . مهار اغتم
عيار - نجم الياس . احمد ابو قسوم . مطرب الايوب . مهدي السلام . احمد
العموي . ناشر الخلف

الحديدين - محمد السعور الزجو . مهدي الحلال . عميد المسمير . محمد
الخلوف . جنيد الحمدان . ديو العمودا

الموالي - فارس المطور . احمد الشلاش . احمد اعضي . احمد الخليل . محمد
المودي . عطيه بدير . احمد اسلام . محمد . ربيع . منقال العواد . حويصان . صالح
الزبي . فهد الشام . اسود محمد الشعا . دوس

الموالي - امير شيوخ عبد الكريم . امير فوار الكسع . امير تركي عبد العزيز

بلاس لعبد الله سليمان الخويع ، حمد المهدي ، احمد تنارس ، خلف الشاهر
محمود الوهاب

الموالي - محمد جاسم العرم ، مطي الاسلام - هابر
الموالي - سرحان العنوش ، علي الابراهيم ، احمد الدندل ، خالد الميري
دلباش الحرفان

ابو خميس - علي حسين الراشد ، محمد علي ، محمد الاسود ، حسن امري
وهاب - مرعي - بن نماله ، علي الكايش ، عجله العبد ، حسين الزاين
الشيخ ابراهيم الراقي .
منطقة دير الزور

القدحان - الامير مجدم بن مهيد ، مزود بن قشيش ، حلب بن حريمي ،
جرس بن جعد ، شلاش بن شريد الدريم ، محران بن رشيد ، اطهران بن شمالي
جعل بن عربن ، حميد بن عيسى ، عبد البر بن الحمير ، افدس عربن ، هائر بن
شعيق ، دحل الكريت .

شم - مشعل باشا ، دهام انادي ، محسن العمود ، شاش بن مسويت
حسن العراب ، منه - الاحدب ، دخل الكويلي ، عربي بن مشب . سعود
المعرا ، علي بن سنان ، محمد بن هري ، ثابت بن ردي ، جحل ابو زيت ،
ابو دروش سعيد ، حلال بن عتيق ، دويل فداغا ، دليان بن جابر ، خليل
الزعليك ، محمود بن ارغا ، حليف بن عوم ، جينا تقط ، حسن الخامس
صاح ابيان ، ادحم الكسم .

٢ - ور : لداخنة مكلف محمد هادي (دمشق في ١٧ - ١٩٢٨)

دمشق في ١٧ - ١٩٢٨ محمد - بن لادن حسي

شوهه وور لداخنة ، محمد سعد محسي

شوهه وصدق تاريخ ٢٣ - ١٩٢٨ ٣٤٦٥ بن مديون مدروس قمر

النظام الداخلي للمجلس النيابي السوري

في ديوان المجلس ونديتين صحة بيادة الاعضاء

مادة

١ - يتأسس الخطة الاولى اكبر الاعضاء سناً ويشغل امصوان الاصفران سناً مقسدي امانة السر

٢ - يشرع المجلس في الخطة نفسها انتخاب الرئيس الدائم فائتيه وامبي السر وثلاثة مراقبين ومن هؤلاء جميعاً يتابع ديوان المجلس

٣ - يجري الانتخاب بالاقتراع السري ، لا كثرة المطلقة وان لم تحصل الاكثرية المطلقة في المرة الاولى فيجري بالاكثرية النسبية في المرة الثانية ولذا تسوى مرشحان بالاصوات يرجح الاكبر سناً

٤ - يتولى امين السر جمع الاصوات اما تعدادها وفرزها فيجريان من قبل امين السر تحت مراقبة الرئيس الموقت ولانه اعضاء ينتخبهم الرئيس

٥ - يؤلف المجلس لجنة باسم الخطة تدقيق الطعون من احد عشر عضواً للطر في محاضر الاجتماع والاعتراضات الواردة شتمها وتدقيق ما يتعلق بها من الاوراق وتحقيق صحة بيادة الاعضاء

٦ - يكون انتخاب اعضاء هذه اللجنة بالاكثرية النسبية بطريقة الاقتراع بالفائمة

٧ - لهذه اللجنة ان توضح من شامت ونحري كل ما تراه مساعداً

على كسب الحقيقة ولكل عضو أن يحضر جلسة للجنة عندما يخطر في صحته
انتهجه ينبغي دعوته نفسه وعليه أن يستحب عدم أحد لأراء وان كان
عضواً فيها .

٨ - رفع هذه اللجنة برئاسة المجلس عند الانتهاء من العمل وعلى
المجلس تحمل مظهر ولداشة في كل وقت قررت للجنة عمله في الجلسة
التالية ذلك حسب ذلك لمضو لمطعون في صحته .

٩ - لكل عضو أن يحضر جلسة مجلس عند اجتمع في صحته . بنه وله
ان يشترك في مناقشة شرط أن ترش قاعة مجلس عند حد لأراء

١٠ - يعمل مجلس في صحته . سنة وبطالان ولا أكثرية لمطعون ويمن
رئيس اسمه من تقرير صحته باسمه من لاعضاء

١١ - يتولى الرئيس حفظ نظام مجلس وامه ونطق حكام لنظام له حلي
وادرة المناقشات وتحديد موضوعاتها ورد . كلام في العدد وسحب ما يصدره
المجلس من القرارات والامه قول كل عضو لم يؤذن له بالكلام من محضر
الجلسة وهو ممثل المجلس وله وحده حق تكلم باسمه . وان اراد الاشتراط
بالمذاكرة عليه أن نتجى عن كرسي رئاسة ولا مودايه حتى تنهي .

١٢ - يوم من اسر تحرير محضر جلسات اميرية وتوقيعها وتلاوتها
وقيد سم طاي الكلام وجمع لاصوت ومددها وقررها بمقره الرئيس
اوثابه وثلاثة اعضاء ينتخبون من قبل الرئيس .

١٣ - يوم من قول بنه مودة مجلس ومحمد النظام ولاثر في علي
تعدد او مر الرئيس ومره عمل موصي مجلس وأمين نظامها .

١٤ - عند غياب الرئيس يقوم مقامه احد نائبه وعند تغيب احد اميني السر يدعو الرئيس احد الاعضاء ايوب عنه .

١٥ - لايسوع لمع بين الوراثة وبين احدى وظائف ديوان المجلس
نظام الجلسات

١٦ - يفتح لرئيس الجلسة ويختتمها بعد موافقة المجلس .

١٧ - يبين الرئيس مدة مدة محاسن ايام لاجتماعات وساعاتها ويبين ذلك قبل انتهاء الجلسة ويحذر الاعضاء الذين يجتمعون لجلسة لآيه وعملها .

١٨ - يبين سجل الحضور لوقوفه لاعضاء عند حضورهم وفي موعد الافتتاح يطلع الرئيس على السجل فان لم تكامل صاحب القانون يؤجل الرئيس عقد الجلسة الى اليوم التالي .

١٩ - عند تكامل لصاب القانون يفتح لرئيس الجلسة وتبلى ٤٤ - اه
القائمين من الاعضاء وحلاصة محضر جلسة السعة وبعد موافقة المجلس يوقع عليها من قبل رئيس الجلسة وامني السر .

٢٠ - لا تعتبر مدة كرت محسنة حوية ما لم يجمع كثرته المطلقة فاذا لم تحصل هذه لا كثرية عند فتح جلسة وانها تؤجل مدة كرتة الى اليوم الثاني وتكون المدة كرتة جديدة صحيحة بها كان عدد الاعضاء حاضرين

٢١ - عند ما يقترح احد الاعضاء على ما جاء في محضر الجلسة ولا يفتح باصاح امين السر الثالث في الرئيس عرض الامر على المجلس .

٢٢ - على البدء في العمل بل يعلم الرئيس محس عن امكانات الواردة وتقارير اللجان وغير ذلك من الاوراق .

٢٣- يقيد الرئيس أو أمين السر أسماء الأعضاء الذين يطالبون الكلام مع مراعاة الترتيب في الطلب .

٢٤- لا يجوز لأحد الأعضاء الكلام إلا بعد الاستئذان من الرئيس وقيد لطلب ولا يحق للرئيس مع أحد من الكلام لغير سبب قانوني وفي حالة الخلاف على ذلك رجح رأي المجلس .

٢٥- تراعى في إعطاء الأدل السابقة في الطلب ولا يعدل عن هـ - إذا الترتيب إلا إذا كان الكلام في تأييد الامتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها وعندئذ يعطى لاذن بانه ول لا أول طالب من مؤيدي الاقتراح فلا أول طالب من مقترحي التعديل ثم لا أول معرضين فيه ويتكرر ذلك بحرف ينظر عن ترتيب طلبة وسامني ، فرددون من هذا الترتيب بل لهم دوما الحق في الكلام خلال مـ وثبت حين يطالبون ذلك .

٢٦- لكل من طلبة لآنة رجعت على الموضوع الأصلي يترتب عليه نقف لمدة فيه ويمطى حق الكلام فيه دائما .

أ- حفظ النظام الداخلي

ب - طلب عدم المناقشة

ج - طلب تأجيل المذاكرة

د - ارجاء المذاكرة في الموضوع لما بعد البت في امر آخر يجب الت فيه مقدما .

هـ - ارد على قول متعلق شخص طلب كلام .

٢٧- الكلام يكون من مكان المتكلم او من لم يروا يوجه الا المجلس

والرئيس ولا يسمح بالاداء الا في الخطب والتقارير ونصوص الاقتراحات
والتعديلات وما استقر من لادون على ان تكون الاداء من غير

٢٨ - لا يقطع التكلم مطلقاً ولا يجوز بحث في شخص ولا التكلم
اكثر من ثلاث مرات في موضوع واحد ولا تميل ما يجزى الخطب

٢٩ - لا يجوز البحث لا في نفس الموضوع فاذا تعداه التكلم به
الرئيس ولا يمتنع على هذا التسه واذ لم يسمح بالتكلم منه مرتين
فبالتكلم ان يأخذ رأي المجلس في مضمونه فيه حصة من الكلام في ذلك الموضوع
ويتخذ اقرار بلا موشه

٣٠ - يجب على المتكلم ان لا يكرر قول غيره من الاعضاء ولا يخرج
عن الموضوع المطروح للبحث ولا يهاجم فيه رأيه فاذا حال عن شيء من
ذلك لفت الرئيس نظره

٣١ - المجلس ان يقرر حرج كل عضو من قاعة الجلسة داخراً معه
من كلام ولم يمتنع وكل عضو يمد له مره بطلبه بعد ان يسه عليه
بذلك ثلاث مرات في حصة واحدة وبعد سماع قوله بدون تقرير في محضر
الجلسة

٣٢ - يترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في عمل جلسة اي
صدر فيها القرار واذ لم تنشل العضو الى الدعوة التي يوجهها اليه الرئيس للخروج
من المجلس وقف الجلسة وفي هذه الحاله تتد حرمان من الاشتراك في الاعمال
لثلاث جلسات متتالية عقب تلك الجلسة

٣٣ - لا يخدم عضو يقرر حرمانه بموجب مادة المادة بعد رشه

فورا اعطاء القرار او باعتذار خطي يوقف المجلس تعيذ اقرار

٣٤ - امضو الذي يتقرر احراجه ثلاث مرات بموجب المادة ٣١ في دور انعقاد واحد لا يستفيد من حكم مدة السابقة في هذه الحالة تمتد زمن الحرمان الى خمس جلسات تتلو جلسة اى صدر بها قرار الاخير

٣٥ - في حالة حثالة اعضاء وعدم تمكن الرئيس من عاقبة يعلن الرئيس عزمه على إيقاف الجلسة فور عدم النظام توقف الجلسة مدة لا تزيد عن نصف ساعة ود استمر الاحلال بالنظام عقب عاقبة الجلسة يؤجلها الى اليوم التالي

٣٦ - جلسات المجلس عسة على ان يحوز عقدها بصورة سرية ساه على طلب خطي يقدمه رئاسة (١٢) عضواً من اعضاءه فمعدنه مخرج للمسوح لهم بالدخول وقرروا المجلس عقد جلسة عساً او سرية ولا يجوز اشترك اكثر من اثنين من مؤيدي السرية واثنين من مؤيدي العلانية وبحسب درج سماء الموقمين على الطلب في محضر الجلسة

٣٧ - لا يحق لاحد من موطني المجلس حضور الجلسات السرية الا اذا قرر المجلس ذلك

٣٨ - للمجلس ان يقرر عدم تحرير محضر جلسته سرية او تخبرها . ويجوز له ان يمنع غير الاعضاء من الاطلاع عليها ويوم تحريرها احد امبي السر الثانيين وتتلى بعض الجلسة

٣٩ - لا يجوز لاحد من الاعضاء ان يصرف شيئاً من المجلس اثناء انعقاد الجلسة الا باذن الرئيس

٤٠ - لا يجوز اعوده للمناقشة في موضوع احدث الآراء اذ اقر من

المجلس بناء على طلب خطي يقدمه أحد لأعضاء

٥٠ في العنايف

٤١ - تؤلف لمجلس لجان (اعظم لدخلي) و (تدقيق الطموح)
(الدستور) و (فنون لانتخاب) وما عس الخاضع اليه من اللجان
وبالعدد الذي يقرره

٤٢ - تختص للجان بطريق الانتخاب بالعضو ونكهي فيها لا كثرة
النسبة واذا وجد عدد الاسماء في إحدى قوائم قل من العدد المقرر تقبل
كما هي وما راد عن هذا العدد محذوف من آخر القائمة ولا يجوز لأحد الأعضاء
ان يكون عضواً في اكثر من ثلاث لجان

٤٣ - تختص كل لجنة من بين عضتها رئيساً واميباً للدراسة في
احدهما او كلاهما تختص غيره او غيرهما موفراً ولامين لاسرار الاستمين بواحد
او اكثر من موظفي المجلس

٤٤ - جلسات اللجان سرية ولا تكون قراراتها صريحة لا باكثرية
اعضائها لمطرفة

٤٥ - يحضر كل جلسة من جلسات اللجان ثلث فيه اسماء الاعضاء
الحاضرين والمعيدين وحلاصة المذكرات والنصوص القرارات ويوقع عليها
رئيس اللجنة واميين سرهما

٤٦ - يقدم تقرير اللجنة في ديوان المجلس والدبوان يخبر المجلس
به في اول جلسة ويشمل هذا التقرير الآراء المختلفة ومنحصص الاسباب التي

استند عليها وينص على رأيي لا كثرية لدي اعتمدته للجنة ويشير الى التمثيلات
المتقدمة من غير اعضائها

٤٧- كل لجنة تتعجب في كل مشروع او اقتراح عضواً مقررأ يبين

نتيجة عملها لمجلس

٤٨- تقرر اللجنة وانص لمشروع والاقتراح يقطع ويوزع على اعضاء

المجلس قبل الجلسة المذكورة ثمانى وردين ساعة على الاقل

٤٩- يحق لكل عضو ان يمت الرئاسة رأيه وتعديله في كل مشروع

او اقتراح يحول على لجنة لم يكن من اعضائها ورياسة تجوله الى اللجنة

٥٠- للجان ان تطلب سندعاء المقترح ويحق لكل عضو ان يمحصر

حالات اللجان التي لم يكن في عدد اعضائها شرط ان لا يدخل في المناقشة

ولا يبدى ملاحظة ما

٥١- اذا تحلف عضو من اعضاء اللجنة عن ثلاثة جلسات متوالية بدون

عذر يعد مستقلاً وحيث يجرى رئيس المجلس ليدع غير

مناقشة لمشروعات واقتراحات اتفاقية

٥٢- مبدأ سلاوة تقرير اللجنة ومشروع بكاماله وبعد موافقة عليه بجمعية

لآراء لمطابقة بين وصادق عليه مادة مادة وذلك تم المشروع ما الدستور

فيجري تصديقه على الوجه الآتى : بنى تقرير اللجنة ثم مشروع الدستور بكاماله

او فصل من فصوله مع لائحة لاسباب لموجة ثم يؤخذ رأي المجلس بالمذولة

فيه مادة مادة وذلك الاكثرية المطلقة اجموع اعضاء المجلس يتبدى

بقراءته والتصويت عليه مادة شاذة ثم يتلى المشروع او لفصل كامنه ويصادق عليه بالاكثرية نفسها بطريقة مناداه الاسم في القراءة الاخير

٥٣ - كل تعديل يقترحه احد الاعضاء في المذولة لاوّل يجب ان يقدم خطياً لرئاسة المجلس ويحال حتماً على اللجنة التي فصحت المشروع او الاقتراح اذا طلب ذلك مقرر اللجنة

اما التعديلات المقدمة اسم المذولة كثبة بالمواد التي احيلت الى اللجنة بموجب لفقرة لاوّل فالمجلس بعد سماع ايضاحات مقدمها وقرال مقرر اللجنة احوالها على اللجنة او رفض النظر فيها

٥٤ - اذا كان المشروع او لاقتراح عدة عن مادة و مادتين فيمكنه بقراءته والمناقشة فيه و تصويت عليه مرة واحدة

٥٥ - لا تكون قرارات المجلس صحيحة لا اذا شارك في اجسدة اكثرية الاعضاء المطلقة وعدد التصويت يجب التحقق من تكامل النصاب قانوناً لصحة اعطاه الرأي

٥٦ - يعطى الرأي دائماً بصورة علنية ويكون التصويت شعوي و رفع الايدي او بطريقة التقيم والحدوس و بالمادة على الاعضاء باسماتهم و بصوت عال

٥٧ - يجب اعطاه رأي محمداً من الاسباب ولا مناقشة ولا يجوز بداه رأي جديد، شاه احد للرأي وعلن الرئيس نتيجة تصويت

٥٨ - لا يجوز الامتناع عن التصويت الا لاسباب خاصة بذكرها للمصو المتنع بعد المراءع من جمع الاصوات وقبل اعلان النتيجة و اذا اصر على متاعه يمدونه ساقطاً

٥٩ - يحق للأعضاء الحق في الاعتراض على أي قرار يصدر في شأنه أو لأعضائه.

٦٠ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦١ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٢ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٣ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٤ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٥ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٦ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٧ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٨ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٦٩ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٠ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧١ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٢ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٣ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٤ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٥ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٦ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٧ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

٧٨ - لا يجوز لأحد أن يمتنع عن التصويت في الجمعية.

يمثلوا للملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام ولا يجوز حمل السلاح والمضي داخل المجلس .

٦٧ - كل من يحدث به صياح ويخلف أحكام المادة السابقة من المستمعين يدعى للخروج من المجلس فاما لم يمتثل ولا رئيس ان يأمره حراجه وتسليمه لمرجع المحض بـ .

الموارد والمحاسبة

٦٨ - يقوم مرافقون بتخصيص مراراً المجلس ويتولى ذلك ان المجلس درسها وفحص اوراقها وكتابه بان نتيجة اعماله يرفعه للمجلس .

٦٩ - يتولى الصرف المراقب الذي يتدبره ديوان المجلس لذلك .

٧٠ - يقدم المراقبون في ختام اجتماع المجلس حساب الدورة النظامي الى ديوان المجلس فمحضره ومراجعتة ورفع تقرير عن المجلس .

٧١ - اذا لم تف المبالغ المقررة في الموازنة لسد النفقات وجب على المراقبين ان يقدموا لديوان المجلس بياناً بالمبالغ المطلوبة ليرفع تقريراً عنها للمجلس فمحضر فيها مواد عامة

٧٢ - على كل عضو يريد الاستقالة ان يقدم استقالته خطياً الى رئيس المجلس وبعد موافقة المجلس يخبر رئيس الوزراء بقولها .

٧٣ - يضم كافة الاعضاء اليقين الآتية :

(اقم بالله وبشرقي ان اكون مخلصاً للقضية الوطنية ومحافظاً على حقوق الامة تاملاً على تحقيق امانها)

٧٤ - يطع المحضر السابق ويوزع على اعضاء المجلس قبل انعقاد الجلسة

٧٥- لكل عضو نكاه في الجلسة ان يطلب من اميني السر الدائمين تصحيح اقواله في المحضر ويحضره جميع متى وافق به برر المجلس ويمكن عضو الحق في ان يخاص من مجلس في اول جلسة بعد نشر محضر ان يقرر تصحيح ما يراه فيه محضاً ما وقع ومتى قرر المجلس التصحيح يذكر ذلك ضمن محضر الجلسة التي صدر فيها القرار.

٧٦- يمتنع اعضاء هذا المجلس التأديبي مدة انهقاده بالحضانة التأديبية فلا يجوز اجراءات جزئية نحو اي عضو من اعضاءه الا بقرار المجلس وذلك فيما عدا حالة الجرم المشهود.

٧٧- الرئيس المرفوعة الى المجلس تقيده في حال ما قام مسئلة له وحسب تاريخ ورودها وبموجبها الرئيس على ديوان المجلس ولهذا الديوان ان يفصل في امرها.

٧٨- يصمم ديوان المجلس القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتدريب مرشحاتهم ورقبهم وتأديبهم وعزلهم وتفاعدهم واقالاتهم وفي نظام تحرير المحرر ومضايط وفي نظام الصرف وغير ذلك من جميع الاعمال الداخلية اللازمة لعمال النظام من وجن سيره ومعه وضعا تعرض على المجلس لاظر فيها وتقرر لها لا عبر على موجبها.

٧٩- تصبح احكام هذا النظام نافذة عند ما ينجز المجلس المهمة التي اخذ على عاتقه القيام بها.

قانون المطبوعات الداخلي

قرار رقم ٤٧

ان كما ذكره في ميثاق

بناء على قرار الموصى اليه في تاريخ ١٩ - ٩ في سويسرا والصادر
المؤرخ في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٠ ودرجه ٥٨٨
وبعد اجتماع اقرال الخمس الذين
قرروا ما يلي :

المادة ١ - ان المكتبات وصالح وصالح كليات امثال ثلث من
هذا القرار على الخطابات والبرامج الناشئة عن مركزها او مطبوعات حلالها
لا يحكم هذا القانون .

المادة ٢ - يتذكر على كل كتاب يملكه احد اصحاب الجمعية ومن
ومن يخالف ذلك يغرم بجراء نقد من ٥٠ فرنك الى اربع مئة فرنك واذا
ماورد المخالف فعلته خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حكمه الاول حرم حكمه عليه
بالسجن من يوم واحد الى خمسة ايام .

المادة ٣ - على صاحب المطبعة ان يقدم الى كونه مقيم في
من كل مطبوعة وقصة احال موصوفة على صاحب المطبعة او واحدة
لصغارى والا عوقب بجراء نقدي من مئة الى خمسمئة فرنك سورية ويكر

في حال لا يباع اسم المطبعة ومقدار ما صنع منها ويبقى من هذه الاحكام
قوائم التصديت والاذاعات التجارية والصناعية .

المادة ٤ - ٤ - مع الحكمين بعد قرار مع تدويل اي كتاب او كراس
او مطبوعة حرة و عرسه على مع او به او ديث بقرار من مجلس المدبرين
مجلس المدبرين
المصوغات موقوفة

اقسم الاول في حق النشر والادارة وبيان الابداع والتأمين
المادة ٥ - يجب ان يكون شكل جريده او مطبوعة موقوفة مدير مسؤول
ويجب ان يكون مدير الجرائد ايمية موقوفة من ابناء احدي الدول الاربعة
الخاصة الانتداب او من تبعه احدي الدول الموقوفة على عهد جمعية الامم وان
يكون اتم ٢٥ سنة من عمر ومنه من الحقوق المدنية والا ياسبه وغير محكوم
عليه بالحبس مدة تزيد على اربعة اشهر حرم عادي وان يكون واقفا تمام الوقوف
على الامة التي تصدر مطبوعته . وعلى اصحاب هذه الجرائد ان يدفعوا
تأميناً قدره مائة وخمسون ليرة سورية عن كل جريدة ومجلة موقوفة
ويجوز لاصحاب الجرائد ان يدفعوا اقساما ان تردوا التأمين
بطاب يقدموه الى مديرية الداخلية يعلمون به فيه حتماً بوقعة الحال

المادة ٦ - ينحصر التأمين بوجه خاص لتسديد الغرامات والاضرار
والغرامات والتعويضات و فوائد التي تحكمها عملا هذا القرار وراثت كما بين
في هذه المادة ونحو حرية الجرائد التي تحكمها في حال خمسة عشر يوما من
تاريخ تبليغ الحكم والقرار ورفع الجهر عن التأمين او سند انقضى الطاري عليه

سبب الاحكام الماذكرها واد لم يسدد القرض الطاري على التأمين في خلال هذه السنة واد لم يدفع مبلغ المصارف والاحزاب ولا ضرار والتمويلات والعمائد المحكوم بها توقف الجريدة او الذرة الموقوفة بقرار من الحاكم

المادة ٧ - على كل من يرغب في اصدار جريدة يومية او غيرها ان يقدم الى ادارة الداخلية بيانا موقفاً بمصائنه وامضاء المدير يتضمن الايضاحات الآتية :

اولاً - اسم الجريدة او المجلة

ثانياً - محل صدورها

ثالثاً - موضوع بحثها

رابعاً - مواعيد صدورها

خامساً - اسم كل من صاحبها ومديرها ومحرريها لقب كل منهم وجنسية

ومحل اقامته وسنه

سادساً - اللغة التي يصدر بها

اذا كان الجريدة او المجلة الموقوفة تصدر من قبل شركة اهلية او

تجارية وجب ان يتضمن البيان اسم كل واحد من الشركاء او اعضاء مجلس

ادارتها وبمطى وصل هذا البيان

يوقع صاحب امتياز الجريدة من يتولى ادارة الجريدة بمعه اذا توفرت

فيه الشروط المبينة في المادة الخامسة

المادة ٨ - تساؤل احكام هذا القرار لمجلات الموقوفة التي لا تبحث في

السياسة بل تقتصر على المباحث الأدبية والأدبية لا أنها تستثنى من دفع التامينات
المخصوص علي في المادة السادسة

وذا بشرت المجلات المذكورة أخباراً ذات صبغة سياسية جرى بحسب
مديرها التبرعات القويمة وعوقب بمقتضى الأحكام المادة ١٤ وإذا تكرّر ذلك
فتوقف المجلة بقادر من الحاكم إلى أن يدفع تأمين أمين في ائدة خامسة
المادة ٩ - أن الأحكام الواردة في المصوم عليها في هذا القرار بشأن
جرائم المطبوعات ماول ان لا يسلم الصورة في آخرته والمجلات اليومية
وغيرها وملحق الحرائد ولاوراق والمطبوعات والمطبوعات التي تناع
او تورع في المحلات والمعتمعات العامة والاعلامات المروضة على انظار
الجمهور

امادة ١٠ - الحرائد والمجلات التي تصدر قبل تقديم البيان المير في المادة
٧ توقف فوراً بقرار من الحاكم وبغيره مديرها بحراة نقدي من ٥ الى ٥٠ ليلة
سورية وإذا تكرّر احكام عوقب المدير بحره نقدي من ١٥ الى ١٠٠ ليلة
سورية وبالحبس من ٢٤ ساعة الى شهر ويترب على اعطاء بيانات الكادبة
العقاب المترتب على عدم تقديم البيان

المادة ١١ - لا يجوز اشخاص انحاء اسم جريدة او مجلة وقوة الا اذا
مضى على احداث تلك الجريدة مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة
اذا قدم طلب قانوني بجريدة او مجلة ولم تصدر فيمكن استمال اسمها من
قبل جريدة او مجلة اخرى بعد انقضاء سنة على الاقل من تقديم الطلب
المادة ١٢ - اذا استمال مدير الجريدة او توفي او فقد حقه في الجريدة على

أثر صدور حكم عليه وجب على صاحب الحراسة ان يشرع في مديرة الداخلية في خلال ١٥ يوما ولا يعرض حرقه قدي من ١٥ الى ٢٥ ليرة سورية وعينه ايضا ابلاغ الحكومة كل نفس يقع في يد مستعرة في نسخة مخصوص عليها في المادة السابعة.

المادة ١٣ - يعلم من كل عدد يصدر من جريدة او مطبوعة موقفة نستأن الى مدعي عام البداية ومنها الى اكر موصف ملكي حيث تصدر الجريدة او مطبوعة موقفتان بامضاء المدير المسئول بحرم المدير المسئول بحراء نقدي من ٥ الى ٢٥ ليرة سورية عن كل عدد يقصر عن ايداعه كما سبق ذكره ولا تقضي هذه المادة لاي قاف الجريدة او اخير سفرها او توزيعها.

المادة ١٤ - مناقب المدير - تول بحراء نقدي من ٥ الى ٢٥ ليرة سورية اذا اصدر جريدة او مجلة موقفة دون ان يذكر اسمه في احلاها او في اسهام على ان عدم ذكر اسمه في احريده او المجلة لا ينجبه من المسؤولية القانونية

المادة ١٥ - كل من يصدر جريدة او مطبوعة موقفة ولا يراعي احكام هذا القسم يعاقب بالنسب من شهر الى ستة شهور وبجزياء نقدي من ١٠ الى ٢٥ ليرة سورية وباحداهم دون ذلك مع الاحكام السابقة او ١٠ و ٢٠ و ١٥

قسم ٢

في مصحح

المادة ١٦ - على مدير ان يشرع في حال يومين وفي صدور ول عدد من الحريده او مجلة موقفة على الاكثر كل ما يخدمه موصف من مرضي السلطة العامة تصحيحا يكون قد شرع الحريده المذكورة او المجلة

من الامور المحاطة للوقع لتسقة بامور وطيفته ولا يتعدوز هـ لتصحیح في حال
من لاجون صنف لثقة ي دعت اليه وذا هـ يفعل ذلك يرم بجره قدي
من ٥ الى ٥٠ ليرة سورية

المادة ١٧ - على كل حريدة ان تدرج الاعلانات والبيانات التي تطالب
الحكومة نشرها وذلك في اليوم الذي يلي تاريخ ارسالها لقضاء احره
تحتسب على معدل اجور الاعلانات المصايف ويستثنى من ذلك البلاغات
الرسمية .

المادة ١٨ - على مدير ن بشرين خلال ثلاثة يوم من تاريخ الاستلام
او في اول عدد يظهر من حريدته ردود المرسلة اليه من قـ ل الافراد او
الاشخاص الحكيم لدرس مذكر سمؤهم في الحريدة او امشرة وان لم يقم
بذلك يعرم بحره قدي من ٣ الى ٢٥ ليرة سورية ولا يمنع هذا الحر من معاقبته
وتفريعه بالمطل و صرد لذي تمنصيه المقالة لتنفذ عليها . ويجب ان نشر هذا
الرد في الموضوع عيه من احريده وبالخراف ذها التي نشرت بها المقالة الدعية
لهذا الرد ويكون ذلك محلاً اذا كان الرد لا يريد عن صنف المقالة التي
دعت اليه .

وب ردت على هـ حد فوحد لاحرة عن الريدة على معدل
اجور لاعلانات قصته

القسم الثالث

في حرند و مطبوعات الموقوفة الاحية

المادة ١٩ - توسع الحكم ان يعقد في مجلس المديرين قرار يجمع احوال عدد

او عدة اعداد من جريدة او مطبوعة موقفة اجدية الى اراضي الدولة وتدولها او
عرضها للبيع او بيعها

قسم الرابع

في عرض الجرائد وبيعها في الشوارع

المادة ٢٠ - على الاشخاص لرغبتهم في بيع جرائد وكتب ومجلات
وصور وغير ذلك من المطبوعات سواء كان في لاسوق او في الشوارع
او في المحلات العامة ان يقدموا الى دائرة الشرطة طلب بذلك وهي تعطيهم
الرخصة او تمنعهم - اعلم انهم اذا كانت صدر بحق الطالب ثلاثة احصاء
لسبب واحد

يبعني ان يتضمن الطالب اسم الطالب وكنيته ومهنته ومحل اقامته ومهنته ومحل ولادته
المادة ٢١ - كل من يخترق بيع الجرائد وتوزيعها بدون ان يقدم
الطلب المخصوص عليه في المادة السابقة او يقدم طلباً يتضمن بيانات كاذبة او
يوقع اوراق رخصته عندما يكلف اوراقها يدق بجرأة تخدي من ليرة الى
ثلاث ليرات سورية والمجلس من يوم الى خمسة ايام واحدى هين المقوسنين
فقط وانما اذا تكررت الجرم فيتحتم الحكم عليه بالمجلس

المادة ٢٢ - يحظر على الذين ممنون في الشوارع وغيرها من الاماكن
العامة ان يوزعون جرائد او مجلات موقوفة او غيرها من المطبوعات
والمطبوعات ان يطلوا بصوت عال سوى اسم الجريدة والكتاب والمحرر او من
الجريدة ولا يجوز لهم قط استعمال اسم او القاب تدفي لآداب وان يحدوا
اليهم المشترون بمادة او صراح من شأنه لاجلال النظام او الخط من قدر

الافراد والجماعات ومن يخاف ذلك يستهدف لحزب نقدي من ايرة الى ثلاث ايرات سورية والمجلس من ٢٤ ساعة الى ثلاثة ايام او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل الثالث

في الجديت والجمع لخدمة عن الصحافة ووسائل النشر الاخرى
القسم الاول

في التحريض على ارتكاب الجديت والجمع

المادة ٢٣ - كل من حرص غيره مباشرة بكتابات او مطبوعات طرحت على البيع او ودرت مجاناً و عرضت على اهل الجمهور في الاماكن والجمعيات لعامة بشكل اوحات و اعلانات على ارتكاب فعل هو يعرف انه قد يكون جناية او جناية بعد شريكاً في الحرم ويعاقب وفقاً له دين ٤٧ و ٤٥ سواء اقصى ذلك التحريض لوقوع الفعل المذكور وبمحاولة تبينه

المادة ٢٤ - ولا : ان الذين يتدربون بالوسائل المبيحة في المدة السابقة فيحرضون مباشرة على ارتكاب جريمة قتل ونهب واحرق وسرقعة او على ارتكاب احدى الجديت او الجمع اي تهدد سلامة الدولة والتي نص عليها وعلى عقوبتها قانون الجزاء . يعاقبون بالمجلس من شهرين الى سنتين وبجرأة هدي من ٥ الى ٢٠٠ ليرة سورية ولو . بات ذلك التحريض بمتبعة فعلية

تبين - يعاقب بالعقوبة نفسها او تلك الذين يتوسلون بالوسائل المذكورة في امددة السابقة ويحذون الجديت والجمع لمصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة

المادة ٢٥ - من ينشر اقوالا تشف عن احقر و اهنة لاحد الاديان
المعترف بها او لاحد عناصر الشعب عاف بالخس من شهرين الى سنتين وبجزاء
قدي من ٥ الى ٥٠ ليرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين فقط

المادة ٢٦ - ان الذين يذيمون اخباراً معتقة و يشرون عن علم منهم بقصد
تضليل او تشوش الرأي العام والاحلال بالامن ورقة تزعمها محرقة او مبدلة
او منسوبة الى غير من صدرت عنه وكذات لدن بشرون او ثاق ولخطب
الرسمية مع ادخال تعبير او تحريف فيه يحكم عليهم بحرم قدي من ١٠ الى ٥٠
ليرة سورية وبالخس من شهر الى ستة اشهر و باحدى هاتين العقوبتين فقط
واذا ادت هذه المشرات الى احلال في لامن فيستهدف ماعلون للחס من
شهر الى ستة ولدهم حرم قدي من ٥٠ الى ٢٠٠ ليرة سورية.

المادة ٢٧ - لا يجوز فتح قاعة اكتاب لموضع حردة ما عن مرامة
ونعت المحكة وغيرها من الحسرة واعطال والحدر عكسوم عليها كما
لا يجوز نشر تلك القاعة وكل من يحرف ذلك يعاقب بحرم قدي من ايرة
الى ٢٥ ليرة سورية وبالخس من اسبوع الى ثلاثة اشهر و باحدى هاتين العقوبتين

المادة ٢٨ - مع نشر الكتب و مقالات و كرسات و لصوراتي
من شأنها ان عس بالاحلاق والاذن لامة وذات م شئ يحجر بالاطاء
ويعاقب المسئولون عهم والذين يبيعونها يقرمون بحرم قدي من يرتين الى
عشر ايرات سورية وبالخس من شهر الى سنتين.

القسم الثاني

في الحرثم التي تركب ضد الاشخاص

المادة ٢٩ - راسد فعل و شخص او جماعة قد خط من كرامها يمد ذماً و لكل عذرة مهة و تعبير فيه حفر او سبب ولا يمد سدد فعل بعد قدحاً .

المادة ٣٠ - ن لذه لدي يرتك باحدى او - نحد نذكره في المادة ٢٣ ضد مجلس قضاء او محاكم او جماعات المنظمة ولادات حابة بمقاب مرتكبه بالمجلس من ثمانية ايام الى سنة و نحره نقدي من ١٠ - يوت الى ٢٠٠ ليرة سورية .

المادة ٣١ - يعاقب بالعقوبة - كل من يرتك باحدى او - نحد نذكره في المادة ٢٣ كرهاً موحياً لرؤسه حكمات تخيه او لا نحد و ن عصو و - حلة اعصاه من تلك الحكمات نحد و لا نحد و ن احدثاني - عصه امامة او ن احدثه نعين شؤون دين معترف به او ن شخص كات مده نخدمة او وكالة عامه سواء كانت دائمة و مؤقتة د كان هده موحى - نحد سبب و طائفهم و صفتهم لرسمية او الى شاهد من حل شهادته

المادة ٣٢ - ن لدم لدي نوحه اشخص ما - نحد و - نحد نذكره في المادة ٢٣ بمقاب مرتكبه باحد من شهر الى سنة و نحره نقدي من ١٠ الى ٥٠ ليرة سورية او باحدى هذين العقوبتين ولا نحد نذكره في نحد نعطل و اضرد لدي قد حكم به و د كرر الحرم فيحتم حكمه على - نحد في المجلس .

المادة ٣٣ - ان القدح بالافراد بماقب على مرتكبه المجلس من اسوع الى شهرين وبجرا، نقدي من ليرة سورية الى ١٥ ليرة سورية و باحدى هاتين العقوبتين فقط ولا يجمع ذلك من ادء بدل لمطل و ضرر الذي قد حكم به واذا تكررت الجرم فينتقم المحكم على المسؤول بحبس اما القدح الذي يوجه على الهيئات لمظنة ولاشخص لمصوص عليهم في اذنتين ٣٠ و ٣١ فيمايب مرتكبه محر نقدي من ١٠ الى ٥٠ ليرة سورية والمجلس من ١٥ يوما الى اربعة اشهر او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٣٤ - لا يؤخذن باقامة ايية من صحة الدم لا د كان موجهاً توطيفة او صحة المطعون فيه وكان ذلك ينتمي الى :

(المجلس و الجميات و الهيئات المنظمة) (٢) صايس لعدلية والمحكم (٣) الادارات العامة (٤) اصماء الحكومات لمحبيه والاتحاد ماعدا حكام الدول ورئيس الاتحاد (٥) مؤتمين على لسانه العامة او عمه (٦) رؤساء الادارات منهم القيام بخدمة ما او بوكالة عامة سو . كانت موقفة و د ثمة (٧) بالشهود من اجل شهادتهم (٨) مستديري وكتبة ي مشروع تجري و مالي و صناعي يدعون له محين علناً للاكتتاب بمعدداً ولقدسم مالدتهم من اتوفيرات ولايجوز الحكم بقوية ها ذ ثبت في ثمة لمرفعة صحة لافعال التي كانت موضوع دعوى لدم

المادة ٣٥ - تطبق احكام لمدتين ٣٢ و ٣٣ من هذا المرسوم على لدم و اقدهح الموجهين الى احد المتوفين ذ كان مرتكبو لدم او نقدح يقصدون خط من كرامة الميت نفسه او اوردية لاجبه او لخفض من حرمهم ووسع

هؤلاء في كل حين ان يعملوا على اطم من حق لرد المصوص عليه في الم - ادة
السادسة عشرة

المادة ٣٦ - لا يجوز ثبوت صحة لدم ماحلا لاحول المس في مادة ٣٤ على
انه اذا شرع في تحقيق دعوى دم منه على طب المدعي المص و شكوى
المدعي عليه في شأن ما نسب الى المدعي فتشؤء الى حالة لدعوى الى المحكمة
ذات الاختصاص الى ان ينهي التحقيق ولى ان يصدر الحكم اذا قضت
الحال و اذا حكم على الشخص لاي شكوى لدم منه على اوة ثم التي اشار
اليها المدعي عليه فوقف حينئذ التفتيشات المتعوبة فوراً

المادة ٣٧ - ان دين يترون او يحدولون تراز من شخص شهيد به اذاعة
محل في الجريدة من شأنه ان يحط من شهره او حرمة او نشر امور منسوبة
اليه من هذا النوع يعاقبون بالحبس من ثلاثة شهر الى ثلاث سنين وبخزء عقدي
من ١٠ الى ١٠٠ ابرة سوريّة

القسم الثالث

فيما يحظر نشره وفي لاستفاده عن لدفاع
وشر المصوص لرسمه قبل ادانها من قبل الحكومة

المادة ٣٨ - يحظر نشر قو بين والافظه قبل ان تذع وسمي من قبل
الحكومة

المادة ٣٩ - يحظر نشر ورق لاتهم و سائر اوراق لمعاملات المنطقه
بمصح او جذبات قبل لالونها في حاسة عية

المادة ٢٠ - لا يجوز أن تنشر وقائع دعوى لضم أو قدح وأن يجوز نشر الشكوى وحده ، على طلب شاكي ويحق للمجالس المدنية والمحاكم في كل قضية من هذه أن تعترض شرعاً ودفع دعوى محلاً الأحكام في يجوز نشرها على أن لا تكون كالمسند بحظر نشر المذكور من جهة لسي تجري في المجلس المدنية ، كما لا يحظر نشر ما يجري في جلسات اسرية

٢١ - لا يملك رتب محقق حتى ما يشرويه من وقائع الجلسات العلنية من محقق من عليه أو محقق لا يحد و كذلك لا يسمع دعوى الذم أو القدح من جراء نشر المرافعات القضائية برهنة ومائة ولا من أجل الخطب في تقرير لا دون التي تبرز ما لم يحكم

المادة ٢٢ - لا يجوز على الاصلاح حرده أو نشره موقوتة أن تنشر وقائع من شأنه أن يضر المحقق من عليه أو محقق لا يحد ولا يجوز أن يحد ولا يجوز أن يحد

المادة ٢٣ - من علف احكامه هذه لم يملك بحراه نقدي من ه الى ١٠٠ ليرة سورية ما لا يحد في نشرها محكمة ويمكن حجه بقرار من المحكمة

الفصل الرابع

في التفتيات القانونية او المجازاة

الاشخاص المسؤولين عن الجنائيات والبلع في ركب بواسطة المطبوعات

المادة ٢٤ - مد مؤلف ونشر وعين صيبين في جنائيات والصح التي تقع سب كرك كرامات ولقالات وصورات التي لا تدخل في عدد

التشرات الموقفة وإذا لم يكن المؤلف والناشر موجود أعد الصانع فاعلا أصلياً .
المادة ٤٥ - إن المدير والمؤلف يمدان فاعلين أصليين في الخبايا واللمح
التي تقع بواسطة المطبوع الموقفة وإذا كان المدير والمؤلف غير موجودين فيمد
الناشر فاعلا أصلياً وإذا كان الناشر غير موجود أعد الطابع فاعلا أصلياً .

المادة ٤٦ - إن بائع التحول ربايع عبر المتحور وامورع يمكن تعقيهم
وعدم فاعلين صليين إذا كان ماعلو الاصليون المشار اليهم في المادتين ٤٣ و ٤٤
غير معروفين ويشتبه كذلك في المطبوعات التي صدرت في الخارج ومع دخولها
اراضي الاقتداب .

المادة ٤٧ - من يحمل عيه على ارتكاب جنائية او جنحة بما يقدمه عن علم
وتعمد من ام - او عا يديه من الوعد والوعيد او - مدة استعمال السلطة او
بستعمال السمايات والسياسات الخفية او الخيل لسكره او إصدار اوامر لارتكاب
جريم يمد شريكاً في الجرم ونحوكم ومما يقب بمقتضى المادة ٤٥ من قانون الجزاء
العمالي وكذلك يمد شريكاً في الجرم كل شخص يقدم عن سابق علم وتعمد
ادوات او غيرها من وسائل العمل او يساعد فاعلين الاصليين عن سابق علم
ايضاً على ارتكاب احديه او حجة او يصددهم في الافعال التي تكون قد اعدت
لتسهيل ارتكاب الجرم

امارة ٤٨ - ان المحكوم عليهم بمقتضى اواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ باعتبارهم فاعلين
اصليين او شركاء في الجرم يكونون مسؤولين متصاممين في ما يحكم به من
المقنونات و من مل مطبوع و كذا ذلك يكون اصحاب الجرائد او نشرات
الموقفة - و من متصاممين من اوجهه المادية مع فاعلين الاصليين والشركاء

في الحرم في اداء جميع التعويضات المدنية التي تخصهم بها المحاكم تطبيقاً
لهذا القرار

مجلس العدل الخامس

احكام مختلفة

القدم الاول

في اصول الاحكام وخصائصها

المادة ٤٩ - ان الدعاوى المتعلقة بجرائم المطبوعات تدخل في اختصاص
المحاكم المدنية طبقاً لاحكام قانون ١٢ شوال ١٣٠٠ و ١١ ايلول ١٣٢٨ المتفق
بناظر اسرار المحاكم الخرائطة ولاحكام القراءين الصادرين عن المفوض
السامي رقم ٢٠٥٨ و رقم ٢٩٢٩ اما قامة الدعوى في فضائل الجايات والجمع
المنصوص عليها في هذا القرار فهي من حق المدعي العام . على ان جرائم الدم
والقدح في الافراد لا تجري فيها التفتيشات الا بناء على شكوى تصدر كما
ان جرائم الدم والقدح في الضيقات المظنة او الادارات العامة المذكورة في
الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة ٣٤ وتعتبرها لا قامة الدعوى على مرتكبها الا
بناء على شكوى يقدمها رئيس الدائرة العامة ما هيئت المظنة او الادارات
التي دميت بالدم والقدح والتحقيق .

اما جرائم الدم والقدح والتحقيق التي يرمى بها الاشخاص المذكورون
في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة ٣٤ لا تجري التفتيشات بحق مرتكبها
الا بناء على شكوى يقدمها الشخص المظنون فيه او رئيس الدائرة المتبع
لها ذلك الشخص

المادة ٥٠ - يتبع في جرائم المظنات الصع العادة المرعية في اصول المحاكمات الجزائية مع الاحتفاظ بالاحكام الاتية :

على المدعي العام في جرائم الدم واقذح والتعقيب لدى المحكمة الابتدائية ان لا يحيل الدعوى الى المستنطق ان يرفضها مباشرة الى المحكمة وهي تدعو المدعي عليه في خلال ثلاثة ايام تلي تقديم استلام المدعي العام ونجري المحاكمه بلا ابطاء

المادة ٥١ - يجب على المستنطق في قضايا التي تستوجب التعقيب ان يستعصر المدعي عليه في خلال اربع وعشرين ساعة على الاكثر من تاريخ تقديم ادعاء النيابة ويشرع في استنطاقه

المادة ٥٢ - اذا اقتضت الحال ان تمرص قضية على هيئة الاتهام فيجب على المدعي العام لدى المحكمة الابتدائية ان يرسل بلا ابطاء اوراق الدعوى الى المدعي العام لدى محكمة الاستئناف وهذا بلا ابطاء الى هيئة الاتهام لتصدر قرارها في خلال ٤٨ ساعة وترسله الى الهيئة المختصة ذات الاختصاص

المادة ٥٣ - يجب على المحكمة ان تصع الاحكام وتسلم صورها الاصلية في خلال ١٥ يوماً تبدي من تاريخ اصدارها

المادة ٥٤ - اذا استوفيت اقسية او ميزت وجب على المدعين العامين ان يسلموا اوراقها الى المحكمة ذات الاختصاص في خلال ٤٨ ساعة تبدي من تاريخ تسليم الاوراق المذكورة اليهم

المادة ٥٥ - تنظر محكمة الاستئناف او محكمة التمييز في القضية بلا اساءة وتصدر قرارها في خلال شهر

القسم الثاني

في تكرار ارتكاب الحُرْم والطُوف المحضة للعقوبة - الحق في إقامة الدعوى
المادة ٥٦ - أن تشديد العقوبة انشائي عن كذا ارتكاب آخره يطبق
على الجرائم المخصوص عليها في هذا القرار ودانيت ارتكاب عدة جنات أو
جناح مما ص عليه في هذا القرار فلا تخفف العقوبات لانهما بالجرم بل يحكم
عليه تطبق اشدها مع الاحتياط بحكم المادة ١٤

المادة ٥٧ - توسع المحاكم ذات الاختصاص في معنى الاعتبار
الى الاسباب المحضة في جميع الاحوال المخصوص عليها في هذا القرار
المادة ٥٨ - ان الحق في اقامة الدعوى المادية في ترفع على اثر ارتكاب
جرائم الدم والقدح والتعثير والافتراء وسائر المخالفات المخصوص عليها في هذا
القرار تقطع بعد مرور ثلاثة اشهر كاملة بتسدي من يوم ارتكابها ومن تاريخ
ما اخره اتمت جوت فيه التعديلات

المادة ٥٩ - سائر احكام هذا القانون تشمل جميع خرد محلات ومؤسسات
الموقوفة الصادرة في دولة دمشق والتي تصدر فيها جميع النظم والمكاتبات
المنشأة حتى الان والتي ستشأن ونمذج الصحف المنتشرة اليوم واصحاب مطابع
والمكتبات ايضا مهلة شهرين اعتباراً من تطبيق احكام هذا القانون للقيام بهما
والشروط التي نصت عليها المواد ٥ و ٧ و ٨

المادة ٦٠ - كل جريده يومية تقطع عن الصدور شهر واحد بدون عذر
شرعي وكل مجلة او نشرة موقوفة تقطع عن الصدور بمواعيدها معينة ثلاث
مرات متوالية بلا سبب ولا عذر شرعي لا يحق لاصحابها اعادة نشرها الا بعد

مراجعة وأتمام المعاملات المتعلقة بطلب جديد وفقاً لأحكام المادة التاسعة ومن يخالف مضمون هذه المادة تطبق عليه أحكام المادة العشرة

المادة ٦١ - إن الخرائط والمخالات والبشائر التي تصدر في سورية وتشر فيها أعداد منها تكون خاصة لنظام المطبوعات في سورية بحيث لا يباع منها أحد إلا لأهالي الدعوى بسبب مباشرة عمه وحكمه. وبذلك يصح اقتضاها للحكم بقدم المدعي الحكم للقائم بموجب استدعاء طالب به. طبق المادة التاسعة عشرة من هذا القانون على أن لا تنقص مدة مع خيده من الدخول إلى سورية عن ثلاثة أشهر ونصف المدة إذا تكررت العمل

المادة ٦٢ - لا يمد أمر مشترك في الخرائط والمخالات الوقت إلا بطلب ومحض احتياجه ومن ترسل إليه الأعداد من غير طلب منه لا يكلف ردها إلى مرسلها وإذا اشترى هذه الخرائط أو المخالات الوقتية سمى المسمين من دفع الاشتراك بها يترك صاحبها إجراء قسدي من ٥ إلى ١٠ ليرات سورية وإذا كرر العمل يصاعب الخراء

المادة ٦٣ - تطبق أحكام هذا القرار بعد أسبوع من تاريخ نشره في الجريد الرسمية

المادة ٦٤ - يلغى هذا قرار جميع القرارات والقرارات - قديمة - قلة

المادة ٦٥ - أن مدير مديرية الاتحاد وأمين سر الحكومة العام مكان كل

عما يخصه بهذا القرار

حاكم سورية دمشق

حفي

دمشق ٢٠ حزيران ١٩٤٤

ظفر وأقره - المفوض السامي للجمهورية العربية السورية في سورية ولبنان

ذيل للقرار رقم ٦٩

ان رئيس دولة سوريا

بإم على القرار تاريخ ٥ كانون اول ٢٤ رقم ٢٩٨٠ تشكيل دولة سوريا

وإم على قرار المجلس التمثيلي لدولة سوريا تاريخ ١٤ نيسان ٩٢٥ رقم ١٦

وبإم على اقتراح وزير الداخلية

بقر

مادة ١ - لرئيس دولة سوريا ان يأمر بإم على اقتراح وزير الداخلية بمطالبة

او عدم ادخال كل جريدة او نشرة نشر مقالات او اخبار من شأنها تهيب

الرأي العام او اهانة:

رئيس دولة سوريا اعضاء الحكومة

اعضاء المجلس التمثيلي

الموظفين المكين او الممك بين مكافة دوائر الدولة

مادة ٢ - يسل احكام هذه المادة سواء كانت تلك الاهانة موجهة الى الدوات

المشار اليه بجمعين او متفرقين وسواء كانت الاهانة حريجة او مخفية بشكل

يتضمن الدم او لفرح او تعقيب على ان ذلك لا يمنع ايضا من اجراء التوقيعات

القانونية بحق الناعين

مادة ٣ - وزير الداخلية واحمد مكتمر دميذ احكام هذا القرار واعتباراً

رئيس دولة سوريا

من تاريخ نشره في الصحف

التوقيع: صبحي بركات

دمشق في ١٥ نيسان ٩٢٥

تكملة المادة السابعة

من نظام المخابرات باعطاء اصحاب الجرائد بطاقة صحافة

قرار رقم ٣٢٣٩

ان رتب محال الورداء بدولة سـ يا

ماء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون اول ٩٧٤ رقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ٩٧٨ رقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ٩٧٨ رقم ١٨١٤

وعلى القرار تاريخ ٢٠ حزيران ٩٧٤ رقم ٤٧ المنصن قانون المطبوعات

وبالتنفيذ لانه مع اصحاب ومديري الجرائد والمجلات بطاقة صحافة

ان يكون يدهم عند اللزوم تلبية او في مثله

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر :

أ- يضاف الى نص المادة ١- اضافة من القرار تاريخ ٢٠ حزيران ٩٧٤ رقم

٤٧ ما يأتي :

لاصحاب ومديري الجرائد ومجلات الحق تطيب بعهده صحافة حسب

النموذج المرفوع من وزارة الداخلية في دمشق ومن لولي والمنصرفين في

الولاية والولاية وعلى وزير الداخلية ولولي او المنصرف ان تأكدوا قبل

اعطاء هذه البطاقة في تمديد مدة سنة ما كان صاحب البطاقة قد قدم لطلب

المحوص عليه في هذا القرار

٧- وزير الداخلية مكاتبه يصد احكام هذا القرار

دمشق في ١٠ محرم ١٣٥٠ و ٢٧ مارس ١٩٣١

عن الرئيس محمد جميل الالشي

وزير الداخلية محمد جميل الالشي

شوه عدد ١٥٥٥٠ تاريخ ٥ حزيران ١٩٣١ تحت رقم ٩٨٧٥

المستشار المندوب : سولوميالك

الاسم	•	•	•	•	•
لكنه	•	•	•	•	•
التولد	•	•	•	•	•
محل الإقامة	•	•	•	•	•
صاحب امره	•	•	•	•	•
محل نشر	•	•	•	•	•
تاريخ	•	•	•	•	•
صاحب وثيقة	•	•	•	•	•
اتوقيع	•	•	•	•	•

وزير الداخلية او الوالي او المتصرف

صورة شخصية

توقيع

ان هذه الصورة الشخصية والتي تكون مبنية ينبغي ان تكون موقعة

بمضاء صاحبها . ان مع من سوء الاستعمال في حمل هذه الوثيقة يستهدف

صاحبها مسؤولية .

ايداع نسخ من المطبوعات

في المكتبة الوطنية

قرار رقم ٢٣٤٦

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

سأه على قرار تأسيسه تاريخ ٥ كانون ول ٩٢٤ رقم ٢٩٨٠

وعلى قرار نفسه تاريخ ١٤ شاط ٩٢٨ رقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شاط ٩٢٨ رقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ١٣٥ له من وضع نظام اجمع المكي

وعلى اقتراح وزير المعارف

وبعد استطلاع رأي وزير المدلية . يقرر :

أ - عند ما ينهي طبع كل مطوع سواء كان هذا المطوع يصدر في وقت معين ام لا وكل رسم وكل قطعة موسيقية وكل رسم مصور الخ على صاحب المطبعة ان يودع مكتبه وطبعه في لدولة السورية تسعين مهبا والا كان عرضة لجزاء يتراوح بين ١٠ و ٥٠ ايرة سورية ورقاً . ويحتوي وثيقه الايداع على اسم صاحب المطبعة وعنوانه وسم المطوع وعدد سحده ويمطلى بالمستحقين وصل مرقم مؤرخ

يستثنى من ذلك اوراق الانحساب ، رسائل مطبوعات لدعوات وبيانات الموان وعنوان بواتير ولاسهام المالية والعهود والاذاشات التجارية والصاعبة
٢ - يجري الايداع الاجباري المتخصص عليه في المادة السابقة اما رأساً

في المكتبة الوطنية (المجمع العلمي بدمشق) وأما رأساً في مصلحة المعارف بحلب
وأما رأساً بموجب كتاب مضمون باسمه محط لمكتبه الوطنية (المجمع العلمي) بدمشق
عند ما يجري لا بدح رأساً يعطى الوصول فوراً. وعندما يرسل بواسطة
البريد يعطى الوصول بالطريقة نفسها

وعلى كل لاحول بوضع رقم الوصول بالحرف على مستعنين المودعين
بحسب اسم صاحب المطبعة، يستعمل سجل خاص حسب تاريخ الايام مرقم
من ١ الى ٣ في المكتبة الوطنية وسجل آخر في مصلحة المعارف بحلب لتسهيل
الابحاث.

٣ - تجري التعقب من قبل لجنة العامة في المركز الموجودة في المطبعة
المخالف صاحبها وهذه لتعقبات تجري ما من قبل لجنة العامة مباشرة وأما
بناء على طلب رئيس المجمع العلمي ورئيس مصلحة المعارف في ولاية حلب.
٤ - تلحق جميع الاحكام المعمدة لهذا الامر وحكام القوانين السابقة اي
تتعلق بايداع نسخة واحدة من مخطوطات المؤلفات الى مصلحة المعارف
٥ - وزير الداخلية والمندوب كل ما يخصه بمقتضى هذا القرار
دمشق في ٢ ربيع الآخر ١٣٤٩ و ٢٦ آب ١٩٣٠

التوقيع : محمد تاج الدين الحسني

شاهد : وزير المعارف التوقيع محمد كرد علي

شاهد : وزير الداخلية التوقيع : صبحي اليال

شاهد وصدق تاريخ ٦ ايلول ١٩٣٠ تحت رقم ٨٨٧٦

مدوب التوقيع : بروير

قرار رقم ٢٦٣٠

شأن الخييات وجمع تي ونسك بواسطة الصحف
ان الوزير المفوض فرشير دي ديفي المفوض السامي بالوكالة للجمهورية
الفرنسية في سوريا ولبنان
بناء على مرسومي رئيس جمهورية شرخ ٢٣ تشرين الاول ١٩٣٠ و ٢٦
حزيران ١٩٣٣

وسه على المدين ثابة ولتامة من نصح لا انتداب
وحيث انه يجب ان يوضع نظام الحدودات في كل دولة من لدول الواقعة
تحت لا انتداب احكام يحدها حكومة لدولة . وحيث ان العلاقات مع الخارج
من حمة حرة هي من صلاحية لدولة مسدة فقط دون مواها وان حماية
الاراضي الواقعة تحت لا انتداب هي مؤمنة بجيوش الدولة المتدبة البرية
والبحرية .

وبما يجب والحالة هذه على تاتي لدولة مستدة نخذ جميع الاحكام اللازمة
للمحافظة على العلاقات لدولية ولامن اتمام وتامين الجيش
وبناء على اقتراح امين السر العم
قرر ما آتى :

- ١- كل تخريب يدعو له اكر برياً ولحربية في الجيوش للاحية لى
الفراد او المعيان سواء كان بواسطة الكتيبات او المطبوعات الميعة او الموزعة
او المروضة للبسع او المروضة في محل عامة او في مدة اجتماعات عامة او بواسطة

دايات واعلانات معروضة على اطار لشعب يعاقب عنوه «خمس من سنة شهر الى ستين وجزء قدي من ١٥ الى ٢٥ ايرة سورية

تق الحرة ثم لصومنة عس في اعمرة لاوى وبقترقة تحاه حدود جيش الاحتلال منطقة لصالحه عس حربي وبلاحق مر سكوها ويدعون وفقاً لاحكام قانون المحاكم العسكرية

٢ - ن مديري الحرنه والمجلات اذا نشروا اخبار غير مسدوح بها تتعلق باحركات اله كرية او الحرية وهم الدولة مدنة والدول او قس تحت لاندب او تتعلق بالمعدات الحرية يعصون تحت طائلة حرة عدي اناوح بين خمس ايرات ونني ايرة سورية ولا يجمع ذلك الملاحظات التي يمكن اجروها لسبب الجاسوية او الرسالة مع العدو وكل عمل آخر وجريمة وجبة مسدوح علم في قانون حرة القضاء مسكري

٣ - محظور نشر مذاكرة مجالس الحرب لادحية وكذلك محرم مسفته السرية تحت طائلة جزاء قدي من ٥ الى ١٠٠ ايرة سورية

٤ - ان كل بيان حادث بحق شخص او هيئة او نيته اليهما اذا كان يضر ان شرف الشخص و هيته او سمعتهما صرذماً وكل من ميهن ومظنة احتقار او سب لانتقن اسناد حادث ما محقير

٥ - كل ذم يركب باورق مكتوبة ومطوعة مبعة و موزعه او معروضة لايح ومروضة في محل مدنة وفي مدنة لاحتجاجات العامة او بلااعلانات و الاذاعت لمروضة على طر شعب ضد :

١ - الملوك الاحاب او الحكومات الاحنة

- ٢ - المفوض السامي للجمهورية لفرنسية في سوريا ولبنان
٣ - المأمورين السياسيين ووكلاء لأمور السياسة أو قنصل الدول
اللاحية .

- ٤ - جيوش لدولة لمتدة مرة واحدة هذه الجيوش
٥ - المأمورين الفرنسيين حين قدومهم بوظائفهم في سوريا ولبنان سواء
كانوا مشركين أو غير مشركين في تنفيذ الاندب يصف مرتبة بالسجن
من ثمانية أيام إلى سنة وبجاء قاضي من حسن إلى متني ليرة سورية لا يسمح
بتقديم لمره على لدم . عقوبات لحس و لحر . القدي ذاتها تطلق على المشتريات
اتي من شأنها لحق لمرور سلطه لدولة لمتدة والعلاقات لدولة
٦ - يضاف مقتوف لتحتبر اوقع بالوسط لمدكورة في المادة السابقة
نحو الحبسات و لاشخاص المذكورة في تلك المادة بحرا قاضي من ليرتين إلى
ثلاثين ليرة سورية والسجن من ١٥ يوما إلى سنة شهر و باحصدي
لحقوبتين فقط .

- ان الحر تم مصوص بها في لادنين لراصة و لخدمة لا يمكن ملاحقتها
لا يشكوى من تصرف بها و رؤساء مصلحة ذوي علاقه بها
٧ - يمكن ان يجمع حرار من المفوض السامي ادخل اي جريدة كانت
احدة أو كراسة أو مجلة دورية احده إلى راضي سوريا ولبنان وكذلك يجمعها
أو عرضها للبع أو اذاعتها في لاراضي المذكورة

وكل شخص يدخل أو يدفع للبع أو يعرض أو يبيع في اراضي سوريا
ولبنان نسخة واحدة أو أكثر من نسخة من جريدة احده أو كراسة أو نسخة

واحدة او اكثر من نسخة من مجلة دورية اجنبية مدوعة يعسوب بالسجن من خمسة عشر يوما الى ستة اشهر وبجرء تقدي من مائة الى خمسمائة ليرة سورية .
 ٨ - اذا طهر على ان نشر مقالة او عدة مقالات في جريدة او مجلة دورية ان نشر تلك الجريدة او المجلة من شأنه ان يفتق لراحة و لامن العام او ان يضر بالعلاقات للدولية فيمكن توقعها امر من مفوض السامي لا يمكن اصدار او مر بالتوقيف لا بعد ان يدعى مدير الجريدة الى تقديم بياناته عن المقالات للجامعة للطام العام او المنشورة في جريدته لمدوب المفوض السامي لدى حكومة الدولة

٩ - نشر كل جريدة و مجلة دورية موعة يعسوب عليه مائة بالسجن من خمسة عشر يوما الى ستة اشهر وبجرء تقدي من مائة الى خمسمائة ليرة سورية و يلاحق لاحل ذلك المدير و مديره نشر و على طابع
 ٩ - بين السر العام و مدوب المفوض السامي لدى الاتحاد السوري و مدوب المفوض السامي لدى حكومة دولة حلب و مدوب المفوض السامي لدى حكومة دولة دمشق و حاكم دولة امويين و مدوب المفوض السامي و حاكم دولة لبنان الكبير و مدوب المفوض السامي مكاهون كل فيما يخصه تهديد هذا القرار .

الامضاء : دي ريفي

بيروت في ٢٧ ايار ١٩٣٤

قرار عدد ١٣٢ - L.R.

صدر بتاريخ ٢٠ ايلول ١٩٣٣

بمقتضى مادتين ٨٧٧ من قرار عدد ٢٦٣٠ الصادر في ٢٧ ايار

سنة ١٩٢٤ بشأن نشر بيانات وجميع المرتكبة بواسطة الصحف

والمسقة بالعلاقات الدولية والسلامة الاراضي

الموضوعة تحت الانتداب

ان المقوض السامي للجمهورية مرسويه

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية المرسويه الصادرين بتاريخ ٢٣ و ٢

سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على القرار عدد ٢٦٣٠ الصادر في ٢٧ ايار ١٩٢٤

قرر ما يأتي :

المادة الاولى - عدلت المادتان ٨٧٧ من قرار عدد ٢٦٣٠ الصادر في ٢٧

ايار ١٩٢٤ بشأن البيانات وجميع المرتكبة بواسطة الصحف والمسقة بالعلاقات

الدولية والسلامة الاراضي المشمولة بالانتداب كما يأتي:

المادة ٧ - يمكن اذ من المقوض السامي منع ادخال اية حريدة

اجنبية او محلة احسية وشرة احسية دوريه كانت وغير دوريه وعرصه التيسع

او نقلها او عرضها او بيعها و مدعها في لادني مشمولة بالانتداب والوقت

نفسه تناول هذه النواير على الملأ مع نشر او نقل جميع الكتابات او الصور

المشورة في احدى الاشراف المذكورة اعلاه او في حرث منها لفتها لاصية او

مترجمة على أي وجه كان في الأراضي المشمولة بالانتداب
يجوز أن يطبق هذا المانع على كل سطوارة دون ترقية وتناول هذه
التدابير على الحق مع استعمال هذه الاسطوانات باسمها للجمهور ومع عدمها
أي صورة كانت بكاملها أو طبع جزء منها
كل مجلة لأمر إداري متخذ نقطة للمقررين - اثنين يوافق مرتكبا
بالسجن من ١٥ يوماً إلى ستة أشهر وبحر - نقدي من مائة إلى خمسمائة ليرة
سورية .

المادة ٨ - عند ما أصبح سبب شرعية أو صورة وعدة كتابات أو
صور في صحيفة و مجلة أو في نشرة أخرى دورية كانت أو غير دورية مطبوعة
في الأراضي المشمولة بالانتداب هذه المطبوعات من شأنها الإخلال بالأمن
والنظام العميين أو من العلاقات الدولية فيمكن تقرير توقيف هذه المطبوعات
أو معها بموجب أمر إداري من المفوض السامي

بحري مع المطبوعات غير الدورية مصادرة نسخ المطبوعة . يمكن أن يتناول
هذا المانع نفسه كل اسطوارة دون ترقية من شأنها الإخلال بالأمن والنظام العميين أو
ان تفسد العلاقات الدولية . بحري هذا المانع مصادرة نسخ لمصونة منها ومنع
استعمالها أمام الجمهور أو إعادة طبعها

لا يمكن أن يقرر لتوقيف أو لمنع لا بعدد يكون مدرجاً في الجريدة و
المجلة أو مؤلف المطبوعة و لاسطوارة دون ترقية وطبعها قد دعي لتقديم
لمنسوب المفوض السامي لدى الحكومة يصحاحه عن المقالات أو الكتابات و
الصور أو المؤلفات المتعلقة بالأمن العام

ان نشر كل نسخة من جريدة او اي نوع كان من المطبوعات الموقفة
او المموعة رورية كانت او غير دورية او عرضاً للبيع او للتداول او يبيعها
او استبداعها او ترجمة المقالات او الكتابات او الصور التي سببت هذا التوقيف
او هذا المنع او نقلها بكاملها او نقل جزء منها يعاقب مرتكبها بالسجن من ١٥
يوماً الى ستة اشهر ونجرام غدي من مائة الى ٥٠٠ ليرة لبنانية سورية . يعاقب
بالمقومات نفسها من استعمال اسطوانة فونوغرافية مملوكة - نملاً علنياً او طبعها
او عرضها للبيع او للتداول او بائها او اودعها

تجزي الملاحقة ضد مدير الحريدة او المجلة ومؤلف الكتابة او الصورة
او الاسطوانة وفي حالة عدم وجود هؤلاء فعند ناشرها او طابعها

المادة ١٩ - امين السرايا في المعوضات . يعاقب مكافئ تعميذ هذا القرار

بيروت في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣٣

الوزير المفوض المتدوب العام

الامضاء : ج. هلو



قانون الجمعيات

الفصل الاول

المادة ١ - الجمعية هي مجموع مؤلف من عدة اشخاص لتوحيد حملوماتهم او مساعيهم بصورة دائمة وتقرض لا يقصد منه انقسام ربح

المادة ٢ - ان تأييد الخدمة لا يحتاج الى الرخصة في اول الامر والى ذلك يلزم في شكل حال يقتضى المادة السادسة اعلام الحكومة بها بعد تأييدها

المادة ٣ - لا يجوز تأييد جمعيات مستندة على اساس غير مشروع مخالف لاحكام القوانين والاداب المعمورة او على قصد الاحلال لراحة المالكين وبكامل ملكية الدولة و تمييز كل الحكومة الحاضرة او التعريق سياسة من العناصر المختلفة

المادة ٤ - من الممنوع تأييد جمعيات سياسية اساسها او غاياتها القومية والجنسية

المادة ٥ - ان عضو الجمعية يشترط فيه ان لا يكون له دون العشرين وان لا يكون محكوما عليه بجناية او محروما من الحقوق المدنية

المادة ٦ - يمنع منعاً قطعياً تأييد الجمعيات السرية فيما عداها بحال عند تأييد الجمعية ان يغطي مؤسسيها الى طاعة الدولة اذا كان مركزها في دار السعادة والى اكبر مأموري الملكية في المحل اذا كان مركزها في الخارج بياناً مضمياً ومختوماً منهم يحتوي على عنوان الجمعية وبيان مقصدها

ومر كر ادارتها واسماء المكلفين بامر الادارة وصفهم ومقامهم ويسمى لهم
عقائد ذلك علم وخبر ويربط به ارباب بحال من نظام الجمعية الاساسي
مصادق عليها بالخاتم الرسمي

وبعد اخذ العلم والخبر تعان الجمعية من قبل المؤسسين ويتعتم على
الجمعية ان تعلم الحكومة في الحال عما يقع من التعدي والتعديل في نظامها
الاساسي او في هيئة ادارتها ومقامها

وهذا التعديل والتعديل للقانون حكمه على شخص ثالث من يوم اعطى
الحكومة به ينبغي ان يرقم في دفتر مخصوص وفي اي وقت طلبته الحكومة
الملكية ينبغي ارازه لها

المادة ٧ - يشترط ان يوجد في مركز كل جمعية هيئة ادارية تؤلف من
شخصين على اقل وان كان للجمعية نمب فيكون ايضا اكل شعبية هيئة
ادارية مبرورة بالحياة المركزية واشترط على هذه الهيئات اولا ان تملك
ثلاثة دفاتر - على في الاول منها هوية اعضاء الجمعية وناريخ دخولهم . وفي الثاني
مقررات الهيئة الادارية ومحارراتها وتلخيصاتها . وفي الثالث ما يعود للجمعية
من الواردات ومقررات المصارف ونوعها ومقدارها وان تبرز هذه الدفاتر
الى الحكومة المدنية والملكية في اي وقت طلبتها

المادة ٨ - كل جمعية اعطت بئنا وفقاً للمادة ٦ بمكها ان تتقدم الى المحاكم
بالواسطة اصفة مدعي او مدعى عليه على ما سيأتي في المادة ٩ . ان تدير وتتصرف
فيما عدا الاعانات التي تقع من قبل الدولة لدى الايجاب اولا بالخصص التقديرية
التي تعطى من الاعضاء بشرط ان لا تتجاوز الحصة اربعة وعشرين ذهباً في

السنة - ثانياً بأجل المخصص لإدارة الجمعية واجتماع أعضائها - ثالثاً بالاموال الغير منقولة اللازمة لإجراء الفرض المقصود - ذلك وفقاً لنظامها الخاص ويمنع عن الجمعيات ان تصرف فيما سوى ذلك من الاموال غير المنقولة

المادة ٩ - ان المراجعات والمطالبات التي ترفع باسم الجمعيات لأجل المصاح العائدة للجمعية الى المأمورين والمحكمة والمجالس الرسمية لا يمكن ان تجري الا بواسطة استدعاء ذي نفقاً بمضيه وبمختصة المدير او الكاتب العمومي بإضافته وخضه الداني وهوية مثل هؤلاء الاشخاص المملين باسم الجمعية يصرح بها في نظام الجمعية الاساسي.

المادة ١٠ - يمكن امضو الجمعية ان يفصل عنها في اي وقت اراد ولو بشرط في نظامها الاساسي عكس ذلك ولكن بعد ان يؤدي الحصة النقدية العائدة الى السنة الحالية وقد حل اجلها

المادة ١١ - كل نوع من الاسلحة لدية والخاصة ينتمى على الجمعيات انما يملكه وحفظه في اماكن اجتماعها غير انه يمكن ان يوجد عمرفه اضافة في المنشآت التي تخصص لتعليم الصيد ولعب السبب ما يحتاجه من لاسلحة وبهذه احتياجها

المادة ١٢ - ان الجمعيات التي لا تملن امرها وتسيء الحكومة باعطائها البيان وفقاً للمادتين ٣٥ و٣٦ فكما انه بعد منها من قبل الحكومة يجوز مؤسرها وهيئة ادارتها وصاحب محل اجتماعها او مستأجره بالخراء اسقدي من حمة ذهبات الى خمسة وعشرين ذهباً وكذا اذا كانت هذه الجمعية قد تألفت لفرض من الاغراض المصرة والمنوعة المبينة في المادة ٣ وفي قانون الجزاء يحكم ايضاً

على حدة الجراء المعين في قانون المذكور

المادة ١٣ - من خالف احكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٩ وما لا يتعلق بالاخبار والاعلان من احكام المادة ٦ بحري بحراء القدي من ذهبن الى عشرة ذهبات وعند التكرار يعاقب به في هذا قدره ومن اتقى حلاله لهذا القانون جرمية منعت بمقتضى المادة ١٢ او جدد تأسيسها وادارتها رقب باجراء القدي من عشرة ذهبات الى خمسين ذهباً، وللجنس من شهرين الى سنة ويساقب به هذا الجراء من جعل محله مجتمعاً لاءضاء جرمية مبرعة

المادة ١٤ - ان الاموال المائدة لجمعية منحتها الحكومة او فسخت برضاء اعضائها واختياره او بحكم نظامها الداخلي اذا وجد بناؤها نص في نظام تلك الجمعية الاساسي عمل به والا عمل بموجب لقرار الذي يعطى من هيئة الجمعية العمومية. ان الجمعية التي منعت اذا كانت من الجمعيات المؤسسة لفرص من الاعراض المصرة والمسوعة السابق ذكرها في المادة ٣ تأخذ الحكومة اموالها وتمسكها.

امادة ١٥ - ان المنتديات (كلوب) ايساهي من قبيل الجمعيات المنوّه عنها في

هذا الفصل

المادة ١٦ - ان الجمعيات الموجودة الان يتختم سبها في مدة شهرين اعلااً من تاريخ نشر هذا القانون ان تعطي البيان وتوفي شرط الاعلان وفقاً لعادتين ٢ و ٦ وان توفق اسمها الى احكام سائر المواد

المادة ١٧ - ان عد اجمعية حادمة للمدفع العامة يتوقف على مصادقة الدولة لقرار من شوري الدولة ويمكن مثل هذه الجمعية ان تجري جميع المعاملات

الحقوقية غير المصونة نظامها الاساسي . والاسهم والتداول التي تنطوي عليها
الجمعية ينبغي في كل حال ان يرقى ويحول باسمها ما كان عائداً لحامله . اما
الاموال والهبة والوصى بها فلا يمكن للجمعية قبولها الا برخصه مخصوصة
من الحكومة . واذا كان الموهوب او الموصى به مالا غير مقبول ولم يكن
ليه حاجة للقيام بوظيفة الجمعية فيب ع ويصرح في اقرار الذي يعطى لقبوله
بالدولة التي يجب ان يساع فيها . اما بدل بل الذي يعطى فيسلم الى صندوق
الجمعية .

المادة ١٨ - للصاغة ان تعزى الجمعيات والائديات فمباين ثم ان تفتح
محال اجتماعها في كل وقت ناموري الصاغة ولكن حتى يثبت ما ورد والصاغة
لدى الحاجة ان دخولهم محل الاجتماع كان مستندا الى لزوم حقيقي برهم اراذ
واقه رسمية تتضمن الامر او الاعادة بدحول ذلك المحل تعلق له في دار
السادة من ناصر الصاغة وفي الولايات من اكبر مأموري الملكية المحليين
او من وكيله

المادة ١٩ - ان تطار في الداخلية والبلدية مأموران «جرام احكام
هذا القانون

في ٢٩ رجب سنة ١٢٧٧ وفي ١٣ اغسطس سنة ١٢٧٥

قانون الاجتماعات رقم ٧٢

مادة ١ - الاهلين احرار في اجتماعهم اذ لم يكونوا مسلحين على ان يراعوا
امواد الاتية التي لا حاجة عند مراعاتها الى استئصال رخصة

مادة ٢ - يلزم ان يسلم قبل الاجتماع بيان يذكرفيه المحل واليوم والساعة
التي سيجري الاجتماع بها على ان يكون هذا البيان موقعا من قبل شخصين
على الاقل والمخاضين على الحقوق السياسية والمدنية مع بيان صنفهما وشهرتهما
بصورة مفصلة

مادة ٣ - يقدم البيان المبين اعلاه في المادة السابقة الى الوزير في العاصمة
وفي بقية المدن والمحلات يقدم الى الوالي او المتصرف او القائم مقام او مدير
الناحية (ويؤخذ به وصل وعنده اعطاء وصل من اقام الرسمي المسلم اليه
ذلك البيان بحق لمرأجمين الاجتماع في وقتهم المبين على ان يسلم بذلك ضبط
ويوقع عليه من قبل شخصين موصحة او صافها طبعا لما جاء في المادة الثانية ومن
الصروري ذكر يوم وساعة تسليم البيان في الوصل او الضبط الا ان ذكرهما
وكل اجتماع يعقد بدون مراعاة هذه الشروط يمنع من قبل الحكومة ويجازى
مرتبه بالحبس وبالحرام الفندي (من اسوع الى شهرين ومن ثلاث ابرات الى
خمس عشرة ليلة)

مادة ٤ - يجب ان يقدم البيان قبل موعد عقد الاجتماع ثمان واربعين
ساعة على الاقل

مادة ٥ - من الضروري التصريح في البيان المقدم السبب والمقصد المراد الاجتماع لاجله

مادة ٦ - الاجتماع في الاماكن المفتوحة التي لا تزيد اكثر من ثلاث كيلو مترات من تقصر لى على او مجلس الامم في رسم الاستعدادات
مادة ٧ - لا يجوز الاجتماع في الطرق العامة والمحلات المخصصة لمزور الاهل كما انه يجب ان يكون الاجتماع في المحلات العمومية من اصبح الى غروب الشمس

مادة ٨ - الاجتماعات تدار من هيئة مشكلة من ثلاثة اشخاص على الاقل ووظيفة هذه الهيئة هي ملاحظة انتظام الاجتماع ومنع ما يمتثل حدوده من الاحوال التي منها القانون ومنع حدوث ما يخالف البيان المشر بطاب ذلك الاجتماع ومنع لقاء الخطباء المهيجة التي تحمل بالامن العام والاداب العامة والتي يقصد منها التنشيق الى ارتكاب الجرائم ، واذا لم تذكر اسماء الهيئة في البيان المقدم الى الحكومة يجب ان يسحوا من قبل المختصين كي يعدوا مسؤولين عن المخالفات التي تقع في مادتين ٧ و٨ وفي حال عدم انتخاب الهيئة المذكورة فالسؤول عن المخالفات التي تقع في الاجتماع هم الاشخاص الموقوفون على البيان المقدم بطاب الاجتماع

مادة ٩ - يجوز انتخاب احد مائوري الملكية او امدليهم قبل الحكومة ليكون ماموراً بملاحظة الاجتماع ويحوي هذا المامور فسخ الاجتماع ، او على طاب الهيئة المذكورة او عند حدوث مارة تخال امن والاضباب
مادة ١٠ - من يخلف احكام هذا القانون يعر معجاء العقدي من ٢٥

قرش الى ليرة واحدة او بالغس من ٢٤ ساعة الى اسبوع و حد على ان لا يخل
هذا حرماً من تعقيب مانع من حرثه الاخرى في محدث انشاء الاحتياك
بل تطبق احكام القانون بحق المجرمين وفقاً للقواعد العمومية

مادة ١١ - وبرا لدحية والسدية مكلفان بتعبيد احكام هذا القراء

في ٢٨ جمادي الاول ١٣٢٧ و ٤ حرير ١٣٢٥

قانون التجمعات

المادة ١ - يراد بالتجمع اجتماع من ثلثة على طريق امام او نحوهم
عليه في مثل هذه الاحوال

المادة ٢ - لا يحل اجتماع بالسلاح على الطريق امام وكذلك يمنع
التجمع حلواً عن سلاح فيما دأ حتى منه الاحلال بالامن وراحة العامة

المادة ٣ - عند التجمع على طريق امام سلاح ولا سلاح يتعين على
من كان من مأموري الحكومة حاضراً صفة مسطحة المذبة وهم لولي والمتصرف
والقائم مقام ومدير لدحة ومدير لامن حرم في المدينة ومعوض الشرطة
وقومندان الدرك ان يحصر محل الاجتماع ويعلن حضوره وفقاً لما يوق او لغير
(تروميت) فان كان الاجتماع بالسلاح ومن لم يمتنع ان يتصرف في الحال وان
يرحوا المكان مصرفين منه فانه يتصرفوا ويرحوا المكان فيسدرهم باستعمال
الشدة ولا كراه فان لم يحصل نتيجة لهذا الامر ولا خطر الاول فيامر وينذر

ثانية نفعاً بالوق أو الفير (ترد ميت) فان لم يقع له الاذعان فرق الجمهور بالقوة جبراً . وان كان الاجتماع بدون سلاح يترتب على مأموري الحكومة بعد النصح بالوق ان ينصح مجتمعين بكلمات فاحشه كي يتفرقوا وان لم يتفرقوا يأمرهم ويدهم ثلاث مرات متتالية فان لم يتفرقوا بعد الامر والاذار لاجير يفرق التجمع بالقوة الخربة . اما الامر والاذار ويكون على هذه الصورة - طموا تقاوت ولا وني ساعده اني الا كراه - ثم كان طامنا للقانون فيليرح مكانه منصرفاً

المادة ٤ - من وجب القبض عليه لا ينجح معه الى الامر والاذار ثلاث مرات وان وقع على مأموري الحكومة مادة تعرض من المسلحين فهم مأذونون بالمداومة عن انفسهم

المادة ٥ - اذا تفرق الجمهور المسلح لمجرد الامر والاذار لاول مرة ولم يكن المجتمعون قد استملوا السلاح يسجن من اشرك فيه من شهر الى ستة وان وقع التجمع ايلاسجن المشرك فيه من ستة الى ثلاث سنوات وان تفرق المجتمعون بعد الامر والاذار الثاني ولم يستمل السلاح وكان التجمع هتافاً فالقوة يسجن تكون من ستة الى ثلاث سنوات وان كان له - الا ضمانات بالكوروك من ثلاث سنوات خمس . وان تفرق الجمع بالقوة الخربة او يستمل السلاح من المجتمعين ووضع في الكوروك لاول من خمس سنين

المادة ٦ - اذا وقع التجمع بدون سلاح وكان من اشرك فيه لم يبرح ويصرف بعد نصح بالوق لسبق على الامر والاذار الثاني فيسجن من ١٥

يوماً الى ستة اشهر ما ذ تمزق الخلع بالقوة الحربية فيسجن من ستة اشهر الى سنتين .

المادة ٧ - من يخطف في ملا من لدس او بورع و يلصق على الجدران اوراقاً مطبوعة و غير مطبوعة حملاً لدس على اتجمع اسلح او بدونه يعاقب مثل فاعل الجرائم المذكورة ولكنه اذا لم يظهر لاعتباره ثر فعلي فيسجن من اسبوع الى شهرين ومن طبع مثل هذه الاوراق الحادية الاعراء او علقها على الجدران او وزعها وهو عالم بأمرها عدواً مشتركاً

المادة ٨ - اذا لم يكن بد من استعمال القوة العسكرية لتفريق غوغاء المتجهرين فلا تكرر أمور من مأموري الحكومة ان يراجع في ذلك رئيس الحكومة العسكرية الكائنة هناك ان قائد القوة المسلحة يأمر اولاً الاشخاص المتهمةين بسلحهم بالتفرق لاعداد السكون العام والامن فان لم تظهر فائدة من تكليفه بهتددهم تهديداً قطعياً بالبوق او الطل فان لم يصغوا لتكليفه يأمر لمسكر حينئذ باستعمال اسلحهم دون اطلاق الرصاص واذا كان التجمع غير مسلح يأمر المتهمةين بالتفرق بعد الاشارة الاولى بالبوق او الطل فان لم ينفروا يكلفهم بالتفرق ثلاث مرات و ان لم يطيعوا و طهروا المقاومة يأمر لمسكر عددهم بالهجوم عليهم بالحربة و ان المادة السابعة من هذه التعليمات تقول انه ذ قاوم المتهمةون القوة المسلحة بالفعل او هجموا عليها بسلحهم او بالآلات المتفرقة و المحاربة فيأمر القائد وقتئذ القوة المسلحة باطلاق الرصاص على المتهمةين

وعلى السلطة ذ وقع تجمع مسلح او غير مسلح ان تنظم ورقة ضبط

تبين فيها اسباب الفتنة الحقيقية او لخملة وعدد المجتمعين الساعين في النهج
وبذكر فيه أسماء رؤسائهم و الاشخاص الذين ستمولوا الجبر والشدة
والاشخاص الذين يحملون السلاح والذين هم ستمولوا سلاح كي تعين مقدار
خزائهم كل منهم كما انه بدرج يصافي وروية اضبط التي نظم من قل لصاطة
الامور الآتية:

- ١ - الاسباب التي ستمدت اند حه
- ٢ - الامر الذي اعطي الى المجتمعين
- ٣ - هل حصل اضطراب لتكرار الامر ام لا
- ٤ - وهل حصلت مقاومة بالفعل ام لا
- ٥ - وهل شتم على الخوذة سلاح ام بالات مهلكة
- ٦ - وهل رميت حجارة على الجنود ام لا
- ٧ - وذا استعمل سلاح في صورة كان ستمناه
- ٨ - ماهي النتيجة التي حصلت
- ٩ - هل وقع اذى في الاشخاص ولاشبهه ولا
- ٩ - امددة في قبول الاحتجاجات و تعاليمت ستمانة بصورة تصرف بقوة
المسلحة الامورة بجمعة راحة تبقى حكام حرة كما كانت
- المادة ١٠ - يعمل بهذا القانون من تاريخ شره
- المادة ١١ - ان طارة الد حية و مدبه و اخرية مأموره ماحرا احكام هذا
القانون .

في ٢٦ ربيع الاول ١٣٣٠ وفي ٣٠ مارت ١٣٣٨

عقوبة الجمعية

التي تدعو اليها و دركاب خرم ضد الاشخاص والاملاك ولاغراء
على تغيير الانظمة الاساسية

قرار عدد ٢٧٦

ان السيد هنري دي حوفيل العضو في مجلس اشيوخ والمفاوض السامي
لجمهورية الفرنسية لدى دول سويسرا ولسان وبلاد المورين وصل لدرور
بناء على مرسومي ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٠ و ١٠ تشرين ثاني ١٩٢٥
وبناء على مادة الاولى من صاات لانتداب
و... على اقتراح امين السر العام
قرر ما يأتي :

المادة الاولى - كل جمعية مؤلفة منها كانت مدتها او احد اعضائها وكل
اتفاق موضوع اليه خرم ولا دركابها ضد الاشخاص او ضد الاملاك
او قصد الاسراء على تغيير الانظمة الاساسية لا يجرى لاحتياصة بوسائط غير
شرعية يعتبر جريمة ضد السلام العام

المادة الثانية - يعاقب بالاشغال اشده لموقة كل من دخل في جمعية مؤلفة
او اشترك في تفنن موضوع للمدة الخمسة في المادة السابقة
ان الاشخاص الذين ركنون خرمته المذكورة في هذه المادة يعنفون

من العقوبة إذا كشفه و اقل كل ملاحقة تجري بحكم للسلطات المنظمة عن
الاتفاق الموضوع و احررو عن وجود الجمعية

المادة الثالثة - يعاقب بالعقوبة نفسها كل من ساعد عن معرفته و برادته
مرتكبي الجريمة المصوص عنها في المادة الاولى باعطائهم ادوات لارتكاب
الجريمة او وسائل للمراسلة و السكن او محل لاجتماع

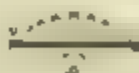
على انه يطبق على مرتكبي الاعمال المصوص عنها في هذه المادة احكام
الفقرة الثانية من المادة الثانية

المادة الرابعة - امين السر لعام مكاف تعيد هذا لقرار

المفوض السامي

بيروت في ٥ ايار ١٩٢٦

الامضاء : جوفيل



عقوبة التحريض

على ارتكاب الجرائم بواسطة الصحف

قرار رقم ٣٣٤٩

ان المعروض السامي للجمهورية امرئساوية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٢٠ وفي ١٣ ايلول ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٢٧٦ الصادر في ٥ ايار ١٩٢٦

وبناء على اقتراح امين السر العام

قرر ما يلي:

المادة الاولى - اخذت لاعتصام اذلية الى القرار ٢٧٦ الصادر في ٥

اليلول ١٩٢٦

المادة ٤ - يعاقب بالسجن من سنة واحدة الى ثلاث سنوات وبغرامة قد ي
من مائة الى خمسمائة ايرة سورية الاشخاص الذين ثبت بحكمهم انهم دفعوا بواسطة
التحريض او بحشد لا عمل لمؤه عم في لورد جماعة شخصا او عدة اشخاص
على ارتكاب الجرائم المبينة في هذه الاولى من هذا مرسوم

المادة ٥ - يعاقب بالسجن من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة قد ي
خمس ليرات سورية الى مائتين وخمسين ايرة سورية الاشخاص الذين ثبت بحكمهم :

١) انهم بشروا او حررو صككات تعرض شمس على لعصيان على القوانين والاضمة او من شمس ان تعرض للحظر سطم ولا من لهم
٢) او انهم بشروا ي كسنة من شمس ان نسب مش كل بين ذات لشعب المختلفة

٣) او انهم لقوا حطامات في جناعات عمومية او في حدير الاهالي
ترمي الى الغاية الملية في العفرتين السبعين
تطبق الاحكام المصوص علم في هذه المادة على طامي الشرات
المذكورة اعلاه وعلى اصحاب المطاع التي طبعت فيها والاشخاص الذين
يلصقونها او يوزعونها مامرة او دون حرة وعلى من يقتنيها لاجل يمسها او
توزيعها مجاناً

المادة ٦ - يضاف اسجن من ثلاثة اشهر الى سبيل وبحراء نقدي من
خمس ليرت سورية الى خمسين ليرة سورية لاشد من الدس يصرحون صراحا
ثوروا او يشدون ناشيد ثوروية

مادة ٧ - تكون في جمع لاحول سمحت مصوص علم في هذا
المادة من صلاحية العرف لخطه في محكمة محسنة

المادة الثانية - امين - لم مكلف تفيد هذا القراو

بيروت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٠

موص اسمي وكانة

لامص ٠ تنرو

قرار المفوض السامي عدد ٤

الصادر في ١٢ شباط ١٩٣٢

دأب قمع الخرافات التي من شأنها الاخلال بالنظام العام

ان امموس السامي للجمهورية الفرنسية

١٤ على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين

الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦

وحيث ان المحافظة على الامن العام تحت الحكم المصوص عليه والمعين في

النظام الاساسي يستدعي تحديد التبعات المتقاة على مختلف السلطات المنظمة

تحديد صريح لاجل صيانة السلام والنظام العام من كل اخلال

وساء على قرارات امموس السامي عدد ٤ - س الصادر في ١٠ كانون

الثاني ١٩٢٥ شأنه اخطا على الامن وسلامة الدولة

وعدد ٥ - س الصادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٥ بشأن قمع الاعمال المصرة

بسلامة الجيش الفرنسي

وعدد ٣٠٢ - س الصادر في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ المكمل للقرارين عدد

٤ و ٥ من المذكورين

وعدد ٢٧٦ الصادر في ٥ ايار ١٩٢٦ بشأن قمع الحايات ضد السلام

العام -

وعدد ٧٣٦ الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧ بشأن حمل الاسلحة
وعدد ٢٣٤٩ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ المتضمن للقرار عدد
٢٧٦ المذكور اعلاه

قرر مايلي :

المادة الاولى - يعاقب بالسجن من شهرين الى سنتين ومرامة من خمس
الى خمسين ليرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين فقط كل اخلال بالسلام
والنظام العام يقع باحدى الصيغ المنصوص عليها في هذا قرار . تعاقب المحاولة
بالعقوبات الجارية على الجرم نفسه

تسبق احكام هذا القرار مع الاحتفاظ بكل عقوبة اخرى اشد
ينص عليها قانون الجرائم او قرارات المفوض الى اي اساقفة او كل قانون
آخر نافذ .

المادة ٢ - يعد اخلالا بالسلام والنظام العام ويقع تحت مائيل احقوبات
المذكورة في المادة الاولى الاشتراك بجمع او حشد او موكب غير اذونه
حمل شعار او علم او غيرهما من الرموز اذا كانت لمحاورة . الرمز من
من شأنها ايجاد معارضة بين فريق من الاهلين وفريق آخر او قد تفاق النظام
العام بنوع من الانواع

عرقلة السير على الطرق العمومية قصد التأثير على عمس السلطات او
الاحلال بسير المصالح العمومية . الخطب والاساني والنداءات الداعية الى انشقاب
نشر اخبار كاذبة من شأنها تهيج الرأي العام او اذاعة هذه الاخبار
اهدايا او الوعود او اعمال الشدة او الصرب او تهديد او تهديد

للاشخاص او للهيئات بقرعة عمل السلطات او سير المصالح العمومية
التعريض على عصبان اقوانين والاصحة او على كره ال لطا او على كره
الاهلين او احتقارهم

انشاء او نشر او طبع او توزيع او حمل مقالات او تصاوير تدعو الى
الشغب او الى ارتكاب الجرائم المذكورة في السود المينة اعلاه
٣- يدعى اخلا لا باسطم العام ويقع تحت ثنائ اقربوات المصوص عليها
في المادة الاولى كل اخلال يحصل به دى لطرق المينة اعلاه على حرية الاهلين
بمارسة حقوقهم الوطنية ولسياسية او على حرية تنعيم وحرية العمل والتجارة
والصناعة

المادة ٤- من تدخل تدخل فرعباً في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص
عليها في هذا القرار يماق بسس المقومات المينة لعالي هذه الجرائم
بعد اعرضون على هذه الجرائم ومدرو انطاهرات المحالصة للقانون
متدخلين تدخل فرعباً في ارتكابها وان لم يحصروا الحميات او اقمعدوا عنها
بعد حصول الاصراب . وفضلا عن ذلك يكونون مسؤولين جزائياً عن كل
اعمال الحيات او الجمع التي يرتكبها اي شخص كان في انشاء تنفيذ الجرائم
التي كانوا قد حرضوا عليها او دبروها

المادة ٥- كل من ارتكب جرماً ضد السلام و لظام العام نص عليه
هذا القرار او حرض على ارتكابه او تدخل فيه تدخل فرعباً وهو مقيم في
اراضي اجنبية يجوز ملاحقته ومحاكمته وفقاً لاحكام هذا القرار اذا عاد بعد
ذلك الى سوريا وكان سوري الجنسية وكان الجرم المنسوب اليه يقع ايضاً تحت

طائى القانون فى البلاد التى كان مقبىا فيها حين ارتكبت الجرم
المادة ٦ - فى حال تكرار الجرم تكون العقوبة من ستة اشهر الى ثلاث
سنيين ومن خمسة وعشرين الى مائتين ليرة - سوية مرامة او من احدى هاتين
العقوبتين فقط

جميع الخرائم المنصوص عليها فى هذا القرار تمتد متساوية من حيث
تكرار الجرم

يعتبر حال الجرم المتكرر ضد السلام او النظام العام من حيث تنفيذ
هذه المادة

كل شخص يكون قد صدر بحقه حكم قطعى بداعى مخالفة اولى لهذا
القرار ثم يثبت عليه انه ارتكب مخالفة جديدة ضد النظام العام فى خلال مدة
خمسة سنيين تلى انتهاء العقوبة او مرور الزمن عليها . كل شخص يكون قد
صدر بحقه حكم قطعى بالسجن اكثر من ستة اشهر بداعى اية جحة او جاية
كانت ثم يثبت فى خلال مدة الخمس سنيين تقبىا انه ارتكب مخالفة ضد
هذا القرار

المادة ٧ - عند تكرار الجرم يجوز ان يقضى الحكم الذى يصدر بحق
شخص ما بداعى احدى الاعمال المنصوص عليها فى هذا القرار تمنع المحكوم
عليه من الظهور فى الاماكن او المناطق الادارية التى تمبىا له الحكومة قبل
اخلاء سبيله وذلك لمدة لا يجرى ان تتجاوز خمس سنيين ابتداء من انتهاء العقوبة
المادة ٨ - يجوز فى جميع الاحوال تطبيق المادة ٤٧ من قانون الجرائم بشأن
الظروف المخففة

المادة ٩ - ان الجرائم المنصوص عليها في هـ - هذا القرار تحول اعتبارها الى المحاكم المدنية غير انه عندما يترك كل الى ا- لسلطة العسكرية امره بالحفاظ على النظام او اعدته تكون صلاحية المحاكم بحسب حكم الادارات عائدة الى المحاكم العسكرية منها ووفقا - خصوص اخرى وفصلا عن ذلك في حال حصول تهديد خطير او مستمر يعمق باحترام النظام امام يجوز ان تعطى صلاحية الى المحاكم المختلطة بموجب امر من المأمور السامي او ممثله اصحاب الصفة

عند ما يكون للمحاكم اختصاص صلاحية تخطر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القرار فانها تنظر ايضا في جميع الحيات او اجمع ذات العلاقة بهذه الجرائم وكذلك تنظر في جميع الدعوى المدنية التي تقام بمناسبة هذه الجرائم. المادة ١٠ - كل منهم اذ في حال اخره المشهود لعدم مصوص عليه في هذا القانون فان - حالا ان - في العمومي لدى محكمة البداية فيستجوبه هذا وعند الانتهاء بحيله فور الى جلسة المحكمة وفي هذه الحال يجوز امدعي العمومي ان يصدر مذكرة توقيف غير موقت بحق المتهم

وفي حال عدم وجود جلسة المحكمة يستصدر بحقه ورقة دعوة جلالة العبد وتسمى المحكمة للاجتماع خصيصا لذلك عند الحاجة

على الرئيس ان ينفذ المتهم انه يحق له طلب مهلة لتحضير دفاعه . واذا استعمل المتهم هذا الحق تمنحه المحكمة مهلة ثلاثة ايام على الاقل وحمسة ايام على الاكثر . ويذكر في المحكمة تلبية الرئيس وجواب المتهم . يجوز استدعاء اشهود شعاع . بواسطة اي ضابط من صاحبة امدلية او اي رجل من رجال القوة العمومية . وعلى الشهود ان يحضروا والا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها

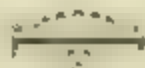
في المادة ٢٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وتحكم المحكمة بهذه العقوبات في نفس الجلسة التي استدعي اليها الشاهد. لا يعدل شيء في مددات الاستئناف والتمييز المخصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١١ - ان هذا القرار الذي لا يسمى اي قرار سابق والذي يدع على الاحصاء القرارات المنهية عنها من فداكم هذا القرار بائنة ينشر في النشرة الرسمية للاعمال الادارية في المفوضية العليا

ويصير نافذا في سوريا بطريقة النشر في جريدة دولة - سوريا الرسمية وعند الحاجة يوضع موضع اتميز واما للشروط المخصوص عليها في المادة ٣ من قرار المفوض السامي عدد ٩٦ بتاريخ ١٤ - ١٢ - ١٩٢٥ بطريقة النشر على باب دود الحكومة

بيروت في ١٢ شباط ١٩٣٢ المفوض السامي : هري بونزو

امين السر العام د : تيقرو



الغاء وحل الجمعيات السياسية

قرار رقم ٤١٣

ان رئيس دولة سوريا

بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ لقراري بتأسيس

دولة سوريا

وبالنظر للزوم الاداري

وبناء على اقتراح وزير الداخلية

يقرر :

١ - تلغى الهيئات والجمعيات السياسية كلها في جميع اجراء الدولة الا الجمعيات الخيرية

٢ - يجوز السماح باعادة بناء هذه الهيئات واجمعيات بقرار خاص

٣ - يعمل هذا القرار من تاريخ اداعته

٤ - وزير الداخلية والعدلية مكلفان باعداد احكام هذا القرار

دمشق في ١ تشرين الاول ١٩٢٥

رئيس دولة سوريا

الامضاء : صبحي بركات الخالدي

شوهب وصدق عليه باصر المفاوض السامي

الامضاء : اوبوار

تعقيب الجرمين

قراره ٨٤٢

ان الورد المتوص اسمي ملوكا جمهورية مرسوية لدى دول سوريا
ولبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية مرسوية الصادرين في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٢٠ و ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥

وتناء على القرار عدد ٧٣٣ الصادر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٧

بمعين المسبوق دي ريمي مفوضا سامية وكالة

وداء على اتفاق حسن الحوار المتقود في ٧ شباط ١٩٢٦ من سوريا ولبنان

من جهة فلسطين من جهة ثانية

وتناء على اقتراح امين السر العام

قراره ما يلي :

المادة الاولى - نحن الاموري انعمه مدمومية في سوريا ولبنان من جهة
وفلسطين من جهة ثانية في حاله قيامهم ان يسحبوا اراضي البلد المجاور
لتعقيب واعتقال المعلنين الذين ارتكبوا مخالفة في اراضي البلد الذي ينتمي اليه
هؤلاء المأمورون

المادة الثانية - يمكن استثناء عن تعقيب المجرمين في اراضي البلد

المجاور في الاحوال التالية:

١ - لما يكون المحالف الملقب قد فوجئ بمرتكباً حراماً مشهوداً أو في إحدى الحالات المعتمة كالجرم المشهود
٢ - لما يكون قد صدر بحق المحالف الملقب مذكرة عدلية من جانب سلطات البلد الذي ينتمي إليه مأمورو القوة العامة المكلفون القاء القبض عليه وفي هذه الحالة الثانية سمح فقط بالتعقيب فيدل نظر والمخالفات ولاحكام صادرة من شأنها ان تستدعي تسليم المحالف لمدة ثلاثة - لا يمكن استعمال حق التعقيب في أراضي البلد المجاور الا في مطلقه يحددها خط الحافر الاول للبوليس

✽ في الجمهورية اللبنانية ✽

النفورة - على الشعب - شحين - بيت ليف - رميشه - ست جيل - ميس الجبل
مر كيه حربه - عدجر باباس
يجب تسليم الاشخاص الملقى عليهم لقرار اما المحضر المسكري في باباس
اما حافر لدرك في خربة - ست جيل - على الشعب - النفورة
✽ في دولة سوريا ✽

باباس - ناسيم - ومها خط مستقيم الى حافر ويصل بطريق دور الى حصر بنات يعقوب
ومها خط يمر في علين وظواحين وينتهي في الضفة الشمالية من بحيرة طبريا في نقطة مشار اليها بكلمة « مررعة » حيث يوجد ومنها خط مواز للحدود يمر في الشبيح علي بير الشاووم وحكم حارب - وبعد هذه القرعة طريق فيث - الحمره

يجب تسليم الاشخاص المقوض عليهم اما المنظر العسكري في بنيس
اما المحافر الدرك في حمر ناث يعقوب - الطاحة (المشار اليها على الخريطة
بكلمة مزروعة) وهيك

✧ في فلسطين ✧

مخفر الشرطة الفلسطينية في - قودة - ترشيد - كفر بيرم - قدس ومنها
الى الشرق حتى طريق روشيا - المطلة وفي الطريق الى الشمال حتى المطلة
ومنها الى عباسية وسهية ومنها سيرا مع لساقية كبيرة حتى القطاه التي نصب
فيها في بحيرة المولة ومنها سيرا مع صفة الحولة الشرقية وصفة الاردن الشرقية
حتى النقطة التي بعدها يخرج هد' نهر من المصبق ويدخل في السهل ومنها حتى
كفر ناحوم ومنها على طول صفة طاريا الشمالية حتى سمع

المادة الرابعة - يجب ان يسلم حالا كل شخص ورد في عليه القبض في
اراضي البلد المذكور الى مأمور الشرصة المحلية او يوحد الى احد المخفر المذكورة
في المادة الثالثة اعلاه

المادة الخامسة - كل شخص ورد في عليه القبض حسب الشروط المذكورة
في المادة السابقة يحال في حلال ثمانية واربعين ساعة بعد توقيعه الى قض يصدر
بحقه مذكرة توقيف استدأ الى احادية او شكوى او برهان يسرد في نظر
القاضي اصدار مذكرة التوقيف وذلك اذ كان الجرم او المخالفة المستند اليها
ارتكبت في فلسطين علي ان انة ضمي محلي سهل لموقوف اذا لم يرد المفوض
السامي في حلال خمسة عشر يوماً ولم يرق من المفوض السامي المجاور منه بأنه

سيرسل اليه طلب تسليم . وتنتج مهلة خمسة عشر يوماً كاملة تنتهي من يوم وصول هذه البرقية لارسل ضارته التسييم

المادة السادسة - تتخذ تدابير التسليم فور وصول طلب تسليم القاروذلك وفقاً لاحكام اتفاق التسليم المفقود بين الاراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي والاراضي المشمولة بالانتداب البريطاني

المادة السابعة - امين السر العام بالوكالة في المفوضية العليا والمدوب فوق العادة المفوض السامي لدى حكومة دواني سوريا وحصل الدروز بدمشق ومدوب المفوض السامي لدى الجمهورية اللبنانية من جهة والمختار لثقة العام لجوش لشرق (دائرة لدرك امسكري) من جهة ثانية مكامون كل فيما يعينه تطبيق هذا القرار الذي يوضع موضع التنفيذ في ١٥ آذار ١٩٢٧

بيروت في ٧ آذار ١٩٢٧

الوزير المفوض . المفوض السامي بالوكالة

الامضاء : دي ربي



نظام الكشف والاندية الرياضية

قرار رقم ١٤٦/ل.و. تاريخ ٤ تموز ١٩٣٤

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
سأه على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين ٢٣ تشرين الثاني
١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على قانون الجمعيات المؤرخ ٣ آب ١٩٢٥

يقرر :

١ - خلاف لاحكام المادة الخامسة من القانون المؤرخ ٣ آب ١٩٢٥ يجوز
الترخيص تأليف جمعيات او فرق من الشبان الذين سنهم دون العشرين سنة
لاجل ممارستهم الالعب الرياضية وكافة الالعب في الهواء الطلق ويحظر على
هذه الفرق الاشتغال بالسياسة وسوء حسن الاشتراك بالمظاهرات او
الاجتماعات السياسية

٢ - تعطى الرخصة من قبل وزير الداخلية في سوريا ومن قبل السلطة التي
لها صلاحية وزير الداخلية في سائر لدول او حكومات

٣ - يبين اسم الجمعية وعائنها ومراكزها في الرخصة ولا يمكن تعديلها
دون الاستحصال على اجازة جديدة

٤ - لا يمكن ان يكون عضواً في الفرق اي تؤسس بموجب هذا
الرسوم من لم يكن حسن السيرة او من حكم عليه بحددة حاشية او بفساد شائنة

او لاحتلاله بالنظام والامن العام او من زاد سه عن العشرين سنة . غير انه يمكن الرؤساء والمدرين والمعلمين ان يكونوا اعضاء في هذه الفرق دون ان يخلط عنهم قاعدة السن بشرط ان لا يتجاوز عددهم الواحد من عشرين من المجموع العام

٥ - تدار الفرقة من قبل لجنة مكلفة بمسك لسجلات المصوص عليها في عشرين ٣ و ٢ من المادة ٧ من القانون لؤوح ٣ آب ١٣٢٥

يجب ان يكون رئيس للجنة بالأسن الرشد ويكلف بادارة الفرقة وهو مسئول عن لاضرار التي يحدثها الاعضاء بالاعمال الخلفة التي يقومون بها جمعا وذلك لا يمنع ان تطبق محققهم عند الحاجة المسئولة البرائسة المصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من قانون ٣ آب ١٣٢٥

اذ كانت الفرقة مؤسسة من تلامذة معهد علمي رسمي او خصوصي و مروطة بمعهد من هذا النوع لا يمكن ان يكون رئيسها سوى رئيس المعهد او ممثل منه

٦ - يجب ان يهدم الى السلطة الادارية التي استلمت طاب لاجاره بخلاف خمسة عشر يوما بان تشكل للجنة واتعديلات التي تطرأ عليها ويجب ان يرفع لاسلطة بها كل ستة اشهر جدول بعدد اعضاء الفرقة مع بيان عدد المنتمين والمستقلين والخرجين منهم

٧ - ان تالف القرووع والشعب لفرقة ما واتحاد فرقتين او اكثر من الفرق لمجردة وفقا لهذا قرار يضمن لتقديم بيان لمصوص عليه في المادة ٦ اما ادغام او تحالف فرقة واحدة مع فرقة او جمعية من غير صرف مجموع قطعيا

٨ - يجب الاستعمال أولاً على اجازة من مدير الشرطة في دمشق وحلب
وبغداد ومن أكبر موظف اداري مركزي في بقية المحلات لاجل المصوبات
الآتية :

١ - تحول وتجميع اعضاء الفرقة ضمن حدود ابلدة

٢ - اجتماع عدة فرق او عدة فروع من الفرقة نفسها في اي محل كان

٩ - يحظر على كل شخص من غير اعضاء فرقة مجازة وفقاً لهذا القرار

ان يلبس البزة او الالوان الرسمية لفرقة واحدة او جمعية او يحمل اشارة او يمازج
شكل من خالف الاحكام السابقة فرامة تتراوح من ابرة واحدة الى عشرين
ليرة سورية لسابقة والسجن مدة يوم واحد الى ١٥ يوماً واحدى هاتين
المقويتين فقط

١٠ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يمكن ان تعاقب محل الفرقة وذلك

لا يمنع ان تطبق بحق اعضاءها المقومات المصوص بها في القوانين المرعية
الاعراة وسوء خاص قانون الاجتماعات الصورية المؤرخ ٢٧ ايار ٣٢٥
وقانون الجمعيات المؤرخ ٣ آب ٣٢٥ وقانون التسرع المؤرخ ٢٣ تشرين
الثاني ٣٣١

يصدر قرار اخل من السلطة اي لها صلاحية لاعطاء الاجازة

١١ - تصط امول لفرق لمحلة بقرار ادري وفقاً للمادة لساغة وناع

من قبل القوائم المدلية ذات الاختصاص بـ على طلب النيابة العامة ويدفع
تمها الى الجمعيات والمعاهد الخيرية التي تبها سلطة هي صدرت قرار بحما

واذا حلت الفرقة بطريقة اخرى تورع اموالها لتتلاحكام نظامها

الاساسي اما في حالة عدم وجود احكام خاصة فتبعا لقرار يتخذها اعضاء الفرقة في اجتماع عام على شرط ان يكون الخوض في الاعمال خيرية محضة سواء جرى وفقاً لاحكام نظام الفرقة الاساسي او بقرار من اعضائها

١٢ - على لفرق الموحدة حالياً ان تقدم طلب للحصول على الاجازة لمدة شهر واحد من تاريخ نشر هذا القرار . كل صابم يحجز القول لمدة ثلاثة شهر من التاريخ نفسه بمد مرفوضاً

كل رفض يستلزم حكماً لحل الفرقة

١٣ - كل عمل او محاولة من قبل عضو فرقة منحلة او اي شخص آخر لمقتد اجتماع اعضاء الفرقة او اقيم عمل آخر من عملها بعد حلها لا بالامن العام ويسهدف صاحبه للعقوبات المنصوص عنها في فترات الموعوض لسامي رقم ٤ سوريا تاريخ ١٢ شباط ١٩٣٢ و ١١٥ ل و تاريخ ١٢ ٨ ٩٣٢ و ٥٣ ل و تاريخ ١٤/٤/٩٣٣ و ١٦٧ ل و تاريخ ٢٤ تشرين الاول ٩٣٣

١٤ - يعمل بهذا القرار في كل من لدول والحكومات الموضوعه تحت الانتداب عسراً من نشره باعلامه على باب دار الحكومة في دمشق و بيروت والاذقية والسويداء

١٥ - امين السر العام في موعبة اميد مكاتب بتعيد احكام هذا القرار

التوقيع : دي مار تيل

امين السر العام

لا كارد

المستشار التشريعي

مازاس

نظام التبرع

٢٨ محرم ١٣٣٤ و ٢٣ تشرين الثاني ١٣٣١

تاريخ نشره في جريدة قويم الوقائع في ٧ صفر ١٣٣٤ و ٢ كانون الاول ١٣٣٨

رقم ٢٣٧٨

الفصل الاول

الاحكام العامة

المادة الاولى - ان جمع الاموال على سبيل التبرع لاجل المنافع العامة والعلية والبلدية او المدفع التي تعود الى الجمعيات المتبرع ووجوده او المقترمة انظمتها بالارادة اسببه التي تسمى وراه المصلحة امامة كعصيات المدافعة للمية ولاسطول لعناني والهلل الاحمر ولاجل المراسم والمسامرات ولالماب الرياضيه وحدث للملاهي (الكلبه) ولاستقسام بالارلام (لصب) ومعارض وغير ذلك من اوسائط التي تنجسد لجمع المال المتبرع به من قبل اي شخص كان ولائمة معمة كانت يتوقف على رضا المتبرعين وموقفهم على ذلك ويحظر استعمال التضييق او الشدة او الجبر ولا كراه ماديا كان او معنويا وكذا المطالبة والمعاملة التي تجعل التبرع بهذا الشأن

المادة الثانية - لا يسوع جمع المال المتبرع به في المحلات العامة او بواسطة صندوق طاف بها على وسائط النقل الا لجمعيات التي تستخدم المنافع العامة

كجسميات المدافعة امنية والاسطول والهلال الاحمر والجمعيات المعترف بوجودها
واقربة اطمئنتها «لاردة سبية على ان يكون ذلك في اول يوم من عيدي نعط
والحرف في يومى (تولادة سوية) و (الخلوس السعياي) وفي اليوم العاشر
من عور ان يمن اكبر حاكم سكي في الحكومات المحلية اسم تلك الجمعية التي
ستجمع الاموال باسمها في الايام المذكورة ويبلغ ذلك لمن يلزم قبل حلول
تلك الايام

المادة الثالثة - يمكن وضع صناديق للتبرع باسم الجمعيات المار ذكرها
في المادتين الاولى والثانية في الامكنة التي يمينها اكبر مأمور سكي في
الحكومات المحلية

المادة الرابعة - الاموال التبرع بها سواء كانت دراهم او عروصاً يحظر
اخذهم بصورة ضريبة توضع على الاشياء والاشخاص بدوز قانون خاص
لاية منفعة كانت

المادة الخامسة - يحظر على جميع المأمورين احد او ثلث التبرع باي قصد
او صورة كانت من اصحاب المصالح الدين براجعونهم حتى في الاحوال التي
يسوغها هذا النظام

المادة السادسة - يخص على افراد الشرطة والدرك والحياة الاشتراك
وانتدخول في ترتيب سراع ووربعه وجمعه ودرجه

المادة السابعة - يحظر على مأموري الدولة ان يضعوا تحت حمايتهم الاموال
التي تجمع من امتنعين باسم ومهمة الاشخاص الحقيقية والمؤسسات الخاصة
التدريسية والخيرية والمذهبية وغيرها

المادة الثامنة - يحظر الشروع في العمل المتعلق بالمنافع العامة والبلدية والبلدية ما لم يتم جمع المال الذي تبرع به لاجله حتى اذا لم يبلغ اقل اقدار المعلن لهذا المعلن لرم المتبرعون قبل انتهاء السنة المالية بواسطة المطبوعات لزوم استرجاع ما تبرعوا به والاموال التي لا تتردد على هذه الصورة التي لم يعلم اصحابها تفيد ابراراً في الموازنة (الميزانية)

المادة التاسعة - ان المصبرات والملاهي التي ترتب لابل الامور البرية تحت حماية الفراء الاجنبية والمقبرة معتمدة خاصة من الحكومة غير تابعة لهذا النظام.

المادة العاشرة - الاحكام الجزائية الخاصة بمن يأخذون الاموال العامة للدولة بغير حق او يتلفونها او يسهونها تطبق بذاتها على الذين يأخذون الاموال المتبرع بها بغير حق او يتلفونها او يسهونها والاموال والاملاك التي جمعت على هذه الصورة باسم المصلحة العامة والمحبة والبلدية وجمعية الهلال الاحمر والاسطول المني وماما تالم باسم الجمعيات وبمذعين الخياص ايضا بمن الذين يتلفون او يسهونها الاموال التي جمعت وفقاً لهذا النظام او بالانتماء الخاصة بالجمعيات المذكورة

الفصل الثاني

كيفية التمدير وتمين الزمام والاحتياط الى التبرعات ومراجعتها
المادة الحادية عشرة - اذا اظهر الاهلون الى الحكومة ونخبهم في التبرع لتسهيل او اذلاء عمل يتعلق بالمصلحة العامة وبينوا ذلك ببيان حقيقي فحينئذ تمن مجالس الادارة ذلك العمل المراد اجراؤه وتقدر ما يلزم من الاموال

والنفقات لانجاره والعمقات اللازمة للحصول عليها تدعم ذلك عضبطة ثم تدقق تلك العضبطة في مجلس ادارة الولاية مستقلة وترفع الى نظارة الداخلية وهذه بعد تدقيقها ايضاً تبلغ قول هذا الطلب او رده الى المحل الذي يعود اليه ذلك

المادة الثانية عشرة - ان ما يجمع من التبرع لاجل مصلحة البلدية متى توفرت فيه اشراط المذكورة في المادة الحادية عشرة بدعم عضبطة من المجلس البلدي المحلي وفقاً لعادة المذكورة بعد ان تدقق هذه العضبطة بمجلس ادارة ذلك المحل تدقق ايضاً في مجلس ادارة الولاية ومد الموافقة عليها يقتضي ان تقرن بتصديق من نظارة الداخلية

المادة الثالثة عشرة - يشترط ان تكون المراجعة خطية في شكل تبرع يتفق بالنسبة العامة التي تعود الى الولاية وي دعم ذلك بمصلحة من قبل مجلس الادارة المحلية وفقاً للمادة المذكورة وتدقق وتصدق هذه العضبطة في مجلس الولاية اذا لم يكن للمجلس العام ملتمها وينبغي اقتراحها موافقة ناظر الداخلية عليها

المادة الرابعة عشرة - الاشخاص والمؤسسات الحقيقية والحكومية التي تبغني جمع الاموال على سبيل التبرع بطريق (الاستفهام بالازلام) (البانصيب) او اجراء الالامب والماسمات والممارسات لبلدية او سائر الصور او بية صدارة كانت بحسب عليها ان يستندوا لأكبر مأمور ملكي في المحل الذي يكونون فيه ويستثنى من ذلك التبرعات الخاصة بالنسبة العامة او المحبسة او البلدية احاداً للنعم العام كائناً حميات المدافعة المالية والاسطول والحلال الاخر ويستثنى ايضاً لتبرعات الخاصة بالجمعيات المعترف بوجودها والمقرنة

انظمتها بالارادة السنية ويدرج في الاستدعاء نوع تثبت وقدر التبرعات
ومدة دوام اليانصيب او المعرض والمحل الذي ستجري فيه وسماء الاشخاص
الذين يريدون اجراء ذلك لاجل جمع المال للتبرع، ومحل صدق هذه الحاصلات
وقدر المصاريف التي صار احتياها لاجبه مع بيان هو به ومحل اقامه اصحاب
الاستدعاء فاذا كان هذا انشئت لفع المكاتب او سيجي في نفس المكتب
فيبني ان تصاف الى الاستدعاء ورقة تحتوي على استعاء ان ذلك المشروع
من قبل ادارة المكتب واذا كان التبرع به من الاشياء العينية او من اتي وضع
في المعارض او في اليانصيب لتصرف انماها في جهة خيرية بعد ان يصير نحوها
الى القود ينبغي ان تصاف الى الاستدعاء المذكور جنس ونوع ومقدار
الاشياء المجموعة بصورة التبرع

المادة الخامسة عشرة - جاء على استدعاء المنشئين مثل هذا العمل بمطابهم
الوالي الرخصة عند تحقق الضرورة والحاجة وعدم ترب محدود منه عليه وبعد
اجراء التحقيق من قبل الضابطة عن هوية المنشئين ولزوم العمل المنشئت
به .

المادة السادسة عشرة - لا يرخص من قبل الحكومة لفع اي نوع من
التبرعات التي تريد مصارفها على عشرة في المائة

المادة السابعة عشرة - ان سحب اليانصيب الذي له مقابل اي الذي تكون
جائزته قود ماي اسم كان او لأي منفعة كانت يتوقف اجراؤه على صدور
الارادة السنية بقرار من مجلس الوكلاء وذلك بعد اجراء المعاملات المحررة
في المواد الحادية عشرة واثانية عشرة واثالثة عشرة والرابعة عشرة

قضية احد وصرف التبرعات والاعانات

المادة ثمانية عشرة - لاجل جمع التبرعات التي تعود الى المرافق العامة والخدمة والخدمة العامة باستحصال موافقة ادارة الداخلية وفقاً لمواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة تنجب هيئة تؤلف من ثلاثة او اربعة اشخاص من الذين نوسوا الى الحكومة يستنداء حطفي في قضية جمع التبرعات وهذه الهيئة تثبت في السجل اسماء الاشخاص الذين يدون ان تبرعوا في القرى وفي المحلات وتشير حذاء هذه الاسماء الى نوع ما تبرعوا به وقدره وبعد ان يوقع او يخطم هذا السجل من قبل كل فرد من افراد المتبرعين وتجمع تلك السجلات من قبل الدائرة التي تريد ان تأخذ وتحصر تلك الاموال وهذه الادارة تظم دفتر عام يحتوي على اسماء المتبرعين وعلى نوع وقدر ما تبرع به كل واحد منهم على سبيل الافراد وتبين ايضاً مجموع التبرعات ويصدق في ذيل هذا الدفتر خطاً الادارة والمدينة

المادة ثمانية عشرة - يشترط ان يشترع به الذي قيد في الدفتر وفقاً للمادة السابقة بناء على دصاه وموافقة لاهلين وذات بالارسة وبمواسم التي تساعدهم على الدفع بموجب بيانات ذات اربعة (ارب قو حان) وإشاد حذاء الاسامي المدرجة في الدفتر الى كل ما يودع من تلك الاموال وفي الختام يدون ويصدق بذيل هذا الدفتر مجموع التوزيع واسباب وجود التعهدات التي لم تتم وهذا التصديق يكون من قبل مجلس الادارة او مجلس المدينة الله اذ كانت هذه التعهدات تعود لاسم المدينة

المادة لمشرون - التبرعات التي تكون لاجل المصالح العامة تتعبد من

جثة الدخل من الموازنة العامة وفقاً لقانون المواردة والتبرعات التي تكون
لأجل المصالح الخاصة تودع الى المصرف الزراعي وتقيم في فصل لتبرعات
لمواردة الخاصة وأما التبرعات التي تكون لأجل المصالح البلدية فتسلم الى
صندوق البلدية وتقيم في سجل موازتها

المادة الحادية والعشرون - لا تصرف الاموال المنع بها التي قيدت في
المواردة العامة او في مواردة الولاية والبلدية لاي ما خصصت له وهذه تصرف
من المواردة الخاصة مذكور على النسخ المنع في غيرها من الصرفيات
واستناداً على اوراق مثبتة

المادة الثانية والعشرون - يصرح لادارات الخزانة جمع الاموال المنع
بها للامور الخيرية بموافقة اكبر مأمور ما لكي محلي ويشر في الخريدة نوع
وقدر الاموال التي تجمع على هذه الصودرة مع بيان اسم صاحبها وبعد ان يتم
جمعها تودع الى المحل الذي خصصت له بموجب بيان تمان صورته في الخريدة
بعد ان يصنع عليه المأمور الذي ساعد على جمع المال من المتبرعين

المادة الثالثة والعشرون - ان جمع المال من التبرعات لأجل جمعيات المدافعة
المالية والاطول واللال لاجر او لجمعيات التي تكون من هذا القبيل بشرط
فيه الحصول على موافقة ورضا تلك الجمعيات وان يكون موافقاً لأنظمة
الخاصة وبشرط تحصيل هذه نفود والاموال بتحصين سداد او وصل مطبوع
ذي قيمة ويحق للجمعيات المذكورة بيع وتوزيع اوراق المنع على عهدها
ويخطر توسط الاشخاص الخارجة عن هذه الجمعيات بطريق معاملة
(قومسيو محلي)

المادة الرابعة والعشرون - ان اموال الشرع التي تجمع من قبل الاشخاص الحقيقية والحكميين او من قبل احدى المؤسسات الخاصة لاجل الامور الخيرية بطريق اجراء الاعاب او ترتيب المسارح والمسابقات البدنية والملاهي واليانصيب او فتح مدارس نجي تحت اشراف ومراقبة امور او مأمورين يعيرون من قبل اكرامهم ملك في محل وذلك بحسب اهمية المدة ومتعا لسوء الاستعمال وفي ختام هذه الملاحظات ترى الحكامات من قبل المأمورين المذكورين ومن هنا تم تثبيت ثم تطبق مصطفة مشتركة من فيهم وتودع الى المأمور الذي اعطى لائحة مع الاوراق المثبتة بوصف الاعانة التي خصصت لها المادة الخامسة والعشرون - لا يمكن للاشخاص الحقيقية والمؤسسات الخاصة الخيرية المذهبية وغيرها من المؤسسات التي حازت الرخصة الرسمية ان يجمعوا الا وال المتبرع بها للامور الخيرية وفقاً لعدد اربعة عشر الا بصوره توزيع اوراق مطبوعة ذات اربعة (اربعة قوائم) ويسمى بيان يدرج فيه جنس ونوع الاشياء التي يبيعها المتبرع ادا كان متبرعاً به عيناً وشرط ان تكون هذه الاوراق المطبوعة - اربعة لمجموع المتبرعات ومقسمة الى درجات وان تطبع في منهاها وفي ذيلها قيمتها بالفروش وبعد احصائها تختم من قبل المجلس البلدي مع اساسها وتنظم بها مصبغة حاوية على قيمتها وعددها ومعدتها معاملات جمع الاموال الشرع بها اشارة المصطفة التي نظمت الى عدد البطاقات المصروفة والتي لم تصرف ثم تغطي هذه المصبغة للمأمور الذي رخص لجمع الاعانة مع الاوراق التي ثبت بها انطقت بمحل الذي خصصت له بعد ختمها والتصديق في ذيلها

المادة السادسة والعشرون - لا يجوز اخذ او اعطاء قيمة تزيد عن القيمة

المحررة على البطاقات

المادة السابعة والعشرون - ان جمع الاموال المتبرع بها حسب التعريف

والاصول المحررة في المواد الزامية والعشرين والخامسة والعشرين تستدعي

مؤاحدة الا مبرمج الاموال اذا - او الاستعمال فيها ولذلك يجب عليه ان

يقتض جميع الوسائل لمنع ذلك ودفعه

المادة الثامنة والعشرون - ان تدفع جميع التبرعات التي اجريت بناء على

رخصة الوالي او المتصرف بواسطة المطبوعات او بصورة توزيع الاوراق

والوسائل مجازا

الفصل الرابع

الاحكام الجزائية

المادة التاسعة والعشرون - ان المأمورين الذين يقررون او يميون او

يطلبون او يجمعون الاموال المتبرع بها خلافاً للحظة المرسومة في هذا النظام

وخارجاً عن الاصول والقواعد السبعة في اي نوع حالاً واذا كانت حركاتهم

تستحق جرماً قانونياً تجري بحقهم التحقيقات والمعاملات القانونية

المادة الثلاثون - كل من يثبت جمع م - ع - بيل استحقاق المساعدة وفقاً

لهذا النظام او ينجر احداً على التبرع و على ابقاء الشهادات خلافاً للنظام

والموافقة يجمع ويساق الى المحاكمة من قبل المحكمة

المادة الحادية والثلاثون - ان تعديات جمع التبرعات والمقررات المتخذة

قبلاً في هذا الباب مفسوخة اعتباراً من تاريخ نشره

المادة الثانية والثلاثون - ترعى احكام هذا النظام اعتبارا من تاريخ نشره
 المادة الثالثة والثلاثون - صدر المديونية والداخلية يكلفان باجراء احكام

هذا النظام

اصدر ردي بوضع هذا النظام بموقع العمل علاوة على انظمة الدولة
 في ٢٨ محرم ١٣٣٤ وفي ٢٣ شمس الثاني ١٣٣٩ محمد رشاد

ناصر الحريه شيخ الاسلام وناصر الادواف صدر اعظم
 انور خيرى محمد صعيد

ناصر حدة ناصر حدة ووكيل صدر لداخلية ودية

خليل

ناصر المديونية ووكيل ناصر المادف ووكيل ناصر

ناصر المديونية رياسة مجلس اشورى البرق و ابريد والتلفون

ناصر المديونية ابراهيم احمد شكري

ناصر المديونية وزير عه

احمد سبيبي



القمار واليانصيب

قرار رقم ٢١٨٢

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرو :

الباب الاول - احكام عامة

١ - تسمع ألعاب القمار والمراهنات واليانصيب في كافة اراضي الدولة السورية ضمن الشروط المحددة في المودل الآتي يابها :

الفصل الثاني - ألعاب القمار والمراهنات

٢ - تعتبر من نوع القمار كافة الألعاب التي يخلف فيها الحظ على مهارة اللاعب وتربياته العسكرية وبصورة خاصة الألعاب المعروفة باسم (رولت . الجول الصغيرة . الكرة . لكرة كافة قدامها . لعرعون . لعبة الثلاثين ولادبعين . لوكر . لرمي . لكو سح)

٣ - يحاقب بجزاء عقدي يتراوح بين المبرة السورية لواحدة والخمس

ليرات وبالسجن مدة تتراوح بين اليومين والخمسة أيام كل من أقدم على تحضير ألعاب قمار أو مراهنات في الأرفقة وطرق ولساحات والاماكن العامة عند تكرور عقوبة تردده لحس إلى خمسة عشر يوماً على الأقل ويمكن إلغاؤها إلى لشهرين ورمقدار الجزاء التقدي إلى عشر ليرات سورية على الأقل ويمكن إلغاؤه إلى العشرين ليرة سورية

٤ - عاقب كل من فتح محلا لألعاب القمار والمرهات وقلمه الأهلين أما بالحربة الكاملة وبوسطه صاحب المدة والأعضاء ويعاقب أيضاً بمساعدة هذا المحل وأعضاء مجلس درنة وموظفوه ومستخدموه بالسجن مدة تتراوح بين ستة أشهر على الأقل وسنتين على الأكثر وبدفع غرامة نقدية من خمسين إلى خمماية ليرة سورية لبنانية وعدا من ذلك ينفق محل اللعب بقرار تصدره المحكمة حتماً

٥ - تحرم الدرهم أي توجد على واحد للعب لمنفعة الحكومة ونحصر أيضاً لادرات ولا مثل المستملة أو المعدة للعب وعند الانقضاء كل الأثاث والرياش المفروشة في محل اللعب

٦ - لا يجوز معانات ألعاب ومرهات القمار في أي مادي الخاصة المؤلفة وفقاً لقانون الجمعيات إلا بموجب حازم من وزير الداخلية يمكن التفاوض في أي وقت كان وعلى شرط أن لا يعل في - عات للعب لمرهون لأن لم تجاوزوا الواحد والعشرين سنة من عمرهم

لا تعطى لاجازة المذكورة قبل انتمهده دره ليدى بان تكون خاصة لتدبير المراقبة المبينة في قرار الاجازة يتضمن قرار الاجازة

تحديد اسمه الالعب عازر تعاطيها في النادي لمحوث عنه . لا يمكن في
أي حال كان اجازة الالعب المروحة باسم (رويت . الحول لصغيرة .
الكرة . البكرة بكافة أنواعها . المرحون . واللعة المروحة باسم الثلاثين
والاربعين ولا يمكن اعطائه أي احده كانت في لاسعة أي يكون دخول فطات
الامب فيها ليس مختصراً بامضاء النادي فقط دون سواهم من لاهلين

٧- لكي يجمع اعطاء اجازة لاعد حودي تعاطي يجب اומר هبات
القمار فيها ينبغي ان يكون لنادي المذكور تحت دة هذه مؤلفة من رئيس
وتسعة اعضاء معروفين بالثقة والشرف ولم يقومو تحت حته محكوم ما حداثة
يكانت او جرثة تمتق مالحق اعدم على . يكون اث عدد الاعضاء المذكورين
قد تعاطوا مدة اكثر من ثلاث سنوات احدى الهن الحرة او ان يكونوا من
التجار المقيدين مد ثلاث سنوات على الاقل في ارضه من عرف لتجارة او ان
يكونوا مدراء مصارف وشركات (بوم بومة) او من اصحاب الاملاك
الذين يدفعون الى خزنة الدولة صريره عقارية سوية قدرها ١٥ ليرة سورية
على الاقل ويحظر على الموظفين لدى خومون موظف محوسي احدى لدور
الرسمية ان يكونوا من عدد هذه المذكورة وعند اعطاء الاجازة ينبغي ان
يوافق وزير الداخلية على الهيئة لادارة لمحوث عم ولا يجوز حره اصل
تعديل في تأليف هذه الهيئة مالم يستحصل على موافقة لوزره لشر لها
قبل ذلك .

٨- يسمح لرئيس المنطقة لاداري ومدعين اعميين لدى محكمة ابتدائية
ولمعاونتهم ورئيس دائرة الشرطة او لوكيله بموصل اصول ان يدخلوا في

أي ساعة كانت في كافة عرف الالدية أي هي من هذا النوع الموحدة داخل
مناطقه لالدية وعضائه لشكرو من مربية بمد حكام ماديين ٦ و ٧
المدكورين

٩ - يوقف بالخرات بخصوص عس في مدة مربية المدكورة علاه
كل من مربية مدره و سنهار احد لالدية ي تمضي م لالاب والمرهات
بدون حارة ومد سحب لالحزة اعطاء بذلك وحارح لشروط اللعبة في
قرار لالحزة او لمحدده في لود ٦ و ٧ و ٨ مدكورة علاه. وتصدر المحكمة حتما
قرارا بلاق لادي وبالخير على المعروشت والآلات ولادوات وفق لالحكام
المادتين ٥ و ٦ من هذا القرار

١٠ - يسمي على لالدية لوجوده حاليا في - ح فيها اللعب فعلا حتى
اليوم في يوقف حانهم على حكماء مدين ٦ و ٧ مدكورين علاه خلال شهر
وحد من تاريخ نشد هذا قرار في خريده رسميه وذا لم تستحصل هذه
الالدية على حارة من وزير لالحه في المدة مدكورة حسب لاصول تعتبر
اذ (استمرت عس) يجب فخر مبادور لالاب و يطلق عليهم - حكماء ماديين
وهو المذكورين اعلاه)

١١ - خلافا لالحكام المواد - مدة تمكن - مدق و مهي من
نوع (كاريو) لوجوده في مركز لاصطاف ليعرف بها وفقا للفرد
رقم ٢٣٣ في ٢٠ نيسان ٩٢٦ حارة موته لحدد مدق الفصل واحد تسمح لها
بأن تمنح لالهين حالات حارة ومعهه عن سيره لمدطي بعض الالاب
فهم . ويحدد قرار مدق في مد كنهه مصق حكماء هذه مدده وبعين مقدار

الرسوم التي يتوجب دفعها على التمتع واثباتها المذكورة وأصول حدة هذه
الرسوم ومراقبة محلات المدكورة ونحوها أيضاً بوجوب اللعب التي يمكن
السماح بها واسماء مراكز الاسواق التي يمكن سطا هذه الاحداث فيها
ب. ثلث - مرهات في سباق الخيل

١٢ - كل من قدم او عطي او حدى في مكان كان وثقة صورته كانت
رهاناً في سباق الخيل مدرأناً او بواسطة يهوب بالخرات مخصوص عليها
في مادته اربعة المدكورة اعلاه ويضاف خمس المراتب حسب او وكيل لكل المد
الى الاهلين الذي يسمح باستثمار المرهات في محله وكذلك كل شخص يبيع لاجل
المراهنة معلومات يتفق بمكان موافقة لحول الداخلية في السباق

١٣ - يمكن لمحات سباق الخيل وثقة صورته ان تحوز قراراً من وزير
الداخلية بامره مرهات المدلة في مدن لساق الذي يخص جميعهم دون
سواء ولا يصل هذه الاحاد سائر احكام مادة ١٢ المذكورة اعلاه ونحوها
كيفية تطبيق هذه مادة بقرار يصدر في هذا

ب. ث - مع - ب. ث -

١٤ - من بين نوع ب. ث - ومع الامارات الآتي بينها وهي بيع
العقارات واريش وبيع ب. ث - ب. ث - ب. ث - ب. ث - ب. ث - ب. ث -
وغيرها من البيع خاصة بطريق سحب وصورة طامه كل الاعمال المقدمة
الى الاهلين للحصول منها على مكسب طريق خاص

١٥ - يضاف بمحعون بالخرات مخصوص عليها في هذه المادة المذكورة
اعلاه وتطبق عند الحاجة بقا احكام المادة خمسة المذكورة اعلاه لانه اذا

كأن البانصيب متعلقاً بالمقررات تدب بقوة الحجر المتضمن عليها في المادة المذكورة بمرامة قديمة طرح على صاحب المقر الموضوع في البانصيب على أن سلف مقدور هذه امره بقيمة مقدرة للمقر المذكور

١٦- تفرض هذه المقررات على الأشخاص الذين قدموا بالبانصيب اسوري أو الاحي وعلى المهندسين ووكلاء هذه الأعمال وغيرهم من لا عمل لهم عندئذ وكذا كل من قل أو وزع البطاقات أو قام بإعانة هذا البانصيب أو سهل إصدار البطاقات بواسطة لاعانات وأشرت ولادات وغيرها من وسائل النشر

١٧- تستثنى من أحكام المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ من كورة اعلام بانصيب الرياض المخصصة فقط بأعمال الخيرية وشؤون الصحة والرياضة إذا كانت قد أحييت في الشروط المبينة أدناه

أولاً - تعطى احازات بانصيب لمبة في مدة الساعة من قبل وزير الداخلية .

ثانياً - تعطى هذه الاجازات لسحب مرة واحدة وتتضمن بيان الشروط المعطاة عوجها وذلك بحفاظه على حسن لنظام وعلى مصلحة المستفيدين منها ثانياً - يجري السحب في يوم والساعة المحددين من قبل وزير الداخلية رابعاً - يمكن للسلطة عند ما يرى ذلك موقفاً لظهورهم سحب ثمانية مئتين ألف أو مئتين مئة

خامساً - ينبغي سمعيل حصول بانصيب شحوت عنه الصافيه يكاملها في سبيل القصد الذي وضع واجيز من اجله دون سواء على أن يتم ذلك بصورة مقولة

١٨ - كل مخالفة لاحكام المادة المذكورة علاه تصق بمخفا الاحكام
الجزائية لمصوص علف فى مادتين ١٤ و ١٥ من هـ اقر ر

١٩ - علاه الاحكام مصوص علف علاه يمكن بقرار من رئيس
الحكومة اجازة صدر وسحب سندات و ورق يا صلب لمفعة الدولة او
المديات وبمبن قرار لاحاره شروط لاصدر وفيه مرنح ونوارنح السحب
وطرزة وكافة ندير مرفقة فى رة ثروه لـ

الف خامس - نخل صحت

نجرى كل التحقيقات والتعمدات دمهه باحوالت بربه فى القراو البحوث
عنه ضمن القواعد القانونية مع تحفظ صا طاب سـ وهي
يمكن صا ط اشروطه ل مدحه ا علالت لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ
والمقهي و لحاف و لكاكين وسبرها للاصلاح على صا ط و اشعب الملبه
علاه وبمكهم ابـ فى اى وقت كل دحول الدار لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ لـ
القمار فيها بشرط ان يكون قد اعطى لهم اجبار بذلك من قبل شخصين معروفى
الاقامة وحسن السيرة وذات بعد لحصول على جدره حطبة تغطى فى صورة
الآتية :

اولا - تغطى هذه الاجازة الى دواو اشروطه من قل مدير الشرطة
العام او مدير الشرطة فى الاماكن بـ مبن فب هؤلاه ومن قل رئيس
الشرطة فى عبره

ثانياً - تغطى هذه الاجازة الى دواو الدرك من قل ممثل سلطة لادارية
فى المنطقة (متصرف او قائمقام)

الباب السادس - الاحكام الاخيرة

٢١ - تلغى الاحكام السابقة لهذا القرار وصورة خاصة المادتان ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون الجزاء

٢٢ - وزير الداخلية و عدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق ٢٧ المحرم ١٣٤٩ و ١٨ حزيران ١٩٣٠

التوقيع : محمد تاج الدين الحسي

شاهد المصوب توقيع : روبر

شاهد وصدق : ١٢ مح ٢٦ حزيران ١٩٣٠ تحت رقم ١٥٣٠

عن الموضع السامي التوقيع : هوبنو

قانون الفحش

اقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية السورية قانون الاتي:

الجزء الاول

المواضع

المادة الاولى - مدموم - كل امرءة تباع -ها لكل قادم لقاء اجرة مالية

المادة ٢ - لا يسمح تباع -ها لبياع الا النساء ابائات على الاقل الحادية

والعشرين من عمرهن المواني يفيدس باحكام هذا القانون

المادة ٣ - على كل امرءة دنة السنة الحادية والعشرين من عمرها شامت

ان تحترف البغاء ان تصرح بذلك اولاً لدى مدير او رئيس الشرطة فيعيد هذا التصريح في سجل خاص و يعطى لها دفتر صحي تعلق عليه صورتها شمسية ويص على التعليمات الصحية التي يتعم عليها اتباعها

المادة ٤ - تسجل في سجلات الشرطة اسماء المومسات وهوياتهن الحقيقية على انه يتاح لمن اذا شئ ان يزود عليها اسماء مستعارة بدون دهن سواها على الدفتر الصحي

المادة ٥ - كل امرأة تدر منها تنعاس الماء بلا سابق تسجيل تجبر حالا على هذا التسجيل في دفتر الشرطة خلا ما يطبق عليها من لعقوبات التي تنص عليها القوانين المرعية

المادة ٦ - ان تسجيل المومس الا يدرى في سجل الشرطة لا يتم الا بعد موافقة مدير الشرطة او اكبر موظف اداري في المنطقة . ولا تعطى هذه الموافقة الا بعد التحري ونحرير ثلاثة تقارير مرسلة صادرة عن ثلاثة ائمة ائمة مختامين من الشرطة مؤيدة بمحة تعاصمها البماء

المادة ٧ - يحق لكل من رعبت اعتزال لبغاء ان يحذف اسمها من سجلات الشرطة على ان تقدم طلب بذلك مع التأييدات اللازمة وبقيده هذا الطاب في السجل ويعطى به وصل

المادة ٨ - يستدعى طلب حذف اسم المومسة في مهنة ثلاثة اشهر تعفى المرأة خلالها من المراقبة الطبية والكهاتق تحت مراقبة شرطة الاخلاقية . فاذا ظهر خلال هذه المدة انها تابر على تعاطي البغاء يرفض طلبها او ما اخصاصها

للفحص الطبي وإذا لم يظهر شيء من ذلك يحدف اسمها بقايا من السجل عقب انتهاء المدة المذكورة

المادة ٩ - از الاعتراضات على التسجيل الاجباري لموسمات وكذلك رفض اجابة طلب اللوائقي يرغب في حذف اسمائهن من السجل تنظر فيها لجنة مؤلفة من رؤساء الشرطة والصحة ومن اكبر موظف اداري في المنطقة وتعطي هذه اللجنة قرارها في مهلة خمسة عشر يوماً

- الجزء الثاني -

في دور البقاء

المادة ١٠ - مجموع تماطبي البقاء في الفنادق وفي المارل الخاصة وفي كل مكان آخر ماعدا دور البقاء المفتوحة برخصة قارويه

المادة ١١ - بطاقت اسم (دار البقاء) على كل بيت تسكنه الموسسات وبحري عمادة فيه البقاء من قاع موسسات عميدات وعلى كل بيت يؤجر مستأجره عرفه الى موسم او موسسات عميدات بحرين فيها البقاء على حسابهن

- الفصل الاول -

في شروط فتح دور البقاء

المادة ١٢ - على اصحاب دور البقاء المفتوحة حالياً سواء كانت برخصة ام بغير رخصة ان يقدموا مائلاً ماعطاهم هذه الرخصة ويكون هذا لطاب موافقاً لنصوص هذا القانون ودلث في مهلة شهر كامل اعتباراً من يوم نشره في الجريدة الرسمية فاذا انقضت هذه المهلة قصي على دورهم بالاغلاق

المادة ١٣ - اذا انقضت سنة اسم على تاريخ تقديم الاستدعاء ولم يقرر

قبول طلباتهم المحررة بموجب منطوق المادة السابعة عد اطلب مرفوضاً وقصي
بإعلاق الدار

المادة ١٤ - لا تغطي بحال من الاحوال رخصة منح رازعة الى الاشخاص
المينة او صافهم ادناه

آ - من لم يكن الخامسة والعشرين من عمره

ب - المحجوز على مقتنياتهم واملاكهم

ج - المحكوم عليهم بحماية او سرقة او احتيل او عث او تزوير او ابواء
المحرمين او ضد سلامة الدولة او تشويق لشمال او الشابات افاضرين على
ارتكاب المسكر ولم يمض بعد (١٥) خمسة عشر سنة على زمن العقاب الذي
حكم به عليهم لاقترافيهم تلك الجرائم

د - من اعطيت له صورة دائمة دار بقاء كان قانها

المادة ١٥ - لا يرخص منح دار ابداء تحت اسم مستعار ولا باسم
شخص وسيط

المادة ١٦ - يطلق اسم الوسيط على اقرباء الاشخاص الميينين في مقرتين

(ح د) من المادة ١٤ او ازواجهم او احوالهم او اخوانهم

المادة ١٧ - على من يرغب في افتتاح دار بقاء ان يقدم قبل مباشرة بالعمل
طلب رخصة الى مدير او رئيس الشرطة واداك كان تلك الدار اكثر من
صاحب واحد وجب عليهم الاشتراط توقيع الطلب وتحمل تبعة ما يحدث لديهم
من الاعمال المتعلقة للقوانين والمقررات المرحمة

المادة ١٨ - على الطالب بان يذكر في طلبه ما يأتي :

- ا - اسم الطالب وكنيته وناريخ ولادته ومحل ولادته واقامته وتابعيته
 ب - اسم الصفة واسم الشارع ورقم المسكن وعدد غرف الدار
 ج - اسم وكنية وناريخ ولادة ومهنة ومحل سكن وبابية صاحب الدار
 المادة ١٩ - يضاف على الطلب ما يأتي:
 ١ - صورتان شمسيتان لكل طالب

- ب - تصريح من صاحب المثلث رضاه عن اخذ ملكه هذا داراً للبناء
 ج - مصور ذلك البيت معتمد عليه من قبل ادارة البلدية
 المادة ٢٠ - تفحص الطلب لجنة قوامها الوالي او المتصرف او من يوجب
 عنها ورئيس البلدية ودراسة الصلح والصحة
 المادة ٢١ - تمنع الرخصة قرار من الوالي او المتصرف يذكر فيه رأي
 اللجنة المتوجه عنها في المادة ٢٠

المادة ٢٢ - على صاحب دار البناء المقتضى رخصة قابلية ان يقدم الى
 مدير شرطة لائحة باسماء المومنين - او في دجن عدده وهوياتهم وامكنة
 وتواريخ ولادتهم وتأمينهم ومحل اقامتهم السابق وكذا لكل من يتسلم من
 الخدم مع قطعتين من الرسم التسمي لكل منهم وذلك بطرف ٢٤ ساعة
 من دخولهم

المادة ٢٣ - على صاحب دار البناء ان يخبر مدير شرطة قبل ٢٤ ساعة
 عن ذهاب احدي مومسيه او خدمه واذا عذرهم احد المذكورين عقلة او دون
 ترخيص فعليه ان يخبر بذلك في برهة ٢٤ ساعة فيعلم بذلك مدير الشرطة
 رئيس شرطة المكان الذي ذهبت اليه المومسيه يعرضها هذا الاخير على طبيب

المكافحة في خلال ٢٤ ساعة من وصولها

المادة ٢٤ - اذا توفي صاحب دار البغاء فعلى ورثته ان يقدموا خلال ثلاثة ايام من وفاته طبيباً جديداً ليرخص لهم ضمن حدود هذا القانون فتحها من جديد واذا كانوا حاضرين على الشروط المبينة في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ من هذا القانون يملكهم اثارة على العمل موقت حين صدور الرخصة وعند رفض طلبهم تقفل الدار

المادة ٢٥ - كل تغيير في شخص صاحب دار البغاء (عدا الوفاة) او نقلها من مكان الى آخر لا يعتبر صحيحاً الا رخصة جديدة حاصلة للشرائط والمعاملات المنصوص عليها في هذا القانون

المادة ٢٦ - اذا حكم على صاحب دار بغاء مجرم او جناية منصوص عليها في المادة ١٤ تعلق تلك لدار اعتباراً من يوم اكتساب ذلك الحكم الدرجة القضائية . لمدير الشرطة او المتصرف العمالية باغلاق تلك الدار مؤقتاً في يوم الاتهام او في بعض الاحوال المهمة

الفصل الثاني

في واجبات اصحاب دور البغاء

المادة ٢٧ - يجب ان لا يكون لدار لبغاء الا باب واحد ويوضع دسم الدار فوق مدخلها . توضع نسخة من هذا القانون في كل دار ماء ضمن اطار يعلق في مكان يستعمل الطر

المادة ٢٨ - يحظر على اصحاب دور البغاء ومواسمه احواس امام نوافذ ابواب المنازل بقصد جلب الزبائن ويجب وضع شعيرة خشبية ثابتة بارتماع متر

والخمس وسبعين سنتين على النوافذ المشرقة على الطريق بأي طبقة كانت وبحسب هذا الملو من سطح ارض تلك الطبقة

المادة ٢٩ - المقامرة واستعمال الخدرات في دور البغاء ممنوعان متتابعاً. يجوز الترخيص ببيع المسكرات ضمن الشروط استصوص عليها في القوانين المرعية لبيع هذه الاصناف .

المادة ٣٠ - ممنوع على اصحاب دور البغاء ان يقبلوا من الزبائن من كان عمره دون الثامنة عشرة او من كان تلميذاً في احدى المدارس الرسمية او الاهلية المرتدين ملائهم الرسمية (المدرسية)

المادة ٣١ - ممنوع قبول من لم تتجاوز الحادية والعشرين من عمرها كومن ولو كان ذلك برضاء اهلها ويجب ان يكون عمر الخدم حراً وعشرين سنة على الاقل للذكور واحد وعشرين سنة للإناث

المادة ٣٢ - يحظر على اصحاب دور البغاء اجبار المومسات على البقاء في دورهم بعد وفاة ديوان صاحب المحل ويحظر عليهم ايضاً حرمانهن وملائهن لقاء هذا الدين

الجزء الثالث

في الامور الصحية

المادة ٣٣ - يجب على المومسات الا استثناء ان يحضرن لمدينة مرتين في الاسبوع في الزمان والامكان فدين تسيبها ادارة الصحة

المادة ٣٤ - صاحبات دور البغاء وخدمهن الحسب تابعون العمادة الطبية مرة واحدة في كل اسبوع

المادة ٣٥ - تدون نتيجة المامينة الطبية بمؤسسات في كل مرة على دفتر هويتهم الشخصي وعليهم ان يبدون هذا الدفتر لمن يطبه من الزبائن او من موظفي الحكومة المكلفين ، من استغنى

المادة ٣٦ - لا يسمح للمؤسسات واصحاب دور البهائم وحشم المصابين بمرض زهري بالتداوي في بيوتهم ولا في محلات اختصاصية بل في مستشفى الامراض الزهرية المخصص للمؤسسات وفي عرفة خاصة في المستشفى العام على ان المؤسسات يستطيعن في بعض الحالات استدرة ان يتساوون في مارلهم او المستشفيات الخاصة وذلك بعد موافقة مدير الصحة ومدير الشرطة على ذلك

المادة ٣٧ - جميع مستشفيات الحكومة مجبوة على قبول من يرسل اليها من هؤلاء المرضى ولا يجوز اية صورة كانت اخراجهم قبل شفايتهم وزوال خطر السراية منهم وعلى صبيب المستشفى ان يشرح على دفتر من شفي مشير الى شفائه ومن يظهر بعد حروجه انه لا يزال في دور السراية يعاد الى المستشفى فوراً .

المادة ٣٨ - ممنوع على اصحاب دور البهائم ان يقبلوا المؤسسات الاواني لم يخص من لاحكام العناية بصحبهم وانواي لا يرجع على دوازين التأثير المتعاد

المادة ٣٩ - على اطيب المكاتب تدوين المومسات ان تحقق اسمه مرة في كل شهر على الاقل بوقت غير معينة صيب هذا الامر

المادة ٤٠ - تؤسس في مديرية شرطة خاصة لاحقية وصيبتها مسك سجلات منظمة لدير البهائم وخدمتها ومومساتها وصرفه احكام هذا القانون

ترفع تقاريرها المديرية أشرطة بالمعاملات التي تشهدها ونحري التفتاه السري
واحضار من يحلف من المومسات الى المعاية الطبية

المادة ٤١ - في الامكنة التي لا يوجد فيها تشكيلات للضابطة الاخلاقية
يقوم بهذه المهمة معوض الشرطة تحت ادارة وشراف اكبر موظف اداري
في المكان ، مما في لافضية والنواحي والقرى فان الدرك مكلف بهذه الشؤون
تحت مراقبة السلطات الادارية

المادة ٤٢ - تكون مصلحة الاخلاقية على اتصال دائم بادارة الصحة
والاسعاف لدم ونحوه لم كل طب يتعلق بفتح دار بقاء او علاج من مكان
الى آخر ويبلغها عن سماء المومسات ولخدم لاحذ موافقتها على هذه العمليات
المادة ٤٣ - لا يسمح باجراء المعاية الصحية للمومسات وصاحبات دور
الدم وخدمها الا للاطباء المعينين لهذه الغاية من قبل المديرية لعامة للصحة
والاسعاف الدم ويخطر على اطبيب المكلف بالمعاية معالجة المومسات في
عيادته او في بيوتهن

المادة ٤٤ - على اطبيب المكلف بمعاية المومسات عدا عن امضائه
واعطائه المشروعات اللازمة على دفتر المومسات الخاص وقت المعاية مسك
سجل يدون فيه كل مربية سمى لمومسات اللواتي طابهن وبنتيجة هذه المعاية
واذا رسل اليومس الى المستشفى يدون بصاً تشخيص الذي اوسلت من اجله الى
المستشفى وهو مكلف علاوة على ذلك بمرور تطبيق الشرائط الصحية في دور
البغاء المفتوحة وفي كل دار طلب فتحها

المادة ٤٥ - ليس على طبيب المعاية التدخل في اعمال الشرطة المتعلقة ببيوت

البقاء وساحتها الا ما كان منها متعلقاً بالمشاهدات الطبية

الجزء الخامس

في الرسوم

المادة ٤٦ - تعالج المؤسسات المصالحات بالامراض الزهرية في مستشفيات الدولة مجاناً اما اصحاب دور البغاء اللواتي يرسلن للمستشفى فيؤخذ منهن ١٠٠ قرش سوري يومياً

المادة ٤٧ - يؤخذ من المؤسسات اللواتي يرغبن الإقامة في غرف خاصة في المستشفى ٥٠ قرشاً سورياً يومياً

المادة ٤٨ - تقسم دور البغاء الى ثلاث درجات لذلك يجب على طالب فتح دار بغاء ان يبين في استندائه من اي درجة يرغب فتح الدار
المادة ٤٩ - تعين هذه الدرجات بحسب أهمية مفروشات الدار من قبل لجنة الشرطة

المادة ٥٠ - يستوفى من كل دار بغاء عند افتتاحها رسم قدره (٥٠٠) قرش سوري بما الدور المفتوحة قبلاً والتي يعين على اصحابها التقدم لبل الرخصة كما هو منصوص عنه في المادة ١٢ من هذا القانون فهي مفعلة من هذا الرسم

المادة ٥١ - تستوفى رسوم شهرية من دور البغاء حسب التمرجة الآتية :

اليوت من الدرجة الاولى	١٥٠٠ قرش سوري
الدرجة الثانية	١٠٠٠
الدرجة الثالثة	٥٠٠

المادة ٥٢ - يستوفى عشرون قرشاً سورياً عن كل معينة طيبة من صاحبات دور البغاء والمومسات والخدم وهذا الرسم يدفعه اصحاب الدور عن الخدم والمومسات المقييات عديم والا يستوفى من المومسات أنفسهن
المادة ٥٣ - الرسوم المينة في المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من هذا القانون تحصيلها مصلحة الصحة بمساعدة الشرطة اذ لزم الامر وعند الامتناع عن الدفع تعلق الدور استيفاء النعمة بتأجيلها

الجزء السادس

في المقومات

المادة ٥٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب عليها اصحابها باغلاق الدار التي حصلت فيها المخالفة اغلاقاً دائماً او موقفاً على حسب درجة المخالفة من الاهمية هذا عدا عن المقومات الجزائية
المادة ٥٥ - حق الامر بالاغلاق الموقت هو من صلاحية مدير الشرطة او اكبر موظف اداري اما لاعلاق لثائم فلا يكون الا مامر اكبر موظف اداري

المادة ٥٦ - يصدر الامر بالاغلاق الموقت لمدة ٢٤ ساعة في المرة الاولى ولمدة اسبوع اذا تكررت المخالفة وذلك عن المخالفات المنصوص عنها في المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون

المادة ٥٧ - يصدر الامر بالاغلاق الموقت لمدة اسبوع في المرة الاولى ولمدة شهر اذا تكررت المخالفة مرة واحدة ولمدة ستة اشهر اذا تكررت المخالفة مرة ثالثة وذلك عن المخالفات المنصوص عنها في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٣٠ والفقرة

الثانية من المادة ٣٩ من هذا القانون

المادة ٥٨ - يصدر الامر بالاعلاق الموقت لمدة شهر في المرة الاولى ولمدة ستة اشهر اذا تكررت المخالفة مرة واحدة ولمدة سنتين اذا تكررت مرة ثانية وذلك عن المخالفات لنصوص المادتين ٢٥ و ٢٤ المادة ٢٩ مما يتعلق بمسح المقامرة والمخدرات والفقرة الاولى من المادة ٣١ و ٣٢

المادة ٥٩ - كل مخالفة لمطوق المادة ٣٨ يعاقب فعلاً باغلاق داره لمدة سنة كاملة ويغرم بحزاء نقدي قدره خمس وعشرون ليرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين واذا تكررت المخالفة يكون الاعلاق دائماً

المادة ٦٠ - اذا منع اصحاب دور البغاء الدار المملوكة نتيجة عقوبة فيه فبأن باغلاق الدار دائماً دائماً عقوبات القابلية

المادة ٦١ - اذا تحقق ارتكاب البغاء في دار ع.ير مجازة فتعلق تلك الدار الى ان يصدر قرار بفتحها ويغرم اصحابها او صاحبها و مستأجروها بحزاء نقدي قدر ٢٥ الى ١٠٠ ليرة سورية اكل من علم منهم بحدوث هذا العمل ولم يتصد لمنه

المادة ٦٢ - كل من وحدث عليه المعايير الطبية ولم يحضر من تلقاء نفسه في الزمان والمكان المبين لهذه القادة يغرم بحزاء نقدي قدره عشرين ليرة سورية في المرة الاولى ويسجن خمسة ايام عند التكرار

المادة ٦٣ - كل من رسل الى المنشى وفقاً لاحكام هذا القانون وبضارته بدون حصة خطية من رئيس الاطباء يغرم بحزاء نقدي قدره ١٥ ليرة سورية لأول مرة وعشرة ايام حبس عند التكرار

المادة ٦٤ - كل من تنصص له سرّاً ولم تقدم بالتصريح عن ذلك عملاً
بالمادة الثالثة من هذا القانون يحق له العقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٣
من هذا القانون

المادة ٦٥ - كل مخالف لاحكام هذا القانون لم يحمد لها جراه خاص يعرم
فاعلا بمجزاء نقدي تراوح بين ٥ ليرات سودية وخمس عشرة ليرة سودية
وبالسجن من ثلاثة ايام الى سبعة ايام او باحدى العقوبتين

المادة ٦٦ - لادارة الصحة والاسماء العام ان تقرح اغلاق دور البغاء
اذا كانت لاسباب تتعلق بالنظافة او بامور صحية

المادة ٦٧ - حق الامر بالاغلاق لموقت هو من صلاحية مدير الشرطة في
مدينتي دمشق وحلب وفي الاولية من صلاحية المتصرفين

المادة ٦٨ - حق لاغلاق لدائم هو من صلاحية الوالي او المتصرف

المادة ٦٩ - تنفى الاحكام والقررات مخالفه لهذا القانون

المادة ٧٠ - يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره بالشرة الرسمية

المادة ٧١ - وزير الداخلية ومكاتب تنصص هذا القانون

ذيل - لايسمح منع دور البغاء في عموم الافضية الا اذا كانت هذه
الدور مسموحاً لها قبل نشر هذا القانون

في ٢ ربيع الاول ١٣٥٢ و ٢٤ حزيران ١٩٣٣ رئيس الجمهورية السورية

صدر عن رئيس الجمهورية التوقيع - محمد علي العابد

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

التوقيع - حقي المظفر

نظام الخانات

قرار رقم ٥٣

ان المرسل فوق المدة من لدن المفوض السامي لدى دولتي سوريا وحبل
الدروز القائم بادارة شؤون دولة سوريا
بناء على اقرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٨ ورقم ٢٩٨٠ لقاضي بتأسيس
دولة سوريا

وبناء على القرار تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ ورقم ٤٣ الذي عهد بموجبه
الى اسير بير اليب بمهمة لدى دولتي سوريا وحبل الدروز بصفة مرسل فوق لعادة
ولما كانت قوانين اصادرة بشأن الخانات نافذة وغير كافلة للصالح العامة
وبالظر الى الفائدة التي تنأى في عهد لدولة السورية من توحيد لقرارات
المتمدة التي كانت صدرت بهذا الشأن في عهد دولتي دمشق وحلب الساعتين
وساء على اقتراح معاون مدير غرفة المفوض السامي لمذوب معاون القائم
بادارة شؤون وزارة الداخلية

يقرر

١ - لا يجوز لاحد ان يفتح مفهى او حانة او محلا آخر للشروبات
تباع فيها الخمر بالقدح ما لم يحصل مدي يد على رخصة تمنح في اللواء بقرار
من المتصرف وفي القضاء بقرار من القائم مقام يتخذ وفقاً لاحكام هذا القرار
على ان يكون قابلاً للتحويل من قبل وزارة الداخلية عند الاعتراض عليه وعلى

كل من يود افتتاح محل من هذا النوع ان يقدم بنية الحصول على الرخصة طلباً خطياً الى المتصرف او القائم مقام يذكر فيه ما يأتي :

١ - اسمه واسم امرته ومحل ولادته وتاريخها ومحل اقامته وتابعينه ومهنته واذا كان متزوجاً فيقدم ذات المعلومات عن امرأته واولاده

٢ - موضع الحانة

٣ - رتبة صفة يقوم بادارة الحانة واسم صاحب البناء ولقبه ومحل ولادته وتاريخها ومقره وتابعينه ولا يجوز في حال من الاحوال ان يتولى ادارة الحانة تناول احكام هذا القرار المحدث والمراسم ودور التمثيل والصيما التي تستهلك فيها الخمر فوراً وتباع بالقدرح واصحاب المطاعم والبرل التي تباع فيها الخمر بالقدرح حتى واو كانت المشروبات الروحية تقدم فيها مع الطعام . ولا يجوز بحال من الاحوال ان يسمح للبقالين ان يمتنعوا ضمن حوائثهم حانة تباع فيها الخمر بالقدرح

٣ كل تبدل يقع في شخص صاحب الحانة او في شخص من يديرها ينبغي ان يقدم به مادي يده طلب رخصه ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى

٤ - يحظر استخدام اسم او آيات في حانة التي تباع الخمر فيها بالقدرح بدون اخذ رخصة مادي يدي من قبل السلطات الممثلة اليها في المادة الاولى من هذا القرار وينبغي ان يذكر في طلب الرخصة المقدم بهذا الشأن اسم النساء اللواتي سيستخدمن واسم امرتهن وتاريخ ولادتهن ومحل الولادة ومقرهن وتابعيتهن ومهنتهن مع المعلومات ذاتهم عن ازواجهن ويذكر في الرخصة اسماء

كل من النساء اللواتي يسمح لهن . لاستخدام . اما المنازعات فتتبع لوزارة الداخلية التي يعود اليها الت قضا . اما نساء اللواتي هن من عائلة متولي شؤون الحانة فتستخدمن بدون رخصة

٥ - يحظر على اصحاب الحانات ان يقبلوا في حاناتهم نساء قبدن في سجل المومسات لتعطيلن الفحش

٦ - المقامرة محظورة في هذه المحلات

٧ - لا يجوز للاشخاص الآتي بينهم تشميل الحانات التي تبيع بالقدح او ان يستخدمو باية صفة كانت في المحلات التي هي من هذا اقبيل او في المقهي والمطاعم

١ - الاشخاص المحظور عنهم قنوة و لاشخص لذين م يلغوا واحد وعشرين سنة من عمرهم

٢ - الاشخاص المحكومون بجنايات مداحق امام

٣ - الذين حكم عليهم بالسجن بمدة سرقه او اخفاء اشياء مسروقة او اختلاس او ائتسال اشياء من الجيوب او سوء شئال و ايوة مجرمين و اتمنك طناً او تشويق القصر على انيل المسكر و افصح مقامره او بيع بضائع منشوشة او صارة بالصحة او تكرار الضرب والخرج والسكر عناً والمسع يكون مؤبداً على الاشخاص المحكوم عليهم بالحيت ما لاشخص المحكوم عليهم بالخنس فيسني عنهم اسمع مد خمس سوت على تصرف مدع عقابهم ومردود الزمن هذا اذا لم يسجلوا خلال تلك المدة

٨ - وذا صدرت هذه الاحكام عنها بحق بائع الخمر فأنه نعمة عن فتح

وفي مدن حمص وحماه وانطاكية تطل الحانات مفتوحة في اثناء حتى الساعة ١١ وفي الصيف حتى الساعة ١٧ ليلا

وفي مدن دير الزور ودرعا واربعة ودمشق والزبداني ودوما تطل الحانات مفتوحة في الشتاء حتى الساعة عشرة وفي الصيف حتى الساعة ١١ ليلا
وفي ماربدة المدن الدولية وقصباتها تطل الحانات مفتوحة في اثناء حتى الساعة التاسعة وفي الصيف حتى الساعة عشرة ليلا . والمتعودون من هذه الصيف في هذا القرار امدد الممتدة من اول مايس حتى ٣١ تشرين الاول وفي اثناء شتاء مايتقي من السنة

ولا تنفذ احكام مقررات مدة فصي الاصطياف والسياحة في مراكز اسباحة والاصطياف في تدمر واربعة وركيكة او في غيرها مما يعد من قبيل وزير الداخلية من مراكز الاصطياف تقتضي قرار قفل الحانات وفي عاذاها البارات المرحص لها بالبيع الى الجيش ودور السينما والمسارح والمتنبي ومساكن الفحش في انبالي الا انية اية المولد نبوي وبيلة ٢٧ رجب وبيلة ماصف شعبان وبيلة ٢٧ رمضان

١٢ - يحظر على اصحاب المطاعم ان يبيعوا في اي وقت كان مشروبات روحية في غير ساعات الافتتاح وفي انبالي المينة في المدة السابقة وفي المطاعم المسموح لها بالافتتاح ليلا

١٣ - يحظر على متبلي احدث انبي ماع فيها تقديم مشروبات روحية او كحولية ان يقبلوا في حوائجهم ثمنين والاشخاص الذين سبهم دول الثامنة عشرة
١٤ - يعاقب بالسجن من مدة ثمانية ايام الى شهر ونحوه تقدي من عشر

ليرات الى خمس وعشرين ليرة - سوية كل من يرتكب المخالفات المخصوص عليها في المادة ١٥ و ١٦ و يعاقب بالسجن شهراً واحداً ونحوه نقدي من خمس وعشرين لى خمسين ليرة سورية كل من يرتكب المخالفات المخصوص عليها في المواد ٦ و ٧ و ٨ و اذا تكررت الجرم حار الاغ الجزاء الى ضعفه و اذا نفذت الاجراءات المخصوص عليها اعلاه - مع فوراً بهيئة المحل بطريقة ادارية

وكل مخالفة لاحكام المواد ٤ و ٥ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار يعاقب عليها باعلافي الحالة من قبل المتصرف او القائم مقام تبعاً للحالة من عشرة ايام الى ثلاثين يوماً و اذا تكررت المخالفات فتفقد الحالة مؤبداً

١٥ - ينهي على الاشخاص المذكورين في المادتين ٧ و ٨ من هذا القرار ان ينفقوا محلاتهم في خلال ثلاثين يوماً نقدي من تاريخ نشر هذا القرار. اما الاشخاص الذين منهم الاصلية ادارة الدولة بصحة صاحبها او مدير شؤونها وكانوا من غير المذكورين في المادتين ٧ و ٨ يحتفظون بحقوقهم المكتسبة مع الاحتفاظات الآتية :

اولا - تعطى مهلة اسبوع يوماً لابي اسود المخصوص عليهم في المادة العاشرة لنقل محلاتهم الى اماكن مستوفية اشروط الارملة

٢ - يعطى مهلة ثلاثين يوماً لابي اسود المخصوص عليهم في المادة لرامة لتطبيق احكام هذه المادة

٣ - على كافة من يتعاضى بيع - دور العمل عند صدور هذا القرار ان يقدموا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الى السلطات المذكورة في المادة الاولى بياناً خطياً متصفاً المعلومات المخصوص عليها في المادة الاولى المذكورة

وإذا تقاعسوا عن تقديم ذلك فإن في الوفاة - من قبل - من قبل
 المتصرف أو القائم مقامه بعد الحجة من عشرة أيام - من قبل - من قبل
 البيان المذكور خلال ثلاثين يوماً من تاريخ - من قبل - من قبل
 الحانة مؤبداً من قبل السلطات المذكورة

١٦ - لا يجوز تحال من الاحوال الخارجة عن - من قبل - من قبل
 صورة قطعية

١٧ - تتخذ وزارة الداخلية خلال ستة أشهر - من قبل - من قبل
 أمين فيه الحد الاعظم من المقاهي والحدائق التي يمكن انشاؤها في مدن الدولة
 موزعة حسب اصناف الاهالي ولا يجوز اذاعت حدة - من قبل - من قبل
 يفتح بدلها ما دام عند الحانات أو جودة بناء الحد - من قبل - من قبل

١٨ - تالفي كافة احكام القرارات والامارات - من قبل - من قبل
 هذا القرار

١٩ - وزير الداخلية ووزير العدلية مكلف كل - من قبل - من قبل
 هذا القرار

دمشق في ١٩ شباط ١٩٢٦

شاهد وصدق عليه تحت رقم ١٣١ - ١٩٢٦

الامضاء: جوفين

صورة مصححة ومعدية نسخة مديرة شرطة

١٥ مارس ١٩٢٦

بفتح الخطيب

تعديل نظام الحانات

بإذنين من مجلس شورى الدولة سوريا
 بناء على قرار الجمعية تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٨ ورقم ٢٩٨٠
 وعلى قرار مصلحة تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٣
 وعلى قرار مصلحة تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
 وبما كانت المادة الحادية عشرة من اقرار رقم ٥٣ المتضمن نظام الحانات
 تحدد موعد اغلاق الحانات

وكان هذا لتحديد مدة رص في بعض الاحيان مع مقتضيات الظروف
 والضرورية لانتاجها كإلزام التجار والمواسم وعدم ورود اجواق ممتازة
 لما يستمره ذلك من امتداد الوقت اكثر من الساعة الاولى بعد منتصف الليل
 شتاء واما في اثنائه صيفاً

وكانت المصلحة قد تستدعي في بعض الاحيان تقصير الاجل المدين
 وكان من اللازم ان يترك حق تقدير موعد الاعلاق في كل مدينة لا كبر
 موافق مدني

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر:

١- تعديل المادة الحادية عشرة من قراره المتضمن نظام الحانات

كما يلي

آ - يترك حق تحديد موعد الاعلاق في العاصمة لوزير الداخلية وفي
الاولوية لمتصرفين

٧ - وزير الداخلية مكلف تنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ٢٧ رمضان ١٣٤٩ و ١٦ كانون الثاني ١٩٣١

وزير الداخلية : جميل الالشي محمد تاج الدين الحسني

شوهده وصدق تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٣١ تحت رقم ٩٣٩٦

المستشار المدوب : سولومياك

تحديد عدد الحانات

قرار رقم ١٠٨

ان وزير الداخلية

بناء على القرار المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ اتقاضي
بتأسيس دولة سوريا

وبناء على القرار المؤرخ في ١٢ حزيران ١٩٢٦ اتقاضي بتعيينه وزيراً للداخلية
وبناء على ضرورة جعل عدد الحانات متساوية مع الحاجة الماسة في

المدن السورية

وبناء على احكام المادة السابعة عشر من القرار رقم ٥٣ المتخذ بشأن

بقرار

الحانات .

١ - يحدد عدد الخانات في كافة المدن السورية كما يلي :

دمشق	٦٠	خربة العزالة	٣
دوما	٣	اردع	٢
وادي المعجم	١	نصرى الشام	٢
القيطرة	٢		
حمام	٧		
حمص	١٥		
قصير	٢		
انقرتين	٢		
تدمر	٢		
درعا	٥		
حلب	٦٠	الرقعة	٨
منبج	٢	الحسبة	٦
الجزر	٢	المباين	٢
اباب	٢	اسكندرون	٢٤
جرالمس	٥	اطاكية	١٥
ادلب	٢	ارسوز	٢
اعزاز	٥	فرق حان	٤
كردطاع	٨	الريحاية	٣
دير الزور	١٠	بيلان	٥

٢- لا يجوز إغلاق الخانات إلا إذا كانت مخالفة للشريعة، ممنوع من إلقاء عقوبة في قراره، وتصديق هذا القرار إلا إذا كانت مخالفة للشريعة، ممنوع من إلقاء عقوبة في قراره، وتصديق عدد الخانات بدرجة واحدة، وهو أن يسمح بزيادة عدد الخانات منها في أن يدرك النصاب المعين

٣- السلطة الإدارية، وخاصة المدير، ممنوع من إلقاء عقوبة من ممتلكات التصيد أحكام هذا القرار

في ٢١ أيلول ١٩٢٦
وربر بدخية
والنائب المأمور بالمعظم

أقره المرسل المناز
بيروت

جدول يتضمن بعض التعديلات

التي صدرت على قرار تحديد عدد الخانات رقم ١٠٨

مصادف حبات في متن جدول

عدد الخانات	محل فتح	رقم قرار	رقم
٦	نك وجيرود وير عضية وقره	١٦٥	١٠ شرس ٩٢٧
٣	عرب بشار	٥٠	٩٢٧ بيان ٩

عدد الحانات	محل فتحها	رقم اقرار	تاريخه
٥	السويدية	٨٦	٤ تموز ٩٢٨
٢	حلب	٣	٣ كانون ثاني ٩٢٩
٢	دير الزور	١٩٤٢	٢٣ آذار ٩٣٠
٣	الربداني	٢١٧١	١٤ حزيران ٩٣٠
١	حلب	٢٥١٢	١١ تشرين اول ٩٣٠
٢	الدوباسية ومامودة	١١٠٠	١٥ نيسان ٩٣٣
٣	النك وبيروود	٨٩٠	٢٠ شباط ٩٣٣

نظام الفنادق والبيوت المفروشة

قرار ٨٣

ن المنقوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير
وملاد العاوين وجبل الدروز

بـ على المادة الاولى من صك الانتداب

و بـ على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٠

و ١٠ تشرين ثاني ١٩٢٥

وحدث أنه من الواجب وضع قانون في الدول بشأن الضبط لتتعلق
بالأجانب لا سيما فيما يخص المصدق والبيوت المعروشة
وبناء على اقتراح أمين السر العام
قرر ما يلي

المادة الأولى

واجبات اصحاب الفنادق والوكندات
ومؤجري البيوت والمنزل المعروشة

المادة الأولى - تطبق احكام هذا قرار على اصحاب الفنادق والوكندات
ومؤجري البيوت والمنزل المعروشة
يعتبر مؤجراً بيت معروش

١ - الشخص الذي يؤجر عادة بيتاً معروشاً ثلاثاً
٢ - الشخص الذي يؤجر عادة شقة من بيت معروشة مستقلة عن محل
سكنه الشخصي

٣ - اشخص الذي يؤجر عادة غرف معروشة تابعة لمحل سكنه الشخصي
المادة الثانية - كل شخص يبيع في فتح وكندة وتأجير محلات معروشة
يجب عليه ان يقدم بذلك تصريحاً مدوناً في دفتر او لتصرف في المحافظة
حيث يجري التأجير وعلى مع ذكر عنوان محل والتاريخ الذي منح فيه
لو كندته او يبدأ تأجيرها

يعطى وصلاً بهذا التصريح مصفاً وفقاً للأنموذج (a) المرفق
بهذا القرار

أدلة الدالة - أن أصحاب له دق و لو كميات ومؤجري المنازل والبيوت
المفروشة للذين يتعاطون هذه مهـ يجب عليهم أن عسكو سجلاً تقيد به
اسماء المسافرين والمستأجرين مظهراً وفقاً للأوضاع الملحق بهذا القرار
يجب أن تكون صعدت هذا السجل منيرة ومؤشراً عليها ويجب ذكر
هذا التمييز والتشير على صفحة الخلد من قبل مفوض الشرطة و ضابط الدرك
في المحلة أو المحافظة التاسعين لها

يجب تقديم هذه السجلات لدى كل طاب من السلطات الادارية او
دوائر الشرطة او الدرك

المادة الرابعة - يجب على أصحاب مساكن و لو كميات ومؤجري بيوت
المفروشة المذكورة في المادة الاولى

١ - ان يطلوا من المـ قرن والمسـ حرس للذين يؤاؤونهم او يقدمون لهم
المسكن املاء وتوقيع تصريح منظم على شكل لائحة الملحق بهذا القرار
او ان يملوا عنهم التصريح د كانوا مبين

٢ - ان يقدوا على السجل المذكور في المادة السابقة اسم هؤلاء
المسافرين والمستأجرين

٣ - ان يودعوا في مدة الاربعة وعشرين ساعة التي تلي رول المسافرين
او المستأجرين كمين خفية حده في دائرة شرعها او درك في المحلة او
المحافظة التصاريحات المفروضة في الفقرة الاولى من هذه المادة

يعتبر اجيباً فيما يخص تطبيق هذه الاحكام لاشخاص الذين ليسوا من

الجنسية، اقرسوية ولا من احدى جنسيات دول سوريا ولبس الكبير وبلاد
العلويين وجبل الدروز

يمكن مسك السجلات المذكورة اعلاه ما بالمرية و بالقرسوية
المادة الخامسة - اذا لم يملك اصحاب المصدق وللو كندت ومؤخروا
اليوت والمنازل المفروشة بالاوامر المذكورة في لود السفة بماقود بحراء
نقدي من خمس ليرات لساية سورية او اكثر و بالسخن من ستة يوم الى شهر واحد
المادة السادسة - من يقيد عن معرفة الاشخاص المازلين عنده تحت اسمه
كادة ومعتضة في السجلات التي يجب عليه مسكها و يختلف عن قديم قصد
الفش يماض بالسحن من ستة ايام الى شهر واحد
المادة السابعة - دارو جمع لذب يمكن اصدار الامر بافقد لمل اقدلا
موقاً او نهائياً

الجزء الثاني

واجبات مؤخري اصلاات لمفروشة لدي لا يماطون حرفة مؤخري

اليوت والمنازل المفروشة

المادة الثامنة - كل شخص مؤخر و مؤخر صدوة من محل ستحره محلاً
مفروشاً بمجلة او قسما من البيت الذي يشغله يجب عليه ان يصرح بذلك
لدايرة الشرطة او الدرك في محلة لاحار لدي عقده اذ كان
المستأجر اجنبياً .

ان اصنافت لاحكام هذه المادة يماض مرتكبها بجزاء نقدي من خمس
الى عشر ليرات سورية لبنانية

المادة التاسعة. - ن هذا اقرار يلغي ويبطل كل الاحكام التشريعية
المخالفة له.

لمدة العشرة - امين الامر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يطبق
على جميع الاراضي الواقعة تحت الانتداب
صدر عن بيروت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦

المفوض الصامي

الامضاء: دي جوفيل

تصحيح خطأ عدد ١٤٨

وقع في اقرار عدد ٨٣ الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦

قرر ما يلي

الفصل الاول

واحد صاحب المادق واللوكدت واصحاب الماذل (Logeurs)
و. و. جري البيوت المفروشة

المادة الاولى - بدلا من

احكام هذا القرار تطبق على اصحاب المادق والم
يجب ان يقرأ

احكام هذا القسم تطبق على اصحاب المادق والم

تصحيح خطأ عدد ٢١٧

وقع في اقرار عدد ٨٣ الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧

بموجب التصحيح عدد ٢١٧ الصادر في ٢٨ تموز ١٩٢٧

حورنص المادة الثانية من القرار عدد ٨٣ الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧
على الوجه التالي :

كل شخص رغب في فتح فندق أو تأجير محلات معروضة بحسب عليه ان
يقدم بذلك تصريحاً للمحافظة او لمدير و يحتوي في المحافظة اتي بحري فـهـا
التأجير الفعلي مع ذكر عنوان محل والتاريخ الذي يفتح فيه فندقه او يبدأ لتأجير
يمطلى علم بذلك لمدير شرطه لدولة اما في ولاية حلب وسكري هذه المعاملة لدى
مدير شرطه هذه لمدة يمطلى وصل بهذا التصريح على وفق الاموال (a)
المعلق بهذا القرار

حورنص لفقرة ٣ من المادة الرابعة على الوجه التالي :

تودع لصحاحات النصوص عنها في معارة لاولى من هذا القرار خلال
الادبع وعشرين ساعة التي تلي رول المسافرين او المستأجرين من اي جنسية
كانو في نفوضية لشرطه في معارة او في مركز لدرك في المحافظة في حال عدم
وجود دائرة شرطه

ترسل هذه التصريحات في اخل الى مديرية لشرطه في كل دولة وتكلف
هذه المديرية جميع مبلغ مدير الشرطه بدوره هذه التصريحات لمديرية الامن

العام . يؤمن مدير الشرطة في كل دولة بمقد هذه لاحتكام في كل اراضي
الدولة ذات الشأن وله حق د راي ذلك معيد ر بحري جميع لتفتيشات
اللازمة المتعلقة بمسك سجلات المعادق و محلات المفروشه
يمكن مسك لسجلات المذكوره علاه ماعريه م المرسومية يقوم في
ولاية حلب بجمع هذه التصريحات مدير شرطة هذه لمدسه

الاحتياطات في محلات السينما

قرار رقم ٨٦٧

د رئيس مجلس اوزر م دولة سوريا
م على قرار تأسيس المؤرخ م كاوي لاول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه المؤرخ م شبط ٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحيته المؤرخ م شبط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤
ود كان يحقق من المحدث لاجيره ان حدثت الشرطة المصوص
عليها في قو رين لمرعية لاجره م مامكة م تعرض بها شرطه لسببها
غير كافية لامين رجه لاهين وملاكهم
وم على قرار مخرج دور لمدسه

مرد

١ - توضع لاث سيجال تعرض شرطه لصور في المحلات العامة ضمن
غرف منفردة عن باقي البناء ويجب ان تكون تلك الغرف مبنية من الحجر او

الشيتو حتى لا تكون قبة للاشتغال كما انه يحظر ان يوضع داخل تلك الغرف

(فلات) غير التي يجب عرضها أثناء الحفلة

٢- يجب ان يكون في الغرف المذكورة مسطح اصفه حسنة جداً

كطافي حديثة واوعية مملوءة بالماء ويجب فوق هذا ايضاً ان يوضع على آلة اسبينا

مستودع يكون ملائماً بالماء وله آلة يستطاع معها تخريمه بسرعة زائدة

٣- يجب ان يكون ليهو السبينا معد و اكثر بحسب مساحته واتساعه

زيادة عن مافده لاعتادة لكي يسطع وسطه تقديم المساعدة اللازمة فيها

اذا مست الحاجة الى ذلك ويجب ان يفتح باب هذه الماد من الداخل الى

الخارج وان تكون الطرق المؤدية اليها حرة من كل ما يبرول مرور الناس

أثناء الحفلة وعد ذلك يجب ان يوضع في منتصف الهو فاديل مستقلة عن

التنوير الكهربائي لمرة موقع تلك الماد بصورة حرة

٤- ويجب ان يكون لكل مسرح عموي من مسارج السبينا والتمثيل سلمان

سهل الصعود والانحدار وان لا يقل عرض كل واحدة منهما عن متر وعشرين

سانتيا ويجب ان يكون هناك سلمان ايضاً مبنيين من الحجر او الشيتو

٥- يوضع في المحلات المعلقة من دور اسبينا وتمثيل موطون من رجال مصدحة

الاطباء أثناء كل تمثيل سبينا توغر في او شجبي كما انه يحضر شرطي مدوب

للاشراف على ذلك

٦- يجب ان يوضع مطافي يمكن فتحها في مراكر سهلة الوصول وان

يكون عددها متناسبة مع أهمية المسرح وان تكون بصورة مستمرة قائمة

الادوات جيدة للاشتغال وفصلاً عن ذلك يجب ان يوضع قنديل مستقل عن

نور البناية ليبين مكانها على ان يكون مناد أثناء التمثيل

٧- يجري تنفيذ ش. ب. من قبل لجنة مشكلة من اربعة موظفين اثنين من الشرطة واثنين من البلدية اما موظفا الشرطة فيكون احدهما مفوضاً والاخر من موظفي الديوان برتبة منشيء على الاقل ينفذهما مدير الشرطة العام كما وان موظفي بلدية يجب ان يكون احدهما من رجال المصالح الفنية ينتخبه رئيس المهندسين والاخر رئيس مصلحة الانتقاء او احد رجالها يعينه الرئيس المذكور ليقوم مقامه

٨- على هذه اللحة ان تحدد لكل مسرح سينما توغرافي عدد وقوة المطافي المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ وان تحدد ايضاً عدد وحجم الاوعية والمستودعات المنصوص عليها في المادة الثامنة وان توضع فوق هذا عدد منافذ الحدة ومساحتها وارتفاعها وعلى اصحاب الخلاب لسينما توغرافية ان يطبقوا كافة التعليمات التي تعطى اليهم من قبل اللجنة الامة المذكور ومتى تحقق انهم لم يتقيدوا بتعاليمها يجازون بمقتضى احكام المادة التالية

٩- ان كل عمل مخالف لمطوق هذا القرار ينص الى اطلاق المحل حالاً لمدة شهر واحد واداً تكررت المخالفة يعلق المحل ثلاثة اشهر

١٠- وزير الداخلية مكتب تنفيذ احكام هذا القرار الذي يعمل به في جميع مناطق دونه سوريا عدد ١٠٠٠ شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

دمشق ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ التوقيع : محمد تاج الدين الحسيني

شوهده وزير الداخلية التوقيع : محمد تاج الدين الحسيني

شوهده وصدق بتاريخ ١ شباط ١٩٢٦ تحت رقم ٥٣٩١ المندوب المعاون . فيير

قرار عدد ٢٦٨٤

في طيلة مدة مراقبة أعمال السيمانة وصيا جديداً

ان ادرس السامي بالوكالة - جمعية - مر - وية

على مرسومي رئيس الجمهورية - ع - وية صادرين في ٢٣ تشرين الثاني

١٩٢٠ و ١٣ ايلول ١٩٢٦

و بناء على قرار عدد ٢٦٣٣ الصادر في ٢ تموز ١٩٢٩ تعيين امير قرو

مفوضاً سامياً بالوكالة

و ا على قترح امين لدر العام بالوكالة

قرو ما يأتي

المادة الاولى - لاجور ان يدرس اي قدم سيماني كن امام الجمهورية

الاجلات ر الوادي اخصه مالم يكن حصل مدة على رخصة لمراقبة

(الامن العام)

المادة الثانية - تعري مر - وية - سيمانة في العمل لمدة لدر في

الموضيه امبا الا في خرو - جمع من موه قاهرة

المادة الثالثة - جميع م - وية - سيمانة والمدة للدر في ارض مشعولة

بالاقداب العرسوي نخرج من ارض - بي بيروت م - وية - سيمانة على رخصة من

دائرة الامن العام يعين مفتش دوا - وية - سيمانة م - وية - سيمانة على لمراقبة

ينظم في قرار خاص بقض الدوا - وية - سيمانة م - وية - سيمانة م - وية - سيمانة

المادة الرابعة - مجموع اعضاء عنوان قيم القلم خرو عرض فلات م - وية - سيمانة

وعلاوين ثانوية بلغات اجنبية عالم تكن مرفقة بترجمة العربية
 المادة الخامسة - لا يجوز الاعلان عن القمص واسعة الا - الاكاس المستقيمة او
 واسعة ملصقات مزعومة على افسوس على اشراف المراقبة
 المادة السادسة - كل فم من تحت المراقبة يرفق بصفة مراقبة مستعملة الا انه
 يجب ان يذكر فيها بصورة اجبارية

عنوان العلم

اسم محل الطبع

عدد اقسام العلم

نمرة العلم وتاريخ المراقبة واسماء المراقب وذكر الرسم المدفوع موقع
 عليه من امين سر لجنة المراقبة

المادة السابعة - يتولى عن فحص اصحت المذكورة في المواد ١١ و ١٢ و ١٣
 هذا القرار رسم قدره ٢٢ من اية من اعرش السوي عن كل متر من العلم
 المراقب للكتاب القطري لخمس دواير ذات مصلحة مشتركة في الدول
 المشمولة بالانقذاب الفرنسي

ان الصمات التي مرت تحت اراقبه قبل هذا القرار ولم يدفع عنها الرسم
 الممين في هذه المادة او الصمات المملوكة عنوان ذاته وهي واردة من محلات
 طبع مختلفة يجب ان تحتض صورة اجبارية هذه الممالة اذا اريد عرضها على
 الجمهور عرضاً جديداً

المادة الثامنة - تؤول دائرة مراقبة القلمات كما يأتي .

مفتش دوائر الشرطة العام (الدائرة العامة والمراقبة)

٥ - مراقبين دائمين يصدر بتعيينهم امر خاص

كاتب امين صندوق (الصكائب المحاسب في الامم) عامل
سيما في عرض الفصائل (تعيين وظيفته بامر خاص ويطبق بدائرة الامن
العام) .

المادة التاسعة - لا تتخذ القرارات التي يجمع بها اخطاء التشهير المذكور
في المادة الاولى من هذا القرار الا اذا عرص الامر امام لجنة مؤلفة من اربعة
اعضاء اصليين يعينهم امين السر العام . ان قرار ارفض الذي تتخذه اللجنة
المذكورة في هذه المادة هو غير قابل للمراجعة ويصبح نهائياً بعد موافقة المنووض
الناسي او مندوبه عليه

يمطى عم هذا الامر الى المدونين ودوائر الشرطة على اشكل المعتاد
المادة العشرة - كل مخالفة لاحكام المواد ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ من هذا القرار
ماقب صر تكتمها تخزاء تقدي من ٥ ابرات الى ٢٥٠ مرة ابدية - سوية ولا يمنع
ذلك فرض العقوبات التي يمكن الحكم بها لاسا - اخرى
يمكن عدا ذلك ان يشتمل الحكم على اقبال اعن الذي عرص فيه الفهم
الحاي من التشهير المطلوب من ١٥ يوما الى ثلاثة اشهر

واذا - وجع الذنب فيمكن النظر في اقبال المحل نهائياً

المادة الحادية عشرة - يدفع لمراقبين ولاعضاء لجنة اراقية او راق حضور
تعيين قيمتها وطريقة اعطائها في قرار من اموص ا اي اما العامل السيماني
وانكاتب فيتقاصيان راتباً شهرياً يعين معمله ايضاً في قرار خاص
المادة الثانية عشرة - جمع الاحكام السابقة هذا القرار هي ملغاة

المادة الثالثة عشرة - امين سر العام بالوكالة مكلف تنفيذ هذا القرار الذي يوضع موضع التنفيذ بعد ١٥ يوما من نشره في النشرة الرسمية لأعمال المفوضية العليا

بيروت في ١٧ تموز ١٩٢٩

المفوض السامي بالوكالة
الامضاء نيترو

قرار عدد ٢٤١٤

وضع نظام يتعلق عملي () الملاهي في دول الشرق
المشمولة بالانتداب الفرنسي

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان وبلاد
الماليتين وجبل الدروز

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ تشرين
ثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦

وحيث انه من الواجب حفظا من بلاداب العمومة مراقبة الاشخاص
الاجانب الذين يشتغلون في دور التمثيل
قرر ما يأتي :

المادة الاولى - لا يجوز لأي متشكك في ملاهي الفناء ان يدخل الى
دول شرق المشمولة بالانتداب الفرنسي ما لم يحصل مسبقاً على رخصة من
المفوضية العليا. وعليه يجب على مسعدي دور التمثيل ان يحصره الى دائرة الامن

العام المتفنين المشتغلين في محلاتهم لأجل التشير على الاتفاقيات المفقودة بينهم
 المادة الثانية - لا يجوز ان يتم اتفاقيات مع متفنين الا اصحاب ملاهي
 الفناء المعترف بها قانونياً كالملاهي . عظم دائرة الامن العامة قائمة بهذه المحلات
 المادة الثالثة - اذا لم تمكن المنسبون من ان يثبتوا عسكرة قانونية
 (شهادات اشتغالهم سابق في محلات مشهورة ومعترف بها كالملاهي او انضمامهم
 الى جمعيات فنية معروفة) انهم ما درسوا هذه المادة مدة ثلاث سنوات على
 الاقل فترفض دائرة الامن العام التشير على عقود اتفاقياتهم الا اذا اتى لتحقيق
 المحلل الذي تجريبه هذه الدائرة بنتيجة حسنة جداً لخدمته

المادة الرابعة - لا يمكن ان يتجاوز عدد المقاتلات (من منظمات معروفة
 ونساء له شاهد) العشر في كل محل حائر على اشروط الملوه عنها في
 المادة ٢

المادة الخامسة - ممنوع الرقص المصحح او اقص ثلاث عشرة ساعة للاولاد
 المادة السادسة - لا يجوز ان يتجاوز مدة اقامة منسبي الملاهي في دول
 الشرق المشمولة بالانتداب اثنى عشر شهراً

المادة السابعة - يجب على المتفنين ان يعيدوا يومياً على المسرح الا في
 حالة مرضهم المتحقق تحقق قانونياً

المادة الثامنة - يجب على المتفنين ان يحضروا الى دائرة الامن العام

١) كل مرة تتحدد الاتفاقية المفقودة معهم

٢) وكل مرة يغير محل شعبهم او محل اقامتهم في دول الشرق المشمولة

بالانتداب الفرنسي

المادة الخامسة - يجبر اصحاب المحلات المرخص لهم في عقد اتفاقيات مع
 المتقنين ان يترددوا كل شخص منهم يعتبر غير مرغوب فيه في البلاد
 المادة السادسة - تكون مصاريق - مر المتقنين الذين انتهت مدة اقامتهم
 او الذين طلب تصديرهم بامر رايي عن غقة المحلات التي يشتمل فيها هؤلاء
 المتقنون الا انه يجوز لاصحاب هذه المحلات ان يجبروا المتقنين المستعدين انهم
 على دفع ضمانات مسبقة

المادة السابعة عشرة - لا يجبر على الاذن بتديد مدة اقامة المقسمات في
 دول الشرق المشمولة بالاعتداد بسد . الاتفاقيات المعقودة معهم لانه لم
 يرخص لهم بالاقامة الا بمعرفة من ين فقط

المادة ثمانية عشرة - لا يرخص بانشاء وكالات لجمع المستعدين لمقاهي القناء
 المادة اثنى عشرة - لا تنطبق احكام هذا قرار على الاجزاق المؤلفة
 تأليه قانون

المادة الرابعة عشرة - اذا ثبت قانونياً بجماعات هذا القرار فيمكن افعال
 المحل موقفا او موزع ويمكن ايضا صرد المستعدين مرتكبي الجماعة من اراضي
 الشرق المشمولة بالاعتداد مرناوي

المادة خمسة عشرة - امين ال - عدد في الموضوعين - ومناقش اشرحه
 عام مجلس كل من عليه تعينه هذا قرار

بروس - في ١٤ شباط ١٩٢٩

الموصى السامي

يونسو

قرار عدد ٢٩٩٢

بإضافة ملحق للقرار عدد ٢٤١٤ الصادر في ١٤ شباط ١٩٢٩

بموجب القرار عدد ٢٩٩٢ الصادر في ٢٩ كانون ثاني ١٩٣٠
تم القرار عدد ٢٤١٤ الصادر بتاريخ ١٤ شباط ١٩٢٩ على الوجه
التالي :
يلحق الخالقون لهذا القرار وفقاً لأحكام المادة ٢٥٤ من قانون
الجزاء العثماني

قرار عدد ١٣٣

تعديل القرار عدد ٢٤١٤ الصادر في ١٤ شباط ١٩٢٩ بشأن ارتدت للملاهي

ان المفوض السامي للجمهورية مرئوساً
بناء على مرسوم رئيس الجمهورية مرئوساً الصادر في ٢٣ تشرين ثاني
١٩٢٠ وفي ١٦ تموز ١٩٣٣
وبناء على القرارين ٢٤١٤ تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٩ وعدد ٢٩٩٢ تاريخ ٢٠
كانون الثاني ١٩٣٠
قرر ما يأتي :

المادة ١ - عدلت على الصورة التالية المادة ٤ من القرار عدد ٢٤١٤ الصادر في
١٢ شباط ١٩٢٩ بشأن رنست الملاهي و لتتم ما قرر عدد ٢٩٩٢ الصادر في ٢٩
كانون الثاني ١٩٣٠

المادة ٤ - حدد عدد لارنست لسه (من لارنست اللامعات ومن
الارنستات الصديات بمشر رنست لكل ناد حائز على الشروط المصوص
عنها في المادة ٢

يمكن ابلاغ هذا العدد الى الخسة عشر رحصة خاصة من مدير الامن
العام

المادة ٢ - امين امر العام في المعوصية العليا مكلف بتنفيذ هذا القرار
بمراة في ٢١ حزيران ١٩٣٤ لموض السامي
الامضاء : د. دي ماوتيل

تشغيل الاولاد الصغار في الصناعات

قرار رقم ٢٢٣٠

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

سأه على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعينه تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وحيث من الضروري وضع نظام لشغل الاولاد في المصحات المحلية
وطى اقتراح وزير الداخلية

بقررو

١ - يحس المراهقون من لاثان ولدكور الذين لم يملوا السنة الحادية عشرة
من عموم من العمل في مصانع والمعامل والمعدن والاحم واورشات وتوامها
من اي نوع كانت عامة او خاصة

٢ - يتبع استخدام هؤلاء المراهقين في المؤسسات التي هي ذات صفة
صناعية او خيرية في الاعمال اليدوية اكثر من اربع ساعات يومياً

٣ - لا يجوز تشميل الاولاد دون السادسة عشرة من العمر من الساعة
السابعة صباحاً الى الساعة السادسة مساءً

٤ - لا تشميل احكام هذا القرار المؤسسات التي لا يستخدم فيها سوى افراد
المثلية الواحدة تحت ماطه اولد واولدة ولوصي شرط ان لا تشميل في
هذه المؤسسات قدور الخازن والحركات الميكانيكية او المواد السامة

يوم تعفيق محاسب موظفون محفون يوكلم بذلك مدير الصحة
والاسعاف العام وتنظم لكل محامة ورقة ضابط توضع ودقاً للاحق العام بالرغم
عن وجود احكام اقرار رقم ٨٩٣ في ٢٢ شباط ١٩٢٩ وترسل الى المحاكمات
فيها ضمن الشروط العادية

٦ - يضاف كل محام لا احكام هذا القرار بمرامة تتراوح من العشر
ليرات الى المائة ليرة سورية لانية وعند تكرار محامة خلال سنين اعتباراً من

يوم انتساب الحكم الدرجة القطعية تراد نعمة الى الحسين ليرة على الاقل
ويمكن ابلاغها الى المائتين

٧- يعتبر الاشخاص الآي ذكرهم مسؤولين حزباً وفقاً لاحكام
هذا القرار

من جهة واحدة رؤساء مؤسسات ومديروها ومعاونهم ورؤساء الورشات
وبصورة عامة كل من عين او قل في ورشة و عمل ولد دون كثيرة عشرة
من العمر وكل من خالف سائر احكام هذا قرار من جهة ثانية - الاهل
والاوصياء الذين دخلوا اولادهم او اراهم في الموضوعين تحت وصايتهم في
معمل او ورشة او يسبحوا بدخولهم فيها يسر رؤساء ومدير المؤسسات
مسؤولين مدياً عن المخالفات او قلة من قل حد موكلاتهم وموظفيهم لاحكام
هذا القرار

٨- تقوم دوائر العمل والتعليم ابي واصحة والمعروف في المفوضية
المباغرة فيه تشميل الاولاد في مؤسسات التعليم والمؤسسات الخيرية لاحسية
٩- وزير الداخلية امدلية مكلفان بتعبيد احكام هذا القرار

دمشق ١٠ صفر ١٣٢٩ و ٦ نور ٩٣٠ لتوقيع

محمد تاج الدين الحسي

شوهد وزير العداية التوقيع : صحي النبال

شوهد المدوب لتوقيع - بروير

شوهد وصدق بتاريخ ١١ نور ٩٣٠ تحت رقم ١٥٥٠

عن المفوض العامي - هونو

نظام منع التسول « الشحاذة »

المادة ١ - يوضع هذا نظام موضع الاحراء غيب تأسيس (دار المعجزة)
وافتحها وبند قبول العاجزين فيها

المادة ٢ - تؤسس وفتح (دار المعجزة) من حل لاداره والالتفات على
ذوي الملل واهلها الماسة لهم عن يدارك مبيشتهم على ان لا يكون لهم
من هو مكلف شرعا بالاعتاق عليهم او كان لهم اقرباء و نساء مكامون بالاعتاق
عليهم ولكن اولئك الاقرباء و النساء طاحرين عن كفنتهم وذلك بموجب
اشعار علم وحر من علامهم مصدق من لدارة البلدية لمساويين لها

المادة ٣ - تؤسس دار المعجزة دو ر وملاحق لا يوا لذكور والاناث
من الفقراء كل على حدة وتنشأ لتشمل هؤلاء دور للصانع خاصة ويعني تعليم
وزييه كل مهم على حسب مذهبه

المادة ٤ - يشأ في دار المعجزة مسكنة من مداوة ذوي الملل و لامراض
احدهما للذكور والآخر للاناث

المادة ٥ - تؤدم اداوة (دار المعجزة) الداخلية الى مدير ينصب بإرادة
سنية بآء على انتخاب المطورة لدحية ونها مقام اصدرة لعطى واماملات
السومية تحول الى هيئة تشكل من اهل ذاك حصيصاً وتترك هذه الهيئة
من رئيس ينتخب ويصادق عيه لدى الباب العالي من مأموري امانة البلدية
(شهر ماتي) فحريا ومن اعضاء يعيرون من مأموري (باب الفتوى) و (مطارة)

لاوقاف) و (لضطية) فخرية أيضاً ويضاف اليهم ذات واحد ممن يجري
تسميته من قبل (طرير كيت) لروم والارمن كاثوليك و (حاخامحة)
لمدة ٦ - ن وظائف هذه الهيئة الادارية وصورة ادارة دار المعزة قد
تعينت بضم داحلي

لمدة ٧ - ان واردت (دار المعزة) هي : ولا غير لذي تضطه دوائر
البلديات بسبب قصص وزنه . ثانياً قيم الطواع ذات العشرين والاربعين مائة
اتي نظم عمره الهيئة لادارية لتتق على تدابير الاحول الى كافة لمساح
في لاسنة ومن المانع اتي نحى من ائمة تلك التذكر . ثالثاً الاعانات التي
لستحصل بصورة حثيرة ونجمع في صادق اتي توضع وتعلق على ابواب
المواقع والمعبد . رابعاً المانع التي وصى بها الى الفقراء من غير تخصيص مع
الاعانات لي تجمع من بين الجماعات والاهل للقرناء والمبلغ التي تؤخذ بصورة
مناسبة من الامتيرت التي تعطى من اجل المعدن وسائر التشنات وسائر
لواردت لي تستوحها لخل والمصلحة لدى الهيئة لادارية ويصدقها . الباب
العالي قياساً على الوسائط المينة آضاً

قانون منع النخاسة في البلاد العثمانية

المادة ١ - نخاسة في البلاد العربية ودخل الرقيق اليها من اي جهة من جهاتها ومشتلاتها وامرهم بها رأ ونحرأ لآخرهم لي بلاد لاحدية ممنوع
المادة ٢ - يستثنى من هذا المسم الرقيق الذي يسافر لي طرح رقة صاحبه او صاحبه بصفة حاده وكذا ما يوجد منهم في السفن بصادرة بصفة نونية ولكن يجب ان يوجد في يد اصحاب الارقة لخدم شهادة يذكر فيها سن الرقيق وشكاه ولصقه التي يسافر مع صاحبه او صاحبه وما الذين يوجدون منهم نونية في السفن ويجب ان يصرح في سجل نوبه السفينة بعددهم واشكالهم وكيفية استخدامهم ايضاً

المادة ٣ - ان الارقة لذن لا يكون بايدي اصحابهم شهادة وكذا لونية غير المقيدن في سجل السفينة على لوحة معروف عنه في الددة الثانية يعدون احراراً ويمطى لهم من قل المحكمة وفي الحالات التي لا يوجد فيها محكمة فن قبل المحكمة المحبة ورقه بامتنق مظهر الى اصحابهم مظهر العتامين (تجار الرقيق) ولكن اذا ثبت هؤلاء هم ليسو ممن يعطى هذه التذرة ينفون من المجزاة القانونية

المادة ٤ - يمتطى لي الارقة المستوفين لذين ريدون مفادرة البلاد لعثمانية الى الديار لاجنية حوار بالسعر بين هم متصرفون باشع صهم بلا قيد ولا شرط على ان يصرح في الاروق الرسمية التي يمتطى لي الارقة الذين يرفقون

اصحابهم بصفة خدام بموجب المادة الثانية ، وعمرهم واشكالهم وجهة رفاقهم
 المادة ٥ - ان الذين يثبت ان لهم صلحاً مع طائفة واحدة مباشرة او بالواسطة
 خلافاً للمجموعة المسماة في المادة الاولى وكذا الذين يكونون بينهم وديانة
 السفن التي تحمل رقيباً يحكمون بحزمه الخمسة واحدة المرة الاولى
 والكرور نصف لمدة لي حبسهم من حل كل مرة وعلى كل حال فيصادر
 ما يديهم من رقيق بلا بدل وتمطى لهم اوراق عتق بموجب المادة الثالثة

المادة ٦ - ذ طهرين من حصل عليهم خلاف للمجموعة من رقيق صبي او
 مراهق ملتاحرون هم وكذا الذين يتحقق بهم ثروة عصبوا او اجروا سائر
 المعاملات المجموعة قد يمحكم عليهم بالعقاب المميز في المواد مخصوصة من قانون
 الحرء عدا عن حرء خمس الميز في المادة الخامسة

المادة ٧ - اذ شوهد واستعمر في طرف من طرف السلاسل العثمانية
 بانه زفت حرية من الخدمت نسبة في مدة ثلثة كبر المصواو المتاحرة بالارقاء
 الصبيان والمراهقين ثموردو الحكومة الملكية يعضون ويوقفون الاشخاص
 المصنوع هم ذلث ضمن دائرة صلاحيتهم القنوسة ويصطون وروقة صط
 بالتحقيقات لاولية ويسلوه لي محكمه ذلث صلاحية مع سائر لاورق
 المثبتة التي يمكن اتخاذها مداواً للحكم

لمادة ٨ - (لم رلزو ما لتعريب هذه المادة لانها تنص بالمقولة المعقودة
 بين لدولة العثمانية وكتلتر لتفتيش اسفن من اجل رقيق)

المادة ٩ - ذ امسكت سفينة فيها رقيق وسلت لي الحكومة العثمانية
 فيؤخذ بمعرفة المحكمة من صاحب وعد عدم وجوده فمن رانها خمس ليرات

عشاية عن كل رقيق وتمطى باسم مكافأة نقدية الى ضابط لسفينة او افرادها
الذين امسكوا السفينة وحصل مصاريف المحكمة من قبل المحكمة ايضاً على
حدة واذ امتنع صاحب السفينة و الزمان عن دفع الجزء النقدي المذكور
ومصاريف المحاكمة يباع بالمراد عمرة المحكمة بعض ما في سفينة من الاشياء
المتبقية بما عدا محمولها واذ لم يكف هذا لبعض فتع تلك الاشياء كلها واذ
لم تكف ايضاً فتدفع السفينة وبعد ان يسدد من ثمنها مصاريف المحاكمة والكافأة
النقدية يسلم الزائد الى صاحبها

ان الاحكام التي تصدر من المحكمة ذات اصلاحية يبيع ادوات
واشياء السفينة هي قطعية

المادة ١٠ - على المدعين لصوميين ان يقوموا باحراز وظائفهم في محاكم
التجارة بالرفيق كما به يجب على دليل (سوازي) السفن الحربية لتسعة للدولة
التي قبضت على سفن الرفيق ان يحضروا في تلك المحاكم تسعة لدعوى
الشخصين ايضاً

في ٢٢ ربيع الآخر ١٣٧٧ و في ٤ كانون اول ١٣٠٥

صورة ورقة المفق التي تعطى للمريض المفق

اسمه	بلدته	سنه	صفته
طوله	شارباه	ذفته	عيناه

ان . . . الرقيب المحرر اسمه واشكاله اعلاه قد صبط من يد . . .
 ابيه خلافاً لـ (او قبض في سفينة الزمان . . .) لذلك ووفقاً
 لاحكام القانون بخصوص . . . استخلص المرقوم من اسر الرق باسم الدولة
 اذ به لغاية واصبح حر . . . الاحرار لا يمكن الادعاء باسارته وسيلة من
 الوسائل وعليه اعيت له هذه الورقة . . . في

(نقل عن مقدم الدستور صحيفة ١٣٣)

نظام هندي للحريق

المادة ١ - يوجد في دوائر مدبات في الولاية والمدن في المحلات اللازمة
 من صراكرها ولحد . . . للحريق كمنه ودلاء وشا كل وفؤوس
 واثاث من الآلات والآلات الخاصة باطفاء الحريق على ان يجري
 تسديد عقوبات . . . في الولاية في الاماكن التي لا يوجد فيها موظف
 مخصوص بالمصحات . . . من اجل ذلك اسس بمقتدار الكافي على ان
 يعطى لهم من الدوائر . . . في كل يوم قطعتان من الخبز

المادة ٢ - يشرف ويدقق مشورو الدوائر البلدية بصورة متتالية لرفع
(انتشاره) و (الطحين) و (تين) و امشها من المواد التي تسبب وقوع
الحريق او تسهل مراحته وتطهر مداخن المطابخ واموقه والايات والمدافئ
(صوباً)

المادة ٣ - يؤخذ تحت النظا والانتظام جميع الآلات وادوات مككني
المواقف . وتيجولهم في محلاتهم في الاوقات المعبية و...
قبل اتمة السد لثمة بر مداخن الدور وسائر الابية واداب المدافئ في
مواجدها .

المادة ٤ - تحرر من قبل مائة بلدة لائحة تحوي لنداسر الاحتياطية التي
يلزم اتخاذها من قبل سكان الدور وسائر الابية لاجل منع وقوع الحريق
والاصول والمدابير المنقضى احادها من قبل المشورين للاسراع بصدده الحريق
بعد وقوعه وتقدم تلك اللائحة الى الباب العالي ليحري يندقيها

المادة ٥ - يؤخذ تحت لاستحواب من يقتضي استحواسهم من سكان
ادار او سائر الابية التي ظهر فيها الحريق . ومن يشنههم من سائر الاشخاص
الخارجين ويدين الشخص الذي سبب الحريق . وان شوهست اثار نزل على
ايقاع الحريق قصد او لفرض ما سواء في الداخل او الخارج تبين الكيفية الى
المدعي العمومي مع ورقة العسبط التي تطم من قبل حدة لتعري في ذلك
الشخص التفتيات القانونية

المادة ٦ - اذا تبين بعد المائة انه لم تجر ازالة (السخام) من مداخن
المطابخ والاياب المدافئ يؤخذ من صحتها او متاجريها جراء تقدي يتراوح

بين المجيدي الواحد والخمس مجديات كما انه اذا وجدت تلك المداخل مشتعلة من جراء عدم ازاله (الاجزاء) المذكورة يجب ايجاد ايضاً من صاحبها او مستأجرها حزام نقدي يتراوح بين مجيدي الواحد والخمس مجديات ، وهذه الجزاءات النقدية تعود الى خزان (امانة الحريق)

المادة ٧ - اذا سهر الحريق في مكان - مبين وضع (بتقول) او سائر المواد المشتعلة اكثر من اللازم وعدم العناية بمحطها على لوجه اللائق تبين الكيفية الى مقام الادعاء العام في الاستئذ والى المحكمة الصحية في الخارج مع ورقة الضبط التي تطعم من قبل الضابط ايمان بالمسؤولية اتفاقية صاحب ذلك المحل او مستأجروه

المادة ٨ - ان اصحاب الدور - ثرا لانيه المتعددة في المكافون بمحطها من اسباب الحريق ، ويشرف على امانات هذه الاماكن ائمة ومختارو المحلة مع حراسها ومعتريها فاذا شروا نهي من الاحوال الخطرة يخبرون في الحال بالكيفية الصالحة لتطير الحكومة في الانجاب

في ٢٤ كانون الثاني ١٣٠٦

عن متعم الدستور

قانون الشريد والظنين بالسوء

فصل الاول

المادة ١ - يتعلق اسم الشريد على من ليس له موطن أو و مع قدرته على العمل معصى عليه شهران في الاقل لم يرتق ويترفع ولم يتخذ مسعى له يمدح منها ولم يستطع اثبات سببه في هذه المدة لوجود عمل يشبهه ان كان ذلك مشق من مكان الى آخر ويلحق بالشريد من اتخذ العكسية مع قدرته على العمل وسيلة للارتفاق

المادة ٢ - من قبض عليه بعد ان علم من المحص الذي بالمرته الصاطة انه شريد يسم الى المدعي العمومي في مدة ٢٤ ساعة مع اوراق المحص الذي جرى بشأنه

المادة ٣ - يمت المدعي العمومي مذكرة لا يوقيف المحص في دائرة الصاطة حتى تظهر نتيجة المحاكمة وترفع اوراقه في حال الى المحكمة ويبدأ بها كمنته بعد وصول الاوراق اليها بربع وعشرين ساعة على الأكثر

المادة ٤ - من ثبت بصحة كمة انه شريد يقضي باستخدامه مدة شهرين الى اربعة اشهر في اعمال النافعة او البلدية او احدى مؤسسات العمومية . وان صدر بعد الامتحان عذره عن العمل بحكم اسوقه وارائه او في حيثية يكن ان يجوز عملاً شاملاً وهذا القرار يغتصب حلالاً لا غير قابل الاعتراض وتنتهي مدة ٥ - رد الشريد الى موطنه او في حالة - انه شعبين شريد في تلك البلدة او في جوارها بشرط ان يعطى نصف الاجرة المتعارفة من الادارة

التي تستخدمه غير انه اذا لم يكن له مأوى يبيت فيه تبين على هذه الادارة ان تهيب له مبيت وفي هذه الحال يعطى ثمن الاجرة متعارفة لا غير

المادة ٦ - اذا تبين غير المتشدد عن العمل كفي امداد لافقة فان المدعي العموي يعين امكان الذي يرسل اليه مد معاوضة لصاطة وهي تجري الجواب الامر . وان اختار المحكوم عليه مكاناً معيناً لاسبب مقبولة ولم تر الصاطة ما يحول دون ذلك فيساق الشريد الى امكان الذي اختاره

المادة ٧ - اذا اتم الشريد مدة استخدام او وجد في حلال تلك المدة ما يقوم بمعايشه يشير المدعي العموي على قبض اسمه ويطلق سراحه

المادة ٨ - ان الشريد الذي مر من الخدمة او يتمتع عنها او يقبض عليه لعوده الى التشدد في مدة سنة واحدة يساق الى دائرة الصاطة بمقتضى المادة ٨ ويحكم عليه بالقي من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة

المادة ٩ - الشريد الذي يمتد القرب الى اما كن مريبه او ياتي باحوال وحركات مشوهة يوقف ويحكم على مائة مائة ١٢ ويحكم عليه بالمحبس من اسبوع الى ستة اشهر او بالقي من سنة الى سنة

في الفصل الثاني من المادة

في المظن بالسوء

المادة ١٠ - يعد ظن بالسوء من حكم عليه مرتين في الاقل بحماية او بالسرقة او الاختلاس (اشغال) او اية اللصوص او اخذ اموالاً احتيالا ومحاولة ان فعل الشيع كرهه وكذا من قسى عفوته او جعل قيد مراقبة الصاطة ثم بدا لها منه احوال وحركات تدعو الى الزينة واشبهه

المادة ١١ - من عد طبيباً بآسوء تبص عليه المضاطة وتطعم أساءه محصر
 تشرح فيه الاحوال والحركات التي تسمى بآسوء تبص بوجهه بوجهه ثم توقفه مع
 هذا المحصر الى اسبوعي العمومي في مدة ٤٨ سنة على الاكثر فيصدر مذكورة
 بوقف الطين موحها ثم يحاكمه بالكلية والكلية تطلع اثبات ما يخالف من درجات
 المحصر وتحقق به طبيب بالآسوء يحكم عليه بالحبس من شهر الى ستة وبالفني من
 ثلاثة اشهر الى سنتين

في الفصل الثالث

في الاحكام المشتركة

المادة ١٢ - من دل عليه على اي صورة كانت كسبه هويته او وجد معه
 هبارد وكلايت او شخص او ماله من الالات والادوات التي تستعمل لمعاينة
 فتح الاقوال والالوت والماله من الالات والادوات التي تستعمل لمعاينة
 وللولوح البيوت والحواسيت ، معر عن اناب مقصد من معر عنها يصرب اذا
 كان شريداً ٥ اسواط الى ٢٠ سوطاً ثم يجري بموجب المادة ٩ او يحبس بدل
 هذه المجازاة من شهر الى ستة وان كان مع ذلك دنيماً ٥ اسواط الى ١٥
 سوطاً الى ٣٥ سوطاً ثم يجري بموجب المادة ١١ او يحبس بدلا من هذا الجراء
 من شهرين الى سنتين

المادة ١٣ - ان الشريد الذي يتعرض للفس فعلا او تهدم يصرب من
 ١٥ سواط الى ٣٠ سوطاً ثم يجري بموجب المادة ٩ او يحبس بدلا عن ذلك
 شهر ونصف حتى سنة ونصف الا اذا كان مدفعه يستدزم جزاء اشد
 من ذلك

المادة ١٤ - ان الدين يكره دون الاعمال ، ما ذكرها فيما خلا الاحوال
المصرح ٣ في المادة الثامنة تشدد رأتهم

المادة ١٥ - ان المحكوم عليهم ، يحدى العقوبات المذكورة في المواد ٩
و ١١ و ١٣ و ١٤ يحكم عليهم ايضاً بتجديدهم قيد مراقبة اخصاصة من ستة اشهر الى
ثلاث سنين بعد انقضاء مدة مجرمهم ، ان كانوا امن حكم عليهم من قبل بمجدهم
تحت مراقبة اخصاصة خرم آخره لوفاء به ، مد اتمام امددة المحكوم به اساقاً
يقتضيهم الحكم الذي استعقوه بموجب هذه المادة

المادة ١٦ - الاولاد الذين ، يتواجدون خمسة الخمسة عشرة من سنهم لا يمكن
ان يدعوا من امشردن ومن كانوا كذلك ولم ينفق عليهم اباؤهم او اقرباؤهم
الذين تلزمهم حقهم ورؤيتهم سرعان مع قدرتهم على ذلك او ساعدوم وتسلخوا
مهم في التشرد من مكان الى آخر يجازون هم اي الالباء والاقارب بالجراء التقدي
من تشرين قرشاً الى اثنائه قرش او يجلسون بدلا عن ذلك من اربع وعشرين
ساعة الى خمسة عشر يوماً

المادة ١٧ - من بحث الاولاد الذين سنهم دون ١٥ ويغريهم على القول
للاقتناع منهم بحكمه ، اخر موصلهم اند كورين في المادة السابقة

المادة ١٨ - ان كان امشرد والظنين بالسوء من شعبة الاجبية تطرده
الضابطة بعد عاد العقوبة المحكوم بها عليه وتخرجه من اناث العنانية

المادة ١٩ - يجزى جراء محرب داخل السجن بحضور المدعي العمومي
او وكيله وبحضور اطيبي ويكون صرا منوسطه ، ط حال من اعتد مصوع
من جلد البقر طوله متر واحد وثمخه ساتيمتر ونصف وفي كل حال لا يجوز

لضرب على الواضع التي يستدبها الطبيب

المادة ٢٠ - اذا ثبت لدى احدى موصي تقرير الطبيب ان المحكوم عليه بالصرب لا يتحمل اضرابات المحكوم بها يصرب تقدر ما يتحمل ثم يحبس يومين عن كل سوط مما بقي

المادة ٢١ - جميع الاحكام النظامية التي كانت مرعية الاجراء قبل هذا القانون بحق الشريد او لص ٧ - سوء هي المادة

المادة ٢٢ - نظارنا الداخلية والدية مذموران باجراء احكام هذا القانون

بلاغ وزارة العربية رقم ٣٢٨٧

لما كانت المادة ١١ من الدستور السوري المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠ نصت على ان التعذيب الجسمي ممنوع فيقتضي اعتبار الاحكام النقصية ضرب القانون الواردة في المواد ١٢ و ١٣ و ١٩ من قانون الشريد والظنين بالسوء مهلة غفقت الدستور الى ان يمدد قانون المذكور وتلغى احكام الصرب منه بصراحة قانونية

دمشق في ١٠ نيسان ١٩٣٣

بناء المحلات الخطرة والمقلقة للراحة

قرار رقم ١٤٦٧

ان رئيس مجلس لوزراء دولة سوريا
بناء على قرار تأسيس نادى هكاون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعينه تاريخ ١٢ شاط ٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شاط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤
ولما كان من اللازم وضع نظام مستعمل لتشييد الابنية المقلقة للراحة وغير
الموافقة للصحة والخطرة ضمن المدينة
وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر

- ١ - لا يجوز لاحد ان يشيد ابنيه يكون تشييدها مناس الخطر ولا فلاق
الراحة او للعث في موقع اصحة ما لم يستحصل اولا على اجازة خاصة من
الحكومة . لا يجوز للبلدية ان تعطي اجازة لتشييد ابنيه كهذه ما لم يستحصل
طالب البناء على اجازة مع حسم في هذا قرار
- ٢ - ونقسم الابنية الى قسمين حسب الاعمال التي ستقام فيها والمخاطر التي
تنتج عن هذه الاعمال
- ٣ - ويشمل القسم الاول لابنية لآتي بينها:
١ - المسالخ العمومية

- ٢ - مستودعات وحول واقدار
 - ٣ - تصحيح المواد الحيوية على الاطلاق
 - ٤ - مستودعات الحبوب والخلود الطرية والمعلم والبقايا النجسة من ذبح الحيوانات
 - ٥ - المراحل البخارية (ذات سعة تزيد عن ثلاثة متر مربعة و قطر يزيد الخمس كيلوغرامات) والاولى البخارية المشتركة
 - ٦ - مستودع الحرق (انشراطيط)
 - ٧ - المعامل التي تشتغل بالحرق
 - ٨ - معامل ومستودعات لاسمدة التي تعمل من سماد الحيوانات وبقاياها
 - ٩ - مستودعات السماد الذي يستعمل في تسميد الحماض
 - ١٠ - سلاح وبنية الحيوانات
 - ١١ - عازات النور والتدفئة
 - ١٢ - مستودع مواد القذرة الاشتمال كل كمية تتجاوز الخمسة آلاف لتر
 - ١٣ - دبغ وتطيف ومخمس خلود
 - ١٤ - ويشمل القسم الثاني الابنية الآتي بينها :
 - ١ - مستودعات الكبريت الكيماوي
 - ٢ - اوائل تعديل حرارة لآ. وبناق ولاينو والموثل البخارية
- القبالة الاحتراق
- ٣ - المراحل البخارية ذات سعة تزيد عن ثلاث متر مربعة او قطر لا يتجاوز الخمس كيلو غرامات ولاوثل المشتركة

٤ - الاقران لدائمة للكس والشميتو والجصين

٥ - مخازن العلف

٦ - افران لعمل القرميد

٧ - معاصر ومعامل الزيتون

٨ - معامل التقطير

٩ - تطهير ومزج الزيوت وطبخها

١٠ - Laitage et cordage des Bains

١١ - محرك مانفرد المادي ومانسط او لماروت بقوة تمدل او تزيد عن

العشرين حصانا

١٢ - اصطبلات الخنازير

١٣ - معامل الخرف

١٤ - المصان

١٥ - المصانع

١٦ - معامل الجلد النباتي

المادة ٥ - لا يجوز تعصيب لائحة المفرونها حطرة او مقفلة للراحة او

طائفة في قواعد الصحة واعتبارها من اقسام الادل او التي الا يقرأ من رئيس

الحكومة مبني على اقتراح وزير الداخلية ومد الحصول على موافقة اللجنة الصحية

المادة ٦ - يمكن رئيس البلدية في دمشق وحلب وقلو لي والمتصرفين ان

يوقعوا قرار يتخذونه تشييد الابنية واستثمار المصانع التي وذك كان لا يوجد لها

ذكر في القانونين المبنيين بالمواد ٣ و٤ لانه يقرأى بها تحسب من الابنية

النصوص عنها في المادة الاولى من هذا الفرع وقد حددت شي من هذا القليل يقتضي استكمال رأي اللجنة لصحة المدة ولاستناد عليه وضع قرار بتصنيف البناء او المصلحة المينين آتفاً وعدهما من قسم الاول او الثاني وهذا لم يشر قرار التصنيف لمدة ثلاثة اشهر فيمكن لصاحب البناء ان يداوم عمله .
يلغى قرار التوقيف اذا كان رأي اللجنة الصحية معاكساً له

المادة ٧ - تعطى الاجارة المصوص عليها في هذه الاولى بعد عدم المعاملات
لا تفي ذكرها

١ - قرار من وزارة الداخلية تصنيف قسم الاول من المدن التي يزيد عدد سكانها العشرة آلاف نفس (وتصنيف المسمين في دمشق)
٢ - قرار من لولي او المتصرف تصنيف قسم الثاني في المدن التي يزيد سكانها عن العشرة آلاف نفس وتصنيف قسمين في المدن الاخرى
المادة ٨ - تعطى الاجازة بناء على صحت تقديم مستعنيين ضمن غلاف مضمون الى السلطات الالجابية (وزارة الداخلية الوالي او المتصرف حسب الظروف) ويربط في الطلبات المذكورة بان يتضمن بصودة صريحة نوع ومكانة المصلحة المرغوبة ، أسبابها ، حدود المكان التي تنتمي اليه . عدد احوال السدين سيقومون بالاعمال وعند الالجاب نوع وقوة وطريقة استعمال المحركات . ويربط ايضا في الطلبات المذكورة حريطة مهية في البناء سوى تشوذه . تنظم على مستعنيين ويربط وصل المبلغ المدفوع المصروح عنه في المادة ثمانية عشره من هذا القرار

ويتمهد في عريضته بان يقدم لمعلومات الوزارة موضعاً طلبه وبان يعلم

رئيس لمطقة الادارية عن المحل لموى نشيد الساء فيه

المادة ٩ - يضع وزير الداخلية او الوالي او المتصرف حسب الظروف
 خلال خمسة عشر يوماً من تقديم لمرضة المذكورة قراراً باجراء التحقيق عن
 محاذير ومنافع الطدات مقدمة ويضمن المردوع واهمية المصلحة لموى الشاؤها
 واسم الطالب كما وكافة المعلومات التي تهم الجمهور ويحدد ضمن نطاق الف متر
 من دائرة اذكان لمرور الساء فيه مراكر لاجباء والمواقع التي سبها المشروع
 والتي سيقع فيها التحقيق . وبشير بصورة قطعية الى المكاتب او حرد فيه نسخة
 عن الاصدرة ولى اليوم والساعة الذي يمكن لاصحاب الشأن ان يراجعوها
 ويقصي مبدئاً وضع اسحه من لاصدرة في مكتب لدية لمكان الموى انشاء
 لساء فيه . ونسخة ثانية في مركز اولاية او اللواء وبشير القراء في حريدين
 من الجرشد لحليه وعلان العربية ولا مرسية في المدينة والاحياء التي سيشتيد
 هما الساء لموى بشاؤه ما في المدن الصغرى فيجري اعلان ذلك بواسطة
 المادي المادي

المادة ١٠ - مع مدة شهر اعتباراً من تاريخ لقرار اسكل شخص من
 ارباب المصالح او من السكان الذين يخطون المسكان او لاجباء الواقعة ضمن
 نطاق الف متر كما مبين اعلاه يقدم عريضة لمرصية لوالي او المتصرف على هذين
 الاخيرين ان يشعروا المستدعي بسلا عريضة وبحب على لحة لدية المنطقة التي
 يقص عدد سكانها عن عشرة آلاف نفس وعلى الناس سدي لذي يزيد عدد
 سكانها عن عشرة آلاف نفس لذي يراهيد اشان مدات مدة المذكورة آنفاً
 المادة ١١ - وعند الساء لمدة بجمع الوالي او المتصرف لاعتراضات ويربطها

بالاضابة ويوزع حالا بدرسها وناحراة تحقيق في وفي الهبة ترسل ككفة
الاوراق بموعاً (آ) في دمشق وحلب لمهندس الدوائر الفنية في المدينة ورئيس
الاطباء في دوائر الصحة

ب - في البلدان الاخرى اعتمدت امضاء و لموظف داري يتبعه اولي
او المتصرف لمهندس للواء. الطبيب في دائرة صحة اللواء
ويقتضي تنظيم قرار مشترك في الدرس والتحقيق في ويرطه في لاضابة
المادة ١٢ - نمود نفقات التحقيق والاعلان الح ٠٠٠ على المستدعي
وتسترد منه باسم (رسوم النجدة) نسلم دفعة واحدة في الحرية قبل ارسال
طلب الاجازة ومحدد الرسوم كما بين دناه حسب سنة لموى شدة

فروش سوري

دمشق وحلب	٣٠٠٠
البلدان التي يزيد عدد سكانها عن المئتين ألف	٢٥٠٠
لجنة	
بغية المدن والامكنة	١٥٠٠

المادة ١٣ - نهى لاحارة من قبل وزارة الداخلية والوب في دمشق
وحلب بمداخلة داري لجهة البلدية الصحية ونهى في المدن الاخرى من قبل
المتصرف بحسب نتائج التحقيق في ويمكن رفض اعطاء الاجازة لاسب
تعلق بالامن والصحة والراحة عامة وقد يكون اعطائها موقوفة على آ- ب- ج-
المكان او تعديل الترتيبات الموي اخرها

المادة ١٤ - لا يجوز السماح بانشاء لائبة لمبة في المادتين الثانية والثالثة في الاحياء لأهولة

المادة ١٥ - يحجب ان يكون قرار الاحازة مدلولاً بين ماهية المكان وهمية التجهيزات التي ستقوم به . وقد تدخل في لقرار المذكور وذلك للدمع العام بحكام لدره الحريق واتخذات بوعه وتعاليل الاسباب لمضرة بالصحة العامة وانزوتع و اسحرات لوديه وعلى لاحص لاحتساب تقدر المياه وتلحظ في القرار بصورة عامة كافة لتدابير متعلقة بالصحة ولامن و التي يحجب مراعاتها في تشييد الالاية واستئثار الصاعدة . ويحدد مرار يصبأ لتدبير الواجب اتخذها للمحافظة على حياة وصحة العمال القاميين بالاعمال . ويمكن تعيين القرار عدا ماد كرمع كل به في مطانة محددة حول لاه لقدم على شرط ان يوضع المستثمر اذا كان يوحد ثمة من باعث لي ذك على الاشخاص الذين اصاهم من هذا المنع خسائر

ونشكل احكام قرار الاحازة نظام مصلحة لقائمة ويمكن تعديل هذه الاحكام او اعادها بقرار بالشكل ذك بتعديفيا بعد

١٦ - تعد الاحازة ملغاة ذالم بتدأ بالاعمال خلال سنة من تاريخ تبليغها فاذا حصل بدل في المكان لمعد لاه او تعديل هام وتوقعت اعمال للاستثمار لمدة تزيد عن لسنة فمن الارام تحديد الاحازة وحصول عيب ضمن الشروط المخصوص عم في المادة السابقة وما يليها من المواد من هذا القرار

المادة ١٧ - وتبقى الاحازة معرضة للفسح . ولا يجوز ذلك الا بقصد المنع العام وبتخصيص ترويض طادل

المادة ١٨ - تكون المصالح المحورة بموجب أحكام هذا قرار خاصة لرقعة
الاطباء وموظفي ادارة الصحة والمكتب الصحي الذي وتكون خاصة ايضاً
لمراقبة الدوائر المذكورة آتياً ان يدخلوا المصالح لجهازه ليروا عما اذا كان تنفيذ
المشروع حاد بموجب قرار مع الاحازة

المادة ١٩ - نطق احكام هذا القرار على المصالح بصفة نهائية بالاعمال يوم تاريخ
نشر هذا القرار . وعلى مديري ووكلاء هذه لمصالح لاحيرة ان يقدموا حلال
سنة شهر عريضة يطببون فيها ترتيب طباح للاحازة حسب الاصول . اما هذا
الطلب فيدرس ويصح حسب ما جاء في المواد السابعة وما بعدها وعلى مديرون
والوكلاء المذكورون من دفع نفقات لتعقيب الممرض عنها في امدده الانية عشرة
ولا يمكن رفض لاحازة في هذا باب لالاست نعم عام وتحت شرط
تحويل ضرر الحق المكتسب

٢٠ - يضبط وقائع المحاللات على احكام هذا القرار وقرار احازة الاطباء
وموظفو الصحة المحققون او المهندسون وموظفون دور البديعة الفنية السبارة .
وتودع اوراق الضبط الى المحاكم للاحراء لتعقبات القانونية وبالوقت نفسه
ترسل صورة من اوراق الضبط الى رئاسة البلديات الشان او للسلطة
الادارية لقريه الذين يمكنهم تحديد قرار سوق لاشغال فيما يهدم اسم
غير المحاز او فيما يتمكن صاحب لشان من حصول على جرة جديدة بالاعدلات
التي اجراها في مشروعاته الابتدائي

المادة ٢١ - يقرم اصحاب المحاللات على احكام هذا قرار من ٢٥ الى
٢٥٠ ايرة سورية لسنة ويقرم اصحاب المحاللات على احكام قرار الاحازة

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
وعلى القرار رقم ١٤٦٧ تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٩ وضع نظام لتشييد
الابنية المتقنة لراحة وغير الموافقة للصحة والخطرة
ولما كانت المادة ١٩ من اقرار المذكور اغت المصالح القائمة بالأعمال عند
نشر هذا القرار من (الزوم بالحالة) المبينة في المادة اثنى عشر من قرار
نفسه وكان من العدل ان تحمل المصالح المذكورة غفلة الاعلان في الصحف
بدون ان تكون هذه الغفلة على عائق مبررية بلدية
وعلى اقتراح وزير الداخلية

بقرار:

١- تلغى المادة التاسعة عشرة من اقرار تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٩ ورقم
١٤٦٧ بوسع طام لتشييد الابنية المتقنة لراحة وغير الموافقة للصحة والخطرة
وتبدل بالنص الآتي يا :
المادة التاسعة عشرة- تطبق احكام هذا القرار على مصالح اعمامه بالاعمال عشره
على اصحاب ومديري ووكلاء هذه المصالح ان يقدموا خلال ستة اشهر
عريضة يطلبون فيها ترتيب دالب الاجرة حسب الاصول اما هذا الطلب
فيدرس ويمنح حسب ما جاء في المواد السابقة وما بعدها ويفوز من دفع الرسوم
وفقاً للفقرة المصوم عليها في المادة اثنى عشر الا انهم يتحملون غفلات
الاعلان في الصحف ولا يمكن دفع الاعلانة في هذا الباب الا لاسبب تفع
عام وتحت شرط تمويض وزير الحق المكتسب الذي ياتي على عائق البلدية
الموجودة فيها المصلحة

٢ - ودرء الداخلية والمدلية والاشغال "لجنة مكلفون بتنفيذ احكام
هذا القرار

دمشق في ١٣ كانون ثاني ١٩٣١

محمد تاج الدين الحسي

وزير الداخلية : محمد جميل الالشي

شاهد وصدق تاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣١ تحت رقم ٩٤٠٥

مستشار الفرضية العليا والشؤون بدمشق

سولوميات

شمول نظام المحلات الخطرة

والمعلقة والمصرة بالصحة لمستودعات الاسماك المثلجة

قرار رقم ٣٦٩٤

ان رئيس مجلس الودراء بدولة سوريا

انام على قرار تأسيها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعييه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

على قرار تشييد الابنية المعلقة للراحة وعبر الموافقة للصحة والخطرة

تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٩ ورقم ١٤٦٧

ولما كانت مستودعات الاسماء المسلحة الموصولة ضمن مستودعي دون تيسر
وتيسر لم تذكر في اقرار المذكور وكان يشجع على ذلك المستودع المذكور
وعلى طلب متصرف اسكندرون الى عن تسمية اذرة مستودع
وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر

١ - تصاف مستودعات الاسماء المسلحة والموصولة ضمن مستودعي دون
تتابع وتيسر الى المؤسسات اممية في قسم الثاني من مادة الرابعة من قرار
تشديد الابدية المقدمة للراحة وغير الموافقة للصدقة رقم ١٤٦٧ تاريخ ٦ تشرين
الاول ١٩٢٩

٢ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار
دمشق في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٥٠ ر : تشرين الثاني ٣١
محمد تاج الدين الحسي

وزير الداخلية : محمد جميل الالشي
شوهه وصدق تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣١ تحت رقم ١٠٠٥
وزير مستودع مستودع

في

قانون المحركات البخارية

في حق تنظيم مولدات البخار والخزانات البخارية
ومحركات (موتورات) مستعمدة في غير مراكب اببحرية (١)

الفصل الاول

في نوع آلات البخارية

المادة ١ - ان اصحاب المصانع الذين يبيعون ويشترون المحامي البخارية
(قرآن) او اي نوع من انواع آلات توليد البخار من غير ان تعرض على
التحريه وقتة لاحكام سداد المصروفات في حدهم من اذاعه في تراوح بين الخمسة
والخمسة والعشرين رطلاً في كل سنة من هذا الحرام أيضاً في حق اصحاب
المعامل الذين يحرقون في معاملهم صمغ شكري او اي آلة من آلات توليد
البخار مديلات وتصلبات حادة ويبيعونها الى اصحابها من غير ان
يخبروها مسبقاً

المادة ٢ - ان اصحاب المصانع الذين يبيعون ويشترون احيات البخارية
من غير ان يخبروها مسبقاً لاحكام سداد المصروفات في حدهم من اذاعه في تراوح بين الخمسة
والخمسة والعشرين رطلاً في كل سنة من هذا الحرام أيضاً في حق اصحابها من غير ان
يخبروها مسبقاً

(١) - من سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩٣١ - ١٧٠٠ - ١٣٢٩
وهو مذكور في ٢٠٠٠ - ١٩٠٥ - ١٣٢٩ - ١٧٠٠ - ١٣٢٩
في ١٩٠٥ - ١٩٠٥ - ١٩٠٥ - ١٩٠٥ - ١٩٠٥

فصل الثاني

في كيفية استعمال الآلات البخارية والمحركات

المادة ٣ - الذين يستعملون محاي أو خزانات بخارية لم تحمل صاعداً يشمر بانه قد جرت نجرتها وفقاً للنظام المخصوص بحرون بخراء تقدي يتراوح بين الواحد والعشر ذهبات عثمانية وبحارى هذا الخراء ايضاً الذين يستعملون محاي أو خزانات بخارية بعد ان يجرؤا فيها تـيـلات أو تعديرات هامة بدون ان يعموا بذلك البطارة المائدة لها أو الحكومة المحلية أو يستعملون الآلات المذكورة من غير ان يراعوا اعداد الاوامر الممطرة من طرف الحكومة في جعل الآلات المذكورة تامة لتعربة تضييقه تعال درجة التضييق المحررة في دابها

٤ - يؤخذ جـاء تقدي يتراوح بين الواحد والعشر رهبات عثمانية من الذين يستعملون محاي أو خزانات بخارية من غير ان يراعوا الى الحكومة بيانها بموجب احكام النظام المخصوص

والآلات التي استعملت من غير اعطاء بيات عها اد لم تكن حاملة اطالع المذكور في امادة ٢ ايضاً في حد الجـاء لتقدي تقدر يتراوح بين الخمسة والحسة والعشرين ذهبا عثمانياً

امادة ٥ - الذين يقدمون بياناً على الاصول ثم يستعملون المحاي أو اوعية البحار بصورة لا توافق احكام اعطاء المخصوص بالآلات التـمـينية بخارون بخراء تقدي يتراوح بين الواحد والخمس ذهبات عثمانية ويطابق نفس هذا الخراء ايضاً في حق الذين يستعملون محاي أو خزانات بخارية لم تكن فيها الآلات

لتأمينية او كالت وضميتها الموقعية عارية من الاوصاف المعينة لها في النظام
المختصر

المادة ٦ - يؤخذ من اوقاذين او السقفين (ما كنيت) الذين يستعملون
الحامي او الحرايات ايجابية تحت تصنيف زائد او يحرفون او يغيرون آلات
الامنية الاخرى من ذهب واحد الى خمس ذهبات ثمانية جزاء نقدي او يسجنون
مع هذا الحراء النقدي من ثلاثة الى شهر واذا كان ارتكاب الاحوال
المنوعة متكررة في النظام مخصوص قد - بت عن نفيه الاوامر المعطاة من
طرف صاحب الممن او ملاحره و التدبير او وكيل اموره فيؤخذ جراه نقدي
يقراوح بين الخمسة و بين مئتي زهبا

المادة ٧ - يؤخذ من اصحاب الحركات الموضوعية داخل مدينة التي لم
تنشأ وتخصص اسمها او محلات وجودها على حسب الوسم المذكورة في لظام
المختصر او التي لم تفرق عن اسم المتوردة لها بجدار او عاصمة معينة بحسب
تجاوز قوتها على الخمسة احصاة حتمية جراه نقدي يقراوح بين الواحد و لشر
ذهبات ثمانية

المادة ٨ - يؤخذ من اصحاب الحركات الموضوعية داخل مدينة وفقاً
للتظام المختصر و لكن لا تعمل الا لثة امثلة (مـ كـ ت) او لم يفتح مجرى
(بوري) عاري هـ ب لي الهواء طلق - جزاء نقدي يقراوح بين الواحد
و ثلاث ذهبات ثمانية

الفصل الثالث

احكام منقره

المادة ٩ - الذين حكموا بحبس في الحبس المنصوص من قبل مرسومه تجسروا على ارتكاب مخالفة اخرى له يهون مكررين

المادة ١٠ - يحكم بالمعتقل المحررة في هذا القانون مدة عقوبته عليها على

المكررين

المادة ١١ - ان وقوع الاحوال المشددة في الحبس في الخمسين الاول والثاني من هذا القانون اذا سببت جراحا ماقت المسئولون بها بالسجن من عشرة ايام الى عشرة اشهر ويؤخذ منهم جراحا عقدي يراوح بين ادهين والعشرين ذهبا عينايا والاحوال المشددة نظاما مخصوصا سبب موتا فتجري في حق المسئولين عن هذا الاحكام المادة ١٨٢ من قانون الجرائم

المادة ١٢ - يجري تطبيق وتطبيق احوال المخالفات للنظام المنشور في هذا القانون من قبل الامورين الذين لدى قدرة لراعه و تجارة والحكومة المحلية .

ان التقارير الرسمية التي تعطى من قبل الامورين الذين في حق الجمعيات للنظام تقدم الى النظارة او الحكومة بحرية وحسب مقتضى الامر

المادة ١٣ - نظارة التجارة و لراعه مكلفة بجمع هذه التقارير

في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٣١ و ١٦ ت ٢ - ١٣٦٩

محمد رشاد

صورة قرار رقم ١٩٦٠

بشأن الاصول الواجب اتباعها في جمع ممصيا لتكوينه او التي تنشأ بين البدو
الرحل في اراضي دولة سوريا والاصول الواجب اتباعها في حل قضايا
النهب التي يرتكبها البدو الرحل ضد الحضريين

ان المفوض السامي للجمهورية امرسية
منه على مرسومي رئيس الجمهورية مرسوية المؤرخين في ٢٣ تشرين الثاني
سنة ١٩٢٠ و ٣ ايلول سنة ١٩٢٦

وبناء على اقتراح امين السر العام

بقر

١ - فصل في الجانيات وجمع اي يرتكبها البدو الرحل فيما بينهم بحسب
شرايهم العرفية تحت سلطة اشيوخ ومراقبة دائرة الاستخبارات وتحسم
الاختلافات بجميع انواعها الدشة او اي منشأ بين عشائر الرحل لسورية ولشائر
الرحل لموصوعه تحت مراقبه دولة سورية وفقاً للاتفاقات الموقودة او التي
ستعقد بين دولة سوريا والدولة المختصة

٢ - مع الاحتفاظ باحكام المادة رتبة الآتية تنظر محاكم الحقوق العامة
في جمع الاختلافات التي يمكن ان يحدث بين الرحل والحضريين بشأن اعمال
النهب التي يرتكبها الرحل

بحسب ان يستشار من صلاص مراقبه البدو او ضابط من ضابط

استخبارات المنطقة في جميع الاحوال سواء كان الامر متعلقاً بتسوية حدية او متعلقاً بتحكيم او في خلال التحقيقات التي يجريها الخصوم أنفسهم او حكمهم او خبراء معينون من قبل السلطة المختصة

ورغبة في تأمين تنفيذ حكم لذي مصدر في دعاوى يعود للسلطات القضائية المحلية بالادارة مع صابط مراقبة البدو او ضابط الاستخبارات في المنطقة من عدم وجود مص لاغاب كإغلاء للمدعى - د - صهر ر هذه الوسطة غير كافية فيمكن صدور لار حرة - انقض على رهائن او حصر مواشي القبيلة المجرمة

القبائل التي لا تعمل بموجب قواعد في سنت لها وتعرف بعمل سلب عديدة تطرد من الاراضي ضمن الشروط التي يرضاها لذلك مندوب المفوض السامي في كل مرة يلجأ الى اتخاذ مثل هذه التدابير

والقبائل مسؤولة جمعة عن عمل سلب واسع التي يرتكبها احد قروعا على اراضي تجوزها المقيمة لها

٣- ان الاعتراضات التي يمكن حصولها ضد تنفيذ الاحكام الصادرة وفقاً للقواعد المذكورة في مادة لاولي يدرسها مندوب المفوض السامي ويفصل فيها بالدرجة الاخيرة ومدون اسلاف - لاأحق مع ممثل حكومة المحلية

٤- بالرغم من احكام مادة ثمانية مذكورة علاه كل حضري وشبه حضري سوري او تابع لدولة عقدت مع دولة سوريا تعفيه تتضمن المداخلة، بالمثل في هذا الشأن تسرق امواله ونهب في لاراضي لسورية من قبل افراد عشيرة واطلعه الخيار بتقديم طالب يتضمن عادة لامل المسروقة او تمويل الصرد

الوقع الى اقرب دائرة من محل وقوع الحرم وعلى هذا القائم مقام ان يرفع
القضية بدون ادنى مهلة الى المتصرف المعين لجنة محكية فوراً وهو الذي يدين
عضو هذه اللجنة على اوجه الآتي في كتاب دعوتهم

فأعلم المنطقة التي وقع فيها الحرم رئيساً

رئيس قبيلة رحالة وان لم يكن رئيس فرع قبيلة رحالة غير قبيلة لتي
ينسب اليها المتهمون والتي هي بقعة ما يقرب ما يمكن من القرية الاقرب الى محل
وقوع الحرم .

بحر مرة الاقرب الى محل وقوع الجريمة عضواً

احد الاعمال الذي بين الملاءة في مع رئيس القبيلة ذات الاملاءة والمشتكى
واذا لم يحصل لائق فبين من من مدر الناحية عضواً

احد الاعيان من اصحاب الكعبة يسه المتصرف في امر دعوتهم ويرجع
ان ينتخب من الاعيان الحاضرين لمبين في مركز القضاء والمكتوبين في جريدة
(قائمة) قائمة في لتي مع لاسداه المقدم اليه . ان مجرد تقديم
الطلب من المشتكى الى القائم مقام والبيان فيه انه يريد رفع الخلاف الى لجنة
التحكيم يحمل حق النظر في هذه القضية من صلاحية اللجنة المذكورة
دون غيرها

يجب على المتصرف ان يجر رئيس محكمة حقوق الامعة في المنطقة ذات
العلاقة بشأن النص ووقع على ان يقع هذا الاحرار في نفس الوقت الذي ندعى
فيه للجنة الاحتجاج وعلى رئيس المحكمة ان يعطي التعليمات اللازمة بدون مهال

لأجل أن لا يظن المحكم لمادية في هذه القضية من عددها أو عدد الإيجاب
لأجل التحلي عنها. تجتمع اللجة في مركز لدية التي وقع فيها الجرم بعد ٤٨
ساعة من وصول دعوة القائم مقام

وتعد قراراتها ما كنزما لاصوات وتنصوت عني وتنفذ للجة قرارها
لأما التعويض ولإعادة المحوت عنها في مطلب حسب بل بالمقومة الروح
أمرها في القبيلة المحرمة بضمن هذا القرار عدد الأبحاث ضبط الأسلحة
والتعويض على المغدورين وسجن المجرمين

يعين في لقرار التحكيم شروط أخذ الحكم ويوقع على هذا القرار
الأعضاء الذين صوتوا إليه

أن هذا لقرار غير قابل للاستئناف وقبل لأجراء عنه تصديقه من
قبل المتصرف

٥ - يعتبر الأشخاص المنسبون أن لعدول لمعية أدناء والتي هي في الأراضي
السورية من عرب الرجل دون سوم

لرولا ووايها (عشاخا - سوا - عدي)

ولله علي التابعة طلال سمير

ولد علي التابعة سلطان طيار

ني خالد التابعة محمد بن عبد الكريم باشا

فواودة (فواودة)

نسب من منطقة حمص

عمور حرمه

عمور الحميم

عمور مهارشا

عمور خرمان (ابو حرمه)

حمينية

عقيدات الفوطه

صباد - جوملان - حرب

رسد الجمل (احسن - شورايت - مصاعيد - زانات - سروية - شابة)

عيت - يعير - دور - زيدات

السدعه مومسة

السباعه ابيض

موالي

حديدين

وحميس

فامار

عكيدات - دغامسة - ابو تل - بني سعيد

بودكي

قدعان

حرمه

شمر

❖ احكام موقفة ❖

٦ - تمتر القضايا التي حصلت بين لدو الرحل في اراضي دولة سوريا
اختلفة قبل الاحتلال الافرنسي مهمة حقوقها والقضايا التي حسمت منها بين
الطرفين على اساس لشرائع المرفوعة تمتد بحسومة بدوثة نهائية اما التي لم
تحمس بعد فيجب ان تحسم بالقرب مدة بتحكيم حد ضطد ديرة الاستجارات
المكلمة بمراقبة البدو

٧ - تبقى لقضايا المذكورة ادناه حصرية لتحكيم لصلباط المكلمين
بمراقبة البدو

١ - جميع القضايا بين البدو رحل من اراضي دمشق وحبل للدوز والتي
ليس لاحد من الحضريين دخل فيها التي وقعت منذ لاحتلال لافرنسي حتى
نشر قرار مدوب المفاوض السامي لدى حكومتي دمشق وحبل للدوز
ذو الرقم ٣٢٣ المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٢

٢ - جميع القضايا بين البدو الرحل في دولة حلب و اي ليس لاحد من
الحضريين دخل فيها التي وقعت منذ الاحتلال لافرنسي حتى تاريخ نشر قرار
ذو الرقم ٤٦٦/١٧١٦٥ المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٢٤ الصادر من قبل دولة حلب
بشأن القبائل

٣ - جميع القضايا التي وقعت منذ الاحتلال لافرنسي حتى تاريخ نشر
هذا القرار بين البدو الرحل لعدس لدول محدة والتي ليس لاحد من
الحضريين دخل فيها

٨ - جميع القضايا التي ليس لاحد من الحضريين دخل فيها والتي وقعت

بعد نشر القرار ٣٩٧ س ب المؤرخ في ١ آذار ٩٢٣ وقبل نشر القرار ١٠٠/س
بين القبائل الرحل التاميين الرمي د، شق وحل الدروز فصل وفقاً لاحكام
المواد ٤ و ٥ من القرار ٣٩٧ س ب المذكور

٩ - جميع القضايا التي وقعت بعد نشر اقرار ٤٦٦/١٧١٦٣ المؤرخ في ١٧
آذار ٩٢٤ الصادر من حل دولة حلب شق قبل نشر القرار ١٠٠/س
بين القبائل الرحل التاميين دولة س ب فصل وفقاً لاحكام س ب الخامس من
القرار ٤٦٦/١٧١٦٣ المذكور

١٠ - يلغى القرار ١٠٠/س

١١ - امين السر العام امسود ومسندوب المفوض السامي لدى دولة
سوريا ومدير دائرة مستحدثات اشرف مكلفون كل منهم ما يمس في انفاذ
احكام هذا القرار

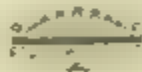
الامضاء

بيروت في ٢٩ ايار ١٩٢٨

امين السر العام : موغرا

الامضاء

هـ . بولسو



صورة القرار رقم ٧٠ / ل ر

ان رئيس الجمهورية الافرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الافرنسية المؤرخين في ٢٣ تشرين الثاني

١٩٢٠ و ١٣ يولي ١٩٢٦

يقرر

١ - اعتباراً من تاريخ نشر هذا القرار تعتبر قبيلة الهيب التابعة حسب من

القبائل الرحل

واعتباراً من هذا التاريخ تطبق احكام القرار ذي الرقم ١٩٦٠ على الاشخاص

المائدين لهذه القبيلة

٢ - تحال دعاوى هذه القبيلة المتعلقة بالدو الرحل والتي تكون قيد النظر

لدى المحاكم تاريخ نشر هذا القرار الى ضابط مرفوعة لدى المصاحبة ويست فيها

وفقاً لاحكام المادة الاولى من القرار ١٩٦٠

اما الدعاوى المتعلقة بالقضايا المرحلة وبنسبة في آن وحدثت من صلاحية

المحاكم العادية يجري تحقيق فيها وبحكمها وفقاً لاحكام المادة ثمانية من قرار

١٩٦٠ المذكور اعلاه

٣ - امين السر العام ومسؤول المعوض لسامي لدى دولة سوريا يؤمnan

بتنفيذ هذا القرار

امين السر العام لمكتب

بيروت في ٦ حزيران ١٩٣٢

تترو

قرار عدد ١٠٨ L.R.

بشأن اصول المعاملات القضائية الواجب العمل بها في جميع الدعاوى
التي قد تحدث في سنة ١٩٣٧ بين البدو الرحل في اراضي
الجمهورية اللبنانية وحكومة الادمية ونشان
اصول المعاملات القضائية المنقحة
بالت في تعديلات البدو على الحصر

ان الموصى اليه بالمرسومة
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٢٠ وفي ٣ ايلول ١٩٢٦ قرر ما يأتي
المادة الاولى - طبق بموجبه استثناء في سنة ١٩٣٧ على اراضي الجمهورية
اللبنانية وحكومة الادمية الحكم قرار عدد ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٢٨
بشأن اصول المعاملات القضائية الواجب العمل بها في جميع الدعاوى التي قد
تحدث بين البدو الرحل في اراضي دولة - وور ونشان اصول المعاملات القضائية
المنقحة بالت في تعديلات الرحل على الحصر
امادة ثانية - في السنتين المشروطين فحسب على اراضي الجمهورية اللبنانية
وحكومة الادمية الادمية الحكم القرار عدد ٧٠ الصادر بتاريخ ٦ حزيران
١٩٣٧ الذي هو ملحق لقرار عدد ١٩٦٠
مادة ثالثة - تحوي على ما طرأ من مراقبة البدو ودعاوى المثار المذكورة

باسمائها في المادة ٥ من القرار عدد ١٩٦٠ وفي القرار R. ٧٠ R. والمختصة باندو
الرجل والموجودة في أحكام عهد تاريخ نشر هذا القرار وبفصل فيها وفقاً
لاحكام المادة ١ من القرار عدد ١٩٦٠

اما انما يرى اني تخمس باسو الرجل والحضر ممأ فبقى من صلاحية
المحاكم المدنية وتحقق ويحكم فيها وفقاً لاحكام المادة ٢ من قرار عدد ١٩٦٠
المذكور اعلاه

المادة الرابعة - امين لسر العام في المفوضية العليا ومندوب امفوض السامي
لدى الجمهورية اللبنانية ومندوب المفوض السامي لدى حكومة الادقية مكافون
تفيل هذا القرار، بيروت ٨ آب ١٩٣٧ المندوب العام الامضاء : هـ. هلالو

طرق حل الخلاف بين العشائر

السورية والندرية

الندوية رقم ١٦١٥

تعلن ندوية الاحداث بين العشائر السورية والندرية لرجل
وبين الرجل والمستقرة مها

١ - تشكل محكمة خصوصية من :

ممثل للمفوضية العليا - رئيساً

ضابط من دائرة الاستخبارات او موظف افرسي يمثل مندوب امفوض

السامي بدمشق

وموضف وطني عن كل جهة تنسب الحكومات ذات العلاقة

٢- تجتمع هذه المحكمة بدعوة من المفوض السامي في دمشق
واسويدا بالملوية

٣- وتطر المحكمة الخصوصية اجباريا في جميع الخلافات التي تقع بين
المشار الرحل لسورة والدورية واذا تعلق الامر سراع بين القبائل الرحل
والمستقرة السورية والدورية فله طرف المدعي ان يقيم الدعوى سواء لدى محكمة الحق
لعام او لدى المحكمة الخصوصية واختيار احدى المحكمتين يكون بآنا ويبقى الغاء
مطلقا في اجراء ينحد فيما بعد بقصد معارضة قوة القضية المقتضية

٤- تستطيع حكومات سورة وجبل الدروز دعم اقامة لدعوى لدى
المحكمة الخصوصية ان حذ جميع التداير المتبعة بالامن وان تنفذ جميع العقوبات
لما جلة التي تراها سرورية لمحافظة على النظام

٥- ان قرارات المحكمة الخصوصية لا تقبل لاستئناف او التمييز وتنفذ
بواسطة الحكومة اذ تابع ما اطرف المحكود عليه

٦- الطرف الذي يقوم بفرقة يتعرض لتضييق احكام القرار رقم ٢٦٦١
الصائد في ١١ تموز ١٩٢٩ عليه واستوفى القرارات المفروضة بواسطة السلطات
التابع لها امراة

ولا يحق للمرافعة على كل الاحوال ان يطالبوا بالتعويض عن خسائرهم
يبروت في ٨ ايلول ١٩٣٠ عن المفوض السامي - التوقيع ترو

دمشق في ٢٩ ايلول ١٩٣٠ و ٣/ب/س/١٠٠٠١١

من المندوب الى فحامة رئيس مجلس لورداء دمشق

يا صاحب الفحامة

لي الشرف ان امت اليكم طياً للممنومة صورة عن لاسدية رقم آ ١٦١٥
وتاريخ ٨ ايلول ١٩٣٠ المتعلقة بحل الحلاف بين المشار ودية ولدردية لرحل
وبين الرحل والمستقرة مها عد الحاجة وتفسلوا قول هائق الاحترام
التوقيع : رويير

عقوبات الغزو

قرار رقم ٢٦٦١

ان وكيل المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٣٥ و ٣ ايلول ١٩٣٦
وعلى القرار رقم ٢٦٣٣ المؤرخ ٢ ايلول ١٩٣٩ المتضمن تعيين امبيوتية و
وكيلا للمفوض السامي
وعلى اقتراح وكيل امين السر العام

بقر

مادة ١ - يحظر على أي قبيلة أو طعن أو فخذ أن تشن الهارة في الأراضي الواقعة تحت لانتداب لافرنسي على قبيلة أو طعن أو فخذ آخر
 ٢ - كما كان شكله وروع الأسلحة المستعملة به يمد عملاً من أعمال الشقاوة والسلب يجب التدخل لإيقافه فوراً لحفظ الأمن والنظام
 مادة ٢ - أن الجنايات والجرائم التي يرتكبها الرجل أثناء سرياتهم ينظر
 ٣ - كما في النامى تنقضى العرف والعادة وفقاً لأصول المعاملات المحددة بالقرار
 ١٩٦٠ المؤرخ ٢٦ أيار ١٩٢٨

وفي جميع الأحوال يمكن فيها عدد من العقوبات المنصوص عليها
 بالعرف فرض إحدى العقوبات الآتية أو فرضها كلها على القائمين بالقبو
 بانفسهم أو بالواسطة

١ - اعادة المبهات

٢ - مصادرة الأسلحة والذخائر وحجومات الركوب والمجالات والسيارات
 وكافة الاثروات المستعملة في العزو

٣ - فرض حرامة تؤدي تاللاً أو اسلحة حربية أو ممتلكات

٤ - اجراء رئيس العزيرة أو قائد العزو أو صكابه على وضع نفسه
 تحت امرة سلطة

المادة ٣ - أن مقدار حرامة مبرومة تنقضي احكام المادة السابقة يمين
 في كل دولة من قبل مدوب المفوض السامي لدى ثلاث لدونة ويعرض على
 المفوض السامي المصادقة عليه

المادة ٤ - ان حيوانات الركوب والمجلات والسيارات المصدرة بمقتضى احكام المادة الآتية ذكرها تباع بمرأه المسمى ، يؤدى حاصل مبيعها لصندوق المشائر

يبقى لصاحب وه ويجري المجلات او سيارات كامل الحرية في اقامة الدعوى لدى المحاكم على رئيس القبيلة الذي استخدم او احاد استخدام عجالاته وسياراته في النهو

المادة ٥ - اذا تكررت الضاعة في السنة عليها تحتم فرض ثلاث من المقومات المخصوص عليها في امدد ثانية وان تكررا اكثر ففرض الاربع مقومات المذكورة

المادة ٦ - اذا لم تقم اقبية تنفيذ ما فرض عليها من الخراء خلال امدد المعينة وفقا لاحكام هذا القرار مع مدوب الخرس السامي لدى كل دولة وبعد مصادقة الموضع لسامي ان يامر بحجر المواشي ويمنحها ضمن الشروط المعينة في الفقرة الاولى من المادة ٤

المادة ٧ - ان احكام القرار ١٩٦٠ المؤرخ ١٠٦١٨٠٨٢٨ المتعلق بالخلافات الشجرة بين لقيان ارحل سررية واقبال الرحل المائدة لحكومة محورة والاختلافات بين الرحل والمحصن المتعلقة بالاضرار الناجمة عن الرحل تبقى مرمية للاجراء

المادة ٨ - تلمى الاحكام السابقة الخلفة لمطوق هذا القرار

المادة ٩ - ان وكيل امين السر العام ومثلي الموضع السمي لدى الدول

ومديري مصالح استخبارات الشرق مكاتبه كل مما يخصه بانفاذ مضمون
هذا القرار

بيروت في ١١ تموز ١٩٢٩

وكيل الموصى السامي للجمهورية الافرنسية
التوقيع : تيترو

شاهد وكيل امين السر العام
أوبار

قرار عدد ٧٠٧ L.R.

بمقتضىه قاعدين بالمرور بمقتضى جزائية

ان الموصى السامي للجمهورية الافرنسية
اه على مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية الصادر في بتاريخ ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٢٠ و ٣٠ ايلول ١٩٢٦

وسم على اقرار عدد ٢٦٦١ الصادر في ١١ تموز ١٩٢٩
وما كان من اصروري لتعديل في العقوبات المقررة عنها في اقرار
٢٦٦١ بحق الذين يقومون بالمرور مباشرة او غير مباشرة
وسم على اقتراح امين السر العام

فرد ما يأتي

المادة الاولى - يعاقب القاطمون بالمرور مباشرة او غير مباشرة علاوة عن
العقوبات المنصوص عنها في اقرار عدد ٢٦٦١ بالسجن من شهرين الى سنتين

المادة لاية - تمديد السلطة العليا مدة هذه العقوبة بناء على اقتراح
السلطات المحلية صاحبة الشأن

المادة الثالثة - يكون لكل عقوبة حسن مقرر في هذه الشروط نفس
لقوة التي للحكم الصادر من محكمة عادية
وتكون نافذة في الحال

المادة الرابعة - يمكن للسلطة العليا ان عفوياً بعد عن هذه العقوبة
عفواً جزئياً أو كلياً

بيروت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٣

المفوض العامي الامضاء : بولس

قرار عدد ١٢٠١٢ L. R.

بتشكيل لجنة تدعى لجنة امداد الرخ



ان المفوض العامي للجمهورية العربية السورية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية العربية السورية الصادرين في ٢٣ تشرين

الثاني ١٩٢٠ وفي ٣ ايلول ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٢٦٦١ الصادر في ١١ تموز ١٩٢٩

وبناء على القرار عدد ٧ - ١٠ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٣

وبناء على اقتراح امين سرانه

قرر ما ياتي

المادة الاولى - ان العقوبات المقترحة فرضها على البدو وفقاً لاحكام القرار عدد ٧ - R. - ا. تاد مح ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٣ تخضع لفحص اللجنة المسماة لجنة البدو قبل ان تتخذ السلطة العليا قراراً بشأنها
المادة الثانية - يجب ان تكون آراء اللجنة في كل مرة مطلية وان تتخذ هذه الآراء بأكثرية الاصوات

المادة الثالثة - تعين لسلطة العليا كل سنة اعضاء هذه اللجنة
بيروت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٣
المفوض السامي
الامضاء : بولسو

قرار عدد ١١٥ ل. ر.

صادر في ١٨ ايار سنة ١٩٣٤

شأن فتح الحرائم او الجمع التي يرتكبها العرب الرحل

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية لصادرين بتاريخ ٢٣ و ٢
سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على قرار رقم ١٩٦٠ لصادر في ٢٦ ايار ١٩٢٨ بشأن اصول المحاكمات او حب تناعي في جميع لدعاوى التي تتولد فيما بين البدو الرحل في اراضي دولة سورية

وبناء على القرار رقم ٢٦٦١ الصادر في ١١ تموز ١٩٢٩ وقرار رقم ٧
ل. د. الصادر في ٢٠ كانون ثاني ١٩٣٣ بشأن رفع حرم
وساء على وجوب عمومية أحكام قمع مخصوص عم في قرار رقم ١٩٦٠
فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الاشخاص فيما بين العرب لرحل
فرد ما يلي

المادة ١ - ان الجرائم او الجنح التي ترتكب فيما بين لدو لرحل في
مناطق منضبطة تكون حاصلة للمحاكم العادية
المادة ٢ - ان الحرائم او الجنح التي ترتكب فيما بين لدو لرحل في لمطقة
غير المنضبطة تفصل وفقاً للعرف تحت سلطة المشايخ ومرفوعة مقدماتي تقابل لرحل
المادة ٣ - ماعدا المقومات لمصوص عم في العرف يمكن معاقبة
مرتكبي الحرائم وشاركائهم ضد الاشخاص في منطقة غير منضبطة، اسجن من
سنة الى ثلاث سنوات

المادة ٤ - يمين مدة العقوبة المفوض السامي للجهودية الفرنسية على
اقتراح المدوب لدى دولة سوريا

المادة ٥ - كل عقوبة سجن تعرض ضمن هذه الشروط تكون قوتها
كقوة حكم صادر من محكمة عادية وتكون نافذة حالا

المادة ٦ - يمكن في جميع سلطات هذه المددات عقوباتاً جزائية وكأياً من العقوبة

المادة ٧ - امين السر العام في نقوضه مدير مكاتب تعتمد هذا القرار

المعوض السامي

بيروت ١٨ ايار ١٩٣٤

لامص. د. د. دي ماريل

نظام سجل احوال الموظفين

فصل اول

كيفية تنظيم وثائق ورجل

المادة ١ - يكلف لدى يدخلون في وظائف الدولة ان يمدوا في يده تعيينهم
ترجمة حال لهم . وهذه الترخيم تنظيم طبقاً للمودج المطبوع رقم ١ المربوطة
صورة عنه مع هذا النظام

المادة ٢ - لا تؤخذ رجة حال من لدى هم غير مكتمل مدفع عائدات
التقاعد .

المادة ٣ - يجب على موصف ان يصرح في ورقة رجة حال :
اولاً - اسمه وشهرته ولقبه وما ذكر من متسبب الى طائفة مرفوعة ذات نسب
وصكيفة تعالاه هذه لعائلة ومدته واذا كان حراً فابينه واسم والده
وصمته وشهره

ثانياً - تاريخ ولادته

ثالثاً - في معهد من معهد الدولة لمتابعة والاحية لاميرية و
المعاهد الخاصة و للمعلمين خصوصيين هي دروسه واي لقون والصائم
والالسة اتقن . وهل سحاصل على شهادات من هذه المعاهد او تصديق واحابة
عاذ كان يده شي من هذه شهادات ولا حرات هو تاريخه وفي اي لغات
يستطيع الكتابة و نسكام حفظ وهل تعلمه تأليف وذا كان لديه شي منها
فقهي موضوع كتب وفي زمن طبعت وشرت مع يول لحل الذي طبعها

ونشرها فيه ، وهل لديه اجازة في احتراع في اوجده او نال امتيازاً و
 وخصماً بامر من الامور المتعلقة سهام فنية وهل استعوز على مضطه تشرياته
 انتخب لاحدى الوظائف او اشير فيها بحداره فاذا كان لديه ثمة شيء من
 هذا هو نوع المهمة التي تندب لها ومن بة محلة وفي اي تاريخ

رأساً - ان الذين سبق لهم ان دخلوا في وظائف الحكومة ولم ينس
 لهم تقديم ترجمة حال الى لدايره المختصة عليهم ان يادروا الى تعليم هذه الترجمة
 على ان يذكروا فيها هل كان مدناً دحوا لهم للوظيفة كدوامين ام كوظفين
 رأساً ، وفي اي تاريخ ومكان دخلوا الى لسلتك وما هي الوظائف التي عينوا لها
 وما هو مقدار الراتب او الاجرة التي استوفوا احدها وكم من الزمان مكثوا
 في هذه الوظائف والى اي تاريخ دام سبعاوهم لهذه الروتب وهل انت عليهم
 ظروف عرلو فيها وكم دامت مدة العزل وباءذا اشتعوا حلالها ، وهل استوفوا
 خلال مدة معزوليتهم راتب المزالة وما هو مقداره ، وهل نزل من رواتبهم
 او ضم اليهم شيء من المحصنات خلال وجودهم على رأس الوظيفة او في حالة
 تعيبتهم . وهل لديهم رتب واوسمة وفي اي تاريخ استحصلوا عليها ، ثم هل
 لديهم اوسمة حبيبه وكيف استحصلوا عليها وفي اي زمن اعطيت لهم ، وهل
 باثروا اعمالا غير رسمية ، وهل اتدوا للقيام بمهام خاصة

خامساً - اذا انفصلوا عن وظائفهم فما هي الاسباب الحقيقية التي دعت
 الى هذا الانفصال وهل استحصلوا من بعد على قرار محو ز استخدامهم ، وهل
 اخذوا تحت المحاكمة من جراء امور تهميق بوظائفهم او لامور خارجة عنها
 وما هو الحكم الذي صدر بحقهم وهل عوقبوا ام برثوا

المادة ٤ - يجب على منظمي تراجم لاحول ان يدرجوا في ذيلها الترتيبين المالي والهجرى بالرقم والكتابة

المادة ٥ - عند تنظيم تراجم لاحول يجب تبييد جميع ماورد فيها «وراق مشقة» ربط مع تراجم لاحول «ما لاورق المثبتة في هذه:

١ - تذكرة النفوس

٢ - رامة لرثة او الاجازة او شهادة او مضطمة التصديق او مضطمة الكفامة او مضطمة الانتخاب

٣ - رامة او فرمان امتياز الاختراع

٤ - نسخة مطبوعة من ذلهم

٥ - المضطمة لشجرة بمقدرو رتبة مدة التعيين والمشرة بالصل والامكان عن اوطبعه وتاريخ قطع لرتب

٦ - الاوراق الرسمية والمضاط التي نلت رامة ذمة الموظف خلال خدمته في الوظائف التي اودعت اليه

٧ - ابرآت المنظمة نوع لرتب والارسمية

٨ - لاعلامات المنصة الاحكام التي حكموا بها فيما ذا كانوا قد احدثوا

تحت المصاحفة

المادة ٦ - يجب اصحاب تراجم لاحول بين ان يربطوا معها صوراً مصدقة عن هذه المضطمة او تلكم الاوراق والمضاط ذاتها ماذا اختلفوا ربط اصل هذه الاوراق والمضطمة مع تراجم لاحول تحت مظعبي لدى ديوان السجل العام وفي حال عطائهم صوراً عنها يجب ان تحمل على لاصل من قبل موطني لتسجل

حتى اذا ثبت مطابقتها الاصل ترد لاصول الى اصحابها بعد ان يكتب
على طرفها (شوهدت) ثم تصمم بخطه رسمي ويوقع عليها الموظف الذي
قلها مع الاصل وتورد بعد ذلك في محرم . كما ان لصور داتها بصدق
كما تقدم ويحفظ مع ترجم لاصول . ما لاورق المثبتة التي تقدر فيجب
الاتيان على ذكرها في ترجم لاصول مع اسباب صحتها

المادة ٧- يجب تنظيم الاورق المثبتة وصوره على اورق ذات قيمة
على ان يعلق عليها ايضاً الطابع لمن يفتحى نظم الطوابع

المادة ٨- يودع موظفو الدور مركزية ترجم احوالهم لدى رئاسة
الدائرة المتمين اليها او لدى مديرية الموظفين ولدى ديوان السجل في الدائرة
المتسوين اليها . ما موظفو مديريات فودعوا ترجم احوالهم لدى رؤسائهم
المادة ٩- ان صادف ان هـ لث عملاً في مديريات حدى ترجم لاصول
يحتاج الى توصيف واكمال فترسل الى صاحب ترجمه بيته ذلك ويبعثها الى
الدائرة المحفوظة فيها

المادة ١٠- ذ حجر احد موظفين عن اوراق وثائق رسمية يثبت فيها
ما ورد من القيود في ترجمه حاله فان علم . فمورس بحث من الدور المتعلقة
عن المعلومات وقيود التي توصف بث قيود وتكون مصحح

المادة ١١- ذ ان يستطلع قيم فامورس او موصف عنه ان يثبت بالوثائق
والقيود الرسمية ما ورد من الشروح في ترجمه حاله وذا يمكن لهذا الموظف
ان يستحصل على شهادة موقعة من رئيس من ذوي الثقة ومصدقة من دثره

وسميّة تلت صفة تلك الشروح فمده لا يشتر هذه الشروح الواردة في
ترجمة حاله

المادة ١٢ - ن للماملة اني بوخت عبّ المادة السادسة فيما يتعلق بترجم
احوال موظفي المستعقات بحب ن تقوم بدتها الدائرة يرتبط بها ذلك موظف
غير انه في حالة تكرار تراجمه لاحو - وصف و حد لا يخط في هذه لدثرة
ال رسل مع مروطم ن المرحم امب في المراك

المادة ١٣ - بح على ممدني رجم لاحول ن المرحم المختصة ان
يرزوا اما لاصل و صورا عن شهود المده و تصديقها و الاجازات او
مضبط لالتحذات و شهودت التقدير اي يادهم من احد لمقدمات رسمية
وبر آت الرتب و لادسمه و لامتيرت و رخص و وسعة عن تألفهم او
ما ترجمو من آثار و كتب و عملا بمطوق المادة السادسة بحري تسجل جمع
ذلك في هم الامودن و ديون السجل المرتبط به ذلك لموظف

المادة ١٤ - على موظف ان يعظم ترجمة حاله نفسه ودا تعدد عليه بحب
ان دين الاسباب لدعة لذلك

المادة ١٥ - يعظم او وصف ترجمه حاله ارة و حده فقط ، ولا يجوز لموظف
ما ان كردد وضع ترجمه حال اخرى مهما كانت لاسباب لدعيه الى ذلك
على انه لا يردف ن قدمت ترجمه حال حد موظفين قبل ن تسجل فله ان
يعظم غيره على ان يذكر فيه تدرج المسكان الذين نظم فيها تلك الترجمة

مصل ثاني

المادة ١٦ - ان يخط و تسجل رجم لاحول و حواشي اوقائع و الخزين

التي تعطى الى الموظفين يجري طبقاً للمباح الآتي :

تدقق تراجم الحال في قلم المأمورين ويظهر فيها اداكات مدرجاتها ومربوطاتها منطقاً علي لاحول والظام ومن ثم تنظم خلاصة مسودة طبقاً للسودح رقم ٢ بحوي على جمع الوقع الاساسه والمعاملات ثم توقع من قبل امير ومدير قلم المأمورين وتوضع بمجموعها في ظرف ويكتب على سارجه اسم الموظف ورقم لسجل وعدد ونوع الاورق التي يحتوي عليها ذلك الظرف وتوضع هذه الظروف في الخوانات المختصة بمحط مثل هذه الاورق

المادة ١٧ - لا لزوم للتوقيع بجانب كل واقعة تخص واحد الموظفين عند تسجيل خلاصتها في خانتها المخصوصة

المادة ١٨ - على انه ينبغي بمد تسجيل كل واقعة وسم حدتها حتى لا يترك مجال للملاوة شيء ما عداها فيما بعد

المادة ١٩ - يجب استعمال الحبر الاسود الدائم اثناء تسجيل معاملات تراجم الحال وبرجح استعمال الحبر الملون في حالي تسويد وتصحيح وعند حدوث ضرورة تستلزم شذبه بعض الكلمات فيجب وضع خط عليها بصورة تظل معها تلك الجملة المشذبة مقرومة واذا زاد التصحيح واستلزم الامر الاكثر منه مما يدعوى لتشوش محويات تلك المسودة فبقي عند ذلك تبديلها بمسودة اخرى

المادة ٢٠ - ان الخلاصات التي توقع من قبل المديرين لا ينبغي على السودين والمقيدين المديرين تغيير شيء فيها فاذا كان هناك شبهة فيقضي الرجوع فيه الى المدير حيث يصح ويوقع من قبله ومن مخالف احكام هذه المادة تطبق

عليه احكام المادة الخامسة و ثلاثين .

المادة ٢١ - يصف كل موظف سجل خاص وفقاً للنموذج رقم ٣ حيث يذكر فيه اسمه ونسبه واسمه وصحته وتاريخ ومحل ولادته ومذهبه وتابعيته وتاريخ دخوله في خدمة المدير ودرجة تحصيله والوصائف التي تولها والمكافآت والحوافز والندوات والاحداث وبراءات الذمة التي استحصل عليها وشهادات حسن خدمته وفرائد احكام والمقررات التي اتخذت بحقه بارادة سيادة والمصالحات والتفويضات لادبيه المطبوعة على ورقة خاصة التي بالمها من قبل المفتشين ادين اشرفوا على عمله مرة في كل سنة اشهر وراتب معزولينه والوظائف غير الرسمية التي قد بها

المادة ٢٢ - تقبل وتبصر عيب الى انقسم الخاص في سجلات الوقوفات اوراق الخلاصة المتصلة من راجع الاحوال والسحنة بجانبها والموقع عليها من قبل المديرين والمديرين

المادة ٢٣ - يجب ان تكون لسجلات سليمة من الحك والمصح واذا صادف وقوع - هراو دهر - سوء الق سجل بضرب على مكان السهو بحص لا يجمع قراءة تلك الامارة المطبوعة ويكتب بجانبها العبارة السليمة وتوقع من قبل مدير لقدر

المادة ٢٤ - يجب كتابة اسم الموظف على ظاهر كل سجل مع رقم السجل وفي مؤخرة هذا - حسب - رقم الموظف ثم توضع هذه السجلات في الخواص الخاصة بالترتيب

المادة ٢٥ - لا يجوز تسليم هذه السجلات الى الدين ليس لهم علاقة

من الموظفين بقلم انتخاب الموظفين ، ويجب وضع رقعة من القوي تحوي توقيع الموظف الذي يصادف ان يودع اليه احد السجلات في مكان هذا السجل الذي اخرج من الخوان الخاص

المادة ٢٦ - يعطى لكل موظف دفتر خدمة مصدق من المراجع المختصة طبقاً للنموذج رقم ٤ يحتوي على المعلومات والوقائع المدرجة في سجله الخاص ومن ثم الوقائع التي تجري لذاك الموظف فانها تذييل في دفتر الخدمة المذكور يجب ابراره لاحد اقلام المأمورين او اسجل فهدا الدفتر الذي يدفع عنه عشرة قروش يجب اضافته نصف ريال بحسبى الى ثلث اقيمته مسم طرح ويلصق عليه صناع بحصة قروش مقطوعة و سب قرش ثمن لوصول

المادة ٢٧ - لا تدرج في السجلات المطامير وتقديرات لما ية الحكومة المطاة من قبل المفتشين او من كان فرقم من الآمرين

المادة ٢٨ - بعد ان تدخل خلاصة ما اقتبس من تراجم الاحوال على دفاتر الخدمة يتحتم عمل صورة لكل واقعة تحدث من حيث يومها المسود والمميز والمدير ثم تدخل عند وحرقي في السجلات

المادة ٢٩ - يجب وضع خلاصة كل لوقائع المسجلة مع تدرج ورقه اوراقها المثبتة على الطرف الموصوعة فيه الاصبارة المتعلمه صاحب تلك لوقائع ووضع المسودات المختصه بها مع تلك الاصبارة

المادة ٣٠ - لا يمكن الغاء او تعديل ما سجل من احوال الموظف وانما يمكن تصحيح ذلك بحاشية فيما اذا اقترب ما قرر من تعديل او التغيير

بشأنها مقررات من مجلس شورى الدولة او المحاكم او المجالس الرسمية
او لجان الانتخاب

المادة ٣١ - يجوز طبع سجل خاص رفقاً للمادة الحادية والعشرين باسم
الموظفين المومنين الذين اودع امر غرضهم . يسلم الى الولاية او رؤساء الدوائر
في حالات التي يرى لزوم تطبعه حيث يمكن اخذ صور مصدقة من دائرة
السجل العامة ويحفظه متحصلاً - السجل الخاص بالمحور عنه اسناداً الى تراجم
الاحوال ومن ثم ترسل صورة مصدقة عن هذا السجل الخاص الى دائرة
السجل في الوزارة المراد طم الموظف وكل حدث تبدلات او وقائع تتعلق
بوصف ما من هؤلاء الموظفين الذين طم لهم لسجل الخاص بالمحور عنه
ترسل صورة مصدقة عن هذه الوقائع الى دائرة سجل المرجع الاعلى . وبعد
ذلك تدرج بحسب كل سجل ان قد ارسلت صورة منه الى ذلك المرجع

الفصل الثالث

في الجزآت

المادة ٣٢ - ان الذين لا يقدمون ردي ذي بدء تراجم احوال على الاصول
لا يسمون ائمة ، وانما قد تدعى الضرورة الى تأخير انذار ترجمة الحاصل من
الموظفين الذين يرى بوجوب معاملة لتعديدهم

المادة ٣٣ - ان الموظفين الذين لا يقدمون ترجمة حالهم عقيب مرور
سنة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون وقف رواتبهم ريثما يقدموا هذه الترجمة
المادة ٣٤ - ان الموظفين الذين يقدمون رديهم قد ذكروا في تراجم احوالهم
امور تخالف الحقيقة او كتموا او بدلوا في بعض المعاملات المتعلقة بوظائفهم

— ٢٦٠ —

او غير وافي هويانهم واحوالهم الشخصية ومن ثم لم تخرج في - ج - منهم الخاصة
الاسباب التي دعهم الى اقتراف هذه الامور الماسة للاحقية والاصول ينظر
في امر هذه المخالفات من حيث اذا كانت سبعا من حراسة او ائتمت اتفاقية
ويخرج ذلك في جانب سجل الموصف المسبب من هذه المخالفات

المادة ٣٥ - اذا وقع ان فقد بعض الاوراق المعلقة لتراجع الاحوال او
بتفرعاتها من قبل الموظف المسئول تحري تحت مسميات قانونية وفي اذابت
ان فقدان هذه الاوراق كان ناتجا عن سوء فهم - واذا تحصى ان هذه الاوراق
قد فقدت قصاء يكتفي بتكدير وتوزيع الموظف المسئول ويغرم بالمال الطواع
ذات القيمة المعلقة على تلكم الاوراق حتى اذا عده مكرر هذا الاهمل يقطع
لمرة الاولى راتب شهر من معاشه وفي امرة الثانية ينزل راتبه ويحال الى
وظيفة اخرى

المادة ٣٦ - ان الموظف الذي يحرق على - ج - او تصحيح او اصفه شي
على احدى الوقائع او المسودات الداخلة في - ج - بالموظف من قبل مدير
الدائرة بدون ان يعلم المدير عنه عن ذلك الحث او التصحيح او الاضافة
يجازى اذابة واذا اتضح ان هذا العمل كان من قصد تحري حقه ائتمت اتفاقية

❧ الفصل الرابع ❧

مواد متفرقة

المادة ٣٧ - يجب ان تودع الاوراق المعلقة بتقدير ان - ج - موصف ما او
التشكي عليه الى قلم المأمورين بالسرعة المسكة ليحري تسجيلها
المادة ٣٨ - ان السجل الخاص الذي يجب ان يعظم لكل موظف صفة

لما جاء في المادة الحادية عشر من يجب ان تدوج فيه جميع الخصوصات المتعلقة
بذلك الموصف حذيه من كل عرص او تاجر ومنطقة على الحق والعدل والحياد
ويراعى الكسب القائم في جميع دلت

المادة ٣٨ - يجب ان لا يحل لوقائع الحديدة المعاشه لكل موصف قدم
ترجمة حاله الى دائرة السجل في السجلات التدينية فيما اذا كانت السجلات
الخاصة التي نص عليها هذا القانون لم تعطه بعد ، وعلى الذين يطلبون صورة
عن هذه التقيود ان يدفعوا الرسم النظامي ويأخذوا صورة مصدقة عنها من
مديرية السجل

المادة ٤٠ - اذا صار ان انقل موصف من دائرة الى دائرة اخرى ترسل
صورة مصدقة حاوية جميع الاوراق المنتمية من ترجمة حاله فيما اذا كانت مسجلة
الى مديرية الدائرة الحديدة التي ينسب اليها على ان يبقى الاصل محفوظاً في
الدائرة الاولى ، واذا لم تكن ترجمة حاله مسجلة تجري هذه المعاملة بمدتها جيلها
المادة ٤١ - تنسب التعاليم والذين الموضوعان في ١٩ شباط ١٢٩٤ و ٢٧ كانون

اول ١٣٠٣ اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون والعمل به

المادة ٤٢ - از هيئة الوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ٤٣ - يعتبر هذا القانون نافذاً من تاريخ نشره

اصرت نشره والعمل به وضحه الى انظمة الدولة في ١٥ مايس ١٣٣٠

محمد رشاد

الغاء المادة ١١ من نظام السجل العام

قرار رقم ٢١٢٧

ان رئيس مجلس الوزراء -دولة- يورب

بناء على قرار تأسيبها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

ولما كانت المادة الحالية عشرة من نظام السجل المسمى تاريخ ١٩ مايس

٣٣٠ ورقم ٣٦٢ تقول انه لا يمكن القيد والاوراق الشوكة لخدمات احد

الموظفين اسجل خدماته بناء على شهادة يوقعها راجل ان يشهد وثوق شهادته اذ لا

رسمية وكان بقاء هذه المادة يؤدي الى استمرار الحريه ونسج محال واسما لتقديم

شهادات مخالفة للحقيقة

وبعد اخذ مطالعة مجلس الوزراء

وعنى اقتراح وزير الداخلية

يقرر

١ - تلغى احكام المادة الحالية عشرة من نظام السجل المسمى تاريخ ١٩

مايس ٣٣٠ ورقم ٣٦٢ بعد اربعة شهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

٢ - ان الموظفين الذين فقدت فيه خدماتهم او اضعوا اوراقهم المثبتة

يمكنهم ان يقدموا خلال الاشهر الاربعه الشهدت المنصوص عليها في تلك

المادة الى لجنة يسميها وزير الداخلية لتدقيقها و تقرير قيرها او ردها وبعد انقضاء
هذه امدة لا يمكن قبول اية شهادة من هذا النوع
٣ - يبلغ هذا القرار لمن له علاقة به لتبدي احكامه
دمشق في ٩ المحرم ١٣٢٩ هـ حزيران ١٩١٠

التوقيع - محمد تاج الدين الحسي
شهود وصدق تاريخ ١٢ حزيران ١٣٢٠ تحت رقم ٨٥٥١
المندوب الشريف - رويبر

تعميد العمال بالمادة ١١ الملغاة

من نظام السجن لعام في لواء اسكندرونه لمدة شهرين

قرار ٢٨١١

ال رئيس محاسن لورداه بدوله سوريا
بام على قرار تسييسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٠ ورقم ٢٩٨
وعلى قرار تعبيد ١٤ تاريخ ١٤ شاط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار تصليته تاريخ ٥ - ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
وعلى قرار دة ١٧٢٧ تاريخ ٥ حزيران ١٩٣٠ الذي يقضي بالغاء المادة
الحادية عشرة من نظام السجل احكام تاريخ ١٩ مايس ١٩٣٠ ورقم ٣٦٣ وذلك
بعد اربعة اشهر تبلي نشر ذلك القرار في الحريدة الرسمية

ولما كانت المدة المبحوث عنها انقضت يوم ١٥ تشرين الاول ٩٣٠ وكان
بعض موظفي اسكندرون لم يبالوا بحوى اقرار المبحوث عنه الامر لذي يؤدي
لحرمانهم من حقوقهم المكسبة

وحيث ان اكثر موظفي اسكندرون لم يكونوا مسجلين في ديوان
السجل العام فاضطروا عند تنظيم سجلاتهم الى تقديم شهادات اولا من قيود
بعض خدماهم المتقودة

وعلى اقتراح وزير الداخلية

بقر

١ - تطال احكام المادة الحادية عشرة من هذه النسخة العثمانية معمولاً بها
في لواء اسكندرون بعد اعلان هذا القرار في منطقته للواء مدة شهرين كامنين
ولا يجوز بعد انقضاء هذه المدة قبول أية شهادة من النوع المذكور

٢ - تدقق هذه الشهور من قبل اللجنة التي سماها وزير الداخلية لتلك
الغاية وفقاً للقراء رقم ٢١٢٧ تاريخه حيدرآباد ٩٣٠

٣ - يبلغ هذا القرار لمن له علاقة به تنبيه احكامه

دمشق ١٣ رمضان ١٢٩٩ و ٣١ كانون الثاني ٩٣١

محمد تاج الدين الحسيني

وزير الداخلية محمد جميل الاشقي

شوهه وصدق بتاريخ ٩ شباط ٣١ تحت رقم ٩٤٥٨

معاون مستشار امموصية اعدا ومعاون المندوب بدمشق

فيبر

قرار رقم ٨٠٣

ان رئيس الدولة السورية

ساء على القرار المؤرخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ لقاضي بتأسيس

دولة سوريا

وساء على اقرار المؤرخ ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ المتضمن تعيينه رئيساً

لدولة سوريا

وساء على اقرار مؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ ورقم ٦١٨ المتضمن

تحدد واردات ومقت لدولة سورية على ساس الفيرة السورية للسانية الذهبية

وبناء على اقتراح وزير المالية

قرر

١ - تحدد قيمة كل من ورقة تراجم احوال الموظفين ودفتر الراتب

(دفتر التسجيل سابقاً) بعشرة قروش سورية ذهب على ان يستوفى ورقاً سوريا

بحسب سعر الجباية يوم الدفع

٢ - وزير المالية يقوم بتحديد احكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره

احمد ثامي

دمشق في ٢٥ آب ١٩٢٨

شوهو وزير المالية : حمدي النصر

شوهو وصادق تحت رقم ٢١٤٧ تاريخ ١٢ ايلول ١٩٢٧

وكيل المدوب دلوله ديلوج

وضع نظام الاستحقاق السوري

قرار رقم ١٩٦

ان المرسل فوق العدة من لدن لموص السامي في ثم ادارة
شؤون دولة سوريا

بناء على قرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ وقرار ٢٩٨٠ مسمي
بتأسيس دولة سوريا

وبناء على قرار رقم ٤٣ تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٢٦ الذي عوجه الى
المسيو بيير اب بيمية لدى دولتي سوريا وحسن الدروز اربعة مرسل
فوق العادة

وبناء على القرار رقم ١١٨ تاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ مسمي بتنظيم ادارة شؤون
الدولة السورية

قرر

١- وضع رسم شرف الاستحقاق السوري حصص المكافاة عمل
الاخلاص وفي الاستطاعة اعطاء هذا الرسم في الاموات

٢- رسم شرف الاستحقاق السوري جميع الاشخاص من ي
جسدية كانوا ومهما كان عمرهم لافرق بين المذكور ولاياتها على شرط
ان يكونوا تواجد من لا عمل في وضع هذا الرسم للمكافاة
عليها .

٣- ان لا عمل اي كاف شخص من حب بهد الوسم هي الاعمال التي
تأتيها شخص او اشخاص عديدون معرضين في حياتهم للخطر بقصد تأييد النظام
وتأمين الامن العام

٤- ان وشاح هد الوسم يرض وحض ولف من ثلاثة عصابات عمودية
متتامة وهي بصله ثم حصره فصلة وعرض كل واحد منها ثلث عرض
الوشاح

٥- يوضع هد الوسم وفقاً للمودج المقرر من قبل رئيس لدولة وهو
يحتوي على نحه سوريا من لاءه ثم كك عبارة اشرف - لاجلاس
بصورة ظاهرة من وراء وينش بالخفر تمت هذه الجملة اسم وكنية الشخص
لدى رد اشجاعة او صهر منه لاجلاس ثم في ذلك اسم (دولة سوريا)

٦- يوضع لهذا الوسم اربع درجات يها ١- رتبة مدح بمنحة للدرجة
الاولى وسم ذهبي عليه غصن من النخل يفرق بينهما ميناء قرمزية اللون
الدرجة الثانية وسم فضي مذهب عليه غصن من النخل يفرق بينهما
بقضبة ، الدرجة الثالثة وسم فضي بدون غصان ، الدرجة الرابعة وسم (برونز)
بدون غصان

٧ لا يجوز منح شخص لدرجته من هد الوسم ما لم يكن
حاملًا للدرجة التي دونها لا ذلك هذا الشخص في اشجاعة فائحه و طهر
منه اخلاص مجيد طال

٨- د في خدمت عمل و طهر منه لاجلاس وكان هذا لاجلاس او
ذلك لاجلاس لا يستحق صاحبه منحه هد الوسم بل كان عملاً و

اخلاصاً يستوجب لشكر بكتب لي صاحبه كتب شكر ومتى نال احدهم
كتاني شكر من هـ الفصل ثم طهره بعد من خلاص حديد بكافاً بمعه
الدوجة الرابعة من هذا الوسام

٩- يجمع هذا الوسام قرارات من رئيس الجمهورية السورية يدرج في
الحريدة الرسمية وذلك بناء على اقتراح وزير الداخلية لمطوف على آراء رؤساء
الدوائر وبعد استطلاع رأي مدوب المفوض السامي ويحتوي هذه القرارات
على خلاصه لأعمال التي من أجلها صدرت. يوجد وزير الداخلية لديه دفتر
مدون فيه ارقام الاوصية المطاعة

١٠- عند ما تودى لشعاعة او الاخلاص بحبه شخص لدي كوفي من
اجل شعاعته او اخلاصه هذا الوسام تستحق عائته صاحبه الوسام هذا ونفس
ذلك الشخص اذ هي طارحاً عن العمل من جراء شعاعته واخلاصه يستفاضوا
تعويضاً موقفاً يحدد قرار مدلل من قبل رئيس الدولة على شرط ان يطر فيه الى
عائلة تلك العائلة وعند ابرام الى حال صاحب الشان

لا يتجاوز هذا التعويض (٦٠) ليرة سورية في السنة

١١- يصلى صاحب الشان في كل مرة يستحق بها الوسام (برأت) موقع

عنها من رئيس الدولة ومن مدوب المفوض السامي ووزير الداخلية

١٢- ان ضاع الحاسبة السورية لساح عن الحسكم بحدى لعقوبات
الارهابية او بمقومة محلة بالشرف تستمر حتما سقوط صفة حامل هذا الوسام
وتحرمه من حق حمله اما سقاط الاسم من الدفتر يخص ورقم هذا الوسام يتم
بتحادي قرار مدلل من قبل رئيس الدولة يدرج في حريده لرسمية وعليه فان وزير

المدلية يحيل الى رئيس الدولة نسخة عن كل حكم ج. ن. و. تأديبي ينطبق
بحاملي هذا الوسام

١٣ - ان وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ١ نيسان ١٩٢٦ الامضاء : سير اليب

شوهده : معاون مدير الفرقة العسكرية المفوض السامي المدوب المعاون

القائم بادارة عمل وزارة الداخلية الامضاء : دي فيرال

شوهده وصدق عليه تحت رقم ١١٣

بيروت في ١ نيسان ١٩٢٦ الامضاء : المفوض السامي جوقيل

سعادة المرسل لمتار

أشرف بان ارفع الى سعادتك في صيه لائحته قرار تصديق وضع وسام
الشرف للاستحقاق لسوري د. الش. ع. التي رزها لسورجون والافرنسيون
خلال الحوادث لطائرة في سوريا ولاخلاص الذي يدهه لوطفون
والضباط او الجنود المكامون بحفظ لامن في المستقبل نستحق المكافاة .
ان وضع وسام الشرف سيكون مكافاة لهذه الاعمال وبديل على ان فرنسا
والشعب لسوري يقدرون حقاً خدمات ابدولة في سبل توطيد الامن والسلام
فاذا شاطرتموني هذا لرأي رجو توضح هذه اللائحة توفقمكم السلمي
وفي الختام تعصلوا قبول وثائق الاحترام

معاون مدير الفرقة العسكرية المدوب المعاون القائم بعمل وزارة الداخلية

الامضاء : دي فيرال

تعديل نظام وسام الاستحقاق السوري

قرار رقم ٧٣٧

اذ رئيس الدولة السورية

بناءً على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٥ ورقم ٢٩٨٠ القمي - تسي

دولة سوريا

وبناءً على القرار تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ القمي تعينه رئيساً

لدولة سوريا

وبناءً على القرار تاريخ ١ نيسان ١٩٢٦ ورقم ١٩٦ باحداث وسام

الاستحقاق السوري

وبناءً على اقتراح وزير الداخلية

يقرر

١ - تسمى المادة الخامسة من قرار رقم ١٩٦ - ربح ١ نيسان ١٩٢٦ القمي

باحداث الوسام لسوري ويستعمل من ملاحكم لآية :

٥ - يحوي الوسام بحمد سورية من لأمام ما ظهر نقش في وسطه

عبارة (الاستحقاق لسوري) باللغة العربية والحط الكوفي ونحوها على

شكل دائرة باللغة ولا حروف العربية (شرف - حلاص) ويكون كل

ما ذكر منقوشاً بالحرف دمشق في ١ آب ١٩٢٧

جنداني

شوهه وصدق تحت رقم ٤٤٩ ربح ٢ آب ١٩٢٧

مفوض اسامي : يوسف

تحمل خزانة الدولة نفقات سك وسام

الاستحقاق السوري

قرار رقم ٢٦٧

ان المرسل فوق الماده من لدن لمعوض السامي القائم بادارة شؤون
دولة سوريا

بسمه على اقرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس
دولة سوريا

وبناء على اقرار تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ ورقم ٤٣ الذي عهد بموجبه الى
المسؤولين ارب مهمه لدى ذوي سوريا وحمل للدرز بصفة مرسل فوق المادة
وبناء على اقرار تاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ ورقم ١١٨ متعلق بتنظيم ادارة شؤون
دولة سوريا

وبناء على اقرار نصي بموجب اسم الشرف للاستحقاق السوري
وبناء على طرح المندوب المذكور في اتم عمل وزارة الداخلية بمرور
١ - معات سبوت وعش مسمه في للاستحقاق السوري الذي
يعطى لمنحقه تحمل مودة لدولة (في فصل معات الاعباد ومتفرقة مقام
وثاسة الدولة)

٢ - وزير خاليه بقوه تنفيذ هذا اقرار في ٢٨ نيسان ١٩٢٦

لامعه سيبيراب شوهه الامضاء : دي فيرال

مرسوم اشتراعي رقم ١٠

بشأن التشكيلات العامة لمجلس الشورى

~~~~~

ان رئيس الجمهورية السورية

بني على الدستور لمشور بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠

وبناء على قرار المفوض السامي مؤرخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم

(١٧٦ ل. د. ا.)

وبناء على قرار مجلس الوزراء

برسم ما يلي :-

الفصل الاول - احكام عامة

المادة ١ - مجلس الشورى هو هيئة ادرية تقوم بمهمة القضاء الادري

وتساعد الحكومة على ممارسة سلطاتها

المادة ٢ - مقر مجلس الشورى في مدينة دمشق

المادة ٣ - يربط مجلس الشورى برئاسة الوزراء

الفصل الثاني - في تاليف مجلس الشورى

المادة ٤ - يتألف مجلس الشورى من :

اولاً - رئيس مجلس الشورى

ثانياً - العضو الافرني في محكمه لتبيز

ثالثاً - عضون عاملين

## رابعاً - ستة أعضاء متدينين

المادة ٥ - ان رئيس مجلس الشورى واعضائه العاملين يمتنون بمرسوم بناء على قرار مجلس الوزراء

المادة ٦ - عند تعيين رئيس مجلس الشورى يوبى عنه تقديم الاعضاء العاملين في الوصيفة وعند رى الاعضاء في تقديم يوبى عن الرئيس اكبرهم سناً

المادة ٧ - لا يجوز تعيين احد رئيساً أو عضواً عاملاً ما لم يكن سوري الجنسية وقد امكن الارتمس من عمره ومتصفاً بحسن السلوك والاخلاق وغير شاكوم عليه ما حدى مواد الالية :-

أ - الاعمال الموصوفة بالحاية حتى ولو عوقب من اجلها بمقوبة تأديبية - ب - من الاسباب الممنوعة

ب - الحصة اذا عوقب من اجلها بمقوبة الحبس :-

المادة ٨ - ان الاشخاص الاتى ذكرهم فيما يلى هم وحدهم الذين يمكن تعيين احدهم رئيساً أو عضواً عاملاً

أ - اعضاء محكمة ندمية وحقابة احاطت زون على الشروط التى تؤهلهم لان يسيروا اعضاء فى محكمة ندمية

ب - كبر اعضاء مجلس الادريس ثمانية بالاعمل او المحالين على التقاعد الذين يشعرون او شعرو وديته ممارسة على الاقل لو صيفة رئيس الجامعة السورية او مدير عامه مدير فى احدى نودارات او والى او متصرف ويمثل حتماً فى كل فئة من هاتين الفئتين عضو عاملاً فى مجلس الشورى

المادة ٩ - يتقاضى من كل رئيس مجلس شورى الاعضاء العاملين راتباً يحدد على الوجه الآتي :

ان رئيس مجلس الشورى يتقاضى الراتب المخصص لرتبة رئيس محكمة التمييز الاول والعصر العامل يتقاضى الراتب المخصص لرتبة عضو محكمة التمييز .

اما العصر الاوربي في محكمة تمييز ولا يتقاضى عن عضويته مجلس الشورى راتباً او تعويضاً ما

المادة ١٠ - لا يجوز الجمع بين وظائف رئيس مجلس الشورى او الاعضاء العاملين وبين اية وظيفة عامة ذات راتب او رتبة او كل انتدب في اية حرفة خاصة تعود على صاحبها بالكسب

ويستثنى من ذلك العصر الافرنسي في محكمة التمييز الذي يجوز له بموجب المادة الرابعة الجمع بين الوظيفتين

المادة ١١ - تشمل احكام قانون التقاعد وامدته المرتبة رئيس مجلس الشورى واعضائه غير انهم يستعملون على القيم وراتبهم حتى تسنين من عمرهم .

المادة ١٢ - ان رئيس مجلس الشورى واعضائه العاملين يتمتعون بحق التقاعد ولا يمكن عزلهم او احوالهم على التقاعد اياً لا يحكم يصدره المجلس التديري المؤسس تبعاً لاحكام هذا المرسوم الاشتراعي . على ان من يستقيل من مائة السورية يزل حكماً

المادة ١٣ - ان الظر في قضايا التديب المتعاقبة رئيس مجلس الشورى او

اعضائه المملين راحه بحس تاديي يؤلف على الوجه الآتي .

رئيس مجلس الشورى او من يقوم مقامه رئيسا

المضو الافرنسي في محكمة التمييز عضو مجلس الشورى وعضو آخر من

اعضاء مجلس الشورى الدائمين والرئيس الاول في محكمة التمييز واحد اعضاء

محكمة التمييز - اعضاء

المادة ١٤ - يجبل رئيس الجمهورية تمضية على رئيس المجلس التاديي وهذا

يعين من بين اعضاءه مقرر يقوم طلب الايضاحات التحريرية من صاحب

العلاقة او يسمع افادته الشفهية ويدونها في مذكرة بدون عند الملزم رفض

تلبية مذكرات الدعوة او اعطاء الايضاحات المطلوبة ويصبط اذا اقتضى الامر

افادات الشهود وتواقيعهم عليها ويظم الحاضر الالزمة ويضع تقريره يقدمه مع

الاصارة الى رئيس المجلس التاديي

والا يرضى على هذا التقرير الذي يجب ان ترسل صورة عنه الى كل

من صاحب العلاقة اعضاء المجلس

المادة ١٥ - يدعو الرئيس بدون مهلة المجلس التاديي للاجتماع ويطلب مشول

المضو المتهم والشهود الذين لا منسوحة من استجوابهم او الذين يطالب المضو

الموما اليه حضوره ويطلع العضو المتهم عند مشولته ان ينعين بوكيل واحد

يختاره للدفاع عنه اما اذا لم يحضر فلا يمكن ان يشله او يدافع عنه احد وحيتاذا

يكتفي المجلس باصدار حكمه بناء على الوثائق فقط

المادة ١٦ - عند انتهاء اوراقات يتذاكر المجلس بمباب العضو المتهم ويشترك

المفرد بالذات كره ولا يجوز للمجلس ان يحكم الا بالاعقوبات الآتية .

أ - اللوم البسيط

ب - اللوم مع التوبيخ

ج - الاحالة على الاستبعاد بدون راء - مدة حبس - لا قدر سنة واحدة

د - الاحالة على قضاء حكم من شروط الخدمة في اقوالهم

والانظمة المعمول بها

هـ - المزل

ان الحكم الصادر عن المجلس التأديبي يصبح مزمعاً من تاريخ صدوره

ولا يكون قابلاً لأي طريق من طرق المراجعة ويخضع من قبل رئيس مجلس

الى رئيس الجمهورية الذي يضعه حالاً موضع التنفيذ

المادة ١٧ - تجري التبعات القانونية لحق لرئيس ولائحة عامين وفقاً

لقواعد الحقوق العادية من اجل الحائيات والحق - كرامة - خاصة على

ان تبلغ النيابة العامة امر التهمة الى رئيس الجمهورية في مدة اربع وعشرين

ساعة تلي الاتهام او التوقيف

المادة ١٨ - لا تجري استبعاد القانونية بحق رئيس مجلس شورى وعسا

العاملين من اجل الحائيات او الحق التي اقترفوها او قيامها بنوعية الا بناء

على قرار المجلس التأديبي المؤسس بموجب المادة (١٣) . ورا دعت لمصلحة

العامه الى التوقيف فوراً لرئيس الجمهورية ان يصر به

المادة ١٩ - لا يجوز لمجلس التأديبي ان يقرر في تنحية الحائيات على حكم

الجزائية قبل ان تثبت بها المحكمة المختصة بصودة هائبة - سواء كان ذلك في المحكمة

لبداية او عند الاقتضاء في احكام الاسديافية

المادة ٢٠ - كل قرار يصدر من حكم او بالبراءة في مادة جحقة او جاية  
بحقة، رئيس مجلس الشورى او اعضائه لعموم يقع الى المجلس الشورى الذى  
يحكم تاريت - لوجه - تربية المسلكية بشان الافعال التي ادت الى التفتعات  
الخيرية وذلك تنقضى مواد ( ١٤ و ١٥ و ١٦ ) من هذا المرسوم الاشرافى ويعزل  
حنما من حكمه عليه مائة تمنح عدم اهليته لمصوية مجلس الشورى بموجب  
امارة السامعة

المادة ٢١ - يتختم على رئيس الجمهورية ان يكف عن العمل بدورئيس  
مجلس الشورى او اعضائه لاملين موقوفين لاي سبب كان او المملين على  
المحاكم قرار من المحكم الشورى الى حين صدور قرار الهائى . ويحق له ان  
يكف عن العمل بدورئيس مجلس الشورى او اعضائه لاملين الذين تجري  
بحقهم تمنع المسلكية ماء على فترات التردد المصوص عنه في المادة ( ١٤ )  
واد م يرل لمصويحق له ان يمتنع من المدة التي قضاهامعكفوف  
ليده وعاقا للشروط التي نصت عليها القوانين والانظمة المرحية الاجراء على ان  
تؤخذ بنظر الاعتبار عند الاقتضاء لمقوة التي حكم عليه بها

المادة ٢٢ - اعضاء مجلس الشورى المتقدمون هم من كبار الموظفين الاداريين  
الذين يشغلون وظائف تدل رة مدر في احدى الوزارات على الاقل . ومع  
احتفاظهم تمارسة وظائفهم الادارية يدعون ايضا لمعمل في مجلس الشورى ولا  
يتفصون من اجل قيامهم بهذه المهمة لارتقاء ولا تعويضا

المادة ٢٣ - تقسم دوائر الدولة الى ستة قسام

١ - المعدلية

٢ - الداخلية

٣ - المعارف

٤ - المالية

٥ - الزراعة والتجارة واملأ الدائرة والدوائر المتأثرة

٦ - الاشتغال العامة

وكل قسم من هذه الاقسام يشمله عضو مستند مع لاحدى الدوائر التي يؤول منها

المادة ٢٤ - يعين اعضاء مجلس شورى استمدون مرسوم يصدره رئيس الجمهورية بعد استطلاع رأي الوزير صاحب الشان ويكون تعيينهم لمدة سنة واحدة ويمكن تجديده

المادة ٢٥ - يلحق بمجلس شورى ديوان يؤلف على الوجه الآتي :

أ - رئيس ديوان

ب - منشیان

ج - كاتبان

د - مباشر

وتسعى هؤلاء الموظفون في امر تسييرهم وترقيتهم وتجهيزهم وتنفيذهم وتأثيرهم وتأثير الميزان الاخرى الاحكام المتبعة على موافق وزارة الداخلية

لفصل اثاث - وصائب مجلس شورى الاستشارية

المادة ٢٦ - يمكن استطلاع رأي مجلس شورى في الامور المالية ،

١ - مشاريع القوانين والاقتراحات بشأن وضعها ومشاريع المراسيم واللائحة الادارية التي تحال عليه من قبل الحكومة

٢ - لائحة لادارة العامة

٣ - الحالات المستعصية على الشورى والاعضاء المصوب بها

المادة ٢٧ - لا يدعى مجلس شورى في حال من الاحوال لانداء الرأي في قضية هي قيد المحاكمة او توفى بها من الاسباب ما يجملها نابعة لراحة الطرق القانونية لدى مجلس شورى نفسه او لدى اي محكمة كانت

المادة ٢٨ - ليس لأي مجلس شورى صفة الاجبار والحكومة غير ملزمة باتباعه الا في الاحوال التي صرحت بها القوانين

المادة ٢٩ - يمكن ان يكلف مجلس شورى بعداد او بلاشتراك باعداد مشروع يتعلق بجمع القوانين واللائحة المصوب بها في المواد الختلفة والتجارية والحراثة والادارية

المادة ٣٠ - تلت مجلس شورى بمسائل يطرح في احدى القضايا بصفة استشارية من الرئيس وعضو الاخر في محكمة التمييز والاعضاء العاملين والمتقدين ويمكن ان يعهد اليه بواجب من اقرار ورأي مستشار او مدير او رئيس احدى افرقة في اقراره ذلك ملاقة للنظر في قضية معينة ، على ان لا يشترك هذه الوصف بالتصويت

المادة ٣١ - ان انفصال أي يدي مجلس شورى رأيه فيها تحال عليه بقرار من قبل رئيس مجلس اقراره الذي يمكن ان يباع مجلس شورى ايضا الامراع بابداء الرأي وفي هذه الحلة على مجلس شورى ان لا يصرف عن



النظر في هذه القضية الى غيرها حتى يت فيها ويعطي رأيه بشأنها خلال شهر واحد على الاكثر

المادة ٣٢ - لمجلس الشورى ان يؤلف من اعضائه لجائاً لا يقل عدد اعضاء كل منها عن الثلاثة للتدقيق في قضية او عدة قضايا معينة ويرأس هذه اللجان رئيس المجلس او احد اعضاءه الماملين . وتصح هذه اللجان تقريراً حرره على هيئة المجلس العامة

امادة ٣٣ - يتذاكر مجلس الشورى في قضايا الاستشارية بصورة سرية ولا تذايع اراؤه بشأنها

المادة ٣٤ - يرفع مجلس الشورى الى رئيس الجمهورية في نهاية كل سنة تقريراً ويرسل نسخة عنه لرئيس مجلس لورداء ويتضمن هذا التقرير خلاصة اعمال المجلس ورأيه في سير اعمال المصالح العامة كما تبين في سياق درسه للقضايا التي عرضت عليه خلال السنة ويتضمن تقريراً بما يبدوا للمجلس من الاقتراحات التي تساعد على تحسين شؤون هذه المصالح

الفصل الرابع - وظائف مجلس الشورى التشريعية

المادة ٣٥ - مجلس الشورى هو في الاشهر المرجع ذو الصلاحيات للظر والبت في القضايا الادارية وله حق الفصل فيما في جميع قضايا المصلحة العامة وسيبر اعمال المصالح العامة مع القضاء ما يحجب ذلك مما صرحته القوانين والانظمة المرعية وعلى الاخص فيما تنس صلاحية المحاكمات المعلقة في القضايا الاجنبية

السلطات الادارية بحجة على مرعاة احكام قردت مجلس شورى  
والعمل بمقتضاها

المادة ٣٦ - يطر مجلس شورى حاصه في اقصيا لآية :

١ - طلبات تعويض لاصرار الناجمة عن الاشغال العامة او القيسام  
بخدمات عامة

٢ - الخلافات المتعلقة بالحقوق والالتزامات والمناقصات والامتيازات التي  
تقرها الادارات العامة كالميل سير لمصالح العامة

٣ - الخلافات المتعلقة بالصراف مباشرة

٤ - الخلافات المتعلقة برون ومعدات تقاعد المواطنين

٥ - الخلافات المتعلقة بشغل املاك لدولة العامة

المادة ٣٧ - يطر مجلس شورى في دعوى لرفع المراسيم والقرارات  
ذات الصمة لادارية اني صدره سلطات الجمهورية السورية بدعي ان فيها  
تجاوزا لحدود سلطتها كانت هذه المراسيم وقرارات ي سواء اكانت  
شخصية ام تنظيمية

المادة ٣٨ - يطر مجلس شورى في لالامات ناشئة عن الوظيفة  
بين السلطات الادارية

المادة ٣٩ - يطر مجلس شورى في لاعتراضات على صحة انتخابات  
لمجالس لادارية لاصميه و صمه

المادة ٤٠ - ينظر مجلس الشورى بصمة تغييرية في قرارات مجالس التاديب  
او لفة بمقتضى لقرار (١٣٥) الصادر في ٢٠ آذار ١٩٢٦ لمرافعة المواطنين

المادة ٤١ - تستطلع المحاكم رأي مجلس الشورى في تفسير وتقدير المقررات الادارية المتعلقة في الدعاوى التي حق الطر وبت فيها من صلاحية المحاكم لعادية وما يبدىه مجلس الشورى من الرأي تكون المحكمة الواضحة يدها على الدعوى ملزمة باتباعه

المادة ٤٢ - ان العلاجات بمطبة محاس الشورى بموجب هذا المرسوم الاشتراعي لا تحل بالامتيازات قصائية التي من عليها قرار الموضع لسامي المؤرخ في ١٧ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨٢٠

المادة ٤٣ - يتألف مجلس الشورى من محكمة ادارة من رئيس مجلس الشورى والمضو لافريسي لدى محكمة التمييز ومن عضوين عاملين ويكون في الجلسة ثلاثة من اعضائه

المادة ٤٤ - يقوم الاعضاء المتدبون بالعمل لبيعة عامة ويمثل كل منهم باسم الدوائر او الدائرة التي يمثلها وبهذه الصفة يطبق عليهم لقب سوب الحكومة ولا يشتركون في مذاكرات المحكم

#### الفصل الخامس - احكام محكمة

المادة ٤٥ - يضم مجلس الشورى طمة الدخلي بدون من عدة لاعضاء المتدبين ورفعه لتصدق رئيس الجمهورية

المادة ٤٦ - تلقى جميع الاحكام بحالها لحد المرسوم لاشتراعي ولا سيما قرارات رئيس لدولة لسورية رقم ١٣ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ورقم ٢٤ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ورقم ٢٤ تاريخ ٩ شباط ١٩٢٥ ورقم ٩٥٠ تاريخ ٢٣ شباط ١٩٢٩

المادة ٢٧ - يداع هذا مرسوم لاشتراعي ويبلغ الى من يلزم

دمشق في ١٧ رمضان ١٣٥٢ وفي ٢ كانون الثاني ١٩٣٤

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء

محمد علي العابد

حقي المظلم

صدق من المفوض له عليا بموجب قرار رقم ١٢٨ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٣٤

## مرسوم اشتراعي رقم ١١

في اصول المحاكمة لدى مجلس الشورى

~~~~~

ن رئيس الجمهورية السورية

ب. على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وب. على قرار المفوض السامي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم

(١٧٦ ل ر)

برسم مايلي:

الباب الاول - الاصول العادية

مصل لاول - دامة الدعوى

المادة ١ - لا يجوز لاي فرد قامة الدعوى لدى مجلس الشورى الا اذا

كانت هذه الدعوى تضمن الشكوى من قرار اصدارته السلطة الادارية

المادة ٢ - اذا لم يكن هناك قرار دري وعلى اشخص الذي يدعي

بالضرب ان يستصدر ولا فرأ من السلطة المختصة ويجب ان يقدم لهذه السلطة استدعاء بهذا الشأن فتمطيه بدون عهده وصلا ننت سلام الاستدعاء المذكور واذا لزمنا السلطان السكون مدة ثلاثة شهر اعتباراً من تاريخ الاستدعاء المقدم من صاحب العلاقة نعتاً للاصول ويكون ذلك عتبه قرار رد طلبه

٣- يجب ان تمام لدعوى من قبل لافراد خلال شهرين من تاريخ تبليغ اقرار الذي اقيمت الدعوى نشانه ولا سقط حق ما دام

واذا كان لقرار الذي اقيمت الدعوى من حرته شخص معنى لرفض سبب سكوت الادارة مهلة الشهرين لآلة لذكر متدي اعتباراً من انقضاء مدة الثلاثة اشهر المصوص عم في المادة السابقة

المادة ٤- ن لدعوى القائمة من قبل لافراد زرع الى مجلس اشورى باستدعاء يقدم الى ديوانه وبحسب ان يذكر بالاستدعاء ما يأتي :

١- اسم المدعي وكيفية وصحة ومحل ومنه وكذلك اسم وكيفية ومهنة ومحل اقلعة المدعى عليه عند الانقضاء

٢- بيان المدعى به وذكر دوائع الحل والنعاط حقوقه التي يستدعيها

٣- بيان الوثائق المقدمة مع الطلب

٤- ذكر المحامي المسجل نعتاً للاصول فيما اذا اقام الشخص المادي

محامياً عنه

ويجب ان يصدق على الاستدعاء الطوابيع القانونية

المادة ٥- يقسم مع الاستدعاء الاوراق لآلة :

١- صور طبق الاصل عن الاستدعاء مصدقة من المندعي وبحسب ن

يكون عددها مساويا لعدد الفئات التي لكل منها في القضية مصلحة تختلف
عن مصلحة الفئة الاخرى

٢ - صورة مصدقة عن قرار الذي كان مداراً لأقامة الدعوى وعدد
عدم وجود لاصل لمصوص عليه في المادة الثانية من هذا المرسوم
الاشترعي

٣ - شهادة من الحاكم ومن رئيس المحكمة اذا كان القرار المطلوب
تفسيره او تقدير صحته له علاقة بدعوى اصلية تمت لدى الحاكم او المحكمة
المشار لها

٤ - مصوص من دأمر المكافأة لصفحة اعطت لفصيلة ذات نأدية لتأمين
الاحتياطي

المادة ٦ - تنظم السلطة لادارة استدعاءها بشكل مذكرة تعشبه بال
محلس الشورى تماماً للشروط لمصوص عليها في المادتين (٥٤ و ٥٥) الا انها تعفى من
الطوايع ومن التأمين الاحتياطي

المادة ٧ - بدون كاتب الضغط استدعاءات ومذكرات قمة الدعوى
حال وصولها في سجلها الخاص الذي يجب ان تكون مصححة مرفقة بالتسلسل
ومشاراً عليها نأاً للاصول وتطبع هذه الاستدعاءات ومذكرات بخاتم يدل
على تاريخ ورودها ويسطى وصولها بسلامها

ذا كان في الاستدعاء والمذكرة ما يخالف لاصول فعلي رئيس مجلس
الشورى ان يبلغ ذلك لي المستدعي و لي السلطة لادارية خلال (٤٨)
ساعة ثم بعد التسليم

والتصحيح بحكم في طرف (١٥) يوما من تاريخ التسليم.
وإذا انقضت هذه المدة عد لمجلس انصاب لو رد في الاستدعاء و المذكرة
ملغى كأن لم يكن

المادة ٨ - يمين في الاستدعاء و مدعوه موصوع الطاب والاسباب
القانونية التي يستند اليها. واذا قدم المدعي طاباً و بين مدعاه و بين حديقاً
انشاء محكمة الاصولية عد طلبه ملغى لاحكم له

المادة ٩ - الاستدعاءات او المذكرات معدمة للمجلس الشورى لا تؤجل
تنفيذ احكام لقرارات امتهى و تمت لدعوى امتهى و لكن في وسع مجلس
لشورى انه على طاب مخرج من صاحب العلاقة ان يسمح باحصل تنفيذ
اذا رأى في التنفيذ ما يدعو لضرر عاجل و لكن طاب باحصل مستند لاسباب
هامة وخطيرة

الفصل الثاني - في الدعوى

المادة ١٠ - في حلال ثلاثة يوم اي ربي تسعدي او تصحيح اطاب يمين
وئيس مجلس الشورى مقررأ من لاعضاء الدس - ف مهم هيئة مجلس اطر
في القضا الادارية ويسلم الى هذا المقر و اخباره الدعوى

المادة ١١ - يقوم المقرر بتحقيق لدعوى و انشعبت و لم يسلات بالارمة
المتداعين و يمين لهم لم ي الارمة بتقديم ملاحظات و لدفع و ردود و بأمر
باجراء جميع انواع لتحقيق تني وى ان من شها توصيح اعصابه . و عند
الانتهاء من التحقيق يظلم نهر و روفه مع لاصارة ان وئيس مجلس اشورى
المادة ١٢ - القرارات التي يتخذها المقرر تصدر شكل و ردت تحقيقه

تبلغ الى الحسوم وهي غير معلية وبحور حثوف الى مجلس الشورى في خلال خمسة ايام من تاريخ تباعها. ويجتمع مجلس المشرية في غرفة المدكرات ويحصل فيها حلال عامة بام من تاريخ سنهها

المادة ١٣ - اذا دعا لمجلس شورى في استئناف قرار المقرر من قبل الافراد بقصد ازالة الصلة ولا يبعد لاسباب ذات شأن فيحكم على المستأنف بعرامه هدية تروح بين خمس ابرت وخمس وعشرين ليرة سورية

المادة ١٤ - يبلغ المقرر لاستدعائه والمذكرة المتعلقة باقامة الدعوى الى الحسوم المدعى عليهم ويبين مدعى اعنيته في نعم عن دحال كل من لهم علاقة بالخلاف القائم من بحق لهم فيما اذا تقدموا باعتراض الغير

المادة ١٥ - يسع مرور مدكرت لدفع واردة الى المدعى لا يجوز للمريق واحد ان يرد اكثر من مرة واحدة

المادة ١٦ - يجري استئناف حطبة الى المتداعين بالشكل الاداري وبسطى بها وصولات وملة عددته للمربعين تقدم دفاعها او ردودها يجب ان لا تقل عن خمسة عشر يوما وان لا يرد عن شهر واحد اعتبار من يوم التسليم

المادة ١٧ - يسطع المدعى ان يخطو على ورق الدعوى في ديوان مجلس ديوانه في سيج بمجلسه

المادة ١٨ - يجرى استئناف على صلب المتداعين باحراء جميع وسائل التحقق في ديوانه كما كشف من قبل الخبراء وسماع الشهود والاستجواب وملة لا يمكنه وندوق خطوط وبمكة ايضا فيطلب من مأموري الادارة القيام باحراء تدقيق وسطيم التقارير اللازمة

المادة ١٩ - ينفذ المقرر كقيمة حرة لتحقيق مستألف بمبادي قانون اصول المحاكمات المقنونة على انه غير مجبر على التقيد باحكامه حرفياً وبما بان تكون التحقيقات كاملة وصحيحة مع مراعات حقوق الدفاع وتدون نتائج التحقيق في ضبط بحق المدعين الاصلاح عليه وذلك المادة (١٧) من هذا المرسوم

الفصل الثالث - المحاكمة

المادة ٢٠ - لدى انتهاء التحقيق ينظم للمقرر تقريراً يشرح فيه القضية مفصلاً ويذكر وقائع الحال والمعاط القانونية التي يجب حلها وينظم أيضاً مشروع قرار يتضمن حواشٍ سماع الدعوى و عدمه من قبل المجلس وقبوله اياها من حيث الامكان

المادة ٢١ - يأمر المقرر بالصداع لاصداره والتقرير الى نائب المحكمة الذي يعيدها الى رئيس مجلس الشورى

المادة ٢٢ - يودع رئيس مجلس الشورى التقرير الى عمدة المجلس ويأمر بتسليم المدعين المسائل في سطر المقرر وتاريخ موعد جلسته لحد مقرر الاعتذار المسافة او قيمة بين منه كل من متدعين ومقرر مجلس شورى وهذه المادة يجب ان لا تقل عن رتبة يوم عتدراً من تاريخ سلح مذكور

المادة ٢٣ - تسجل القضية في سجل زيب دعوى المتسلسل وبمحكم فيها باول جلسة على انه لرئيس مجلس الشورى ان يجل الجلسة فدية به على طلب احد المتدعين الذي يجب عليه ان يبرهن ان هذا طلب يستند الى اسباب قاهرة

المادة ٢٤ - تكون جلسة عمدة ومقرر بشرك عدل كرت المجلس

المادة ٢٥ - يتلو كاتب الصبب تفاصيل القضية والمآل التي يسطها المقرر ويبدى المتداعون من الافراد او وكلائهم الرسميين والسلطات الادارية او ممثليها الرسميين ما يحفظونه لشعبه عند الاقتضاء ويبدى نائب الحكومة مطاوعة ثم تختل هيئة المجلس لهذا كره وتتلو قرارها بعد ذلك في جلسة علنية

المادة ٢٦ - يتضمن القرار

١ - اسماء المتداعين ومقرم ودعاهم وذكر الوثائق الاساسية الموجودة في الاصابة والنصوص القانونية او النظامية المستند اليها

٢ - وجبات الحكم

٣ - نص الحكم

٤ - تاريخ تلاوة الحكم في الجلسة العلنية

المادة ٢٧ - يوقع مقرر من قبل الرئيس والاعضاء الذين اشتركوا في الحكم وكاتب الصبب ويدور في سجل المذكرات ويتولى كاتب الصبب تبليغه الى المتداعين والاآراء الخاصة بدور في جريدة الصبب دون ان يبلغ المتداعين نسخة عنها

المادة ٢٨ - جميع صور قرارات المصدقة التي تلح او تسلم الى المتداعين يجب ان تحوي صيغة تنفيذ الآلية الجمهورية السورية تبلغ
(يذكر الورير او اورداء دوي ملاقة) وانسرم كلا بنا يحصه وانسرم ايضاً
جميع موثقي القوة اعادة كلا بنا يحصه سلوك الطرق القانونية لتنفيذ احكام
هذا القرار بشأن المتداعين من الافراد

المادة ٢٩ - اقرارات التي يمدوها مجلس الشورى تعتبر نافذة بملء الحلق

وعلى رئيس مجلس الشورى ان يسهر من تلقاء نفسه او يطلب من احد الداعين
على تنفيذ القرارات بدقة

الفصل الرابع - طرق المراجعة

المادة ٣٠ - قرارات مجلس الشورى لا تقبل من طرق المراجعة التقاوية
صوى الاعتراض واعتراض الغير واعادة المحاكمة

المادة ٣١ - يقبل طلب الاعتراض من كل فريق مدعى عليه لم يقدم لائحة
دفاعية قانونية ولكن لا يقبل على اي حال طلب الاعتراض من السلطة
الادارية .

المادة ٣٢ - يقدم طلب الاعتراض في مهلة شهر من تاريخ تلغى القرار اذا
كان ذو العلاقة مقيما في الاراضي السورية وفي مهلة شهر اذا كان مقيما في غيرها
والا رد الاعتراض .

المادة ٣٣ - يقبل اعتراض الغير من كل فريق سبب له القرار ضرراً اذا
كان لم يبلغ اقامة الدعوى ولم ينحصر من بثته فيها ويقدم هذا الاعتراض خلال
المهل المعينة في المادة السابقة اعتباراً من تاريخ تبليغ القرار لصاحب العلاقة
والا حكم برده .

المادة ٣٤ - يقبل طلب اعادة المحاكمة في الدعوى لكل فريق له علاقة
بها ، ذلك :

- ١ - اذا كان صدور القرار منياً على وثائق ملزمة
- ٢ - اذا صدر الحكم على احد الفريقين بحجب عدم تقديمه مستنداً قائماً
كان في حوزة خصمه

٣ - عند عدم مراعاة اصول التحقق والمحاكمة المصوص عليها في القانون
المادة ٣٥ - كل شخص يطلب إعادة المحاكمة لاى - بسبب من الاسباب التي
تذكر سابقاً يحكم عليه من قبل مجلس الشورى مراعاة تراوح بين اثني عشر ليرات
والخمس وعشرين ليرة - ودية

المادة ٣٦ - كل شخص يقدم طلب إعادة المحاكمة تبت الاصول القانونية
ويحصر دعواه لسبب من الاسباب الواردة في المادة ٣٤ يحكم عليه بمرامة
تتراوح بين خمس ليرات وخمس وعشرين ليرة سودية

المادة ٣٧ - تخضع دعاوى الاعتراض واعتراض الغير وإعادة المحاكمة
لنظام المراجعة بشأن الدعاوى الاساية التي ادت الى صدور القرار
المستفي منه

الباب الثاني - في تطبيق اصول المحاكم المستعجلة

المادة ٣٨ - تحوي في اصول المحاكمات المستعجلة قواعد الاصول العادية
المصوص عليها اعلام ماعدا الاستثناءات الواردة في الاحكام الاتي بينها :

المادة ٣٩ - يجوز للأفراد ان يقيموا الدعوى بدون ان يكون هناك قرار
سابق من السلطة الادارية ويعمى الاستثناء من مبلغ التأمين الاحتياطي ولا
يستطيع مجلس الشورى وجوه من الوجوه ان يامر بتوقيف التنفيذ المدعى

المادة ٤٠ - يقوم المقرر بتحقيق القضية في اقصر وقت والقرارات التي
يصدرها لاقتبال الاستئناف والمهمة التي تعين للمدعين لتقديم دفاعهم
يكون حدها الاثنى (٨) ايام ولافصى (١٥) يوماً ولا يسمح بتقديم

اى رد كان

المادة ٤١ - يطم المقرر تقريراً موجزاً ويودعه مع الاصابة الى نائب الحكومة الذي عليه ان يعيده الى رئيس مجلس شورى خلال ثمانية ايام ويصدر المجلس حكمه في القضية بول جلسة

المادة ٤٢ - لا يكون الحكم نهائياً بلاءتراض

المادة ٤٣ - يرجع في اصول المحاكمات المستعجلة في الاحوال الآتية
١ - الدعاوى المنصوص عليها في المادة (٣٦) من مرسوم تشكيل مجلس

الشورى الصادر في

اذا كان المدعى به مع ما يتفرع عنه مما يمكن تقديره بائن من خمسين ليلة سورية. ويقوم رئيس المجلس بالتقدير من تلقاء نفسه او يطلب جميع المتداعين او بعضهم

٢ - الادعاء بالفناء قرارات السلطة الادارية لاجل احوالها ودستورها

٣ - الطعون المتعلقة بالانتخابات

٤ - دعاوى التمييز الواردة في المادة (٤٠) من مرسوم تشكيل

مجلس شورى

٥ - الطلبات المتعلقة بضم او تقسيم صحة المقررات الادارية

المادة ٤٤ - علاوة على ذلك يستطيع رئيس مجلس الشورى بناء على طلب احد الفريقين المتداعين وبعد مرافعة نائب الحكومة ان يجزى باصر خاص اتباع اصول المحاكمات المستعجلة اذا تراهى له ان ليس في هذا تدبير ما يعير بمصالح المتداعين الآخرين

الباب الثالث - قواعد بعض الدعاوى

الفصل الاول - دعوى تجاوز حدود السلطة

المادة ٤٥ - لا يجوز الادعاء بالنقض بقرار يتجاوز حدود السلطة فيه الا اذا كانت من اقرارات الادارية المحضة التي لها قوة التعميد ومن شأنها إلحاق الضرر. وعلى كل حال لا تقبل الدعوى بالنقض بقرارات لها صبغة تشريعية او قضائية

المادة ٤٦ - يجوز إقامة دعوى تجاوز حدود السلطة من قبل كل شخص يثبت ان له مباشرة في ابطال القرار المتشكى منه مصلحة شخصية مشروعة

المادة ٤٧ - ان دعوى تجاوز حدود السلطة تقام خلال شهرين من تاريخ لقرار المتشكى منه والا سقط حق اقامتها وتبقي هذه المهلة اعتباراً من يوم تبليغ لقرار المذكور الى صاحب العلاقة. واذا لم يبلغ هذا القرار فن يوم نشره بصورة رسمية على انه لا علة لاشراك كل انبيغ الشخصي محتاجاً بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها

المادة ٤٨ - لا تقبل دعوى تجاوز حدود السلطة من قبل الذين يستطيعون اقامة دعوى حقوقية غيرها لا يرون الى حقهم

المادة ٤٩ - لمجلس الشورى الحق في فسخ قرارات الادارية التي تتضمن احادي القائص الآتية

١ - اذا كانت صادرة عن سلطة ليست ذات صلاحية

٢ - اذا كانت هذه القرارات مخالفة لمعاملات الاساسية المخصوص عليها

في القوانين والانظمة

- ٣- اذا كانت تخالف نصوص القوانين واللائحة او القضية انضمية
٤- اذا كان المرجع الاداري اصدر قراراً مداهمه عدم ادية لتي من
اجلها منح ذلك مرجع سلطة العمل

المادة ٥٠- اذا نت ان اعداد مشتكي منه ينضم احدي المتشككين لتقديم
ذكرها فيفسخه مجلس الشورى ، لا قيد ولا شرط ولا يمكن انطس بقرار الفسخ
- سواء عن طريق الاعتراض او عن طريق اعتراف الغير

الفصل الثاني - الانتخاب

المادة ٥١- يجوز لكل باحث في الدائرة الانتخابية التي ينتمي اليها لكل
شخص رشح نفسه تبعاً للاصول في هذه الدائرة ولوزير الداخلية ان يعترض
على صحة انتخاب اعضاء المجالس الادارية اقليمية او محلية

المادة ٥٢- تقدم الاعتراضات من قبل الشخص والمترشحين في خلال عشرة
ايام ترم بعد اعلان نتيجة الانتخاب والا سقط حق الاعتراض ويحوز اضافة
هذه الاعتراضات على محضر الاعمال الانتخابية وتودعها الى مجلس شورى
بالطريق الاداري وتقدم الاعتراض بصورة خطية دون ان يقيد شرط آخر

المادة ٥٣- يقدم اعتراض وزير الداخلية خلال شهر واحد اعتباراً من تاريخ
اعلان نتيجة الانتخاب

الفصل الثالث - استئناف

المادة ٥٤- يكون تخيير قرارات للامان شديدة سرعة بمقتضى اقرار رقم
(١٣٥) الصادر في ١٢٠٠ تاريخ ١٩٢٦ من قبل الموظف صاحب العلاقة او من قبل
الوزير ذي الشأن خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الحكم

المادة ٥٥ - لا يجوز إسقاط الاستعانة بالخبير الاختصاص أو إلحاقه في القوانين والأنظمة أو استعانة في شكل المخصوص عنه في القوانين والأنظمة .
ويجب أن لا يحكم مجلس الشورى بحد في وقائع الحال من حيث ماهيتها ودرجة أهميتها أو تحريم الموظف المتهم

الباب الرابع صفات المحاكم

المادة ٥٦ - أن صفات المحاكم تشمل :

- ١ - صفات المحاكم نفسها
- ٢ - صفات الاستئناف من كمب وخبراء وتحقيق .. الخ ..
- ٣ - اجور المحامين

وفي الحالات التي لم ينص عليها أحد الأمر - وهو الاشتراعي - تحدد هذه الصفات تبعاً للتعرف المرحية في الدعاوى القضائية

المادة ٥٧ - أن صفات المحاكم تكون متناسبة مع المبلغ المدعى به ويضمن الفريق نظام هذه الصفات " به المبلغ المحكوم عليه به " وأما بقية المبلغ فيقتضيه المدعي

المادة ٥٨ - ادعى بالانكسار تديره مالياً كالادعاء شحاور حدود الدولة أو الاستعانة على ... لا ... يستوفى عنها رسم مقطوع

المادة ٥٩ - ... على المدعى من الإفراز إذا لم يكن هناك أعضاء قانوني دفع ربع مبلغ ... تمت كائنات ... على أن يبادر كل واحد ببعضه البعض إذا اقتضى الحال بعد ثلاثة الحكم

المادة ٦٠ - يحدد مبلغ الرسم الاحتياطي من قبل الأمور المكافء بالحماية

ويحدد من قبل رئيس الشورى اذا طلب المدعي ذلك. ويصبح هذا المبلغ حقاً مكتسباً للحزبه اذا تركه المدعي قصيصه بعد تقديمه الاستدعاء تبعاً لاصول قانونية

المادة ٦١ - يحدد مجلس الشورى عقبات التحقيق واجور المحامي

المادة ٦٢ - ان عقبات التحقيق واجور المحامين هي على حدائق الفريق الخاسر. ويمكن توزيعها كلها او بعضها على الفريقين اذا خسر كل منهما بعض اوجه الدعوى

المادة ٦٣ - تدرج عقبات المحاكم في قرار الحكم

الباب الخامس - احكام مختلفة

المادة ٦٤ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم الاشتراعي وعلى

الاخص قرار رئيس دولة سوريا رقم (٢٥) صادر في ٩ شباط ١٩٢٥

وهذا المرسوم لا يشمل ما قبله

امام عاوى الانشاء لمجاوز حدود السلطة بشأن القرارات الادارية الصادرة قبل نشر هذا المرسوم الاشتراعي في الجريدة الرسمية فيسبى جواز سماعها حاضراً للانظمة السابقة

المادة ٦٥ - يذاع هذا المرسوم الاشتراعي ويطلع الى من يترجم

دمشق في ١٧ رمضان ١٣٥٢ و ٢ كانون ثانى - ١٩٣٣

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء

محمد علي العابد

حفي العظم

صادق من المفوضية العليا بمرجبات قرار رقم ١٢٨ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٣٤

القانون الموقت رقم ٢٢٣

وتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٣٣١ لدى الحق ذيلاً بقانون ادارة لولايات الموقت
شأن وصرف وصلاحيات المفوضين العامين

المادة الاولى - تعين لولايات عثمانية الى عدة دوائر تنفيذية وتوضع
كل دائرة تحت نظره وشرف مفوض عام وذلك لاجل لتسريع في تطبيق
قانون ادارة الولايات والنوحي وبأسيس لشؤون الادارية على الوجه الاتم
ودعم اركان الامن وسلامه ثم قرار وانفاذ ثروة للملكة وعمرائها
المادة الثانية - يعين مفوضون العموم لمدة خمس سنوات بموجب ارادة
سنة تصدر عقب قرار يصدره مجلس الوزراء

المادة الثالثة - ستمين وظائف وصلاحيات لمفوضين لعماميين طبقاً للتعليمات
العامية التي ستوضع بهذا الشأن وستكون احكام هذه التعليمات نافذة لدى
لوزارات وولايات حتماً

المادة الرابعة - يحدد مجلس الوزراء عدد لمواطنين الوطنيين والاحانب
الذين يجب إلحاقهم بعمية المفوضين العاميين نسبة حاجة كل دائرة تنفيذية ووسمتها
وسيسل قاعدته خاصة لا تتعد ويصين هؤلاء لمواطنين سواء من قبل المفوضين
مباشرة وبمستشارتهم ومنعدهد وظائفهم بتمننى تعليمات عامة تعمل لهذه لفاعة
المادة الخامسة - ن لاحتلاوات التي قد تقع بين احدى الدوائر المركزية
والمفوضين العاميين يدمق من مجلس لوزراء ويقضي بمحلها

المادة السادسة - يعتبر مود هذا القانون نافذة من تاريخ نشرها

المادة السابعة - ان مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ احكام هذا القانون
لقد اصدرت اوراق السبب بوضع هذا قانون في موضع تنفيذ وصحة
الى انظمة الدولة مؤقتاً ريثما يمرض على مجلس النواب ولاعاز وقررن
قانونيته بصورة نهائية

٢٦ رجب ١٣٣١ و ١٨ حزيران ١٣٢٩

محمد رشاد

ناظر البحرية ناظر الدخيلة ناظر الخريه شيخ الاسلام

محمود طمعت هزرت باشا (١) اسعد

المصدر لاعظم وناظر الخارجية ناظر المعارف ناظر النافذة

محمد سميد احمد شكري عثمان نظامي

ناظر المالية ناظر اعدلية رئيس مجلس شورى الدولة

رفعت ارهيم حليل

ناظر البريد و برق و طراف ناظر لاوقاف

وسفي حبري

قرار ٢٢٤

التعليمات نحوية على وصاف وصلاحيات المفتشين العامين الذين
صدر بشأنهم لئلا يحق تقويم دارة لولايات الوقت

المؤرخ ٢٦ رجب ١٣٣١

المادة الاولى - يترك للمفتشين العامين حق اختيار المدينة التي يرونها
ملائمة لانتاجها مركزاً لاجلهم داخل المنطقة المعينة لها
المادة الثانية - يعشرون عامون يعنون ويحددون اوقات التفتيش
وطرق القيام بالاعمال الموطنة بهم مباشرة او بالواسطة داخل المنطقة المعينة لها
المادة الثالثة - يحق للمفتشين العامين ان يقيموا عند ميسر الحاجة في
بيوتهم افراداً من الدرك او الخوذة او موظفي البرق بالأمين المحبرات والمعاملات
الرسومية .

المادة الرابعة - يقوم المفتشون العامون بالتفتيش داخل مناطقهم عن حسن
سير الاعمال وتطبيق الانظمة المنعقدة بدارة لولايات والنواحي ونهض بجميع
القوانين الخاصة بالدولة

المادة الخامسة - المفتشين العامين الحق بان يهو الى الساب العالي بعد
احد مطامع اولالة بطلب تعديل مواد تقويمين ولطامات المرمعة اي لا تتفق
مع الحاجة والضرورة في منطقة المعين لها على ان يرفعوا بهذا الاسماء لوائح
قوية تتضمن لاسبب موحدة التي تدعو الى ذلك كما ان لهم الحق ايضاً بان
يضمرو التعليمات لمسهلة لاصول تطبيق الانظمة والقوانين المعمول بها داخل

مناطقهم على ان ترسل هذه التعليمات الى وروء ذات العلاقة لتصديقها منها
 المادة السادسة - وفقاً لاحكام المادة السابعة من قانون داره ولايت فان
 على المفتشين المدنيين ان يفتشوا في وروء لخدمة قروءهم ومطعمهم لاتي
 تتعلق باحداث تشكيلات ملكه قد يدعو اليه الضرورة ابهمة داخل مناطقهم
 مع بيان موقعا ومطالعات لولاية وفواد لحش شهم على ان يطبق هذه
 القرارات او المطالعات بشكل لوائح حاوية كما ستم علمهم ان يدعو الى اوردادة
 المشار اليها بمطالعاتهم ايضاً على قرارات مجالس ولايت العمومية فيما يتعلق بتعيين
 وسمة ارتباط اقري ولوحي التي تدعي في ولايت متجانن وتطلب كل
 منها لحاقها بها وفي تعديل مركز الاقصدة والالوية وتعديل حدودها
 وتصحيحها وفي ارتباط لافضية والوحي بالاركان العامة لها وتعديل وتصحيح
 هذا الارتباط

المادة السابعة - المفتشين المدنيين عملاً بمطوق المادة السابعة من قانون
 الولايات الحق في وضع خطة خصوصية ولوائح حاوية روى في اتمين طريقة
 اسكان القبائل الرحل داخل مناطق نفوذهم وطامهم سعادت لخدمة في فوق
 امزجنهم ويضمن حاجاتهم لاحتياجية وترسل هذه اللوائح ولائمة الى وزارة
 الداخلية - يمكن لولاة المفتشين المدنيين ان يخذ جميع التدبيرات اللازمة بالالتفاق
 مع الولاية لمنع كل ضرر وتعدي يحدث هذه امشتر ريشا تحصل ثمرة
 المطلوبة من تحضيرهم وتنامهم اصول اوردعه ونوعهم بالصنيع اللازمة لهم
 المادة الثامنة - ان من حملة وظائف المفتشين المدنيين بحادث حسن العلائق
 بين جميع العاصر المتوسطة داخل مناطقهم وزالة كل سوء نظام يحث

منهم وتساهم في حقوق وتزكهم يستعمل بالحق مباح لهم في المحافظة على
حرياتهم

المادة تسعة - على المفتشين العاملين تدقيق ونقد ش تراجم احوال
موظفين عامة ما ساء منهم و بالوسط و ثبت من كذا آثمهم و اهلبتهم و عما اذا
كانوا يقومون بوظائفهم حق القيام

المادة عشرة - للمفتشين العاملين الحق في عزل اي موظف يتبين لهم
سوء سلوكه وعدم كفاءته و عمله في محل آخر و انما كانهم ايضا ان يحجبوا
الموظف الذي يثبت لديهم ما يستلزم محاربه في المحاكم التأديبية

المادة الحادية عشرة - ان قررت المفتشين حاسب بحق الموظفين ترفع
الى اولاه فيما اذا كان هؤلاء الموصوفين ممن ابط امر تمييزهم وعزلهم
بالولاء و ما د كانت هذه القرارات تتعلق بالموظفين المصوبين من قبل
لادارة مركزية عال على مفتشين - مشورة اوزارة ذات العلاقة بامر عزلهم
او مجازاتهم او تعيينهم او ترقيتهم - على انه عند تعيين الحاجة يستطيع
المفتشون العاملون عزل او فصل الموظفين من اي درجة كانوا من الدرجتين
المحذرتين عنهما آتيا

المادة ثمانية عشرة - ان الموظف الذي عزل من قبل المفتشين العاملين لا
يمكن ارجاعه الى وظائف الحكومة بطريق مباشرة مع ارجاعه المختصة عالم
تعرف الاسباب الادارية و اذ و نه في ذلك و عزله

المادة الثالثة عشرة - ان جميع مفتشي الملكية و الامانة و الدرك و لاشغال
لعامة و لزراعة المضطامين ، اعمال المفتش دحل مطعه المفتشين حاسبين

يكونون كجميع موظفي هذه السلطة تحت مرقه هؤلاء المفتشين لعامين
ويجرون على تنفيذ جميع الملاءات التي تصدره هؤلاء هم وعلى المفتشين
(الثانويين) ان يمتنعوا على ان يشارروا على مدخلة نقدية لهم بمقتضى وصايتهم
الى المفتش العام بالسلطة ويرسلون صورة عم الى وزارة المفتشين اليها
وكذلك عليهم ان يرسلوا تقريرا لاصبه لمتابعة بالمدخلة عن حول
الموظفين الى دائرة مفتش عام على ان يرسلوا صورة عم الى مرجعهم
لمادة الرابعة عشرة - ان مفتشي مدخلة مرسلون بوزارة مدخلة مباشرة
فلوائح التفتيش التي هي مودعة في كل سنة في كل سنة في مدخلة مدخلة
الى الوزارة المشار اليها وانما يرسلون صورة عم الى مفتش عامين
وذا دعت لمروره الى مفتش احدي القضايا بصوره مستعجلة وانما
المفتش عام رئيس المفتشين في دائرته بان يقوم بالذات او يبعث احد المفتشين
لتحقيق عن هذه المدخلة مفتش مفتش مفتش مفتش مفتش مفتش مفتش مفتش
يبحث بتقريره رئيس مفتش عام ثم تعلم وزارة عن هذه المدخلة
المادة الخامسة عشرة - ان افتقر احد موظفي مدخلة امر بوجوب
عزله او محكمته وكان من صف حكماء مدخلة لا يرسلون مفتش عامين
ان يستأذنوا من وزارة مدخلة بحدده تحت مدخلة . ويجب على وزارة
المشار اليها ان لا تؤثر المدخلة مدخلة مدخلة مدخلة مدخلة مدخلة مدخلة مدخلة
وذلك من غير صف حكماء مدخلة تحت بحق المفتشين عامين مدخلة مدخلة
آخر مكانه على ان يكتب بذلك الى وزارة مدخلة مدخلة مدخلة مدخلة
المادة السادسة عشرة - ان من هم وظائف المفتشين عامين المدخلة على

تأمين سير المحاكم كل استقلال وحرية وصالح من كل تأثير ووصف تجري عليها ومن ثم من كل تدخل في عود حكمه ودرهمهم

المادة - بعه عشرة - بحسب على موصفي مدية و يقوموا بتعيين ملاقات المفتشين لعميل فيها بمقاصح و تنظيم امور لمدلية الادارة و تحريرة وتأمين سيرها بصطر دكامل

المادة - ثمانية عشرة - ان جميع الامور المتعلقة بتسويق و ترتيب شؤون الدرك و انصرافه دحل كمن دونه تعيشة تجري تحت طاعة ومعلومات المفتشين العاملين

المادة - تسعة عشرة - ان كل مدق و ترتيب تدعو الضرورة لادخالها على دور شرطة و لدرك عموم المفتشون العاملون بعد اخذ رأي الولاية طرحتها على لدور مركزية التي تدور في سبيل ذلك فوراً

المادة - عشرون - على المفتشين العاملين ان يقدموا في مفردات الحصص الموضوعة لكل ولاية من الولايات لداخلية في منطقتهم والمقرر صرفها في لميزانية العامة لامين حاحات تلك الولاية لصفة ومعدتين من منها و كثرهم يعملون بالاعتماد مع ولاية عن احسن دكات زنده او الملافا الى الحد - كافي دكات لصفة عن مقدار المطلوب وبسأذون بدلت من الادارة المركزية

المادة الحادية والعشرون - على مفتشين العاملين ان يدلوا الجهود لاجل الطرق الاسط قاعدة والاكثر سوية مما تستعمله الدوائر المالية الان لاجل تأمين وارادت الاعشار للحرية على وجه تضمن نسوي بين الالامين وجمع

شكاوي الزراع وضاعة الوقت عليهم ويزيل اعمومات التي تعترضهم ويعد
 تنظيم اللوائح المطلوبة بهذا الشأن رفع للمؤثرات كريمة لتدقيقها وتصديقها
 المادة الثانية والعشرون - على المفتشين اعميين ان يعمموا تدقيق الضرائب
 المتعلقة بالاملاك ولاراضي وحكيمة طرح وحدتها حتى اذا وجدوا لزوما
 لتعديل ما جرى او ما سحري بحريه من لاملاك ولاراضي يعممون بالاتفاق
 مع الولاة على اتمام ذلك

المادة الثالثة والعشرون - يطلع مفتشون اعميون من الوزارات ذات
 العلاقة بعد اصدار رأي هيئة الفية المتعلقة بهم والمكونة من ذوي الاختصاص
 لزوم وضع قوانين خاصة لمسح الولاة لاصلاحيات الكافلة المحافظة على الاحراج
 والمدن والكافة داخل مقاطعتهم وطرق الاستفادة منها واصلاحها وترقية
 الشؤون الزراعية وتحويل نفقات الاستثمار ونشر لواء امداد والصناعات
 وتجارة والاكتفاء من التصدير بما يؤمن دفع مستوى المناطق طمأ وبرورة
 واقتصاداً وعلى المفتشين اعميين ان يرفعوا اللوائح المنضمة لهذه لاقتراحات
 طمأ يتضمن لزوم تخصيص لمصلحة الولاية لهذه الاصلاحيات في ابرانية لعمامة

في ١ شعبان ١٣٣١ و ٢٣ حزيران ١٣٢٩

منع ادخال نترات الصودا

قرار رقم ٢٠٦/س

ان الجرال ساراي المعوض السامي للجمهورية الفرنسية في العولة السورية
ولبنان الكند وعلوين وجبل لدور

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الافرنسية المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني
١٩٢٠ و ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤

وبناء على القرار رقم ١٠٦٣ المؤرخ في ١١ تشرين الاول ١٩٢١ المتضمن
نظام المصالح الحمركية في سوريا ولبنان

وبناء على اقرار رقم ٨٤٤ المؤرخ في ١٠ مايس ١٩٢١ وبناء على القرار رقم
٩٩ س المؤرخ في ١٤ نيسان ١٩٢٥ المتعلق بوضع الاحكام التشريعية والمراسيم
القانونية الصادر من المعوض السامي موضع التنفيذ

وبناء على تقرير المراقب العام للجمارك

و بعد اخذ ملاحظة مستشار المصالح الاقتصادية والزراعية

وبناء على اقتراح امين سر العام

قرر

١ - بحظر ادخال ايترايت دو سود التي معدل نظافتها ٦٠٪ او اكثر من
ذلك الى الاراضي الواقعة تحت الاتداب الافرنسي

٢ - يمكن السماح بحصة هذا القرار بناء على طلب خاص وبعد فحص

الاسباب الموجبة وذلك وفقاً للقواعد المعتادة المبينة في الانظمة المرحية
 ٣ - وان القرار واجب التنفيذ منذ اليوم الثاني لاعلامه على ابواب قصور
 حكومات الدول وفي داخل وخارج مكاتب الخمارك
 ٤ - امين السر العام والمراقب العام للخمارك مكلفان كل ما يتعلق بتنفيذ
 هذا القرار

تعديل منع دخول نترات الصودا

الى بلاد الانتداب

~~~~~

### قرار عدد ٢٧٨

بموجب القرار عدد ٢٧٨ الصادر في ٥ ايار ١٩٢٦ قد حورت المادة الاولى  
 من القرار ٢٠٦ - S الصادر في ١٧ آب ١٩٢٥ كما يأتي :  
 ممنوع ان يستورد الى البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي انواع  
 نترات الصودا التي يبارها اكثر من ١٥٠٥ باوند من الآزوت  
 بقرار منع عدد ٢٧٨

قد منع بموجب اقرار عدد ٢٠٦ - S الصادر في ٧ آب ١٩٢٥ استيراد  
 انواع نترات الصودا التي تهاونها تعادل او تفوق ٦٠ باوند الى البلدان الواقعة  
 تحت الانتداب الفرنسي  
 ان هذا القانون يحول دون استعمال بعض الاسمدة الداخل فيها الآزوت

في سوريا ولبنان لا سيما المادة الطر الواردة من الشيلي التي يكون استعمالها  
نافعاً لزراعة المحية نفعاً يذكر

ومن سميت هذا القرار انه يدعو الى احتلاات عديدة بين دائرة  
الحمارك والمستوردين الذين ليس لديهم وسائل كافية لتنظيم ياباتهم  
نصورة دقيقة

فوجد من اللازم ابدال نص القرار عدد ٢٠٦ - S نص اوضح واوسع  
يؤسس فيه منع المدحول على عيار الآرت في ثرات الصودا

## قانون البارود والمنفجرات

### قرار عدد ٢٥٣

ان الميو هنري دي جوفيل العضو في مجلس الشيوخ والنموس السامي  
للاجهورية الفرنسية وية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد الملوين وجبل  
الدروز

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني  
١٩٢٠ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥

وبناء على القرار عدد ٨٤٤ الصادر في ١٠ ايار ١٩٢١ من المفوض السامي  
وبناء على قرار حاكم لبنان الكبير بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٢٤ عدد ٢٦٩٧

وبتاريخ ٥ شباط ١٩٢٥ عدد ٢٩٦٦

وبناء على رسالة حاكم لبنان الكبير بتاريخ ١١ آذار ١٩٢٦  
وبناء على اقتراح امين السر العام  
قرر ما يأتي:

المادة الاولى - يجب على كل شخص عده بارود ومفجرات بدون  
رخصة قانونية ان يقدم في ١٥ ايام بعد وضع هذا اقرار موضع التمهيد تصريحاً  
بذلك لمفوضية العليا ويمطى له وصل بهذا التصريح

المادة الثانية - كل شخص يكثر عده بعد محي هذه المدّة على بارود  
ومفجرات بدون رخصة قانونية او بدون اراز الوصل المخصوص عنه في المادة  
السابقة يعاقب بالسجن من شهر واحد الى ستة اشهر ونحوه نقدي من ٢٠ الى  
٢٥٠ ليرة لساية سورية ويصادر البارود والمفجرات

المادة الثالثة - تستولي المفوضية العليا على كميات البارود والمفجرات  
الموجودة في مستودعات لتجارة المرخص بها

المادة الرابعة - يمين سر الصناعة المستولى عليها على اساس اسرار - سوق  
من قبل لجنة برأسها امين السر العام ويكون فيها معصوان يصنهما هو نفسه  
وعضوان يمينهما مستور و البارود والمفجرات

المادة الخامسة - ان المال اللازم لدفع الثمن يؤخذ مؤقتاً من الاموال الناجمة  
عن استيفاء زيادات الرسوم الحركية ضمن اشروط المخصوص عنها في اقرار عدد  
١٤٠ الصادر في ٢٠ شباط ١٩٢٦

المادة السادسة - يدفع هذا المال لبرامية مكتب حماية الملكية التجارية  
والصناعية المستقلة بصفة سلفة

المادة السابعة - يتوفى المكف ثمن البيع الذي يبيعه المقوض السامي  
لأنواع البارود والمتفجرات المستولى عليها . بقيد المكف في دفاتره كداخيل  
بعد اسقاط مصاريف الاستيعام تحت عنوان ( حاصل بيع البارود والمتفجرات )  
ويخصص المبلغ لدفع السلفة المعطاة له قبل اي وضع آخر وحتى تسديد  
السلفة .

المادة الثامنة - توضع انواع البارود والمتفجرات المستولى عليها تحت محافظة  
السلطة العسكرية

المادة التاسعة - لا يمكن تسليم البارود واسمحات الا بام على ترخيص  
خاص من المقوض السامي بعد اخذ رأى حاكم الدائرة ذات الشأن  
المادة العاشرة - يمتنع في قرار لاحق من المقوض السامي ثمن هذه  
المبيوعات .

المادة الحادية عشرة - تجرد الكميات بواسطة مشفرات بحريها المقوض  
العليا بعد تنظيم قائمة تدبرية عن الكميات المطلوبة للدول  
المادة الثانية عشرة - امين السر العام والمستشار المالي ومدير مكتب  
حماية الملكية التجارية والصناعية مكلفون كل فيما يصبه تنفيذ هذا القرار

بيروت في ٩ نيسان ١٩٢٦

المقوض السامي

الامضاء : جوفيل

# تحديد اسعار البارود والمتفجرات

## قرار عدد ٥٩١

ان المفوض السامي للجمهورية المرسومة لدى دول - سوريا ولبنان الكبير  
وبلاد الملوين وجبل الدروز

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية رقم ٢٥٣ الصادر في ١٣ ايلول ١٩٢٦  
وبناء على القرار عدد ٢٥٣ الصادر في ٩ نيسان ١٩٢٦

وبناء على النتائج المصدق عليها في ٧ ايلول والصادرة من اللجنة المكلفة  
بموجب هذا القرار تحديد اسعار الاستيلاء على انواع البارود والمتفجرات  
الموجودة في المستودعات التجارية المرخص لها بذلك

ونناء عن محضر جرد هذه الانواع من البارود والمتفجرات  
وبناء على محضر ضبط التحليل المطلق لهذه الاشياء

وبناء على اقتراح امين السر العام قرر ما يأتي

المادة الاولى - يستولى على الحق على انواع البارود والمتفجرات التي نص  
عن الاستيلاء عليها في القرار عدد ٢٥٣ الصادر في ٩ نيسان ١٩٢٦ ونحو ملابقتها  
الى الدولة

المرة الثانية - حدود ائمن هذه الاشياء على الصورة التالية:

انواع المتعربات      سمر الاستيلاء

| غرش ذهب  | فرنك |                                    |
|----------|------|------------------------------------|
| ٤٠       | ٥٤   | بارود الصيد المرساوي الكبير الواحد |
| ٣٤, ٨١٥  | ٤٧   | بارود الصيد البلجيكي               |
| ١٧ ٧٧٧   | ٢٤   | بارود المقالع                      |
| ١٣١, ٨٥  | ١٧٨  | ليارود الايصى                      |
| ٢٩, ٦٢٩  | ٤٠   | الديناميت                          |
| ٣٧/٠٣٧   | ٥٠   | الكبسول المنة                      |
| ٤/٤٤     |      | القتيل - الشريط من طول ١٠ امتار    |
| ٢٦/٦٦٦   | ٣٦   | المشاعل المنة                      |
| ٢٠٣, ٧٠٣ | ٢٧٥  | الكبسول الكورنالي المنة            |

المادة اثنى - امين السر العام والمستشار المالي ومدير مكتب حماية الملكية مكلمون كل في ما يميته تمهيد هذا القرار الذي يصبح نافذ من تاريخ نشره على صرار المفوضية العليا

بيروت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٦

المفوض السامي

الامضاء: هـ. بوندو



## تحديد اصناف البارود والمنفجرات

### قرار عدد ٥٩٤

ان الموصى السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير  
وبلاد العلوين وجبل الدروز

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين  
الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٢٥٣ الصادر في ٩ نيسان ١٩٢٦

وبناء على اقتراحات لجنة الاستيلاء على البارود

وبناء على القرار عدد ٥٩١ الصادر في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٦ بشأن

الاستيلاء على البارود والمنفجرات

وبناء على اقتراح امين السر العام

قرر ما يأتي

المادة ١ - حددت اصناف البارود والمصحات التي تستولي عليها الحكومة

وأتان يسمها وفقاً للجدول التالي :

بارود الصيد الفرنسي

تحتن الكيلو غرام الموصوع في علب وزنها ١٠٠ غرام او ٢٠٠ او

٥٠٠ غرام

| فرنك                   | فرنك  | فرنك |
|------------------------|-------|------|
| ٧٠                     | و ٧٣  | ٧٥   |
| ٩٠                     | و ٩٣  | ٩٥   |
| ١١٥                    | و ١١٨ | ١٢٠  |
| بارود الصيد البلجيكي : |       |      |

فرنكا

|                 |       |                          |       |
|-----------------|-------|--------------------------|-------|
| ٧٠              | غرام  | الموضوع في علب وزنها ١٢٥ | غراما |
| ٩٧              | و ٢٠٠ | و ٢٥٠                    | غراما |
| بارود المناجم : |       |                          |       |

٣٠ فرنكا

البارود الابيض :

|     |       |       |       |       |       |
|-----|-------|-------|-------|-------|-------|
| ٥٠٠ | غرام  | و ٢٠٠ | غرام  | ٥٠٠   | غرام  |
| ١٩٢ | فرنكا | و ١٩٥ | فرنكا | و ١٩٢ | فرنكا |
| ١٩٧ | فرنكا | و ٢٠٠ | فرنكا | و ١٩٧ | فرنكا |

الديناميت

|                                 |       |      |       |      |       |
|---------------------------------|-------|------|-------|------|-------|
| ٤٦                              | فرنكا | و ٤٦ | فرنكا | و ٤٦ | فرنكا |
| ٥٠                              | فرنكا | و ٥٠ | فرنكا | و ٥٠ | فرنكا |
| كبسول الديناميت : (Détonateurs) |       |      |       |      |       |

٦٠ فرنكا

القبيل

تحت الرقطة التي طولها عشرة امتار ٧ فرنكات

المشاعل

تحت المائة مشعل ٤٠ فرنكا

الكسول كهرمان في Amorus

تحت مائة سم ٣٢٠ فرنكا

المادة ٢ - امين لمر العام في المفوضية العليا ومدير مكتب حمية الملكية

مكلفان كل فيما يميته تنفيذ هذا القرار الذي وضع موضع التنفيذ لدى الصدقة

على باب داره المفوضية العليا

بيروت في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٦

المفوض السامي

الامضاء: بونسو



# نظام رخص حمل السلاح

القرار ٢٢٢٩

ب الجبل وعان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا  
ولبنان .  
بناء على .....

بقرار :

مادة ١ - لا يؤذن لاحد ان يتحول حاملاً سلاحاً مهما كان نوعه (سدقيّة  
او مسدساً او خجراً او سلاح جيب ماعد بدق المسد) لا ف كان بيده  
ورخصة بحمله

مادة ٢ - للمندوب المفوض السامي لدى حكومات دمشق وحلب  
الدروز دون سواء صلاحية اعطاء لرخص المذكورة ، وله الحق ان يتدب  
تحت مسؤوليته مدير الامن العام او ضبط الاستخبارات في لاقضية والاضاط  
لمسكف بمراقبة البدو لاعطاء هذه الرخص

مادة ٣ - يعين في بدء كل سنة رسم وحصة حمل السلاح ولا يجوز تعديده  
الاما حوال استثنائية وبذن المندوب

مادة ٤ - يجب وضع طابع ايراد بقيمة ليرة سورية واحدة على كل رخصة  
حمل سلاح

مادة ٥ - رخص حمل السلاح تكون معتبرة مدة سنة فقط ويجوز تمديدتها  
مجاناً سنة ثانية

مادة ٦ - لا تعتبر رخص حمل السلاح الا في داخل حدود لواء المركز  
الذي اعطي به والمسندوب وحده حق اعطاء رخص معتبرة في كافة  
انحاء الدولة .

ودفعاً لاختلاط رخص بعضها فتكون رخص المطاط في لواء دمشق  
بيضاء .

و رخص المطاة في حوران حمراء

والرخص المطاة في حمص حمراء

والرخص المطاة في حماه زرقاء

والرخص المطاة في حل الدروز خضراء

والرخص المطاة في بدو خضراء

مادة ٧ - للحصول على رخصة بحمل السلاح على الطالب ان يثبت :

١ - ان عمره لا يقل عن ٢١ سنة

٢ - ان له مسكناً ثابتاً

٣ - ان لم يصدر بحقه محكومية

٤ - انه حسن السلوك والسير

٥ - ان يبين اسباباً تبرر حمله السلاح

مادة ٨ - يمكن اعفاء الرخص المسموحة لبعض موظفي الدولة بناء على اقتراح

حاكم لدولة من الرسم المصوم عليه في المادة لرامة

مادة ٩ - على تجار الاسلحة و عسكو سحلا يقيدون به اسماء مشتري الاسلحة و كسبتهم و عمرهم و مسكنهم و ورقهم و عيار السلاح المباع و يقدمون هذا السجل للتشير عليه من قبل لسلطة لمحولة من عطاء لرحص و ذلك خلال الثمانية ايام الاولى من كل شهر

مادة ١٠ - كل مخالفة لهذا القرار يمود لطريقها لفحصه اسكري و ندمو لضبط السلاح المصادر

مادة ١١ - تلقى الاحكام لساعة لهذا القرار

مادة ١٢ - ان امين اسرا العام المعوض السامي و مدوب المعوض السامي لدى حكومات دمشق و جبل الدروز و حاكم دمشق مكلفون كل ما يخصه باضاد هذا القرار

عاليه في ١٥ تشرين اول ١٩٢٣

المعوض السامي  
ويشان

# تقييد حرية استيراد وبيع ونقل السلاح

والأود لمعمره

## قرار عدد ٣١٣

إن السيد هري دي حوميل العضو في مجلس الشيوخ والموصى لسامي  
للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا وسنالك الكبير وبلاد العلويين وحبل  
المدروز

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ تشرين  
الثاني ١٩٢٠ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥

وبناء على القرار عدد ٨٤٤ الصادر في ١٠ أيار ١٩٢١ و لقرار عدد ٢٢٣٤  
الصادر في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٣ و لقرار عدد ٢٥٣ الصادر في ٩ نيسان ١٩٢٦  
وبناء على المادة ٢ من نص الاستدب الذي يدخل في وحسات الدولة  
المتنبية امر المحافظة على الامن العام

وسمى على الاتفق الموقع في حبيب في ١٧ حزيران ١٩٢٥ بشأن المرافقة  
على التجارة الدولية للسلاح والذخائر ومعدات الحرب  
وحيث ان حرية استيراد وبيع وحمل السلاح والذخائر والمتفجرات هي  
خطر دائم على حفظ الامن والسلام العامين

وبناء على تقرير رئيس الدوائر الاقتصادية والارزاعية

وبناء على اقتراح امين السر العام

فرد ما يلي :

المادة الاولى - موضع في الاراضي الواقعة تحت لانتداب الفرنسي  
صنع الاسلحة من جميع العذرات ودحاثرها و سبردها وجبازتها وعلها ويسمها  
تحت مراقبة الدولة امتدة

تحتفظ هذه لدولة بحق صنع و سبرد وحيرة و مل و سع و اع و ارود و انفجرات  
من اي نوع كانت و جمع مواد لشبهها عامة لحساب و مصلحة لدول  
الاسلحة والذخائر

المادة الثانية - ترتيب لاسلحة و لذخائر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون  
على ثلاث فئات .

الفئة A الاسلحة و لذخائر المعدات لمصوغة و لمعدة فقط للحرب البرية  
او البحرية او الحوية

١ - الاسلحة و لذخائر و معدات لمصوغة و لمعدة للحرب البرية و البحرية  
و الحوية فقط لدولة او في تدخل في مستقل في سلاح القوات المسلحة  
في كل دولة و في ظل استعمالها . لا يمكن استحداثها عسكري ولا  
تستعمل لشي آخر . يسمى لاسلحة و لذخائر و المعدات التي ينطبق عليها  
التحديد المذكور علاه اكم دجلة في وثه حري

تقسم هذه لاسلحة و لذخائر و معدات الى لافئات التالية :

١ - السدقات و السدقات مصيرة

٢ - ١ - رشاشات و اسدقات رشاش و اعدت لرشاشة من جميع العيارات

ب - قنادر الرشاشات



ج - الأجهزة التي تساعد على إطلاق النار ضمن اللول

٣ - القذائف والدحائر المصنعة بالأسلحة المذكورة في لرقين ١ و ٢ أعلاه

٤ - جهازي تصوير الطلقات ويدخل فيها جهازي التصوير الجوية

للإطلاق ولرماية القذائف وجهازي ضبط الطلقات

٥ - أ - المدافع الطويلة والقصيرة والمدافع المضخمة من عيار دون ١٥٠ سانسيمتراً

(٥ بومات و ٩ obuster)

ب - المدافع الطويلة والقصيرة والمدافع المضخمة من عيار يعادل أو يفوق

١٥٠ سانسيمتراً ٥ بومات و ٩

ج - المدافع المضخمة القصيرة من أي طراز كانت

د - المركبات المحصنة للدفاع ولتصادق وسحات الرصاص واللوازم

تركيبها

٦ - القذائف والدحائر للأسلحة المذكورة في رقم ٥ أعلاه

٧ - الجهازي والآلات التي تستخدم لقذف لقنابل والطوربيد والقنابل التي

تذف تحت الماء وغير ذلك من نوع قذف

٨ - أ القذائف

ب - القنابل

ج - الألغام العربية ولألغام البحرية الثابتة والمتحركة وقذائف التي

توصل تحت الماء

د - الطوربيد لسيار بذاته

٩ - المواد المنسوبة المستعملة للأسلحة والجهيزات والآلات المذكورة أعلاه

١٠ - الحراش (السكات)

١١ - مركبات القتل (الدبابات) - السيارات المصفحة

١٢ - الأسلحة والدخائر غير المذكورة أعلاه

ب - قطع المعصنة تناسخ لإضافي المذكورة في الفقرة (١) أعلاه التي  
يجز صنعها ، تستعمل فقط لتركيب وتصليح المعدات المذكورة أو كتقطع  
تبدل لها

بثمة - الأسلحة والدخائر التي يمكن استعمالها في الحرب أو في

أمور أخرى

١ - ١ - المسدسات ومدارات المتحركة نفسها أو ذات الدلك الاوتوماتيكي  
واعودجتها المنقطة مع في تذاق بوضمها على الكتف أو بيد واحدة من عيار  
فوق ٦ مليمترات و ٥ من المتحر ورسول مأسودتها يفوق ١٠ سنتيمترات

٢ - الأسلحة النارية المصنوعة أو المعدة أو المستعملة لأمور غير حربية  
مثل أسلحة الألعاب الرياضية أو المدافعة عن النفس ولكن يمكن أن يستعمل  
فيها نفس الدخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المعينة في الفقرة **A** وغير  
ذلك من الأسلحة النارية مصنوعة التي تطلق بوضمها على الكتف والتي يعادل  
عيارها أو يفوق ٦ مليمترات والتي لم تذكر في الفقرة **A** ما عدا الأسلحة النارية  
المضلعة ذات الماسورة المملووعة

٣ - الدخائر المعدة للأسلحة المذكورة في الرقبن أعلاه ما عدا الدخائر

التي تدخل في الفقرة **A**

# ٤ - السيوف والرماح

ب - القطع المتصلة للمواد الداخلة في الفقرة (١) اعلاه المحزنة صنعها  
تماما والتي تستخدم فقط كسلاح وتساير المواد المذكورة او كقطع  
تبدل لها

الفئة C الاسلحة والذخائر غير نارية تدخل في الفئتين BA كالقذارات  
والمدافع من اي صير كان والاسلحة نارية متصلة ذات الماسورة المحلوة  
والاسلحة الاخرى نارية المتصلة التي تعلق بوضعهها على انكثف من عيار  
دون ٦ مليمترا والبنادق ذات الماسورة الخفيفة والبنادق المصددة المتوازية  
(المت) التي تكون احدها مائلة على الافق والاسلحة النارية التي يستعمل  
فيها الخرطوش المكبس في دائرته والاسلحة النارية التي تدك من فوهتها

الذخائر - ان اعتبارا وصنع وحيد في بيع المواد الداخلة في الفئتين A

و B نمنع بها الدولة المتدنية زور غيرها

على انه يمكن للحكومات المتدنية بشرط مصادقة المفوض السامي الممنوحة  
بناء على رأي الجنرال انما الاعلى للجنش ان تنورد اسلحه ودحا تردا حلة في  
الفئتين a و b الماددة بمواتها المتدنية

تودع الدولة ان تنورده هذه الاسلحة والذخائر حالا بعد ان الهامس انبحر  
في مستودع عمومي تنشئه انذرية متدنية لا يمكن اخراج شي من هذا المستودع  
الا اذا كان معدا لوحدة عسكرية او لفرق الشرطة النظامية وبعد ترخيص من  
المفوض السامي

المادة الرابعة - ان الافراء الذين ترخص لهم الدولة المتدنية في ان يكون لديهم

او ان يحملوا الاستمضاء الشخصي للسلحة وذخاؤها في اماكن معينة **b** يمكنهم ان يستوردوا او يكتفوا بحدود تيراد هذه السلحة ولذا ترسم الحدود المسمونة في الترخيص المعطى لهم

تضمن هذه الاسلحة وبيعهم بشروطها تحت مراقبة الدولة المنتدبة ولا يمكن في اي حال كان لحدوث الافراد ان يسطروا هذه الاسلحة او يتنازلوا عنها او يبيعوها

المادة الخامسة - على مستوردي الاسلحة والذخائر الداخلة في الفئة **c** ان يطلبوا مسبقاً عن كل طلبة من القوس اسمي الجمهورية الفرنسية اذنا بالاستيراد يبين فيه بوضوح اسم السلحة منسلاً واسم وعنوان المستورد والمرفأ الذي تفرع فيه الصناعة

المادة السادسة - يجب مع هذا الشرط ان تفرع الاسلحة والذخائر الداخلة في الفئة **c** محصوراً مثل الدولة المنتدبة ومحصوراً المستورد او من يوزع عنه وهما يوقعا محصوراً بالاستلام تقيد هذه المحاضر في سجلات الدولة المنتدبة

المادة السابعة - ان الاسلحة الداخلة في الفئة **c** لا يتنازل عنها التجار المرحص لهم قانونياً بماطبي هذه اتفاقية لا اذا قدم لهم امشي وخصه باسمه سوية مطابقة له من الدولة المنتدبة . يمكن كل تاجر سلاح سجلاً تراقبه الدولة المنتدبة تعيد فيه الاسلحة المستوردة تاريخ دخولها الى الخزن ويقيم قبالها اسم وعنوان وسمرة اجارة المشتري

اما سديان الصالونات فيمكن ان تقو - فيها اوراق الهوية مقام الاجازة

المادة الثمانية - ان الدخائر المدخلة في الفئة ج لا يبيعها التجار الا بناء على تقديم الاجازة المصوص عنها في المادة ٧ وسكبه تقس بكل تدقيق الكمية المذكورة في الاجازة والسومات (١٠٠٠) اعصاة من الدولة المتددة لا يمكن الا لشركات الصيد (Société de tir) ان يتجاوز اثنون او واحد ٢٠٠ حرطوشة

يمدك كل تاجر جلات تحت مراقبة هذه الدولة تقيد فيه الدخائر المستلمة حالاً بعد دخولها المخزن ويوعات الدخائر. يجب ان يذكر في كل يومة اسم وعنوان ونمرة اجازة المشتري. يلصق تحاه هذا شرح البرون المملطي

### البارود والمتجرات

المادة التاسعة - ان صنع وادخال وفض وجبة وبيع ابرود من اي نوع كان والديناميت وعبرهما من المواد المشابهة لها في الاصل الواقعة تحت الانتداب يجري عليها احتكار تدثته الدولة المتددة وتديره مصالح الدول

المادة العاشرة - كل شخص يشتري سون ان يكون وخص له بذلك قانونياً او يصنع او يبيع او يوزع او ينقل شيئاً من بارود او الديناميت او غيرها او يكون في حيازته بأي طريقة كانت شيء من بارود الحرب او الديناميت و غيرها من المواد المشابهة لها يحكم نايه بخلافه بقدره ١٠٠ ليرة الى ٥٠٠ ليرة سوريه وبالسجن من ٣ اشهر الى ٦ اشهر تصادر المواد والاوعية التي تستعمل لصنع هذه المواد او لبيعها ووسائل النقل وكذا كل بضائع والاشياء التي تستعمل لاختفاء الغش

المادة الحادية عشرة - كل ادخال او محاولة ادخال شيء من البارد دتهرياً الى الدول الواقعة تحت الانتداب او اي شيء كان من المنفحرات او غير ذلك من المواد المشابهة لها سواء كان محرراً او رقيقاً ويطمع ضمن الشئ وطالمعية في لقوانين واتقارات المتعلقة بالتهريب المحرري

المادة الثانية عشرة - ان مأموري الحرك وجميع مأموري القوة العمومية مكلفون في جميع الاراضي الواقعة تحت الانتداب بالتفتيش والتحقيق عن المخالفات المنصوص عنها في هذا القرار

اذا وقعت شبهة على بعض الافراد ان في حيازتهم اشياء ممنوعة فيحق للمستخدمين والمأمورين ان يعتدوا في داخل كل محل سكن بمناوبة قاضي الصلح او مفوض البوليس والمخار وهؤلاء يجب عليهم ان يطلبوا الطلب المقدم لهم يذكر ذلك على في رأس الأمر لا يمكن ان يصير التفتيش الا بناء على امر من رئيس المأمور المباشر  
يجب في امر التفتيش :

أ - ان يذكر بالاختصار الاسباب التي تبنى عليها الادارة شبهتها بخصوص النفس

ب - ان يؤشر عليه قبل كل تفتيش قاضي الصلح او مفوض البوليس الذي يرافق المأمورين او المستخدمين

ج - ان يتنى على صاحب الشأن او من ينشئ قبل القيام بالتحري  
ان لبصاعة المقولة طريق التهريب اذا دحات عدد وشك ضبطها في محل سكن لتحبسها من المأمورين فيمكن لهؤلاء ان يتبعوها بدون ان يجبروا على

## مراعاة المعاملات المشروحة ١

المادة الثالثة عشرة - ينشأ محلات بيع ما ورد الصيد في الاماكن التي يري فيها ذلك لازماً

لا يمكن لاحد ان يبيع شيئاً من الصيد ما لم يكن حائزاً على رخصة خصوصية

كل مخافة يقع مرتكبها تحت طائلة العقوب المصوص بها في المادة العاشرة

يعطي الرخص مأمور مدوب لداث من قبل الدولة المتدبه  
يحجر المائون على ان يعمونوا من مستودع الاحتمكار في المنطقة التي يكون فيها مح نجارهم

المادة الرابعة عشرة - لا يمكن للماعه ان يبيعوا صيد الصيد الا لمن كان حاملاً الاجارة الاسمية المصوص بها في المادة السابعة و كيه التي تقابل بالتدقيق الكمية المذكورة على بون الصيد . لا يمكن ان تتجاوز كميات كل واحد من هذه البونات ٥٥٠ حرام من البارود الحالي من الدخان او ١٠٠٠ حرام من البارود الاسود

ان هذه البونات التي تعطى باء على الاصلا ع على الاجارة من قبل مأمور الدولة المتدبة تحفظ عند الداع وتقسم لدى كل دلب من السلطة

المادة الخامسة عشرة - لا يمكن للمائين ان يعمونوا كميات تقل عن ١٠ كيلو غرامات تدفع قيمة كل ثوب نقد

المادة السادسة عشرة - يقيد كل تسليم على دفتر يبقى عند البائع ليبرز لدى كل طلب من السلطة . - مر هذا الدفتر ويؤشر عليه ونس دائرة الاحتكاك تقيد فيه التسليمات وتؤرخ وتصدق من قبل قيم المستودع او المأمور الذي يقوم بهذه الوظيفة .

المادة السابعة عشرة - كل قيم مستودع و بائع يشت بحقه ان لديه كمية من البارود او يبيع من البارود المهرب يقع تحت حائلة - يجب الرخصة منه ويمكن معاقبته عدا ذلك نحن نقدي قدره ٥٠ الى ١٠٠ ليرة - سورية وبالسن من ٣ ايام الى شهر واحد - يصادر بارود الزر - المصبوط عند البيع وتسحب الرخصة

المادة ثامنة عشرة - اد باع احد الباعة البارود - صادر اعلى من - سار تعريفه التي يلقى منها نسخة في المحزن - اقب البائع بحرام نقدي يتراوح من ١٠ الى مئة ليرة سورية وتسحب الرخصة .

المادة التاسعة عشرة - يبين سريع انواع البارود في اوقات محددة في قرار من المفوض السامي

المادة العشرون - يذكر كل تسليم على دفتر يبقى لدى البائع ليبرزه لدى كل طلب من السلطة تقيد فيه التسليمات - وتؤرخ وتصدق من قبل قيم المستودع او المأمور الذي يقوم بهذه الوظيفة

المادة الحادية والعشرون - ان دفتر منش موجب المادة السابعة والرخص الاسمية المذكورة في المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القرار يجب ان تبرز لدى كل طلب المأمورين المعنيين في المادة ١٢ وكذلك للسلطات القروية المسكفة مراقبة



أراضي الدول وذلك تحت طائلة جزاء نقدي قدره ايرتان سورتان على الأقل  
مائه المصاريف

في اثناء العشرة ايام التي تلي نهاية كل ربع سنة يجب على قيم المستودع ان  
ينظم قائمة باحوال محلات البيع في مظهره ، وعليه ان يتأكد من ان الكميات  
المباعة تطابق تماما الكميات المقيدة في الرخص الاسمية

تذكر حالة كل محل للبيع عند تاريخ ضبط هذه الحالة على دفتر بائع بجملة  
تكتب بجميع حروفها وبوقعتها مأمور الادارة اذا كان المبيع لا تؤيده كل التأييد  
الرخص القانونية فيعطى حالا قيم المستودع او المأمور المكلف اقيام بهذه  
الوظيفة عما بذلك للمفوض السامي او لمسويه

المادة الثانية والعشرون - ان المستودع او محل البيع يوضع عليه لوح  
يكتب عليه بالاحرف الكبيرة ( مانغرسوي والعربي ) " مستودع او محل  
بيع بارود الرنجي "

لا يمكن بيع انواع البارود من اي فئة كانت الا في علب او ملاءات او  
رأعين موضوع عليها اوراق او دصاص من الرنجي  
يجب ان يذكر على الخصوص في الاوراق المنسقة مصدر ونوع وجنس  
ووزن وسعر البارود الموجود في الوعاء

المادة الثالثة والعشرون - كل قيم مستودع او بائع يبيع بارود مشترين  
ليس لديهم ترخيص اسمي من المفوض السامي او مندوبه يقع علاوة عن العزل  
تحت طائلة جزاء نقدي قدره ٢٥ ليرة سورية

المادة الرابعة والعشرون - ان رباب المراكب من اي بلد كان تجاوزا عم

يجبرون في مدة دس وعشرين ساعة بعد دخولهم انى لمرأف بحروا في  
مكتب بجر ك نصربحاً خصوصياً بالبرود والمنجرات ولذا ترالتي هي على  
ظهر مركبهم تختم هذه لمرودة اقامة المركب في المرفأ ويحب ابرازها  
عد الذهب وذات تحت طائلة العقوبات المية في القرارين رقم ٢٣٩٠

و ١٠٣

المادة الخامسة والعشرون - لا يمكن ان يقل كمية من البرود تزيد على  
كبار عرابين مل تكتن مخنومة برصاص الرجي او ورفة لرجي وعمود تذكرة  
مرود مؤثر علم من قبل مفوض لوليس والباط الفرسوي القاشم بوطيمة  
قومندان المركز او ممثل السلطة التنفيذية المرسوبة . بضبط وبصادر البرود  
المنقول بدون تذكرة مرود

يقع عداد ذك تحت طائلة العقوبات المذكورة في المادة ١٠  
المادة السادسة والعشرون - اذا صي محل بيع بارود بالرصى او على ارض  
افلاس فلا يمكن السع الا لانس حاميين شعبياً وخصة قانونية  
المادة السابعة والعشرون - ان المنجرات وبارود الاعام لا يمكن بيعها  
بدون رخصة مطبقة لالانودح المصوص به فيما يخص انواع البرود في  
المادة ١٩ - بين مفوض سامي او مبدونه لكمة اني تسلم لكل مشتر  
لمادة الثامنة والعشرون - ان المستودعات العمومية لبارود الاعام والمنجرات  
تسبب وتحافظ عليها ويديرها لدولة المتدعة لحساب الدول  
لمادة التاسعة والعشرون - ان انواع بارود الاعام والمنجرات المودعة

التي يرخص في بيعها تسلّم ساء على رخصة خروج تعطيها الدولة المتدبة للشعري  
المعين اسمه فيها

المادة الثلاثون - يمكن ان تشأ مستودعات خصوصية مؤقتة لارود  
الاعلام والمفجرات ضمن لشروط التي يصدرها قانون لاحق . يجب اخلاء  
هذه المستودعات حالاً كما يجب اخلاء محلات بيع البارود ساء على تذييه بسيط  
من السلطة ذات الصلاحية

المادة الواحدة والثلاثون - ان التنظيم الفني لمستودعات المفجرات وسيرها  
واستثمارها ولحفظه عليها وكذلك جمع نذير الامن الواجب اتخاذهما في  
المستودعات المؤقتة الموحدة قرب الورش وفي نقل البارود والمفجرات تعين  
في قانون خاص يظهر فيما بعد

المادة الثانية والثلاثون - امين الامر العام والمدوب فوق المادة للموضع  
السامي لدى دولة سوريا والمدوبون لدى الدول مكلفون كل فيما يخصه تنفيذ  
هذا القرار

بيروت في ٢٥ ايار ١٩٢٦

المفوض السامي

الامضاء : جوقيل

## قانون اقتناء الاسلحة وحملها

في الاراضي الواقعة تحت الانتداب

### قرار عدد ٧٣٦

ان مفوض اسامي «لوكالة للجمهورية الفرنسية» لدى دول سوريا ولبنان  
والمطوبين وحل الدرور  
بأنه على المرسومين الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٢٦ كانون  
الثاني ١٩٢٧

وبناء على القرار عدد ٥/٥ الصادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٥  
وساء على القرار عدد ٣١٣ الصادر في ٢٤ بار ١٩٢٦  
وعلى اقتراح امين «الامر العام» قرر ما يلي :  
المادة ١ - تعتبر كاسلحة مجموعة جميع الاسلحة التي لا تدخل في فئة  
الاسلحة المصنوعة منها في القرار عدد ٣١٣ وعلى الاحص  
الحاخر والسكاكين الشبهة بالحناجر والعصي المشتملة على حراير والحناجر  
الصغيرة و «البونبات» لا مبركة وعلى العموم جميع لاسلحة المستوردة والسرية  
يحظر بتأجل الاسلحة المجموعة في الاراضي المشمولة بالانتداب  
لا يمكن لاية سلطة كانت ان تعطي اية رخصة بذلك  
المادة ٢ - لا يجوز لاي شخص كان ان يتحول او يقيم في هذه الاراضي  
وهو حامل او مقيم احد الاسلحة المصنوعة منها في القرار عدد ٣١٣ لم يكن

حائزاً على احدى الرخصتين ملحق بنودهما هذا القرار  
يجب ان يبرز كل رخصة لدى كل طالب من مأموري السلطة العامة  
لمدة ٣ - تمضي رخص حل السلاح ، على درجات تنظيم الحكومات  
الحية وتحول مصحوة رتب المفوض السامي بواسطة مدوية لدى هذه  
الحكومات

يحوز بصفة مؤقتة وفي لافضية و مقاطعات او قبة على حدود تي يميز  
مفوض السامي ان تمنح هذه الرخص سلطات الانتداب القائمة بوصفها في هذه  
الافضية او المدة طاعات الواقعة على الحدود ترسل هذه السلطات شهرياً بالمفوض  
السامي قائمة بالرخص الممنوحة ضمن هذه الشروط لا يعمل بهذه الرخص الا في  
مطقة المقاطعة التي اعطيت لاجلها

المادة ٤ - لا يحوز اعطاء اية رخصة كانت الاشخاص لاس عمرهم اقل من  
احدى وعشرين سنة

المادة ٥ - تقدم طلبات الرخص للسلطات المحلية ويجب ان تكون مرفقة  
بالمستندات الآتية:

- ١ ( شهادة عن تاريخ ولادة
- ٢ ( ملخص الاضادة القصائية والاورق التي تقوم معها
- ٣ ( شهادة من قائد الدرك في المنطقة التي جعل الطالب محل اقامته فيها  
منذ ستة شهر على الاقل تثبت حسن سلوكه وان الامتثال المستد عليها بط  
قرار حل السلاح

يجب ان يذكر ايضا في هذه الشهادة د كان طالب لرخصة قد خدم في

الجيش لمعادنة و المساعدة لجيش اشرق ومن المناسب في حالة الایجاب ذكر مدة خدمته وذكر حصوله على شهادة حسن سلوك او عدم حصوله عليها

٤ ( صودتين شمسيتين من قياسات مستعملة لصور جوازات السفر

المادة ٦ - لا يعمل بالرخصة الا لحمل سلاح واحد ولمدة ستة واحدة ولا يمكن في حالة فقدان الرخصة استبدالها بغيرها دون مراعاة جميع الملاحظات المنصوص عنها في المادة السابقة

يجب على الاشخاص الذين يرعون في تحديد رخصهم ان يقدموا للسلطات المحلية طلباً بتجديدها

المادة ٧ - حفظ الامن لهاموياه على امر من الدولة ثذت الصلاحة بحق في كل وقت للدولة المتبعة ان تسحب الرخص المعلقة . ان سحب الرخصة يوجب حجب سلاح امطاة الرخصة بحمله

يمكن ضمن الشروط ذتها ان يعقب كل حكم بحذبة او بجمعة سحب الرخصة وحمل سلاح في حالة سحب الرخصة لابعاد الرسم المستوفى

المادة ٨ - يعاقب كل شخص وحداه لاسلحة ممنوناه بالسجن من شهر الى ستة اشهر ومجرء نقدي من غرض اثنى سوري ذهب الى ايرتين ل . س . ذ .

تصادر في جميع الاحول الاسلحة والذخائر والادوات التي جرى حجبها

المادة ٩ - يجوز في حالة تكرار الحزم ان يعاقب اقصى عقوبي السجن

والجرائم نقدي لذكورن علاه

المادة ١٠ - ترفع جميع المخالفات المعرو عنها في المادة ٨ الى القنصل او الضابط

الا على رئيس القنصل العسكري في المنطقة

تقرر هذه السلطة وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها اذا كان يجب  
احالة الدعوى الى احد كم العسكريه او نحو كم لمحمية اممية

تطبق المراسم الحربية الفرنسية المعقوبات لمصوص عنها في الشرائع  
الفرنساوية وهذه المعقوبات تتفق مع المعقوبات المحددة في هذا القرار

المادة ١١ - الفت جميع الاحكام سالفه لهذا القرار وعلى الاحص  
احكام القرار عدد ٥٣٧ الصادر في ١١ آذار ١٩٢١ لدولة لبنان والقرار عدد  
١٠٠٥ الصادر في ٩ آب ١٩٢٤ للدولة العلوية والقرار عدد ١٧٣٣ / S الصادر  
في ١٦ تموز ١٩٢٥ لدولة جبل الدروز

المادة ١٢ - ياتق هذا لقرار في جميع الدوائر العمومية ومراكز  
الشرطة ومكاتب الجرك والمحطات والمر في ومكاتب البريد الخ  
تحدد في تعليمات خصوصية يصدر عليها المعوض السامي كمية تطبيق هذا  
هذا القرار في كل دولة

يوضع هذا القرار موضع التنفيذ في اول شباط ١٩٢٧ اعتبار من حمل  
السلح لمعطاه من الدول حتى هذا التاريخ منقاة في اول اذار ١٩٢٧

المادة ١٣ - امين السر العام في المعوضه العليا ومددو المعوض السامي  
لدى الدول ومدير دائرة الاستخبارات في لشرق ومدير الامن العام من جهة  
والجنرال القائد لاعلى لجيوش لشرق وقودو لاصط لاعلون رؤساء القضاء  
العسكري في منطقة سلطهم ومدير الشرطة العسكرية لجيوش لشرق من  
جهة اخرى مكلفون كل فيما يعينه تعيد هذا القرار المعوض السامي بالوكالة  
بيروت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧  
الامضاء: دي ريفي

# المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية

دائرة البارود والمهمات الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي

## رخصة شخصية بحمل السلاح

-( B و A ) -

|                      |                                                                                                                     |            |
|----------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| امضاء صاحب<br>الرخصة | <p>الصورة الشخصية</p> <p>قيس <math>\frac{1}{4}</math> ٠٠٣ <math>\frac{1}{4}</math> ٠٠٤ <math>\frac{1}{4}</math></p> | ختم المدوب |
|----------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|

رقم  
الهوية  
الاسم  
مقيم في  
المهنة

الاشكال :

|                                    |                            |
|------------------------------------|----------------------------|
| نوع السلاح                         | الشعر : . . . . . الحاجبان |
| المبار                             | العينان                    |
| نمرة التسجيل                       | لائف                       |
| الحرف الموضوع من قبل دائرة البارود | لقم                        |
|                                    | الذقن                      |
|                                    | الوجه                      |



القائمة

العلامات الفارقة

الجنسية

مولود في

مرخص له

بيروت في ١٩٣٣

# المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية

دائرة الارشاد والاعمال الدولية لخدمة تحت لاندب الفرنسي

رقصة شخصية سنوية

بمحل الاح

ان ج

|                           |                                                  |                    |
|---------------------------|--------------------------------------------------|--------------------|
| <p>مصاد صاحب<br/>لحصة</p> | <p>الصورة الشخصية</p> <p>فاس ١/٢ ٠٠٣ ١/٢ ٠٠٢</p> | <p>حتم المندوب</p> |
|---------------------------|--------------------------------------------------|--------------------|

رقم  
الهوية  
الاسم  
مقيم في  
المهنة

مرافقة بونات البارود و لذكيرة

|   |   |
|---|---|
| ١ | ٥ |
| ٢ | ٦ |
| ٣ | ٧ |
| ٤ | ٨ |

الاشكال

اشعر ١٠٠٠ حصى

احياء

لام

قم

لدفن

الوجه

الجمه

علامات درة

لحسه

مولود في

رحضه

١٩٣

بيروت في



## تعليمات تتعلق بتطبيق القرار عدد ٣١٣

اصدار في ٢٥ ايار ١٩٢٦ واتقرار عدد ٧٥٦ الصادر في ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٧

### قرار عدد ٩٧٩

الرخص بحمل السلاح وبونات (Bons) الدخائر و لبارود المقاتلة لها

ان الرخص بحمل السلاح المنصوص عنها في اقرار عدد ٣١٣ الصادر في ٢٥ ايار ١٩٢٦ والتي حددت شروط منحها في القرار عدد ٧٣٩ هي على نوعين ( رقة للاعوزجين الملتحقين بقرار عدد ٧٣٩ )

١ - الرخص باذناء او حمل السلاح الدالة وفقاً لقرار عدد ٣١٣ في الفئتين ١ و ٢ ( المادة ثمانية ) وبالحصول على الدخائر المقابلة لها ( الرخصة الحمراء )

ان هذه الاسلحة وهذه الدخائر لا تستعمل الا في الحرب ( الفئتين ١ ) او يمكن استعمالها في الحرب ( الفئة B ) ذكرت الاسلحة من الفئة ١ في قرار عدد ٣١٣ كما يأتي .

( جميع المعدات من عيار كبير وسدقات المضخمة من عيار ستة مليمترات او اكثر تدخل في هذه الفئة )

٢ - المعدات والمدارات المتحركة بنفسها او ذات الحشو الانوماتيكي وامتوزجائها المتقنة لصنع التي تطلق بوضعا على الكنف او بيد

واحدة من عيارات فوق ٦ مليترات و ٥ من المليترو طيارا ماسورتها يفوق  
١٠ سلقترات

(٢) لاسلحة النارية المصنوعة او معدة والمستعمدة لامور غير حرة مثل  
الاسلحة الالطابة الرياضية او المدافعة عن النفس ولكن يمكن ان يستعمل  
فيها نفس الدحائر التي تستعمل في لاسلحة نارية بلمية في المادة A وغير ذلك  
من الاسلحة النارية المضلعة التي تطلق بوضوحها على الكنف والتي يبادل عيارها  
او يفوق ٦ مليترات والتي لم تذكر في المادة A ماعدا الاسلحة النارية المضلعة  
ذات المسودة المخلوعة

(٣) الدحائر المعدة لاسلحة المذكورة في الرقبن اعلاه ماعدا الدحائر التي  
في المادة A

(٤) السيوف والرماح

ب) القنطع المنفصلة للاصناف المذكورة في الفقرة (١) اعلاه المحزن  
صمما فكلما والتي تستخدم فقط لتزكيب وتصلب الاصناف المذكورة او  
كقطع تبديل لها

ان استيراد وحيازة وبيع هذه الاسلحة والدحائر تحتفظها مبدئياً (وفقاً  
للمادة ٣ من القرار عدد ٣١٣) الدولة المتقدمة دون غيرها

على ان الملوة المراسية تنص بانه يحوز الدولة المتقدمة ان ترخص لافراد ان  
يكون لديهم او ان يحملوا لاسلحةهم شخصي اسلحة وذخائر من هذا النوع  
فالمقصود من ذلك رخص شخصية تدير منحها اسباب خصوصية ولا يمكن  
اعطاؤها الا بعد قليل

تدخل القوات المساعدة (اعني الحرس السيار) التي تقوم الدور عصاريفها في فئة الحيوش النظامية ولا يجبر حاملو السلاح من هذه القوات على الحصول على رخصة حمل السلاح . يجبر حراس القرى الموصون تحت مراقبة لسلطات الحماية او دائرة الاستخبارات على اخذ رخصة معاً للتلباس الا انهم يعمون من رسم ورقة التمغة المذكود فيما يلي :

يجب تقديم طلبات الرخص من ائمة **a** و **b** الى صباط دائرة الاستخبارات او الى مفوض الامن العام او المستشار الاداري الاقرب . فيحق هذا الاخير في هذه الطلبات ويحولها الى مدوب المفوض اسامي لدى لدولة صاحبة الشأن يأمر المدوب عند الاقتضاء تنظيم الرخصة ويذكر فيها جميع البيانات الواردة في النموذج المرفق بالقرار عدد ٧٣٦٦٦٦ بحول المدوب الرخصة مرفقة رأي حكومة الدولة الى المفوض اسامي ( دائرة البارود وامنحرات ) الذي يفصل في الامر

تعاد الرخصة فيما امد الى السلطة امتدة الحية التي تكون قد حققت في الطلب وهي اسمها لظانها بعد ان تلصق بها اوراق تمغة اميرية بقيمة خمسين غرش ل.س. ذهب

لا يجوز للتجار المرخص لهم قانونياً من قبل الدولة امتدة بمعاينة هذه التجارة ان يعطوا ذخائر من اثنتين **a** و **b** الا مقابل تقديم بونات سماء . تمنح السلطة المتدة الحماية ( ضابط الاستخبارات او مفوض الامن العام او المستشار الاداري ) هذه البونات ( المرفق انموذجاتها بهذه التعليمات ) ولا يجوز ان يتجاوز كل منها خمسين خرشوشة . يعظم بكل اعطاء ذخائر مقابل لونات

شهادة بوقعها تاجر المشتراة منه وتيدعها في إحدى الحُجُب المخصصة لهذه الغاية في الرخصة

٢) ترخص بصفة أو حمل الأسلحة يداعه ومما يجرار عدد ٣١٣ في المنة C ويستعمل الذخائر المقتبسة لها (الرخصة ص ١٤)

قد ذكر قرار عدد ٣١٣ هذه الأسلحة والذخائر كما يلي :  
(يدخل في هذه الأسلحة والذخائر في عدة المستلزمات والبندقيات للمباراة الصغير الأسلحة المستعملة للصيد)

الأسلحة والمدافع عبر الدخول في البنتين a و b كالفدارات والمسدسات من أي طراز كان والأسلحة النارية المضخمة ذات الماسورة المخلوعة وجميع الأسلحة الأخرى النارية التي نص في وصفها على الكتف من عبار دون ٦ مليمترات والمدافع ذات المسورة المسددة و... من المددات أواسير (الحقت التي تكون أحدها ماسحة على الأقل) والأسلحة النارية التي يستعمل فيها الخرطوش المكبس في دائرته والأسلحة النارية التي تخص من فوهتها

بوه عن الترخيص بحمل وإقامة هذه الأسلحة في المادة ٧ من القرار عدد ٣١٣ يجب تقديم طلبات الترخيص من هذا النوع إلى السلطات المحلية في الدولة صاحبة السيادة (المديرين والمتمثلين والمصرفين أو الماعظون ومقوضو الشرطة وقواد الدرس)

وهذه السلطات تختص فيها وتحويلها إلى حكومة الدولة. تنظم إذا اقتضى الأمر الحكومة بالاتفاق مع مندوب الحرس السامي الرخصة المعلنة وتذكر

فيها جميع البيانات المودعها في الامودج المرفق بالقرار عدد ٧٣٦ ثم تحويلها  
مع اقامتها الى المعوضية امدا ( دائرة البارود للدول الواقعة تحت الانتداب )  
بواسطة مدونها

تمت الرخصة بعد امضائها الى السلطة المحلية التي تيسر قد حققت في  
الطلب وهي آتيتها الى صاحبها بعد ان ينص عليها اوراق نمرة اميرية بقيمة  
٢٥ ع. س. ل. ذهب وعيه يختص حامل الرخصة بصيد للحصول على رخصة  
من هذا النوع . لا تزال الدول تعطي كما في السابق رخص لصيد الارمة  
من جهة اخرى للتسكن من مماناة الصيد

لا يجوز للتجار المرخص لهم قانوناً من الدولة المنتدبة تمضي هذه التجارة  
ان يبيعوا دحائر من نمرة ١٠٠ على تقديم نوبات ( وفقاً الامودج المرفق  
بالقرار عدد ٧٣٦ ) لا يمكن الا ان تكون لربح او يتجاوز كل من هذه  
النوبات ٢٠٠ خرطوشة ( المادة ٨ ) ولا تعطيها سوى السلطة المنتدبة المحلية  
( ضباط الاستخبارات او معوضو الامن العام او المندوبون الاداريون )  
يطمح كل اعطاء دحائر مقابل لبون شهادة بوقتها التاجر في احدى الحالات  
المخصصة هذه الغاية في الرخص

لا يمكن ان تتجاوز نوبات البارود المرفق امودجها بالقرار عدد ٧٣٦  
٥٠٠ عراماً . تمنح ايضاً هذه نوبات من قبل السلطات المنتدبة المحلية . يرسل  
دفاتر البونات من قبل السلطات مندوبو الموس " سامي الدين عيسى " ان يطلبوها  
من دائرة البارود للدول الواقعة تحت الانتداب

لا تباع كمية بارود مذكورة في نوبات لا بواسطة باعة البارود

الحائرين على الرخصة المخصوصة الموهب عنها في المادة ١٣ من القرار ٣١٣ الى ان  
توضع قائمة بهذه الرخص يقوم بيع البارود تحت الرخص لهم قانونياً متاحة  
بالاسلحة والدخائر ان قائمة بواب الدخائر وبواب البارود المعطاة ترسلها  
كل ثلاثة اشهر السلطات التي تكون قد منحتها الى دائرة البارود للدول الواقعة  
تحت الانتداب

### الرخص المخصوصة لبعض الناس لوقفة على الحدود

يحوز لسلطات الانتداب القائمة وصيغتها في الاراضي الواقعة شرقي الخط  
المتين به حد البادية العربي ان تعطي ماء على اقتراح دوائر الاستخبارات المحلية  
القبائل غير الرحل الرخص الموهب عنها في اعقرة الشبية من المادة ٣ من القرار  
عدد ٧٣٦

يحوز السكان هذه الاراضي علاوة على هذه الرخص المخصوصة المطابق  
نموذجها للرخص العادية المتعارف على ذلك بالامر الاخر الكلمات التالية (يتمل بها  
فقط في الاراضي الواقعة في ) ان يطلوا بالطرق

القانونية رجحاً اعتبارية يعنى بها اثر الاراضي الواقعة تحت الانتداب  
لا غير احكام القرار عدد ٧٣٦ حيث من احكام المادتين ٣ و ٤ من القرار  
عدد ١٧٣ في ١٦ تموز ١٩٢٥ عدد ٧٣٦ من احكام المادة ١٦ من القرار المعطاة  
لرعايا الحكومات الأجنبية ولا يجوز ان يدخلوا اراضي دولة سوريا الا ان  
الوحص القانونية الموهب عنها في القرار عدد ٧٣٦ تكون ضرورية للشيوخ الذين  
يريدون ان يدخلوا مسلحين في المنطقة الواقعة عربي حد البادية كما هو مبين في



### الخريطة المسماة خريطة الحدود الادارية السورية .

ان قائمة هذه لرخص ترسلها شهريا الى امه حية امليا ( دائرة البارد )  
السلطات التي تكون قد منحها كما نص عن ذلك اعمدة الثانية من المادة ٣  
من القرار ٧٣٦

### الترخيص في استيراد الاسلحة والذخائر

لا تحدث المادة الخامسة من القرار عدد ٣١٣ شيئا من هذا القليل . يجب  
كما في السابق ارسال الطلبات الى المفوض امليا ( دائرة البارد ) وهي تطلب  
بواسطة مندوبها الى الدولة صاحبة الشأن

### الترخيص في اسماجة بالاسلحة والذخائر

نعتني هذه الرخص دائرة البارد بكون لواقعه تحت الانتداب بناء على  
اقتراح حكومة الدولة المحول من قبل مندوب المفوض السامي ومن المناسب  
تنبيه الاشخاص الحائزين على رخص من هذا النوع انه يمثل هذه الرخص  
لغاية انتهاء المدة المذكورة فيها وانما يجب عند تجديد هذه الرخص الشروط المبينة  
اعلاه . يجب اعطاء هذه الرخص بصفة رسم سوي قدره ليرة سورية ذهب  
من قبل دائرة البارد

### سجل التجار المرخص لهم بالتجارة بالاسلحة والذخائر

ان هذا السجل المنعقد في دمشق بصفة دائمة دائرة البارد انشاء دفع ثمنه  
الى التجار المرخص لهم قانونا بصفة دائمة بالاسلحة والذخائر وتراقبه هذه الدائرة  
في اوقات معينة

## الاذن بيع البارود

سمح هذا الاذن د. ثرة لدرود ساه على طلب مقدم الى حكومة الدولة صاحبة الشأن وبحول الى هذه لدرود مرفوقاً برئي مدوب المعوض السامي بسلم السجل لدعه بارود المدين على هذا الشكل ضمن الشروط التي بسلم فيها السجل للتجار . من المناسب تنظيم قائمة بياعة البارود للذين عترح انفسهم كل دولة وارسلها الى المعوض . يجب (د. ثرة لدرود) في قرب ما يمكن من الوقت لا يتم الحصول على الرخصة بالسرعة بالاسرع مكان الحصول على الاذن ببيع البارود . يوجب الاذن بيع بارود اسنفا برسم سنوي قدره ليرة ٢٠٠ من ذهب من قبل دائرة البارود

بدفع مالياً حاصل الرسوم مخففة التي استوفيا وتخصها دائرة البارود الى ميزانية لدول وفقاً لنسبة محددة فيما بعد

توضع فيما بعد تعليمات خصوصية بشأن تسليم المتفجرات ونظماً وايداعها تصبح خطأ :-

القرار عدد ٧٣٦ لسنة ١١ بدلا من لقرار عدد ٥١٧٣ صادر في ١٦ شباط ١٩٢٥

بحسب ان يقرر للدولة سوريا بدلا من الدولة جبل الدروز .

بيروت في ٣ شباط ١٩٢٧ رئيس دائرة لدرود والمتفجرات

الامضاء : بريال

بعد الاطلاع . مدير الوكالة لدائرة الاستخبارات في الشرق

الامضاء : ارنو

بعد المصادقة . المعوض السامي بالوكالة الامضاء : دي ريفي

م (٤٨)

بيروت في ٢٢ شباط ١٩٢٧

## مذكرة إدارية عدد ٢٠

محقق للتعليمات المطبوعة في ٣ شباط عدد ١٧٩ / K

شأن منح رخص يحمل السلاح والذخائر

لقد طرح سؤال لمعرفة ماهي حال مأموري الدوائر العمومية فيما يتعلق برخص حمل سلاح من فئة *a* و *b* والفئة *c* المنصوص عنها في القرار عدد ٣١٣ و اقرار عدد ٧٣٦ و اقرار عدد ٧٦٢ ولاني سمع حدها واحدا ابتداء من اول آذار تقدم وحسب حل هذه المسألة كما يأتي :

١ - المأمورون المعفون من الرخصة هم جميع المأمورين لتأمين لوحات السلطة العامة النظامية اعي يساقوا قوات الجيش المساعد والشرطة وللدرك ومأموري دائرة الجمارك حينما يكونون مرتدين ملابسهم العسكرية وقائمين بأداء وظائفهم

٢ - المأمورون الذين معفون حصصهم هم من صير في اقصى (لدى كورون صريحاً في قرار عدد ٧٣٦) و المأمورين شرطة مرتدون ملابساً ملكية وعلى العموم بعض مأموري الدوائر العمومية الذين معفي عنهم وظائفهم في يحملوا سلاحاً بدلاً من مأمورين في سلاح خفيفة : لافيتا برمدولية على رخص الممنوحة على هذا الشكل بعد الاطلاع على جدول نظام رؤساء الدوائر المسؤولين والقائم توقيعهم مقام التحقيق القانوني ورسولونه الى دائرة لارود في المفوضية

العلي لا يعمل بهذه الرخص لاعتماد يكون أمور فاشاً ووطنه وكتب عليها  
هذه الالفاظ (رحصة درية) لامعة. دي ربي

## رسم اجازة حمل السلاح

### قرار عدد ٧٦٢

موجب لقرار عدد ٧٦٢ الصادر في ٣ ش. ط ١٩٢٧

يستوفى على الاجازة لشخصية اسوية بحره و حمل لاسلحة ولذخائر لدخلة  
في الفئين a و b لمصوص عنها في اقرار عدد ٣١٣- المادة الرابعة رسم قدره ٥٠  
فرشاً لسيب سورية ذهباً

ويستوفى على الاحارة لشخصية اسوية بحبزه و حمل لاسلحة ولذخائر  
الدخلة في الفئ c لمصوص عنها في المادة ٧ من اقرار عدد ٣١٣ رسم قدره  
٢٥ فرش ل. س. ذ.

يحول الرسا، المذكوران في المادتين سابعين الى عملة ل. س. ورق  
يضربها بالعدد المثل ٥ ويستوفى على شكل ورق ول مربعة توصع على  
الاجازات قبل اعطائها

يستوفى على ترخيص اسوي بالحدرة بالاسلحة والذخائر المصوص  
عه في المادة ٧- من قرار ٣١٣ رسم قدره ليرة واحدة سورية لسيه ذهب  
يستوفى عن الرحصة لسوية في بيع البارود المصوص عنها في المادة  
١٣ من القرار عدد ٣١٣ رسم قدره ليرة واحدة سورية ذهب

تحول الرسوم المذكورة في المدين السنتين الى عملة لدية سودة ورق  
بحسب السعر الصف شهري الذي يسه مستشار المالي في الموصية اعيا وفقاً  
للاقرار ٥١٤٠ يستوي مكتب حاية الملكية حاصل هذه الرسوم ويدفعها بزيادة  
الدول المشمولة بالائتداف ضمن الشروط التي يحدد فيما بعد

## المرور بالاسلحة المذكورة

في القرار رقم ٣١٣

-----

### قرار عدد ٨٧٥

بموجب القرار عدد ٨٧٥ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٧

- ١ - اذله الاولى - ميل رسم المرور لاسلحة ولداار لشخصيه من شي ١. وذا  
المذكورين في القرار ٣١٣ ( المادة الثانية ) وذلك في حدى الاحوال التالية :  
أ - اذا كان يقب اشخاص ينمون في قوة مسندة عطية للاد داخل في  
اتفاق حبيب المفقود في ٢٧ حزيران ١٩٢٥ و شخص آخر من في خدمة  
حكومة هذه المدن ويحده به للقيام بوضعهم
- ٢ - اذا كان ينقلها اشخاص من اعضاء جمعية وماء داهون للاشتراك بمارة
- ٣ - اذا كان يد حاملي هذه لاسلحة حاره يحمل السلاح مموحة من  
حكومتهم وشروط ان يكون لاسلحة لاستم لهم لشخصي وموصوه وصفاً  
دقيقاً في الاحارة

المادة الثانية - ذ وجد احد هذه الشروط نصي حازت موقنة يحمل

السلاح ولذا حار لناقلها في غمار الحدود التالية ومن قبل السلطات الآتية بها :

الناقود مندوب الامن العام

القلعة ضابط الاستخبارات في مرجيون

القيطرة ضابط الاستخبارات

درعا " "

ابوشمات مندوب الامن العام

تدمر ضابط الاستخبارات

دير الزور " "

شعشع بك مأمور الجرك

ميدان اكبس مندوب الامن العام

بيروت مهوض المرقا الخاص

صيدا المفتش الاداري

طرابلس ضابط الاستخبارات

الاذقية مندوب الامن العام

الاسكندرونة ضابط الاستخبارات

فيما عدا الحالتين الاولى والثانية لا تتجاوز كمية الخرطوش القصوى ٢٥

خرطوش لكل قطعة سلاح

مادة شاك - تكون لاحازة مطبقة للسودج ملحق بهذا القرار وعلى

حاملها ان يبرزها عند كل طلب من قبل السلطات لظامية وعليه ايضاً ان

يسلمها عند تركه لاراضي المشمولة بالالتداب الى اقرب سلطه جركية وهذه

تعيدها الى السلطة الصادرة منها الاجازة

المادة الرابعة - فيما عدا الحليين الاولى وكريمة لا تعطى لاحارة الا مقابل دفع ١٠ غروش سورية ذهب من صاحب مصروقة بالعدد المثل ٥ وممثلة بورقة عمدة اميرية قيمتها ٥٠ قرشاً لبنانياً سورياً

المادة الخامسة - ذالم يستوف شرط من لشروط المذكورة اعلاه لا يمكن اعطاء الاجازة الا باذن من السلطة لعب

المادة السادسة - الاجازة المودعة المعرف عنها اعلاه هي اجازة ايضاً للاسلحة والذخائر من فئة (أ) كما هي مذكورة في القرار عدد ٣١٣ (المادة الثانية) لكنه لا يلزم لذلك شيء من الشروط المذكورة بخصوص لاسلحة من فئتي A و B. تعطى لاجازة من قبل لسلطات وفي محاور الحدود الميمنة اعلاه بـ. على لاطلاع على حوزة سفر سافر والمحدد الاقصى لمرحس به للذخائر التي هي من هذه الفئة يكون ٥٠ خرطوشة لكل مسدس و عذارة و ٢٠٠ خرطوشة لكل قطعة سلاح ميبد

المادة السابعة - اذا كان الوصول بطريق لبحر تعطى الاجازات من فئة A و B و C على طهر الذخيرة قبل لتحويل الى البر و عند التأشير على جوازات السفر -

المادة الثامنة - محطور على لاشخاص لعل ارود والمتمحرات واسطة (الترازيت)

دي وضي

# اجازة موقفة بحمل السلاح

يحمل بها من تاريخ \_\_\_\_\_ الى \_\_\_\_\_

ورخص لحضرة (الاسم والشهرة)

من سكان

القادم من

والذاهب الى

بطريق

ان ينقل اثناء مروره في الاراضي المشمولة بالانتداب قطعة السلاح  
الآتي ذكرها:

(تريف اسلح وصحة وذكر عبارته ورقته مع ...)

والدخار الآتي يابها (تريف مدحور)

بروت في

مكان اطوار لا ميرة العتيق A و B

ملاحظة: المذكور من الاحكام مطبوع في لاسجور في خلاصه ١٥٠٠ يوم  
مدمر هذا مع حق حب جاد و قانونية بحمل السلاح من السلطات المختصة  
تقع كل محله لاحكام هذا قرار تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها  
في القرار عدد ٧٣٦ الصادر في ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٧ بتنظيم اقتناء وحمل السلاح  
في الاراضي المشمولة بالانتداب



## قرار رقم ٢٠٦

ذيل لقرار عدد ٨٧٥

بحسب دليل عدد ٢٠٦ الصادر في ١٥ نيسان ١٩٢٧ للقرار عدد ٨٧٥ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٧ تمنى محازات موقتة بحمل السلاح ولذا تر في مخافر الحدود المذكورة ادناه ومن قبل السلطات الآتي يانها وذلك زيادة على مخافر الحدود المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار عدد ٨٧٥ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٧

| بانياس      | ضابط الاستخبارات |
|-------------|------------------|
| فيك         | " "              |
| ابو كمال    | " "              |
| حسبه        | " "              |
| نصدين       | " "              |
| رأس المين   | " "              |
| التل الابيض | " "              |
| اعزاز       | " "              |
| فرق خن      | " "              |

بيروت في ١ تشرين الاول ١٩٢٧

## تعليمات عدد ٥٨٣٥ K - ٤

تعلق تطبيق قرار عدد ٧٣٦ الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧

أوقف بمص اشخاص لجباية منهم عمارة تربية على السلعة وذخائر حرية وكانوا حاملين شارات بواشتر من الامورح الذي غممه سار - وحسباً لانقال هذه الشارات الى الامورح وجميع من يسلمه شارات قيمة قاومة على الادنى يجب على كل من يوزن ان يكون حائزاً على الرخصة التجارية بحمل السلاح المخصوص عنها في القرار عدد ٧٣٦ الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧ وفي التعليمات عدد ٩٧٩ K - ٤ الصادرة في ٣ شباط وفي المذكرة الادارية عدد ١٣٧١ K - ٤ الصادرة في ٢٢ شباط ١٩٢٧ .

ان هذه الرخص الممنوحة على هذا الشكل تعطى ساء على قائمة يجردها رؤساء الدوائر مسؤولون ويقوم امصارهم مقام التحقيق القانوني ثم يرسلوها الى دائرة البارود في المفوضية العليا

ان الصورة المنسوبة عن شخص الحائز على الرخصة المطلوبة بموجب الفقرة الرابعة من اداة ٤ من قرار عدد ٧٣٦ يمكن عند استحالة وجودها ان تستبدل استثنائياً بظلمة صنع صاحب الرخصة عليه بطريقة يستطيع منها اثبات هويته

وعلى العموم لا يندرج لاجل ان يتحول في الاراضي المشمولة بالانقلاب

وهو حامل سلاح من الاسلحة المذكورة في القرار عدد ٣١٣. ما لم يكن  
حائزاً على احدى الرخص المرفقة ١، واذجاتها بالقرار عدد ٧٣٢ الصادر في  
٢٦ كانون ثاني ١٩٢٧ فوفقاً للمادة ١٢ من هذا القرار تعد بر اخص  
يحمل السلاح المعدة لحماية هذا الماريج من قبل الدول ملغاة ابتداء من  
اول آذار للمصرم  
بالامر : سكونوبيل المطاوع الامضاء : ارنو

## قرار رقم ١٤٨٨

تاريخ ٩ ايار ١٩٢٧

تعديح للمادة ٨ من القرار عدد ٧٢٦ الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧

( القسم العربي )

المادة الثامنة - يجب ان تقرأ هكذا :

ديما بـ لكل شخص وجد حاملاً سلاحاً ممنوعاً بالسجن من يوم الى  
سنة اشهر وبخزائن قنصدي من عرش لبناني سوري ذهب الى ليرتين لبنانيتين  
سوريتين ذهب

كل شخص حامل او عده سلاح او دمار متصوص عنها في قرار عدد  
٣١٣ ولا يمكنه ان يبرز اجازة صحيحة يعاقب بالسجن من يوم الى سنتين وبخزائن  
قنصدي من عرش لباني سوري ذهب الى عشر ليرات لبنانية سورية ذهب  
تعديدي جميع الاحوال الاسلحة والادوات التي جرى حجبها

## ذيل عدد ٢١٨

للقرار عدد ٣١٣ الصادر في ٢٩ أيار ١٩٢٦

بحسب اضافة المواد التالية :

المادة ١ - كل شخص يستورد او يصنع او يبيع اسلحة وذخائر داخلية في الفئتين ١ و ١١ المصوص عنها في القرار عدد ٣١٣ دون ان يكون سائراً على رخصة قانونية بذلك يقع تحت سائلة العقوبات المنوّه عنها في المادة ١٠ من هذا القرار

تصادر المواد والآلات المستعملة لصنع هذه الاسلحة والذخائر ابيعها وتصادر ايضاً وسائط النقل

المادة ٢ - كل شخص يستورد او يصنع او يبيع اسلحة وذخائر داخلية في الفئة ١ دون مراعاة الاحكام المنصوص عنها في القرار عدد ٣١٣ يحكم عليه بجزاء نقدي من ٥٠ الى ٢٥٠ ليرة سورية وباجل من شهر الى ثلاثة اشهر او ماحدى العقوبتين فقط

تصادر لمواد والآلات المستعملة لصنع هذه الاسلحة والذخائر او يبيعها وتصادر ايضاً وسائط النقل

المادة ٣ - تطبق احكام هذا الذيل ابتداء من اليوم "سدي" يلبي نشره بواسطة الصحافة على باب دور الحكومات في الدول

## قرار رقم ١٧٢٢

دبل للقرار ٣١٣



ان المفوض السامي للجمهورية العربية السورية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية العربية السورية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣١ يول ١٩٢٦

و بناء على اتفاق جيبف المقنود في ١٧ حزيران ١٩٢٥ المتعلق بامانة الدولة للسلح والدخائر

وبناء على القرار عدد ٣١٣ الصادر في ٢٥ ايار ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٧٣٦ الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧

وبناء على القرار عدد ٨٧٥ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٧

وعلى ذيله عدد ٢٠٦ الصادر في ١٥ / ٢ / ١٩٢٧

وبناء على اقتراح امين السر العام

قرر ما يأتي:

المادة الاولى - لا يرخص ترانزيت الاسلحة والدخائر من قذائف الحبوب عنها في المادة ٢ من القرار عدد ٣١٣ او اعادة تصديرها او تصديرها الا اذا تمت الشروط التالية :

١ - تخري العملية بقصد تقديم الاسلحة او الدخائر رأساً للحكومة

الدولة المستوردة إليها أو لئلا يرضى تملك الحكومة لاحترق الساطات  
المعمومة التابع لها

٢- يجب ان يقدم الخاصة متدية طلب خطي موقع او مؤثر عليه من  
قبل معلن الحكومة المستوردة إليها أو لئلا يرضى تملك الحكومة لاحترق  
المواد المصدرة هي معدة لتقسم للحكومة المستوردة إليها أو لئلا يرضى  
المقصود عمالي الفقرة الاولى

المدة الثانية على انه يمكن الترخيص بالاستيراد بقصد تقديم لافراد  
الاهالي ضمن الاحوال التالية.

١- المواد المصدرة رأساً لصاحب معمل مواد حربية مخصص له  
باستيرادها من قبل حكومة البلاد المستوردة إليها وتكون تلك المواد  
معددة لاحتياجات صناعته

٢- التذوق وابديق اصصية قوسديفات الصيد الصغيرة وذخائرها  
المعدة شركات الرماية المرحص فما يستعمل من قبل حكومتها  
ترسل هذه الاسلحة والتذوق رأساً إلى حكومة البلاد المستوردة لتعول  
من قبل الحكومة إلى شركات الرماية

٣- مساطر المواد المعدة لظهور نوع السعة المصدرة رأساً لو كبل  
تجاري تن صاحب معمل اسلحة ويكون هذا الوكيل مخصص له باستلامها من  
قبل حكومة البلاد المستوردة

في اثناء المذكرة اعلاه يجب ان يكون قد قدم للمعات المتدبة طلب  
كتاي يؤثر عليه من قبل حكومة البلاد المستوردة إليها المواد

المادة ثالثة - ان الله حبس بالتراخيص والتصدير واعادة التصدير وفقاً للمادتين الاولى والثانية يكون بموجب اجازة معطاة من السلطة المختصة ويجب ان يذكر في الاجازة :

- أ - وصف يساعد على معرفة المواد
- ب - تعيين الشخص الذي صدر المواد
- ج - تعيين الشخص المرسل اليه المواد
- د - تعيين الحكومة التي رخصت بالاستيراد

كل ارسالية مشحونة على حدة يجب عند قطعها حدود البلدان الواقعة تحت الانتداب ان تكون مصحورة : - مشتمل على التعاليم المذكورة اعلاه يكون هذا اسند شهادة معطاة من السلطات الحركية يذكر فيه نوع خاص ان الارسانية جرت بناء على الاحادة المذكورة اعلاه

المادة الرابعة - ان الاسلحة والذخائر الداخلة في الفئة **B** لا تصدر الا بناء على اجازة تصدير معطاة من السلطة المختصة

اذا كانت قوانين البلاد المستوردة اليها توجب تأشير ممثل حكومة هذه البلاد واذا اعطى هذا الممثل الاعطاء الامر فيجب ان يكون حصل على هذا التأشير وعرض على السلطة المختصة حتى يمكن اجراء التصدير

ان احازة تصدير لا تقيد مسؤوليه السلطات المختصة فيما يختص بالامر المعدة له كل ارسالية من الارسلات او فيما يختص باستمساها الخارجي . اذا رأت السلطة المختصة حسب اهمية الارسانية والامر المعدله والظروف الاخرى

ان الاسلحة والدخائر انصهرة هي معدة لاستعمالات حرية هائها تطبق على  
هذه الارشالية احكام المواد ١ و ٣ و ٧

المادة الخامسة - فيما يختص بالاسلحة والدخائر من فئة **C** والبارود  
والمفجرات لا يطب اترخيص بالاستيراد من سلطات الحكومة المستوردة  
اليها لاعطاء الاجازة ويكفي ان تكون قبل مؤمناً حتى المسكان المرسلة اليه  
المادة السادسة - ان ترازيت الاسلحة والدخائر من الفئتين **A** و **B**

نالى المناطق الخصوصية المذكورة في اتفق جنيف المؤرخ في ١٧ حزيران ١٩٢٥  
والمذكورة في المادة السابعة ادناه او تصديرها او اعادة تصديرها لا يرخص  
به الا بعد الاصلاح على اجازة مغطاة من السلطة المختصة المذكور فيها ان  
سلطات البلاد المستوردة اليها ترخص بدخولها على ان تكون الشروط المخصوص  
- عنها في المواد ١ و ٣ و ٧ من هذا اقرار قد تمت مسبقاً

اما فيما يختص بالاسلحة والدخائر من الفئة **C** والبارود والمفجرات  
فيجب ان يذكر في الاجازة ترخيص حكومة الدولة المستوردة اليها  
المادة السابعة - ان المناطق البرية والبحرية المذكورة ادناه هي مناطق  
خصوصية

المنطقة البرية - ١ - كامل اقامة الافريقية ما عدا اراضي مصر وليبية  
وتونس والجزائر وادراك الاسبانية من افريقيا الشمالية والحبشة والاتحاد  
الجنوبي الافريقي فيما فيه الاراس موضوعة تحت اعداده وروديزيا الجنوبية  
ويدخل في هذه المناطق الجزائر المحورة لواقعة على اقل من مئة ميل  
بحري من الشاطئ المحدد كما ذكر وكذالك جزائر الهندس ( رنشيبة ) في



خليج بينة والقدس توما (سأ تومه) واتون وسوكترا ماعدا الجزائر  
الاسبانية الموجودة في الشمال في الدرجة ٢٦ من العرض الشمالي  
ب - شبه جزيرة العرب و فوادر وسود و سان وفلسطين وشرقي  
الأردن والعراق

المنطقة البحرية - منطقة بحرية تمتد من البحر الأحمر وخليج عدن والخليج  
الفارسي وخليج عمان وبعدها خط يمتد من رأس غوار رافوي وتمنع حصه هذا  
الرأس الخط الهادي لخط الاستواء حتى ياتي بالدرجة ٥٧ من خط طول اشرقي  
لغرينوتش ومن هناك يصل رأس إلى النقطة التي تاتي بها حدود العوادر  
الشرقية بالبحر

المادة الثامنة - يجب ان تحتوي طلبات التراخيص وطلبات تصدير وإعادة  
التصدير على جميع التعديلات المفيدة اسماء مدد وارقام وماركات الطرود  
ووزن او بيان محتوياتها مفصلاً وقيمة هذه المحتويات

المادة التاسعة - لا يمكن ادخال الاسلحة والدمار و انواع الادود  
والمعجرات تحت نظام التراخيص ولا اجراء العمليات المتعلقة بمادة تصدير  
هذه البضائع او اخراجها الا بواسطة مكاتب حرس بيروت ودمراس  
والاسكندرية والادقية ودمر البرود ودمر ودمر

المادة العاشرة - لا ترفع دائرة اعمار يدها عن هذه البضائع الا بعد :  
اتيم الماملات القابلية  
وحتم الطرود بالوصف

وتعيين الطرق التي ستمرفق طرود و نقاط التي ستمرجح منها بصورة اجبارية



السامي لدى الدول ومدير دائرة الاستعبارات في الشرق ومفتش الجمارك العام  
ومدير الامن العام ومدير دائرة السارود من جهة والجنرال القائد الاعلى  
لجيوش الشرق والضابط العمومي لادارة لاون رؤساء المدلية والمسكرية في  
المنطقة التابعة لهم بكاملها ورئيس الدرك المسكري في جيوش الشرق من جهة  
اخرى مكلفون كل فيما يخصه تعيد هذا القرار  
بيروت في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٧

المفوض السامي

الامضاء : هـ بونسو

## المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية

دائرة الدود والمخبرات للدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي

-----

### اجازة خصوصية تتعلق بالترانزيت

اعادة تصدير او تصدير لاسلحة والذخائر و انواع الدود والمخبرات  
المحتوية عليها لطرود او الارسلات

ان السيد (الاسم والشهرة)

المقيم في \_\_\_\_\_ من الجنسية \_\_\_\_\_

مرحس له في ان ينقل بطريقة الترانزيت او عادة التصدير او التصدير  
الاسلحة والذخائر و انواع البارود والمخبرات وما شابهها المبين تفصيلها ادناه :

| عدد الطرود | ارقام الطرود | ماركات الطرود | وزن الطرود | محتويات الطرود | قيمة الطرود | ملاحظات |
|------------|--------------|---------------|------------|----------------|-------------|---------|
|            |              |               |            |                |             |         |

الطريق التي تقدمها الضاعة .

لنقطة التي يخرج منها لصاعة على الحدود

المهلة او مدة النقل

وإذا لزم الامر { رقم وتاريخ رحمة الاستيراد الممنوعة من قبل سلطات المنطقة المحصنة لمرسلة إليها هذه الضاعة

## قرار رقم ٤ ل ر

صادر بتاريخ ٦ آب ١٩٣٢

ملحق للقرارين عدد ٧٣٦ تاريخ ٢٦ كانون ثاني وعدد ٧٦٢ تاريخ ٣ شباط ١٩٢٧

الصادرين بوضع نظام لافتاء وحمل السلاح

وبوضع الرسوم على الرخص والاجازات

~~~~~

ان المعوض السامي للجمهورية لافرنسية

بنا على مرسومي رئيس الجمهورية لمرساومة الصادرين في ٢٣ تشرين

لثاني ١٩٢٠ وفي ٣ ايلول ١٩٢٦

وسا على قرار عدد ٧٦٢ صادر بتاريخ ٣ شباط ١٩٢٧ وضع لرسوم

على الرخص ولاحازت المنصوص عنها في القرارين عدد ٣١٣ وعدد ٧٨٦

قرر ما يأتي:

المادة الاولى - تمت على صورة ثانية : المادة ٦ من القرار عدد ٧٣٦
غير أنه يجوز أن تكون الرخص مسموحة لاسلحة الصيد صالحة لسنتين
او ثلاث بديقات على الأكثر يجب ان قيد على الرخص عيار ورقم الاسلحة
المادة الثانية - ان الرسم ١٢٥ غرساً لثانياً سودياً ورق المصوص عنه في
القرار عدد ٧٦٢ تاريخ ٣ شباط ١٩٢٧ فيما يخص لاسلحة الصيد ذكأت الرخصة
مسموحة لقطعتين من السلاح ويرفع الى ٢٧٥ ع . ل . س اذا كانت الرخصة
لثلاث قطع

المادة لثالثة - امين لسر العام له وصيه اعلى مكلف تميز هذا الملحق
بيروت في ٦ آب ١٩٣٢ لمسود "عام لمقوض السامي
الامضاء : هلالو

قرار عدد ٥١ / L. R.

صادر بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٧

بشأن صلاحية الحكم المخططة فيما يتعلق بالحدود لاسلحة والذخائر

ان المقوض السامي للجمهورية الفرنسية

ساهم على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين

الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦

فرر مائاتي:

المادة الاولى - المحاكم المختصة وحدها صلاحية اللازمة لتنظر في
المطالبات بخصوص عنها في القرار ٣١٣ الصادر بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٢٦ فيما
يتعلق بالمتاحرة بالاسلحة والذخائر وفي الدليل عدد ٢١٨ الصادر بتاريخ ٣٠
تموز ١٩٢٧

المادة الثانية - امين السر العام في المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار
بيروت في ٣ ايار ١٩٣٢

عن المفوض السامي
امين السر العام المندوب
الامضاء: يترو

كتاب من وزارة الداخلية

شأن حمل بندق لصيد الصغيرة المعروفة باسم (بندق فلور)

دولة والي حلب الافخم

ترد بمص اللوية في ما ذكرته بندق لصيد الصغيرة المسماة بندق
فلور المعروفة باسم بندق البهو (صاوق) تحتاج الى احازة حمها واستعمالها ولما
كانت المادة لسعة من مرار صادر عن المفوضية العليا في ٢٥ مائس
١٩٢٦ تحت رقم (٣١٣) قد تمت على ان هذه البندق ليست من لاسلحة

المنوعة التي لا يجوز حملها بغير اجازة جئت لفسح ذلك للعمل بموجبه والجرى
على مقتضاه ودمتم محترمين
دمشق تشرين الاول ١٩٢٧

وزير الداخلية
محمد جميل الانسي

منع صيد الغزالان

قرار رقم ١٥٢

ان حاكم دولة دمشق

بإيه على قرار المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان رقم

٥٨٨ تاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٢

ولما كان استعمال السيارات قد كثر في هذه الايام في مطاردة الغزالان
والوعول وكان يحشى فيما لو استمرت الحالة على هذا المتوال ان يفضي الامر
الى اقراض الحيوان من بوادي وجاني اراضي دولة دمشق

وشاء على اقتراح امين السر العام

وبعد الوقوف على رأي مجلس المديرين

قرر ما يلي :

١ - يمنع استخدام سيارات في مطاردة الغزالان والوعول في

قوة اراضي دولة دمشق

- ٢ - كل صيد يخالف احكام هذا القرار يفرم بحراه نقدي من خمس الى عشر ليرات سورية ويصادر منه الصيد والاسلحة
- ٣ - يعد مدقق الصياد التي تحمل الصياد المبحوث عنه في هذا القرار شريكا في الجرم ويعاقب الاثنان بنصف الحراه عن تكرار الجرم منهما
- ٤ - تبقى احكام سائر القانون اثنائي الصادر بشأن قصص البري مرعية الاحراه
- ٥ - امين السر لعام ومدير الدرك مكلفان بكل ما يخصه بتنفيذ هذا القرار

دمشق في ٢٢ / ٦ / ١٩٢٤

حاكم دولة دمشق

حفي المظالم

اقره مندوب المعوض السامي لدى حكومتني دمشق وجبل الدروز
شوقر



نظام الصيد

في اراضي شرق اشمولة بالانتداب الفرنسي

—

قرار رقم ٧٣ / L.R.

تاريخ ١٦ تموز ١٩٣١

ان المعوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على الرسوم الصادرين من رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٣٠ و ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦

وبناء على الاتفاق الموقود فيما بين لدول والحكومات او المقاطعات المختلفة
الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي
قرر ما يلي:

المادة الاولى - لا يمكن لاحد ان يصيد فيما عدا الاستثناءات المذكورة
ادناه اذا لم يكن الصيد مفتوحاً و قد لم يكن حاصلًا على رخصة صيد معطاة من
السلطة ذات الصلاحية

المادة الثانية - ان صاحب الملك او المستولي عليه يتمكن ان يصيد او ان
يكلف غيره بالصيد في اي وقت وبدون رخصة صيد في ملاكه الملاصقة لبيت
مسكنه والمخاطة تسبح متصل تمتع كل مواصلة مع لاولئك بحجوزة ويحول
تماماً دون مرور الانسان و مرور حيوات لصيد ذات لاوبار

المادة الثالثة - ان السلطات المحلية في محتات لدول او الحكومات او

لقاطعات حذره على مسرت مائة تمين كل سنة ودرمخ افتتاح الصيد
و حذمه في قر و شرف و عذمه على لافل من هذه التورمخ وبعكها
في مدة غسها و ثمر تاريخ و صبح لصيد و ان تقدم تاريخ حتامه فيما يخص
بنوع ما معين من حيوانات الصيد وان تمنع موقفاً صيد كل حيوان يظهر انه
مفيد موقفاً للزراعة

و بعكها عدد دلت به على صلب حيوانات الصيد و جميات الصيد المتعددة
مع صيد جميع حيوانات في مدقق مائة سنة او اكثر و غبة في تكثير
حيوانات الصيد فيها

و بعكها ان تعدد ابعث و اراد معين فيها.

١ - زمان صيد صيور في مرمرور في بلاد و ان تصنع قائمة بالطيور
المرخص صيدها

٢ - الزمان الذي يرخص في اثنائه صيد حيوانات الماء في المستنقعات
وفي الغدران والابهار و سواقي
و تعدد موقفاً في زمان صيدها و لا في الطيور و حيوانات الصيد او تعدد
على تكثيرها

و بعكها عدد دلت ار عدي رخصاً شخصية لاصحاب الاملاك و لاصحاب
الحقوق فيها ان ينصروا حتى لا يوت مع يد سطة لآلهم و ضمن شروط محددة
على بعض بنوع صيد و حذمه موقفاً ثم نركها فيما بعد بقصد
تكثير صيدها

امانة الزراعة - صيد موزع مائة قطمياً في المدن و القرى و محلات

الفترة والجائز الممومة وفي كل مكان يكون على مسافة لقل من ٣٠٠ متر
عن محلات السكن من اي نوع كانت

لا يجوز الصيد الا من طلوع الشمس الى مغيبها

ان الصيد ممنوع منه اثناء ايام الشح الا فيما يتعلق بصيد حيوانات الماء
امادة الخامسة - لا يرخص بالصيد الانواع طلة الاسلحة انارية والكلاب
والصقور وهو ممنوع مطلقاً بواسطة البندق والبال والمصايد والاشراك
والطيور الصائحة التي تزاوي غيرها والطعم ممنوع ايضا مطلقاً ما ترصد الحبال
والارانب لصيدها

ممنوع في كل دولة او حكومة مستقلة او مقاطعة حائرة على امتيازات
صلحية ان يمرض للبيع او يباع او يقبل ويحمل او يشتري سبه ما في اثناء
المدة التي لا يكون فيها الصيد مسموحاً به

ممنوع ايضاً في جميع اصول ان يمرض للبيع او يباع او يقبل او يحمل
او يشتري عن غير الامر صيد مقتول بواسطة احرزة او آلات ممنوعة واذا
حولقت هذه الاحكام يصدر الصيد باسم جلال المؤسسة الخيرية الاقرب
بموجب امر من قاضي الصلح اذا وقعت المصادرة في محل فيه محكمة صلحية
او بموجب رخصة من السلطة الادارية اذا كان قاضي الصلح غائباً واذا وقعت
المصادرة في مكان ليس فيه محكمة

ان هذا الامر او هذه الرخصة تعطى بناء على طلب المأمورين او النواصير
الذين اجروا المصادرة وبناء على تقديم محضر ضبط مقام حسب الاصول
لا يجوز ان يجري التفتيش عن الصيد في البيوت الا بمقتضى اصحاب الفنادق

والمبادل بالمائي المذكورات وفي الحالات المفتوحة للمعبر

ممنوع حتى في الأيام التي يكون فيها الصيد مفتوحاً قبل الصيد الحلي
بدون رخصه قبل تعطيل السلطات الميا في الدولة أو الحكومة أو البلدية

ممنوع في كل فصل من فصول السنة أن يرعى الأعداس وأن تؤخذ
أو تطف أو تحمل أو تعرض للبيع أو تباع أو تشتري أو تنقل أو تصدر يصوص
أو افراخ الحجل والدجاج البري والسمن وجميع الطيور الأخرى وكذلك
جرائه أو صغار جميع حيوانات الصيد ذات الأوبار

ممنوع تصدير الصيد الحلي إلا فيما بين الدول والأحكام استثنائية
أو المقاطعات

ممنوع لاحتباس الحجل إلا إذا كان ذلك تربية الصيد المسموح به من
قبل السلطات الميا في الدولة أو الحكومة أو المقاطعة ولتكاثر نسل الصيد فقط
إذا خولقت هذه الأحكام يصدر الصيد وتلقه حالاً السلطة التي صادرتها
ويطام بذلك محصر ضبط وأما فيما يختص ببيض وفراخ دوات الإيس وصغار
الحيوانات ذات الأوبار والحجل التي اعتادت الأسر فليس لإدارة تربية الصيد
الأقرب لتعظيم مرفهاً هلكاً أو لقرى ثم نطق بقصد تكثير الصيد ويظم
بذلك محضر ضبط

المادة السادسة - يظل ممنوعاً مما ذكرنا صيد "المغافير الصغيرة المائية"
للزراعة وصيد وبيع الذي تحد في تعديلات صدر فيها بعد أنواع وأسماء
الطيور التي تدعى في هذه النسخ وكذلك نوع الطيور المتسرة التي يمكن
أن يرخس بصيدها ضمن الشروط المذكورة في المواد الواردة المذكورة أعلاه

ان المخالفين لهذه الاحكام وكذا الاشخاص الذين يسون المصايف او يتاجرون بها ويبيعون الدق او اية مادة اخرى يمكن استعمالها لصيد المصايف ضمن هذه الشروط يوافقون بالمقررات المرفوعة في المادة ١٣ من هذا القرار المادة السابعة - تخول رخص الصيد التي يصيد في اراضي الدولة او الحكومة المستقلة او المقاصد التي اعطت تشكرا حصص وتحدد من هذه الرخص السلطات العليا في الدولة او الحكومة او المقاصد

تغطي عدا ذلك دائرة البارود حساب دول او الحكومات او المقاصد رخص صيد عامة تخول الحق بالصيد على عدة اراض من اراضي شرق المشغولة بالانتداب او على مجموع تلك الاراضي ويكون ثمنها معادلا لمجموع الرسوم الخاصة التي تمنحها تلك الرخص يدفع هذا ثمن اوراق تفعة مالية من اوراق الدول المختلفة وتوضع على رخصة الصيد قبل اعطائها

تغطي الرخص الخاصة او الرخص العامة بدون دفع اي رسم اصطي كان وتكون سنوية وتصلح من اول حزيران الى ٣١ ايار من كل سنة

المادة الثامنة - لا تعطى رخصة الصيد الا لكل شخص حائز على رخصة سنوية يحمل السلاح معطاة من قبل السلطة ذات الصلاحية ولا تعطى هذه الرخص لمن حكم عليه عادة اطلاق الاسلحة او اية عقوبة على سرقها او لمن حرم من بعض او كثير من الحقوق المذكورة في المادتين ٣١ و ٣٨ من قانون الحزام غير حق حمل السلاح

المادة التاسعة - ان رخص الصيد هي شهادات ومطى رسم لصياد ويترك عليها عنوان صاحبها وعلاماته المميزة وتوقعه او امضاء اصبيه

على كل شخص وهو يتصيد ان يكون حاملاً بصورة اجبارية رخصة يحمل سلاح ورخصة بالصيد

المادة الحادية عشرة - في الوقت الذي يكون فيه الصيد مباحاً بحول الرخصة الشخص الذي حصل عليها الحق بالصيد بهراً بالرماية او بالحري وراه الصيد بواسطة الكلاب او بواسطة مستورد حسب ما يكون ذلك مميئاً في الرخصة المعطاة من قبل السلطات العليا في الدول او الحكومة او المقاطعة
مجموعة معاً صرحت بجميع وسائل الصيد الاخرى ويدخل في ذلك الطيارة والسيرة ايضاً اذا استعملتا كواسطة مطاردة الصيد

المادة الحادية عشرة - ونحدد في قرارات من السلطات العليا في الدول او الحكومات المستقلة او المقاصدة الحائرة على امتيازات مالية الاكرامية التي تعطى بمأموري الامن العام وبواظير الغائب ورجال الدرك ومأموري الجمارك او الدخولة او النواصير المخصوصين او المأمورين العاملين الذين يطامون محاضر المبسط المتعلقة ٢٠٠ - الح ٢

المادة ثمانية عشرة - بمقاب مجراء قندي من ٥ ليرات الى ٢٥ ليرة سورية وبالسجن من ٥ ايام الى شهرين او ماحدى العقوبات فقط :

١ - الاشخاص الذين يتصيدون بدون رخصة صيد

٢ - الاشخاص الذين يتصيدون على اراضي الغير بدون رضا اصحابها او اصحاب الحقوق فيها اذا او تكبت الحجة على اراضي تنها زروعات او اعراس شخصية او اراضي لا تزال عليها وهي لاصقة بيت سكن او محاطة بسياج متصل يمتد من دخول الانسان ومن كل مواصلة مع الاراضي المجاورة

٣- الاشخاص الذين يخالفون المادة الخامسة من هذا القرار

اذا ارتكبت الجذعة في الليل فيعاقب بحسب مخالفته بقدر من ١٠ ليرات الى ٥٠ ليرة سورية او بالسجن من ١٥ يوم الى ٦ اشهر او باحدى العقوبتين فقط ولا يمنع ذلك في كلا الحالتين من الحكم عليه بعقوبة اشد ينص عليها قانون الجزاء

المادة الثالثة عشرة - يعاقب بحسب مخالفته بقدر من ١٠ ليرات الى ٥٠ ليرة سورية وبالسجن من ١٠ ايام الى ثلاثة اشهر او باحدى العقوبتين فقط .

١- الاشخاص الذين يتصيدون في الاوقات التي يكون فيها صيد ممنوعا او في ايام الثلج

٢- الاشخاص الذين يتصيدون في الليل بواسطة آلات ممنوعة

٣- الاشخاص الذين يوجدون حاملين خارج مساكنهم شبكا او آلات او فخاخا او آلات صيد اخرى ممنوعة

٤- الاشخاص الذين يحوزون في الاوقات التي لا يكون فيها الصيد مباحا صيدا او يمرضونه لبيع او يشتروه او يفتوه

٥- الاشخاص الذين يتصيدون بواسطة الطيور المادية لمبرها او بواسطة الطعم الذي يجدر لصيد او يقتله

٦- الاشخاص الذين يطردون الصيد في السباحة

٧- الاشخاص الذين يخافون المادة السادسة التي تتعلق بصيد وبيع صغار الطيور والاشخاص الذين يبيعون او يتاجرون بالدق

المادة الرابعة عشرة - ان العقوبات المفروضة في هذا القرار يمكن تصفيفها

عند تكرار الذنب واما عقوبة السجن فيحكم بها كما يحكم في المخالفة الاولى
تعتبر المخالفة مكررة عند ما يكون قد حكم على المخالف بموجب هذا
القرار في اثنائه الاثنى عشر شهراً التي سبقت المخالفة الاخيرة
المادة الخامسة عشرة - يحكم بالمقبضات المحددة في المواد السابقة مع الاحتفاظ
بحق العطل والصرر الذي قد يس - به الاشخاص المتصرفون
بحق لشركات الصيد وجميعاً - الصيد ان تدامي لدى النحاه كمدعي شخصي
يترك في جميع الاحوال لمعاكم تميز مقدار العطل والصرر وفقاً
للمترواوه

المادة السادسة عشرة - يمين في كل حكم الطريقة التي يجب استعمالها
لمصادرة شبك الصيد وآلاته وجهاراته وكذلك للسيارات او المركبات الاخرى
التي يستعملها المخالفون ويؤمر عدا ذلك بالآلات الصيد المنوعة
وبحكم فيه مصادرة الاسلحة الا اذا ارتكب المخالف شخص حارز على
رخصة بحمل السلاح في لاوقات التي يكون فيها الصيد مباحاً
امدة لامة مشرة - اذا ثبت ارتكاب عدة مجرمات منصوص عنها في
هذا القرار او في قانون الجزاء المادي او في قرارات الخاصة فلا يحكم الا بالعقوبة
الاشد صرامة

المادة السابعة عشرة - اذا صدر حكم في اخذة المصوص عنها في هذا القرار
فيحق للمحك ان تحرم المحاكم من حق الحصول على رخصة صيد في اثناء مدة
لا تتجاوز اثنى عشر شهراً

المادة الثامنة عشرة - ان الاكرامية المذكورة في المادة الحادية عشرة

تؤخذ من خصال الجزاءات التقديية

المادة العشرون - ان جميع الخنج المصوص عنها في همد - قرار اللاحق
رأساً من قبل الادعاء العام وتحال الى امام قضاة صلح الدين يطرون فيها بداءة
المادة الواحدة والعشرون - تحقق الخنج المصوص عنها في هذا القرار
اما بمحض ضبط او تقرير اما بواسطة الشهود في حال عدم وجود تقرير او
محضر ضبط او بواسطة الشهود بتأييد محضر الضبط او التقرير

تعتبر محاضر الضبط صحيحة ان اذ تقوم بينة على خلاف ذلك

المادة الثانية والعشرون - كل مأهوري الامن العام وانراخبر ورجال
الدرك ومأهوري الجمارك والدخولة والخواصير المصوصين والمأمورين المخلصين
الذين يحق لهم ان يطموا محاضر الضبط هم لصمة للارمة لتحقيق المخالفات
لاحكام هذا القرار ولتنظيم محضر الضبط بها

المادة الثالثة والعشرون - لا يمكن ثناء القبض على المخالفين ولا نزع
السلح منهم: اما اذا كانوا متكررين او مستوري الاوجه او رفضوا ان يعرفوا
عن هويتهم او لم يكن لهم نحل اقامة معروف فيساقون حالا الى امام قاضي
الصلح وهذا القاضي يتحقق من شخصيتهم

المادة الرابعة والعشرون - اذا ارتكب اشخاص بالاشراك حجب صيد
فيحكم عليهم بالتضامن بالجزاءات التقديية واعتص و عسر و اعصار

المادة الخامسة والعشرون - ان لا يلام ولا يوسى ومحدود ولو كل
مؤولون متوقفاً عن جرح لصيد اني يرتكبوا اولاهم تقصر اعباء متزوجين
والموصى اليهم الا اكون منهم واحداً والوكلاء مع الاحتفاظ بهم بحق

مراجعة جميع الطرق القانونية

في هذه المسألة لا ينطبق لافي بخص بالمطل ولصرد والمصارف ولا
تتعدى إلى السحن

المادة السادسة والعشرون - أن جميع الدعاوى الخرائطة والمقوقية المتعلقة
بالبحر المخصوص وفي هذا القرار دول يبرور فمن بعد سنة ابتداء من
يوم وقوع الحجة

المادة السابعة والعشرون - أن السلطات العليا في الدول أو الحكومات
المستقلة أو المقاطعات المنتهية بالحدود مائة يوم عرفه أصدر والحفاظة عليه
مسطاة لصفحة عامة

وعليه فيمكن أن يخصص أو غير خصوصيين من مأموري فمع محالعات
لصيد البحريين بجمعات الصيد والجماعات الصيد لمتحدة بقيم وطبيعة نواطير
المياه والاعانات لأكاملين خصوصاً ما يقطع على نظام الصيد في حمة لأراضي التي
حفظوا البمين من احم ما لم يعترض على ذلك أصحاب الاملاك وبما يخص اراضيهم
المادة الثمانية والعشرون - تنمى في جميع لأراضي المشمولة بالاستعداد
جميع القرارات الصادرة لهذا القرار لا سيما قرار عدد ٣٩ صادر في ٩ تشرين
الاول ١٩٢٠ من دولة ليبيا وكذا قرار دولة سوريا لمصدق عددي ٨ كانون

ثاني ١٩٣٠ تحت رقم ١٣٢٠. مدير دوائر المصالح المشتركة

الامضاء: برويال

بيروت في ١٩ تموز ١٩٣١

لموض السامي بالوكالة

نظر من المراسم

الامضاء: د. تيترو

الامضاء: ج. هلالو

منع الصيد بواسطة الكلاب السلوقية

قرار رقم ٣٧٢٥

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى المادة العشرة من قرار لجنة لمفاوض السامي تاريخ ١٦ تموز ١٩٣١

ورقم ٧٣ المتضمن نظام لصيد في الاراضي السورية

وبناء على اقتراح وزير الداخلية

يقرر:

١ - يمنع الصيد بواسطة الكلاب السلوقية في جميع اراضي الدولة السورية

٢ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ٥ رجب ١٣٥٠ و ١٥ تشرين الثاني ١٩٣١

محمد تاج الدين الحسني

و. وزير الداخلية توفيق شامية

شوهه وصدق بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٣١ تحت رقم ١٠٥٦٥

عن المستشار المدوب : مبر

تحديد رسوم رخصة الصيد

قرار رقم ٣٧٩٥ مكرر

اتـ وزير المالية

بناءً على القرار رقم ٢٩٨٠ تاريخ ٥ كيون الأول ٩٢٤ القضي تأسيس
دولة سوريا .

وعلى القرار ١٩٣١ سوريا رقم ٢ تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ في الفقرة
الثالثة من مادته الثانية
وعلى القرار رقم ٧٣ تاريخ ١٦ تموز ٩٣١ وعلى الخصوص المادة ٧ منه
المتعلق بنظام الصيد

بمقرر:

- ١ - اعتباراً من أول حزيران ٩٣١ تحديد ثمن الرخصة لموعدة للصيد في
الأراضي السورية تحت ليرات سورية
- ٢ - تعتبر هذه الأجازات مربية لمدة سنة واحدة متدي من ١ حزيران
ونتهى لمدة ٣١ يار من كل سنة
- ٣ - بصورة استثنائية خلافاً لأحكام المادة الثانية من هذا القرار تعتبر
الأجازات الممنوحة وفقاً لأحكام القرار تاريخ ٢ كانون ثاني ٩٣٠ ورقم ١٧٣٠
مربية الاجراء لغاية ٣١ مارس ١٩٣٧

٤ - يمدح هذا القرار الذي قرر ذات الاملافة لتعبد حكامه
دمشق ٢٥ وجب ١٣٥٠ وه كانون الاول ١٩٣١
بديع المؤيد توفيق شبيه
شوهه وصدق تاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٣١ ورقم ٥٩٧
لنشر المندوب : سولومياك

حماية الطيور المفيدة للزراعة

قرار عدد ٧٤ / L.R.

صادر في ١٩ ايار ١٩٣٣

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
ب. على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٣٠ و ٣٠ ايلول ١٩٣١

و. على لمدة ٦ من القرار عدد ٧٣ - L.R تاريخ ١٩ تموز ١٩٣١

قرر ما يأتي .

المادة الاولى - ممنوع مما دنا في جميع اصوله ضد الطيور المفيدة
للزراعة والمذكورة ملحق هذا القرار

يتعرض المخالفون للعقوبات المخصوصة في المادة ١٣ من قرار عدد

٧٣ - R تاريخ ١٩ تموز ١٩٣١

لجنة ثلاثة - تطبق أحكامه - اقرار في لوم لذي يلى نشره بالصاقه
على باب دور حكومات الدول
امادة الدائمة - امين السر - مة في موصية اميا مكاف تعينه القرار
بيروت ١٩ ١٩٢٣ عن المفوض السامي والوكالة عنه
الوزير المفوض امين السر العام
الامضاء: ج . هلالو

LISTE

DES OISEAUX UTILES A L'AGRICULTURE

اسماء الطيور النافعة للزراعة

Fauvette - al Dakhla	الدخلة
Fauvette tête noire - al Zourenka	لوزينه
Bergeronnette - Abou Faissade	بو فصاده
Gorge bleue - al Hussein	الحسيني
Elrondelle - Asfour el-Ganna Sonnounou	عصفور الحنة - اسو نو
Ronge Gorge - Abou Sedr ou Abou Henna Abou Heune	بو سدر - ابو الحن
Rouge Quen - Houmeira	الحميرة
Rousseine - el-Salou	لسو
Rossignol - Abou Mougazel Boulboul	بو مفازل - المل

Traquet - Diwaika	الدعويقة
Mesange - Iskété Kouchou Kizlar Tchaouchou	اسكنه دوشي فيزل جادوشي
Chardonneret - Hassoun	الحسون
Tarin - Filoria Kouchou	فيور يافوشي
Bee-Creases - A madja Mounla Koucho	آصاحه . مونطه قوشي
Pouillot - Tchali Bulbuli	جالي بللي
Panson - Charchoul cherou.	الشرشور . الشرور
Martinet - Khattaf	الحطاف
Cigogne - Laklak	الافلاق
Chouette	Boum
Chat - Huant	
Effraie	
Hibou	
Duc et grand duc	
Engoulevent - Ichouan Aldatan Lak-ket - Ojak	جوان آلداتان كوكحه اوغلاق
Faucons Scops - paz. Sakr	الباز . الصقر
Hulotte - Boumet	البومة
Chevichelle - Bou na Saghira	البومة الصغيرة

مراقبة الصيد البحري الساحلي

قرار رقم ٢٧٧٥

ان المفوض السامي بالوكالة للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية لصادرين في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦
وساء على القرار عدد ٢٦٣٣ اصادر في ٢ تموز ١٩٢٩ بتعين الميوتيترو
مفوضاً سامياً بالوكالة
وساء على قرار عدد ٢٠٦٦ الصادر في ٢٦ تموز ١٩٢٣ بتنظيم دائرة
البحرية التجارية في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي نظماً جديداً
وساء على اقرار عدد ١١٠٤ اصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢١ من
المفوض السامي
وساء على القرار عدد ٣٧٢٥ الصادر في ٢٥ حزيران ١٩٢٦ من المفوض
السامي
وحدث به من اللازم الامر ع في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية انواع
السمك حرمه ونجح من ذي قبل
وساء على اقتراح امين السر العام بالوكالة
قررها يأتي :

المادة ٣- لفرض بحرية - تقسم هذه المنطقة الخمس البحرية الى فرض بحرية هي

المنطقة الاولى :

فرصة صيد بحرية - من حدود فلسطين الى مصب القبطاني

فرصة صيدا بحرية - من مصب القبطاني الى مصب نهر الدامود

المنطقة الثانية :

فرصة بيروت البحرية - من مصب نهر الدامود الى مصب نهر الكلب

فرصة جبل البحرية - من مصب نهر الكلب الى رأس شكا

المنطقة الثالثة :

فرصة طرابلس البحرية - من رأس شكا الى رأس اللادس

فرصة عبده البحرية - من رأس اللادس الى نهر الكبير

المنطقة الرابعة :

فرصة طرابلس البحرية - من مصب نهر الكبير الى مصب نهر السن

فرصة اللادقية البحرية - من مصب نهر السن الى حدود دولة العلويين

الشمالية

المنطقة الخامسة

فرصة السريديّة البحرية - من حدود دولة العلويين لشمالية الى رأس الخنزير

فرصة الاسكندرية البحرية - من رأس الخنزير الى الحدود التركية

المادة ٤- مرفق صيد بحري - من يقوم بهذه المراقبة :

يقوم بمراقبة الصيد - على امتداد البحرية التجارية والصيد

يعاونهم في هذه المراقبة صياد المرافقة ورؤسائها وقباطنة ورؤساء

المالك والزوارق المكلفة المحافظة على الصيد ومأمورو دائرة الحمارك والدرك والشرطة وكل مأمور يجب ان تناط به فيما به هذه الخدمة يمكن ميانة المخالفات بواسطة الظارة البعيدة المدى

المادة ٥ - ما يحظر على المأمورين المكلفين مراقبة الصيد يحظر على المأمورين المكلفين مراقبة الصيد ان يطلبوا او ان يستوفوا من الصيادين اجراً ما سواء كان عمياً او نقداً

تجر المخالفات الاحكام المذكورة اعلاه على مرتكبيها عقوبات تأديبية يمكن ان تبلغ الطرد من الخدمة

٥ الباب الثاني -

محظورات مختصة - الاماكن التي يمكن من الصيد فيها - الازمة التي يمكن فيها بعض انواع الصيد - تعيين انواع الصيد الجائرة في كل زمان

المادة ٦ - محظورات شتى

الصيد ممنوع

١ - في اثناء الساحل والتفردات والبحيرات المالحة التي تشتملها الدولة او تعطى لها امتياز او تؤجرها او ترخص بمقامة اصياد فيها ترخيصاً قانونياً

٢ - في داخل حدود منطقة الحماية الممنوعة بقرار من المفوض السامي لبعض مؤسسات الصيد مثل مصيد الحيتان والمصايد الثابتة الخ ... شرط ان تكون حدود هذه المنطقة معينة ، فيما يخص تصيد الحيتان اثناء مدة منع الصيد الموقت السوي بواسطة علامات قانونية مذكورة في المادة ١٧ من هذا القرار وفيما يخص المصايد الثابتة بواسطة علامات معينة في قرارات الترخيص

٣ - على امد ٥٠٥ متر على الافل من المؤشرات النابسة المرخص بها قانونياً

٤ - في داخل المرافي والاحواض التجارية وفي الممرات الموصلة اليها ما عدا الصيد بالقصبة ذات المصادرين على الاكثر

ان منع هذا الصيد الذي تقرر فيما يخص بعض المرافي يبقى معمولاً به ويمكن تطبيقه على مرافي اخرى على انه يمكن الترخيص باستعمال اجهزة اخرى للصيد من قبل مفتي البحرية التجارية والصيد اذا لم يسبب هذا الترخيص مضايقة للبيات المائية او لحركة السفن

٥ - يمكن عدا ذلك منع بعض انواع الصيد متى موقفاً في الازمنة والامكنة والشروط التي يرى انها واجبة لصالح الصيد عموماً او للمحافظة على حاصلات المياه في الدول المشمولة بالالتدابير يصدر هذه المحظورات قرارات من المفوض السامي

المادة ٧ - نظام انواع الصيد المخصوصية

ينظم صيد الاسفنج بقرارات خصوصية تتعلق بهذا الصيد

المادة ٨ - شرط مراعاة المحظورات المية في هذا القرار يجوز الصيد

في جميع الاوقات في النهار كما في الليل

باب ثالث

لشرك - الشباك - اجهزة وآلات الصيد - وسائل الصيد و طرق المصودة

المادة ٩ - ترتيب انواع الشباك بالنظر الى تطبيق الاحكام هذا القرار

جميع لشباك مهما كان اسمها وشكلها و ناية المدة لها وقياسها هي فيما يخص

بالمنع المعين في هذا القرار داخله ضمن الثلاث فئات التالية .
يجب على المأمورين المكلفين مراقبة الصيد عند معاينتهم محاققات المنع ان
يصيدوا بهذا الترتيب

الفئة الاولى - الشباك الثانية هي المصايد التي تكون ممتدة في القعر
بواسطة اوتاد او حبال او اقال ولا ينبغي تركها بعد انشائها

يدخل في هذه الفئة الشباك الواسعة وشباك صيد الخيتان الخ ...
الفئة الثانية - الشباك الممتدة - الشباك الممتدة هي المصايد التي توضع في
طبقات البحر العليا وتنقل وفقاً لحرى اهواء او الموح او التيار بدون ان تمس القعر
يدخل في هذه الفئة الشباك الجارفة المخصصة لصيد السردين
والسنمودة ... الخ

الفئة الثالثة - الشباك الجارفة - الشباك الجارفة هي معدات لصيد التي
يوضع في قسمها الاسفل ثقل كاف لغوصها وتجب في قعر الماء بطريقة الجمر
مهما تكن قصيرة المسافة التي تختارها ومهما تكن الطريقة التي تستعمل لجرها
تقسم الشباك الجارفة الى نوعين :

النوع الاول - يدخل فيه الشباك التي تبحر بواسطة مركب او اكثر
مثل جاروفة الغمق الخ ...

والنوع الثاني - يدخل فيه الشباك التي تبحر بالايدي على الشاطئ من
البحر الى البر او على ظهر مركب داس وكذلك الشباك التي تنفوس في قعر
البحر وتسحب حالا الى البر او في البحر كالصيد الكبيرة والصغيرة تدخل
شباك لطرح في النوع الثاني حتي ولو استعملت في المركب

المادة ١٠ - فئة الاولى - الشباك المائة - الاحوال التي يمنع فيها استعمال

هذه الشباك

يمنع استعمال هذه - الشباك المائة - اذا كانت اصغر عين فيها يقل قياسها

عن ٢٠ مليمترًا من كل جانب

كل شبكة من فئة لشباك ثمانية المرحص بها مبدئيًا تصبح ممنوعة اذا

استعملت للحر في قمر الحر بدلا من ان تكون مروحة في نقطة ثمانية

يجب في لشباك ذات الثلاث طباق ان يكون قياس عيون الطباق الجانبية

تفوق ثلاث مرات على الاقل قياس عيون لشبكة الرئيسية

المادة ١١ - الفئة ثمانية - الشباك المائة - الاحوال التي يمنع فيها استعمال

هذه الشباك

لا تخضع لشباك المائة لاي شرط كان محصور من قياس العيون، ان الشباك

من هذه الفئة التي يصل القسم الاكبر من مهابل قمر لبحر او التي تستعمل بطريقة

تكون معها ثمانية في قمر البحر تكون ملحقة اما بالشباك الجارفة او بالشباك الثابتة

وتخضع لانواع النع ذاتها

المادة ١٢ - الفئة لثلاثة - الشباك الجارفة - الاحوال التي يمنع فيها استعمال

هذه الشباك

يمكن منع استعمال الشباك الجارفة من النوعين في مدة من الزمن وفي بعض

اقسام معينة من لشاصي قرارات من المفوض اسامي

لا تستعمل في اي حال كان من الاحوال الشباك الجارفة من النوعين ما لم

تكن على بعد ثلاث كيلو مترات على الأقل من الشباك القائمة المستعملة لصيد الاسماك المهاجرة

لا يمكن استعمال شباك الجارفة من اوعين الا ابتداء من شروق الشمس الى غروبها مالم يكن هناك ترخيص معتمدة دلت من مفتش اصيد تمتع ونحجن الشباك الجارفة من اوعين التي يكون قيس اصفر بحدها اقل من ٢٠ ملليمتراً من كل جانب

تعتبر ممنوعة ويجب حجبها الشباك الجارفة المستعملة في غير الاوقات والساعات والحدود القانونية

المادة ١٣ - الترخيص بمحاولة الصيد بالشباك الجارفة من النوع الاول
الصيد بالشباك الجارفة من النوع الاول ممنوع قبل حط عمقه ٢٠ متراً من قعر البحر

يجب على كل صاحب مركب شراعي او مركب ذى محرك يريد مخاطة الصيد بالشباك الجارفة من النوع الاول ان يكون حاضراً على دحصة من مفتش البحرية التجارية والصيد للحصول على هذه الرخصة يجب على صاحب المركب ان يقدم للمسئب المرفق الذي يحتاجه كمرقاً ارتباطاً لمركبه ملبى بنسخة فيه ما ياتي :

- ١ - اسم الطالاب وشهرته ومحل اقامته
- ٢ - اسم المركب والمراكب التي يريد اطلاق تخميصها للصيد ومحموها ومبراتها الرئيسية
- ٣ - تأليف بحارة المركب

٤ - نوع لشباك الحارقة التي يسميها المصيدون بـ "شباك الحارقة" يرفق هذا الطلب بتصريح من المصيد يذكر فيه اسم المصيد على هذا الترخيص. المصيد يملك صاحب المركب إحادة حصصية للمصيد بالشباك الجارفة من النوع الأول - تصلح للسنة الحارفة ويدفع عليها الرسم المعين في المادة ٣٥

يمكن تجديد هذه الاجارة من قبل معش البحرية لتعارفة ولصيد ويكون التجديد خاصاً بالدفع الرسم المذكور
المادة ١٤ - يحوز الشباك وكيف تقاس

تطبق الاحكام المتبعة بقياس عيون الشباك من ابعاد الثلاث ايس فقط
هل القسم الرئيسي من كل منها ايضاً على اقسامها الثانوية
تقدم جميع معدات الصيد معصداً قبل ازالها الى المركب الى مأموري دائرة الصيد ويجب ان تكون قياس عيون الشباك قياساً قانونياً عندما تكون للشباك مبللة

المادة ١٥ - معدات الصيد والاته المختلفة
يدخل تحت هذا العنوان الخيطان وشباك الصرح والخطاطيف والاقصاص
و جميع المعدات المستعملة لصيد السمك والافكار والصدفيات
يجب ان تكون عيون الاقصاص المصنوعة من النحاس او من الشباك
بقياس ٢٠ ميليمتراً على الاقل من كل جانب في داخلها فيما يخص العينون المربعة
و ٣٠ ميليمتراً على الاقل من كل جانب للعينون المثلثة الزوايا - من عند انزوم
بموجب قرارات خصوصية قانون يتعلق باستخدام اشباك المصيدة بالاصناف

والصنائير والخطاطيف والحراب وكيفية استعمالها

المادة ١٦ - حال اخرى يمنع فيها استعمال شبائك ومعدات الصيد وآلاته
مجموعة جميع لشباك ومعدات لصيد وآلاته المستعملة على القطع المتنوع
فيها الصيد موقفاً بموجب احكام الفقرة ٥ من المادة ٦ من هذا القرار

الباب الرابع

تدابير تتعلق بتنظيم ومراقبة استثمار المصيد واصيد بواسطة عدة مراقب
المادة ١٧ - الاشارات التي تدل على حدود منطقة حماية شبائك صيد

الجبانات

يجب ان يشار الى حدود منطقة حماية صيد الجبانات بواسطة عوامات مخروطية
الشكل يعلوها علامتان مستديرتان اعليا مهباً بيضاء والسفلى حمراء ثابتتان على
علو مترين من سطح البحر وتربط العوامتان في زوايا منطقة الحماية على مسافة
وكاثنين مبنيين بالحجارة على البر ومهيئة لوجهما الحدود الجانبية لمنطقة الحماية.
ويكون علو هاتين الكارتين مترين فوق سطح الارض ويوضع عليهما علامتان
مستديرتان قطر دائرة كل واحدة منهما خمسون سنتيمتراً وتكون اعليا منهما
بيضاء والسفلى حمراء

المادة ١٨ - الصيد بواسطة عدة مراقب - اشارات الليل والناد

يوضع صوم في طرف مقدم المراكب في تصفاد الاسماك في الليل بواسطة
الاشباك العائمة ليبدل على مركز المراكب

ان قسم الشبكة الجارفة الاكثر بعداً من المراكب يعين بواسطة سبق من
خشب او من فليس عليه سار يعلو مترين في رأسه علم احمر في النهار وضوء احمر في الليل

المادة ١٩ - أبيات الشباك :

ممنوع على المراكب اني تصل الى اماكن الصيد ان تضع او ترمي شباكها لصودة نضر منها المراكب بعضها مضافاً وبضائق المراكب التي ابتدأت اعمالها

باب الخامس

احكام خاصة تشق بدرك اتلاف بدر السمك وتأمين حفظ السمك ولا صدق - تميسات التي لا يجوز دونها صيد احسان لسمك والصدق المختلفة ولا يسمها ولا غيرها

المادة ٢٠ - ترتيب فئات الحشائش البحرية :

تقسم الاعشاب البحرية المختلفة كما يأتي :

لاعشاب اعائمة على وجه الماء وتنتج الى الشواطئ
الاعشاب العائمة على وجه الماء

الاعشاب الحية

المادة ٢١ - الاعشاب الحية

لا يجوز قطع الاعشاب الحية ولا قطعها دون ترخيص من مفتش الصيد

المادة ٢٢ - مع ربح الاعشاب البحرية ولا صدق اعاقه بالثلاث المائة

ممنوع في اي وقت كان ربح الاعشاب البحرية التي تنمو في المراكب وعلى

طول الارضه والابنة لمشيده في البحر او على شاطئه

يصق هذه مع على لا صدق والحاصلات لآخرى التي تتعلق على

الابنة المذكورة لا تطلق هذه لاحكام على لادارة امكافه لمحافظة على المراكب

والابنة لآخرى لمشيده في بحر ولا على شركات المراكب صاحبة الامتيازات

المادة ٢٣ - بذر السمك والثاني حيوانات البحر لقشرية المنزوعة
يسمى لعمامة بذر جميع أنواع السمك وحيوانات البحر لقشرية. مجموع
صيد هذا القاع او جمعه بآلة طريقة كانت

المادة ٢٤ - قياسات السمك والاصد في القوية
مجموع فيما عدا الاستثناءات المخصوص عنها في الفقرات التالية على كل
شخص ان يصطاد بنفسه او بواسطة غيره او ان يملح او ان يشتري او يبيع او
يستعمل بأي وجه كان :

الاسماك التي لم يبلغ طولها ١٥ سنتيمتراً مقاسة من عينها الى انتهاء ذنبها
ما لم تكن من السمك الذي يمر مروراً في البيلاد او من جنس السمك الذي
لا يتجاوز طوله هذا القياس في سن بلوغه

الحساس الاصدف التي لا يبلغ طولها هذا القياس
يجب على صيادين ان يلقوا حالاً الى البحر الاسماك والاصدف والثاني
ذوات القشور المبرهجة كانت ومنه التي تقطعها والتي لا يبلغ طولها قياسات
المحددة في هذه المادة

يجوز للأُمُورس المكاهين مراقبة لصيد ان يفتشوا الاسماك والاصدف
وذوات القشور اثناء الصيد او اثناء نقلها

نسب مصادرة اصدف السمك والاصدف وذوات القشور غير البالغة
القياسات القوية مصادرة لكميات التي توجد فيه هذه الاصاف

باب السادس

الطعم المنوع - محظورات مختلفة

المادة ٢٥ - المنفحرت - اصوف الطعم المدوعة

تدعى في هذا القرار : مواداً منمطرة : المنفحرات وللمفحرات وحبل
بيكفورد

منوعاً تماماً استعمال المواد المنمطرة للصيد والمعدات وجميع أنواع الحاصلات
المعدة لتسميم السمك

المادة ٢٦ - محظورات مختلفة

منوع :

١ - الاصطاد من الشاطئ بواسطة آلة نارية او اذ كان مع البحر

اقل من ٦ امتار

٢ - تحوير السمك بواسطة غدير المجذيف حتى يهرب السمك الى

الاشباك او تمكيد الماء باي طريقة كانت

٣ - حش السمك بوضع اعصاف من الشجر او اسكوا من الحجر في

مصب الابر

يحظر على كل صاحب معمل مشاً على الشاطئ ان يصب في البحر او

في القسم الملح من الابر ولسواقي والافية لمياه التي استخدمت لاحتياحات

صناعته ولبنيان لسي تحم عنها دون ترخيص من مفتش الحرية اتحارية

والصيد البحري

الباب السابع

التدابير والاحتياطات المختصة بصيد الصيد

المادة ٢٧ - التصريح ويصيد في مرفأ لا

يجب على كل صاحب أو مستأجر مركب زورق سواء كان محركاً أو بدون محرك يرغب أن يتطاول صيد الأسماك وذوات القشور أو الصدف ما عدا الصيد بوساطة الأشباك الحارقة سواء عمداً في مدة ١٣ - ١٤ - ١٥ أن يقدم مسبقاً تصريحاً بذلك للمكتب المرفأ الذي يحتوئها ككروفاً أو ساطحاً للمرفأ المذكور

يجب أن تذكر في هذا التصريح صوره وصحة اسم المركب واسم رئيسه وصاحبه ونوع الصيد الذي يختص بالمركب له يصيد كل مركب في سجل محصور ويحصى رحمة تسمى رحمة صيد تذكر فيها مرة القيد المتسلسلة ومرة التسجيل واسم المركب ورئيسه وصاحبه ونوع الآلة المستخدمة وهما ونوع الصيد والأجهزة التي تستعمل وقياساتها

تكون رحمة الصيد معدولة بها لسهل الحارة

على صاحب أو مستأجر المركب أن يدفع عند حد الرحمة لرسم المذكور

في المادة ٣٥

المادة ٢٨ - وضع الخروف والسر المتبعة بالمراكب وقياساتها تمركز

المراكب وفقاً للشروط المذكورة في قرار عدد ١٠٩٠ الصادر من المفوض

السامي تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣١ على أن تعرض البحيرة هي القرض

المذكورة في المادة ٣ من هذا القرار

ممنوع بحروف والسر المرسومه على المرك وعلى قلوب و تفتيتها
او اخفاؤها بآية واسطة كات

المادة ٢٩ - حروف و سر دنها تي بح ن وضع على دوات لصيد
يجب ان تصور ثابت الحروف والسر عصبة لكل مركب من مركب
الصيد على طووت شكه وعلى رسمها ولها لرئيسي وايضا على جميع ادوات
لصيد التي يخص هذا مركب يجب ان تكون فيست هذه الحروف والسر
كافية لينمكن من معرفتها بسهولة

يخوز يما لاصحاب لاشك و حمرة لصيد الاخرى ان يركبها
بالعلامات التي يرونها منسه بشرط ان يعطوا لها على الاموري اذرة صيد الذين
يجب عليهم ان يأخذوا منها

المادة ٣٠ - مع ربط المركب بالعوامات (الشمدودة) او اجهزة لصيد
ممنوع على الاشخاص الآخري ان يوطوا لاي سب كان مراكمهم
بالاشك او لعوامات او ادوات لصيد او ان يوقعوها عندها ، وممنوع
ايضا عليهم ان يوطوا او يرموا او يفتشوا لاشك او الاجهزة التي
لا تخصهم

المادة ٣١ - الاشك المنطقة و لاشك التي بدون عوامات والاصواء
والاشدات في الضباب عندما نشدك سببر مركب بصطاد و وسطه الجبال
بصاير زورق آخر وجب على الرئس الذي يرفها ان لا يقطعها الا في الظروف
الناجئة عن موهة حمرة وبحب في هذه الحانة ان يفقد حالا لخل لمقطوع ، ذا

وجدت اشك بدون عوامات وكان عليها ماركه قانونية فلا يحق لمن وجدها وحلصها، فهاضي ادنى تعويض

تعتبر لاشك اي هي مير عوامات او ماركات كأنها حطام بحر يجب على مراكب الصيد ان رعي الاحكام المنصوص عنها في القوانين المعمول بها حتى تتدارك كل صطدم في البحر وتشير عن الشك لجارفة والاشك .

المادة ٣٢ - تعيش مراكب الصيد وحص حرره الصيد يصير كل سنة معينة جمع مراكب الصيد بسية كات او سورة او حيدية قبل اعطاء رخصة لاصيد سوء كات هذه رخصة هي لرخصة الخصوصية المتعلقة بالصيد بالاشك الحاروه والتي مغطها مفتش بحرية التجارية والصيد او رخصة الصيد التي يغطيها رؤساء المرافي

تجري هذه المادة فيما يخص مراكب صيد اي محو لها اكثر من طين صافياً ضمن الشروط المحددة في مقرر عدد ١٤٥٠ الصادر في ١٢ حزيران ١٩٢٢ من الموضع السامي

اما بخصوص المراكب التي محو لها طان و قل فتجري هذه المادة بجانب معرفة مأموري الصيد

ان مراكب صيد ي حصل لها عطل ذو دل تخضع فيما يخص بمحوها للحماية المذكورة اعلاه قبل ان تمكن من الانحار ثانية بعد انتهاء التصيحات اللازمة

علاده على المادة لصوية يجب على كل صياد ان لا يجامع في معاينة

الاشباك وغيرها من لاهرة التي يستعملها سوا . كذلك في البر وفي البحر
وذلك لدى اول طلب من مأموري دور الصيد

بسم الله الرحمن الرحيم

لندابير المتلفة مراقبة معاطاة الصيد بالقصبة

المادة ٣٣ - لا يمكن لاحد ان يتماضى الصيد مترحلا الا قصبة بهب
صارتان على الاكثر ويجب عليه ان يهدم نصريجا بذلك الى مأمور الصيد في
فرضته وهذا المأمور يمنحه محارضة لاصيد مترحلا ضد اسم كل صياد يتماضى
الصيد مترحلا في سهل مخصوص يعمل وحصة لصيد هذه لمدة السنة الجارية
ويذكر فيها اسم وشهره لاصيد وعمره قيده ولاهرة التي يستعملها وقياساتها
المادة ٣٤ - اواحاث الحاصص على هذه النوع من الصيد

يخضع الصيادون مترجلون جمع احكام هذه المرسوم وتنفذه لمدارات معاطات
الصيد على اختلاف نوعه وطاقم شخصه والاسلحة والاشباك وقياسات
والتي من شأنه محفظة على عشر ودور الاصداغ
التي يكون قياسها اصغر من القياس القانوني ويسمى مع ومشتري وحمل وحمل
الاسماك صغيرة لا يتعدى قياسها حد لادى عين في مدة ٢٤ علاه وبحجم
الشروط المعروضة لاشء وستتار جمع مؤسست لصيد من ي نوع كرات
واخيرا بجميع التدابير للاحتياطات التي عاير محفظة على الصيد وتنظيم معاطاته
وذلك في جميع ما يمكن تطبيقه من هذه الاحكام على هذه النوع من الصيد

الباب العاشر

الرسوم المفروضة على احجرة الصيد ورحص الصيد

لمادة ٣٥ - يرض على كل جهاز صيد من بة دقة و قياسات كذا رسم
سوي قدره خمسة وعشرون عرشاً سوياً اما القعبة ذات الصنارتين على
الاكثر فهي معفاة من كل رسم

تعطى رحمة الصيد مقابل دفع لرسم الآتي يابه :

١ - رحص الصيد الممطرة لمرءك و لرووق ذات الحرك او الشراع
١ - يدفع عن خمسة الصيد بالاشك الجالوفة من الفئة الاولى (المادة ١٣)
ليرة لانية سورية عن كل خمسة طيات من لعمول اصدي ويمتد كل كسر
منها بمقابل خمسة طيات

ب - ويدفع عن رحمة لصيد المذكورة في (اادة ٢٧)

ليرة لانية سورية عن كل طن من لعمول اصدي ويمتد كل كسر من
الطن كطن

٢ - رحمة لصيد على لارحل (اادة ٣٣) تعطى هذه الرحمة بمآ

تضاعف لرسم عن احجرة لصد وعن رحمة لصد على كل مركب لا
يفرع حاصل صيده في سو حل بلاد مشولة بالانتداب الفرنسي

لمادة ٣٦ - مرءك لاصه و صيادون الاجانب

يجمع مفتش لعرية لندويه والصيد ورحص لصيد لجميع المراك للاحية
اية كانت لاحجرة اي تستعملها وياكون نوع لصيد لدى نشاطه

جميع الرسوم المنوعة عنها في المادة ٣٥ هي ذاتها سواء كان المركب والصيداؤون
لبنانيين أو سوريين أو اجانب

الباب الحادي عشر

احكام عمومية

المادة ٣٧ - مهاد تربية الاسماك

لا تطلق احكام هذا القرار المختصة بمؤسسات الصيد على التجارب المتعلقة
بتربية الاسماك والمرخص بها قانونياً

المادة ٣٨ - اطلاق الشباك المنوعة

اذا صدر حكم بمصادره الشباك ومعدات الصيد المنوعة فينبغ منها القسم
المصر ما لم يكن ممكناً تغيير شكلها او يحميها بعد تغييرها بدون ضرر كما يجري
ذلك في حطام البحر

الباب الثاني عشر

المقوبات

المادة ٣٩ - يعاقب بالجزاء المتدي من خمس ليرات الى خمسين ليرة
لبنانية - سورية

١ - كل من يصنع او يجر في بيته وبيعه الشباك والشارك ومعدات
الصيد وآلاته ممنوعة بموجب القوانين او الذي يستعملها

٢ - كل من حاث الاحكام الخاصة الموضوعه بموجب القوانين المتعلقة
بتدارك اطلاق الشباك والمحافظة على السمك الذي لم يبلغ القياسات القانونية او
لتأمين حفظ وتناسل السمك والصدف

٣ - كل من خالف احكام هذا القرار فيما يخص تهذف المبلغ التي استخدمت في المعامل الى البحر او الى انقسم المالح من الاسر وفاقية للماء

٤ - كل من اصيد به او به اسعة عنه او ملج او اشترى او باع او نقل او استحل الحاجة ما يرد اسلحتك واسلحتك او الصدق الذي لم تلم قيساته الحلد القانوني الادنى

٥ - كل من احصى باية واسطة كانت الاحرف والارقام الرسومة على المراكب وعلى الشراع او اذ لم مراكب غير مراكب في الاماكن المذكورة اعلاه .

المادة ٤٠ - يعاقب بجرائم تقدي من ٢٥ الى ١٠٠ ايرة لبنانية سورية وبما كان عندما دلت مما قبلته بالحبس من ٦ ايام الى شهر واحد كل من استخدم منفحرات او قطعاً ممنوعاً كل من حمل او اشترى او باع سمكاً مصادراً بواسطة المنفحرات وكان له علم بصيده على هذه الصورة

وفي الخاس مصادر المركب المستعملة لاصيد والنقل ومعدات الصيد ووسائل النقل (المركبات والحيوانات الخ) واسلحتك وتسحب اعادة الصيد واذا روجحت صحة فيضيق احد لافق من اذياه التقدي ويمكن عدلته ابلاغ السجن الى ستة اشهر

المادة ٤١ - اذ وجود المور المستعملة قواوع طعم لمجموعة مدير رخصة في مركب صيد بسبب مصادرة امركب ومعدات الصيد واسلحتك وسحب رخصة الصيد ويعاقب كل واحد من الوثبة الموجودين في المركب بحراة تقدي

من خمس ليرات الى عشرين ليرة ايامية سورية

ان الصياد المترجل الحامل مواد منه حرة او انواعا من الطعم الممنوع يعاقب

بجزاء نقدي من خمس ليرات الى عشرين ليرة ليلية سورية

تصادر معدات صيد والسمك وتجب احذية لصيد

تسلم المراكب والمراكبات ومعدات صيد السمك المذكورة في المادتين

٤١ و ٤٢ من هذا القرار لرئيس ارفة او لماثور الصيد الاقرب ويمكن للدارنة

التي حبرت هذه الاشياء ان تبعد احتياثاً لسمك حالاً

المادة ٤٣ - يعاقب بجزاء نقدي من خمس ليرات ايامية سورية الى عشرين ليرة

وبالسجن من يومين الى عشرة ايام او احدى العقوبتين فقط

١ - كل من تعطل الصيد بدون ان يحصل مسبقاً على احاذة صيد

٢ - كل من يتعاطى الصيد في الازمة والمصول لساعات الممنوع فيها

الصيد او الذي يصيد قبل الانعقاد والاباء عن الشايطي الممينة في هذا القرار

او ضمن حدود المرافىء والاحواض واقسام البحر والبحيرات والمسدان

التي تؤجر تأجيراً قارناً

٣ - كل من حارب الاحكام المتعلقة بنظام ومراقبة الصيد بواسطة

عدة مراكب

٤ - كل من اس او ماع او اجر او اشترى او حول بي صمعة كانت

بدون رخصة مؤسسة صيد من اي نوع كانت وكل اتفاق ليتم بهذه الكيفية لا

يمكن الاعتراض به لدى الادارة وتكلف المؤسسات المنشأة بدون رخصة على

مخافة المحالين

٥ - كل من حالف في تأسيس المصايد واستثمارها احكام هذا القرار
وفي هذه الحال يمكن الغاء الرخصة وهدم المؤسسة على نفقة المخالفين
٦ - كل من يمانع في القيام في المصايد واحصائها ومراكب اصيدها وبين
النوتية والمركبات والسلال وغير ذلك من الاعراض احتوية على السمك
بالفتيش الذي يطلبه المأمورون المسكفون وفيه لا يحكم المادة ٤١ من هذا
القرار اجراء انتقش ومعاينة المحققات واذا صرحت خلافه ان يكون انذاره
المأمور المخلف او مأمور القوة العمومية فيما عدا الاحوال المذكورة في امداتين
٤٠ و ٤١ اعلاه على مناعة الصيد خلافا لاحكام هذا القرار فيحرم جميع السمك
المصادر في حال المخالفة ومعدات الصيد ورافق والارام التي استخدمت
في الحالة وتسلم لرئيس المرفأ او لمأمور الصيد وبالعكس الامر بمصادرتهما من
قبل المحكمة

ان الدائرة الحاجزة مرخص لها بالبيع حالا السمك المحصور بصفة تدير
احتياطي مع حفظ جميع الحقوق

المادة ٤٣ - ان المحاكمات لاحكام هذا القرار التي لم تذكر في
المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ اعلاه تعاقب بحراة نقدي من ٢٥ غرشاً الى ٤ ليرات
لبنائية سورية

المادة ٤٤ - عند ثبوت ارتكاب مخالفات عديدة لهذا القرار تطبق على
المخالفين العقوبة القصوى لاسوها

المادة ٤٥ - عند مراجعة الذب وفيما عدا الحال المذكورة في المادة ٤٠ يحكم
على المخالف باقصى عقوبة الجراء النقدي او السجن

تعتبر المخالفة مكررة اذا صدر بحق المخالف في السنتين السابقتين حكم
اصبح نهائيا لمخالفته احكام هذا القرار

المادة ٤٦ - الاشخاص الآخرون المسؤولون

يعتبر مسؤولين باحراآت المسؤولية المحكوم بها وبالقبولات المدنية

١- اصحاب مراكب الصيد او مستأجروها او مستهوها حسب اعمال
رؤساء هذه المراكب ونوitiesها ومستند ومؤسسات الصيد مهما كانت بسبب
اعمال مأموريهم ومستند - مبهم

٢- الاباء او الاوصياء او الارواح او المحذومون بسبب اعمال اولادهم
القصر او نسايمهم او خدامهم او مأموريهم

المادة ٤٧ - التفويض عن الشك المنوعة وبلادها

ان التفويض عن الشرك او الشك ومعدات الصيد - ولانه امنوعة يمكن
ان يجري في امت الباعة واصحاب الماعل والصيدان
تخص الشرك واشك ومعدات الصيد ولانه المنوعة ويصدر الحكم
بمصادرتها

المادة ٤٨ - مصادرة السمك الذي لا يلحق القياس القانوني

يصدر السمك ولصديق المحجور بسبب هذه المنوعة ويرمي في اسحر
او اذا امكن فيورح على مؤسسات الاحسان

ان وجود سمك لا يلحق القياس القانوني او اش من ذوات الحيوانات
انقضية امسدة في كمية من السمك بسبب مصادرة الكمية التي وجدت من
هذه الاواع

١٧ و ١٨ و ١٩) الصادر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٧

وتلقى :

جميع الاحكام الصادرة هذا قرار لاسمي الهوايين العمالية المتعلقة
بالصيد في البحر ومصاد السمك الصادر في ٣٠ كانون الاول واول
نيسان ١٨٨٢

المادة ٥٤ - يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداء من اول تشرين
الثاني ١٩٢٩

المادة ٥٥ - امين السر العام في مفوضية العليا ومندوب المفوض السامي
لدى الحكومة اللبنانية وحاكم ديرة لموسى مندوب المفوض السامي ومندوب
المفوض السامي في الاسكندرية مكلفون كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار
بيروت في ٢٨ ايلول ١٩٢٩

المفوض السامي بالوكالة للجمهورية الفرنسية
الامتضاء تيترو

تعديل القرار عدد ٢٧٧٥

المصدر من معوض السامي بشأن مراقبة الصيد البحري الساحلي

قرار رقم ٢٩٨١

ان المفوض السامي لجمهورية الفرنسية

د. علي مرسومي رئيس لجمهورية الفرنسية مصدرين في ٢٣ تشرين

الثاني ١٩٢٠ و ٣ يولي ١٩٢٦

د. علي القرار ٢٧١٥ مصدرين معوض سامي تاريخ ٢٨ يولي ١٩٢٩

وبناء على كتاب عدد ١٧١٤ : يورد من حصره لكونتراميرال قائد

الفرقة البحرية في الشرق

د. علي مرسومي وزير الامور

مور مايلي .

د. لاوي - عدت على اوجه في المود ٤٠١ و ٥٥٥ من القرار

عدد ٢٧١٥ مصدرين معوض - مي في ٢٨ يولي ١٩٢٩ بشأن مراقبة

الصيد بحري ساحلي

د. ٤ قوم ترقية الصيد العليا معوض لبحرية التجارة والصيد يماون

امتنش في هذه مربعة ضباط المرافقي ورؤسها وقصبة ورؤسها المراكب

وارودي عدة مرفعة حدودا مورو د نرة الحرك والدرك والشرطه جميع

لأمورس عميين تدبني يمكن ان تخط بهم في بعد هذه الخدمة

م (٥٦)

بأن من صام مرة وتحقق المحامات لنظام الصيد الحري الساحلي فواد
السفن التابعة للدولة الفرنسية

يمكن تحقيق محامات بواسطة مظرة لعيدة المدي
المادة ٥١ - لم ت القدية - الصندوق الذي تدفع اليه هذه لجرآت
- مع لاش - المصادرة - حصه المائدة الى المأمورين الذين يظلمون محاضر
الضبط

المادة ٥٢ - تدفع الجزآت القدية لمفروضة تطبيقاً لاحكام هذه القراء
الى صندوق راسية مرفأ لا كثر قرما

المادة ٥٣ - مع رئيس المرفأ ومأمور الصيد المفروضة هذه الاشياء المصادرة
هذه الاشياء او بغيرها حسب الظروف في اثناء المشرة ليتم لتي تلي التراجع الذي
يصح فيه الحكم بوقف جديد حاصل ابع في باب المداحيل

المادة ٥٤ - تدفع جزآت القدية وحاصل بيع الاشياء المصادرة للمأمورين
الذين يصدرون محاضرهم في اثناء ثلاثين يوماً التي تلي للتأخير الذي يصح فيه
الحكم بوقف

لا تمنى هذه - كفاهة - كثر محقق المحلفة هو مائدة سمية تخص
الدولة الفرنسية

المادة ٥٥ - بين سر لعم في المفوضية العليا ومدوب معوض السامي
لدى الحكومة بانه وحكم دولة لعلو بين مدوب لمعوض السامي في اللادقية
ومعاون مدوب معوض السامي في الاسكندرونة والكوتتر ميرل مائد

الفرقة البحرية في اشرق مكافون كل فيما يعينه بعيد هذا نمر و
 يروت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٠

المفوض الصامي لجمهورية القردسوية

الامضاء: تونس

قانون منع سرقة الحيوانات

المادة ١ - الذين يريدون بيع الحيوانات محذرون على حد علم وخبر
 مقطوع من المحرشن عشر مارات والحيون الذي بيع سلم مع هم وخبر
 لمشتريه ويبدل بعلم وخبر جديد من البلدية و لانه لا حرة بانه شن عشر
 مارات ويدرج بالعلم وحجر الحديد ممشاً وعمره العلم وحجر الحسق والسن صطحنون
 همهم وحجرهم ويدهون الى السوق في مكهم مع حوهم لا يحذر في المرة
 الثانية لاحد علم وحجر مجدد الى يستعملون العلم وحجر لاصلي للحيون

المادة ٢ - عند وقوع سرقة حيوان في القرية ومحل ما يصير عطاء الخبر
 الى مختبر ضابطة وناطور ورامي القرية

المادة ٣ - يصير ضبط عدد الحيوانات المسروقة وسين مع لا يمكن
 وصافه وشكاه واسسا ومطلى الخبر حالا لمدير الناحية ومختاري القرية
 والمخافر المجاورة

المادة ٤ - يبلغ مديرو لواحي موري مكبة لا حرة محذرون
 بواسطة المعارف او النفقون او الحادرمه (رجال لدرت)

المادة ٥ - عند ما يطلع متورط بمذنب ومخبر وصورة مرة على حدوث السرقة يتمقبون أثر الحيوانات حلالا ويخبرون من فوقهم مرة واحدة بحسب

المادة ٦ - ذى تسمى أو طو - المسكن أو قرية أو مشقة ومردعة
أو مسكن أو مرجع وإلى عشيرة أو من قرية أو صاحب المسكن أو مردعة
والمسكن والمراح في ثمنه حرواح لأكثر من خمسة آلاف درهم أو عشرة آلاف دينار
والأفهم مجبورون على تلبية ثمن حقوقهم

المادة ٧ - اذا قاب الاتر عند مربة ولدى مشار معده ومبر تطبيق
احكام مادة ٦

المادة ٨ - إذا انتهى لأثر في إحدى العصمت فحري له منه على المحنة التي يتبى بعدها ولا تشمل محلات مودة

المادة ٩ - معاملة المصيرين بدل الخوارج وحرمه - متى هل
الحلة والقرعة تجري عمده هذه الاحكام تحت حده مقرر حده ووكيله
ويصير تحصيلها من طرف حده طاعة وليس في موطن عن حده ما يصحهم بصادق
اموالهم . اما المدينين والمفتولين والصادق والارامل واليتامى والحالات مسكر
لدين ليس لهم معين يستنون من دفع هذه الممره

المادة ١٠ - إذا اشتبه اهل قرية وصاحب الحقول بمروى رجل و
باشخاص متعددة يجب على هؤلاء، مطلقين حصص وحودهم

المادة ١١ - عند قيام القرض على نحو رسمه وقرره من قبل مجلس إدارة الشركة
الحكومة ويتفق معه مدة ثمانية أيام وبصير إعلان كفاية دون حاجة من هذه
المدة صاحب الجواز وثبته به ما لم يحضر المجلس العامة ويسمى إليه

الحيوان لقاء علم وحبر واد لم طهر في المدة المذكورة صاحب الحيوان المروق
فيسع وبعد انزل قبة نفقة بوضع الثمن امامه في صندوق البلدية او لتاحية
فاذا ظهر صاحب الحيوان نظرف منه وثبت انه ملكه بمسلم لثمن اليه وان لم
يظهر فصرف ثمن الحيوان في المصالح الخيرية لعائدة للتاحية والبلدية

المادة ١٢ - ممنوع طلاق الحيوانات بدون محفظه صاحبها او رعيها
فالحيوانات التي يقبض عليها بهذه الصورة سلم الى الحكومة وتجرى بحفظها
المعاملة الواردة في المادة السابقة وذ طهر صاحب هذه الحيوانات فيؤخذ منه
من خمسة الى خمسين غرشاً جزاء تقديماً مع كل ما صرف عليها (بمين وبمحصل
هد الحراء من قبل مجلس لائحة وصلات المير ووجود فيها مثل هذا المجلس
بمعرفة مجلس البلدية)

المادة ١٣ - لحيوانات التي عوت من الامراض السارية دفن بمجودها
المادة ١٤ - سارق لحيوانات وشركاء الذين يكتونها ولذين يحفظونها ولذين
يدعونها وذين يحرقونها علم وحبر ت لحيوانات الرسمية ويستمالونها عن علم
ولذين يتلفون حيوانات لآخرين عن قصد وبلا ضرورة يحرون حسب احكام
قانون الحراء الهلالي

المادة ١٥ - بيع الحيوانات بدون تد كره اي محل كان وشراؤها وتوسط
عن علم مما ملأنا لمة واستمال علم وحبر آخر حيوان مروق وكتم واحكام
الشهادة ومعلومات بحق الحيوان المروق وعدم دفن ليت من لمرض
الساري يحمله بعد من لافعل الاموعة فيحكم على بمعل بالحبس من اربعة
وعشرين ساعة الى شهر او يفرم من ليرة الى خمس ليرات حراء تقديماً وتوفيقاً للذيل

السادس من المادة ٩٩ من قانون الجراء الهمايوني

المادة ١٦ - لذين اتفق لقص عليهم نسب مرفقة لجوانات د كان يوحد
دلائل قوة نوح نوبعهم و نرى لتحقق بحقهم و نك كنههم و هم موقعون
لادة ١٧ - لاشعة من المشهورون مرفقة لجوانات و نك كنههم بحكم ١٨٠٠
الى خارج ولاهم مدة ستة شهر و مدهون تحت طاره امة طقة ١٨٠ على ورقة
صط تملق من هيئة اختيارية قيلتهم او محلهم او المصلات المداورة و يصادق
عليها من قبل الصاطة و لذين يصير مدهم على هذه الصورة اذا اكنوا المدة
ورحموا الى قريتهم و طادوا الى مدهم لاشعة بحري عليهم احكام المادة ١١ من
قانون المتشردق

مادة مذيلة

الاحكام لمة دة نوح المادة ١٧ من هذا القانون ذ كات عياية
يجوز الاعتراض عليها و اذا كانت وجاهية فيمكن مدها و نغيرها حسب
الاحكام القاوية و لكن الاحكام المذكورة نمة حالا و ينظر اكنسم الدرجة
القطامية (في ٣٠ ايلول سنة ١٣٣٩)

لادة ١٨ - لذين يتراخون تعقب و تحري الحيوانات الممرقة و المتداون
الذين يماطون مدهم من عطاء علم و حدر الحيوانات و هيئة الاختيارية لتي
تقتض من تصديق هكذا علم و خبرات يداون نوبق لاحكام المادة ١٠٢ من
قانون الجراء الهمايوني

لادة ١٩ - هك قانون مرعي خكم اعذاراً من تاريخ نشره

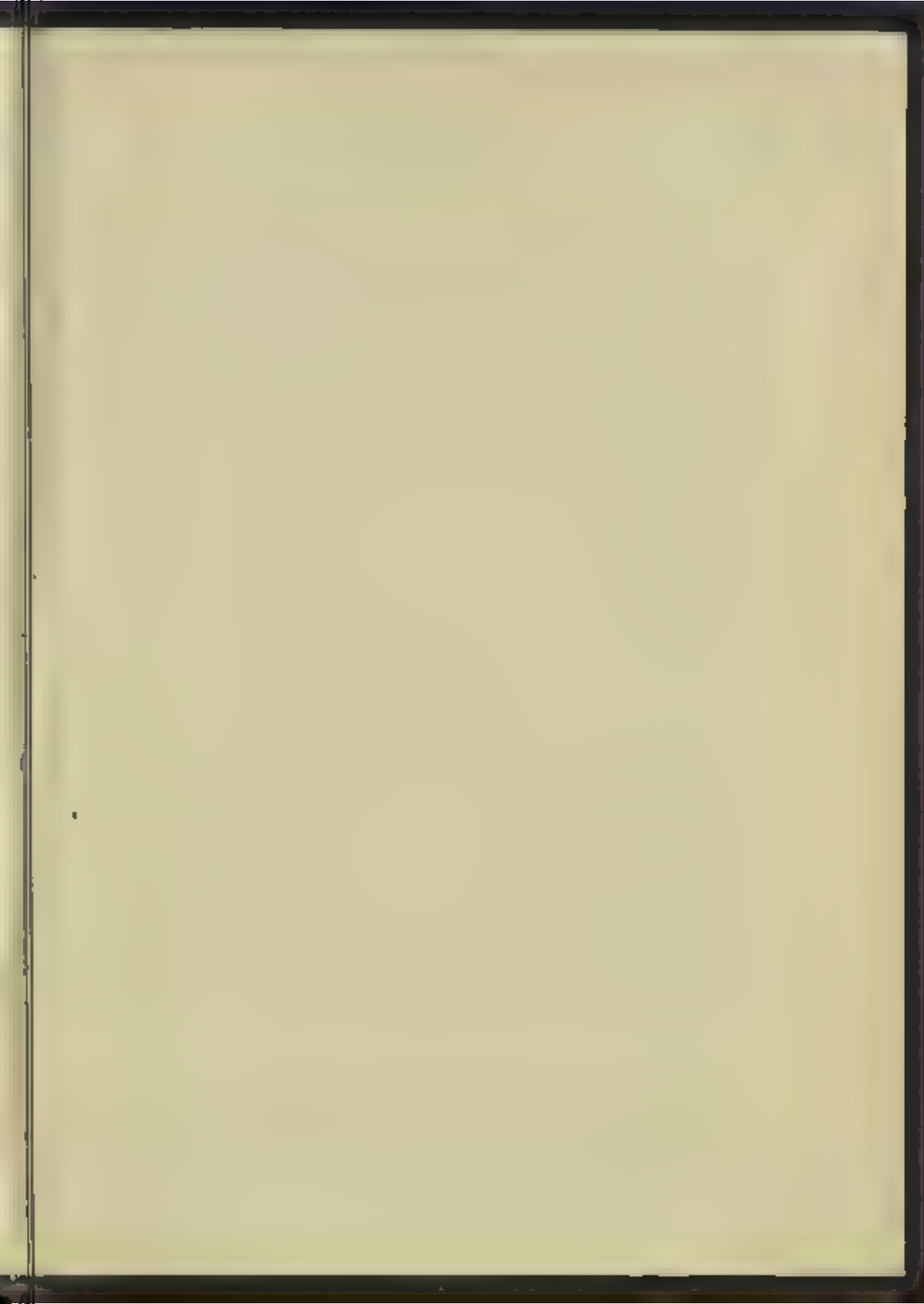
المادة ٢٠ - ناصر الداخلية و اعداية مامورون بتطبيق هذا القانون

اصدر اراذلي مراعاة هذا القانون مؤقتاً وصممه الى قوانين الدولة على ان
يبحري التصديق عليه عند افتتاح المجلس العمومي
محمد رشاد

تاريخ نشره في خريدة رسمية وعتبره مرعي الاحمر في ١٨ جمادي
الاولى ١٣٣١ و ١٢ نيسان ١٣٢٩



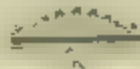
انتهى طبع حرمه شفي ووضعه في طبع الحرمه ثلاث



فهرست ملحق الجزء الاول

من مجموعة القوانين واقرارات الادارية

موضوعه	صفحة رقم القرار
حقوق مدني	٢
على الادارة و... ..	٨
مجلس الادارة و... ..	١٤
...	١٥
مع نكاح المدعي في...	١٧
سجل الادارة...	١٨
...	٢١
اعداد...	٢٥
...	٢٧
...	٢٩



فہرست

موضوعه

صحة رقم قرار

١	٣١١١	٢
٢	٣١١٢	٣
٣	١٩٨	٤
٤	٣٠١٧	٥
٥	١٨٨٩	٦
٦	١٩٢٢	٧
٧	٩٥	٨
٨	٠	٩
٩	٤٧	١٠
١٠	٦٩	١١
١١	٣٢٣٩	١٢
١٢	٢٢٧٦	١٣
١٣	٢٦٣٥	١٤
١٤	١٣٤	١٥
١٥	٠	١٦
١٦	٠	١٧
١٧	٠	١٨
١٨	٠	١٩
١٩	٠	٢٠
٢٠	٠	٢١
٢١	٠	٢٢
٢٢	٠	٢٣
٢٣	٠	٢٤
٢٤	٠	٢٥
٢٥	٠	٢٦
٢٦	٠	٢٧
٢٧	٠	٢٨
٢٨	٠	٢٩
٢٩	٠	٣٠
٣٠	٠	٣١
٣١	٠	٣٢
٣٢	٠	٣٣
٣٣	٠	٣٤
٣٤	٠	٣٥
٣٥	٠	٣٦
٣٦	٠	٣٧
٣٧	٠	٣٨
٣٨	٠	٣٩
٣٩	٠	٤٠
٤٠	٠	٤١
٤١	٠	٤٢
٤٢	٠	٤٣
٤٣	٠	٤٤
٤٤	٠	٤٥
٤٥	٠	٤٦
٤٦	٠	٤٧
٤٧	٠	٤٨
٤٨	٠	٤٩
٤٩	٠	٥٠
٥٠	٠	٥١
٥١	٠	٥٢
٥٢	٠	٥٣
٥٣	٠	٥٤
٥٤	٠	٥٥
٥٥	٠	٥٦
٥٦	٠	٥٧
٥٧	٠	٥٨
٥٨	٠	٥٩
٥٩	٠	٦٠
٦٠	٠	٦١
٦١	٠	٦٢
٦٢	٠	٦٣
٦٣	٠	٦٤
٦٤	٠	٦٥
٦٥	٠	٦٦
٦٦	٠	٦٧
٦٧	٠	٦٨
٦٨	٠	٦٩
٦٩	٠	٧٠
٧٠	٠	٧١
٧١	٠	٧٢
٧٢	٠	٧٣
٧٣	٠	٧٤
٧٤	٠	٧٥
٧٥	٠	٧٦
٧٦	٠	٧٧
٧٧	٠	٧٨
٧٨	٠	٧٩
٧٩	٠	٨٠
٨٠	٠	٨١
٨١	٠	٨٢
٨٢	٠	٨٣
٨٣	٠	٨٤
٨٤	٠	٨٥
٨٥	٠	٨٦
٨٦	٠	٨٧
٨٧	٠	٨٨
٨٨	٠	٨٩
٨٩	٠	٩٠
٩٠	٠	٩١
٩١	٠	٩٢
٩٢	٠	٩٣
٩٣	٠	٩٤
٩٤	٠	٩٥
٩٥	٠	٩٦
٩٦	٠	٩٧
٩٧	٠	٩٨
٩٨	٠	٩٩
٩٩	٠	١٠٠

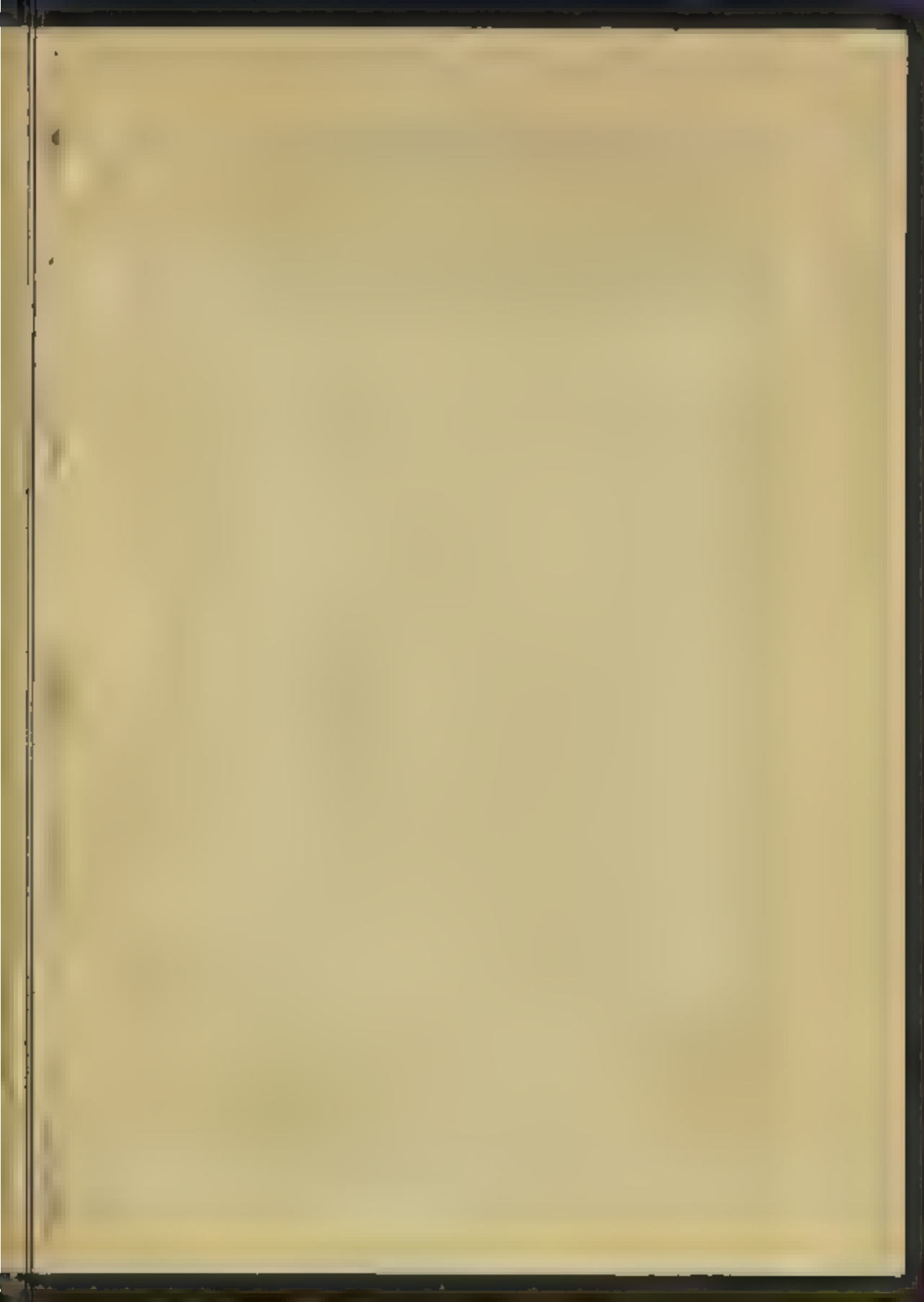
قانون التجمعات	عقدي	١٢٩
قانون تحديد النسل	٧٧٦	١٣٥
قانون تحديد النسل	٣٣٤٩	١٣٧
قانون فتح خزانة	٤	١٣٩
قانون تحديد النسل	٢٩٣	١٣٥
قانون تحديد النسل	٨٤٢	١٣٦
قانون تحديد النسل	١٤٦	١٤٠
قانون تحديد النسل	٢٣٧٨	١٤٤
قانون تحديد النسل	٢١٨٢	١٥٤
قانون تحديد النسل	مرسوم	١٦١
قانون تحديد النسل	٥٣	١٧٢
قانون تحديد النسل	٠	١٨١
قانون تحديد النسل	١٠٨	١٨٢
جدول يبين بعض التعديلات التي طرأت على قرار تحديد الحالات رقم ١٠٨ بإضافة حالات في بعض البلدان		١٨٤
نظام الفادق والبيوت المفروشة	٨٣	١٨٥
تصحيح خطأ وقع في القرار ٨٣	١٤٨	١٨٩
د	٢٩٧	١٩٠
الاحكامات في عمالات البي	٨٦٧	١٩١
تنظيم دائرة مرفوعة القدرات المصنعية تنظيم جديد	٢٦٨٤	١٩٤
وضع نظام يتعلق بارتداء الملابس	٢٤١٤	١٩٧
اصناف ملحق بالقرار ٢٤١٤	٢٩٩٢	٢٠٠
تعديل القرار ٢٤١٤ بشأن ارتداء الملابس	١٣٣	٢٠٠
تشغيل الاولاد الصغار في الصناعات	٢٢٣٥	٢٠١
نظام منع التبول (الشحابة)	عقدي	٢٠٤
قانون منع التخاصة في البلاد النائية	٠	٢٠٦
نظام منع الخرش	٠	٢٠٩
قانون تحديد النسل	٠	٢١٢
د	٣٢٨٧	٢١٠

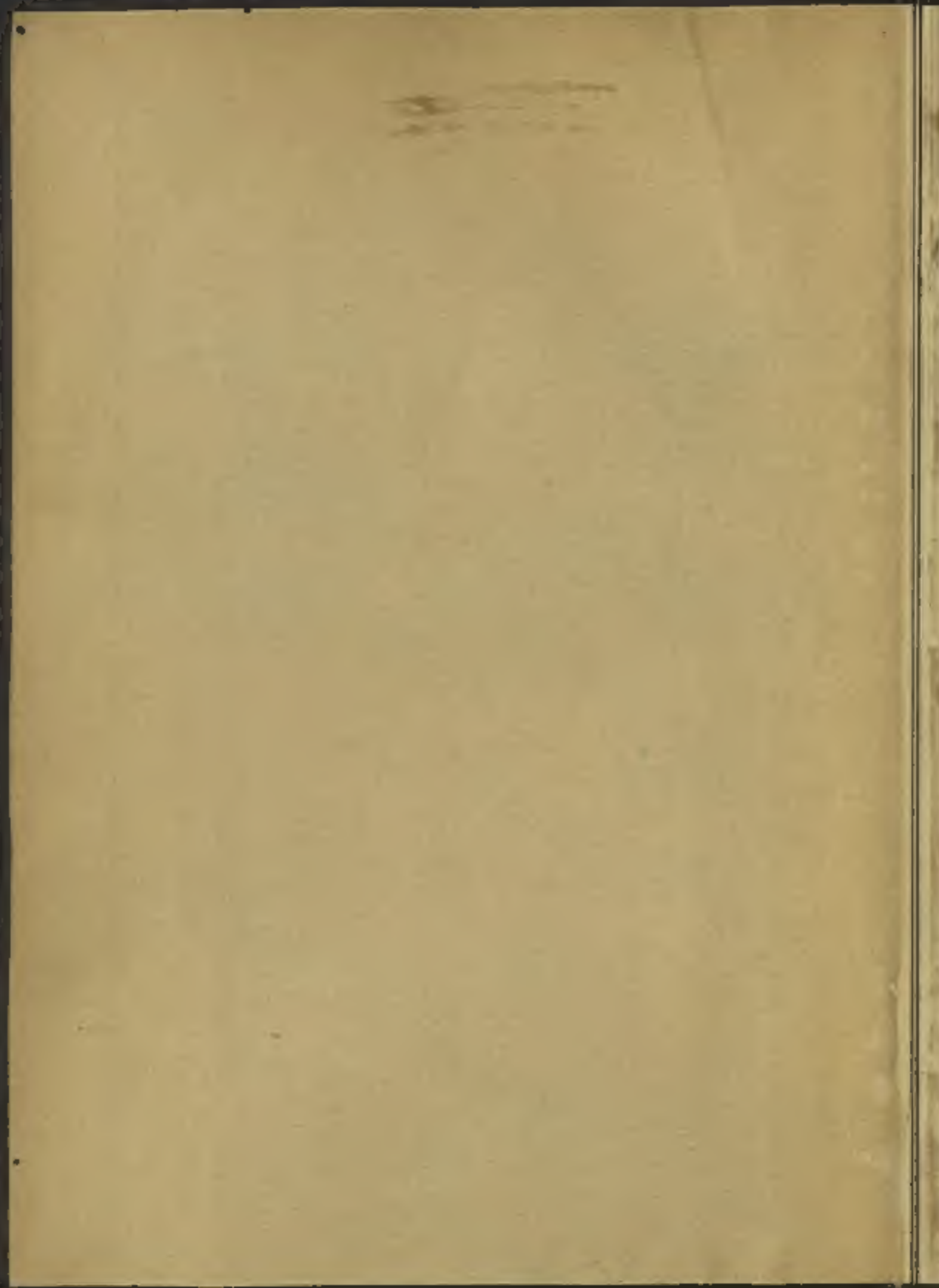
صفحة رقم القرار	موضوعه
٢١٧	١٢٦٧ بناء المحلات الخطرة وبنائه
٢٢٥	٢٧٦٩ تعديل لائحة التسعة عشرة من القرار رقم ١٢٦٧
٢٢٧	٣٦٩٤ شمول نظام المحلات الخطرة وبنائه واصرفه بالصحة مستودعات لاحتياك المتحفة
٢٢٩	عقابي قانون المراكب البخارية
٢٣٣	١٩٦٠ الأصول الواجب اتباعها في حال قضاء ليدو لرجل وقضايا شرب التي ارتكبها ليدو لرجل ضد المصريين
٢٤٠	L.B ٧٠ حالة قضاء ليدو لي صايد سم سمه وبنائه كالمادة
٢٤١	L.B ١٠٨ صور معاملات القضاء في الدعاوى من ايدو الرجل في اراضي جمهورية بساها وحكومة اديبيه وبنائه ليدو ليدو
٢٤٢	١٦١٥ عادية ليدو ليدو في عديده ليدو عن حصص
٢٤٤	٢٦٦٩ عديده ليدو
٢٤٧	٧ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٤٨	١٢ ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٤٩	١١٥ ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٥١	عقابي عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٥٢	٢١٢٧ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٦٣	٢٨١١ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٦٥	٨٠٣ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٦٦	١٩٦ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٧٠	٧٣٧ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٧١	٢٠٧ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٧٢	١٠ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٨٣	١١ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٨٤	٢٢٣ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو
٢٨٥	٢٢٤ عديده ليدو ليدو ليدو ليدو ليدو

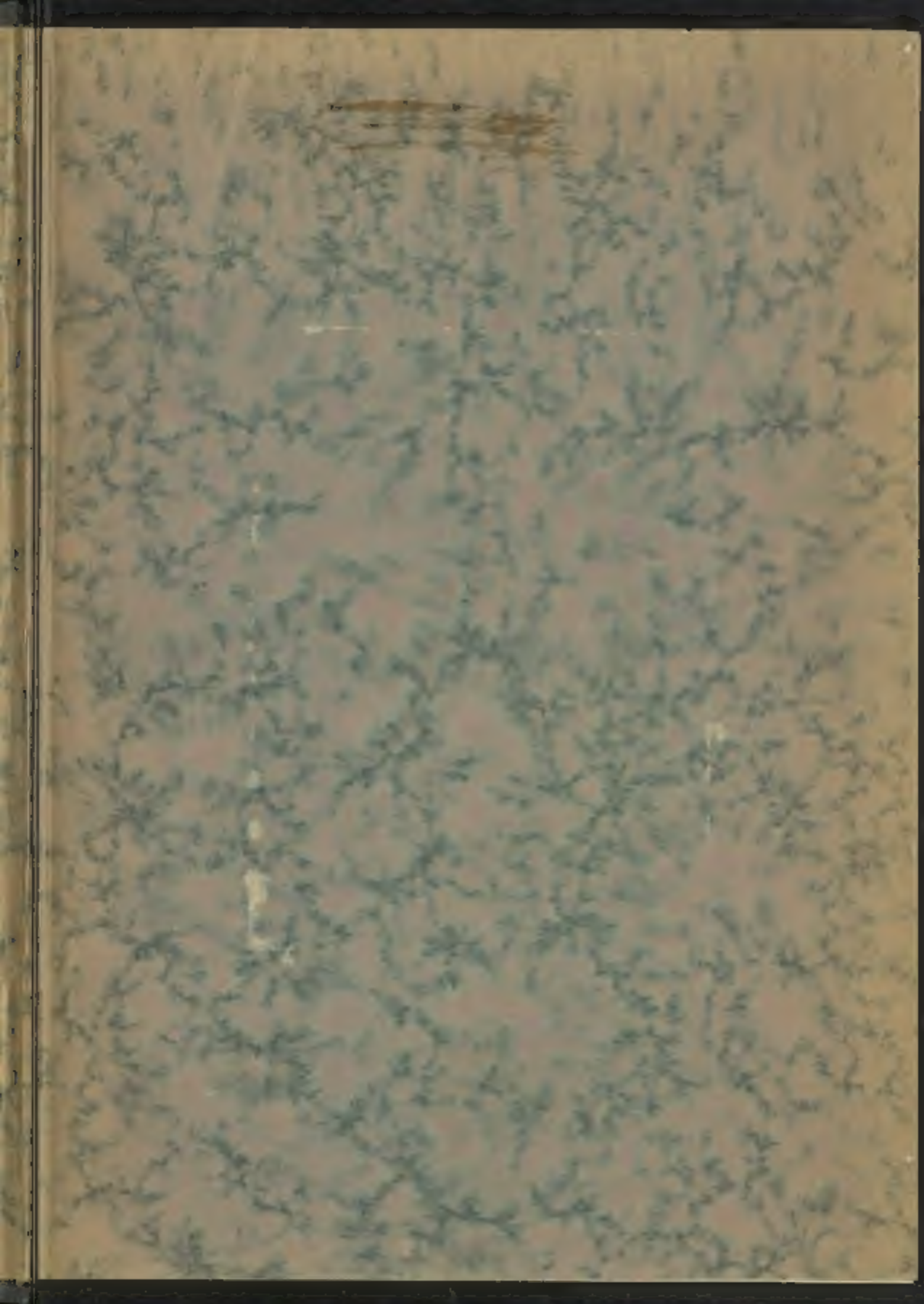
موضوعه

صفحة رقم القرار

مع حرج ب. ح. ح.	٢٠٦	٣٠٥
معارف مع ح. ح. ح.	٢٧٨	٣٠٦
أ. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٥٣	٣٠٦
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٥٩١	٣١
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٥٩٢	٣١٢
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٢٢٩	٣١٥
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢١٣	٣١٦
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٧٣٦	٣٣١
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٩٧٩	٣٣٨
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٠	٣٣٦
م. ح. ح. ح. ح. ح.	١٦٢	٣٤١
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٨١٥	٣٤٨
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٠٦	٣٥٢
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٥١٣٥	٣٥٣
م. ح. ح. ح. ح. ح.	١٤٨٨	٣٥٤
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢١١	٣٥٥
م. ح. ح. ح. ح. ح.	١١٢٢	٣٥٦
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢	٣١٣
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٥٩	٣٦٤
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٠	٣٦٤
م. ح. ح. ح. ح. ح.	١٥٢	٣٦٦
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٧٣	٣٦٨
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٧٢٥	٣٧٨
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٧٢٥	٣٧٩
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٧٤	٣٨٠
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٧٧٥	٣٨٣
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢٩٨١	٤٠٩
م. ح. ح. ح. ح. ح.	٢١١	٤١١





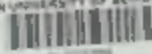


349.569:Su96mqA v.2 c.1

جانا محمد تولى

[سوريا، قوانين، أنظمة، الخ] مجموعة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01-000000

NOT TO CIRCULATE



349.569:Su96mqA

v.2

سوريا • قوانين ، أنظمة ، الخ •

مجموعة القوانين والقرارات الانبارية للدولة
السورية

349.569

Su96mqA

v.2

